

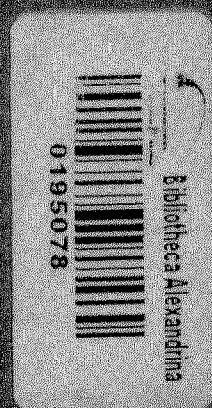
سنة ثمان وعشرين
وزارة الممرات والقوى والمستغلة

سورة البقرة

مأییس
الغالب محمد بن ابراهیم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

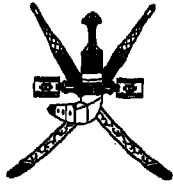
1997-2000



اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة

سلطنة عمان



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

بيان الشعر

تأليف
العالم محمد بن إبراهيم النكدي

الجزءان
الحادي والخمسون
والثاني والخمسون
١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

الجزء الحادي والخمسون

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول

في الطلاق وأقسامه وما يقع به الطلاق وما لا يقع

ومن جامع بن جعفر. واعلموا أن من انوار الاسلام الساطعة. ورحمة الله الواسعة. التي أكمل بها الدين. وأكرم بها المؤمنين. أن عصمهم بالتزويج ولم يدعهم في أمر مريج. ثم عرفهم أن حل الوثاق إذا أرادوا الفراق. فإنه واقع بالطلاق. وعندما يبتلون به من الإيلاء والظهار. وما يكفر به الفقير وذو اليسار. وأن للنساء عدة إلى غاية قد عرفها. ومدة بيان للناس. وضيء من الالتباس. وموعظة للمتقين. وحجة على المعتدين. وقد قال الله تعالى في كتابه ﴿الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾ يعني بعد المرتين أما أن يمسك بمعروف أو يسرحها الثالثة بإحسان. وقال الله عز وجل: ﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم أحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً تأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً. وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً﴾. يقول لا يسيء إليها لتفتدي إليه بما أعطاهما. والقنطار ألف ومائتا دينار. وقال بعض ألف دينار. وقال بعض ملؤ مسك ثور. وقد قال وبعولتهن أحق بردهن في ذلك. قيل كان إذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً في أول الاسلام كان أحق بردها ما كانت في العدة ثم صارت هذه الآية منسوخة نسختها الآية التي قال فيها الطلاق مرتان. وطلاق الحرائر من المسلمات أو من اليهود والنصارى ثلاثاً وطلاق الإماء اثنتان. قال أبو الحواري قد قيل هذا. وقال من قال عن أبي عبيدة أن طلاق الذمية من اليهود والنصارى واحدة وعدتها بالشهور شهر وعدتها بالحيض حيضة واحدة وبهذا نأخذ.

مسألة : قال أبو سبيد اختلف معي في طلاق الذمية وعدتها. فقال من قال طلاقها طلاق الحرة وعدتها كذلك. وقال من قال طلاقها ثلث طلاق الحرة وعدتها كذلك كما أن ديته ثلث دية المسلمة.

مسألة : وزعموا أن رجلاً أتى ابن عباس فقال له أني قلت لامرأتي أنت طالق مائة تطليقة. فقال له ابن عباس فارقتك امرأتك وعصيت ربك. واتخذت آيات الله هزواً.

مسألة : من جامع الشيخ أبي محمد. فاما الطلاق فمأخوذ من قوله اطلقت الناقة فطلقت اذا أرسلتها من عقل أو قيد فكان ذات الزوج موثقة عند زوجها فإذا فارقها فقد أطلقها من وثاق كانت فيه. ويدل على ذلك قول الناس لمن تحته المرأة هي في حبالك مرتبطة عندك كارتباط الناقة في حبالها والله أعلم.

مسألة : وعن رجل تؤذيه زوجته فيقول له رجل طلقها هل يكون آثماً. قال اذا علم ان اجتماعهما يؤل الى فساد فله ذلك.

مسألة : والطلاق يقع بالعربية والعجمية وسائر اللغات وان كان المطلق عارفاً باللغة التي يطلق بغيرها ولو لم يقع طلاق إلا بالعربية لم كفر ولا ايمان بالعجمية وقد أجمعوا أن الرجل إذا كفر بلسان العجم أن دمه حلال لارتداده وإن لم يكفر بالعربية ولا نعلم أن أحداً امتنع من ايقاع الطلاق بالعجمية والطلاق ثلاثة أقسام. طلاق السنة. وطلاق بدعة. وطلاق لا سنة ولا بدعة. وطلاق السنة أن يطلقها طاهراً من غير جماع وطلاق البدعة المنهي عنه طلاقان طلاق الحائض. وطلاق الطاهر المجامعة. والثالث مباح لا سنة فيه ولا بدعة هو طلاق غير المدخول بها لأنها لا عدة عليها أصلاً.

مسألة : يقال الطلاق على أربعة أقسام. مباح ومستحب ومكروه وواجب. فالواجب ما يلزم الزوج في الإيلاء على صفة عند اعسار الزوج بالنفقة ومما يراه الحاكم عند الشقاق بين الزوجين والمستحب في الموضع

الذي يخاف عليهما أن لا يقيما حدود الله أو يخاف على أحدهما. والرابع المباح.

مسألة : وبَيَّنَ ﷺ أن طلاق السنة في الحائل هو أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه. وفي الآية دلالة توجب أن يطلق في الطهر الذي لامسيس فيه. لأن المطلق بعد الوطي لا يدري ما عدتها. وقد قال الله عز وجل ﴿فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة﴾ فإذا وطئها لم يدر اعدتها وضع الحمل أم الإقراء.

مسألة : والطهر كله وقت للطلاق وكذلك الحمل كله وقت للطلاق ولا يجوز أن يطلق في النفاس لأن النفاس ضد الطهر. ولا فرق بين أن يطلقها في أول الطهر أو في آخره باجماع.

مسألة : وكل من طلق زوجته قبل أن يجوز بها فقد قيل أن الواحدة تبينها ولا يلحقها طلاقه في العدة وليس له ردها إلا بنكاح جديد والثلاث إذا طلقها إياهن جميعاً. فهي واحدة. وقال من قال هن ثلاث والرأي الأول أكثر عندي أن الثلاث كالواحدة والواحدة تبينها وليس له ردها إلا بنكاح جديد. فإن طلقها ثلاثاً وبانت ثم تزوجها تزويجاً جديداً. ثم عاد رجع إليها. فطلقها ثلاثاً قبل أن يمسه. ثم تزوجها أيضاً تزويجاً جديداً ثم عاد فطلقها ثلاثاً قبل أن يمسه. فقد بانت منه ولا سبيل له إليها حتى تزوج زوجاً غيره فان فارقها الزوج الثاني وانقضت عدتها منه كان لهذا الاول ان يتزوجها بنكاح جديد وهذا في التي يجزئها. ومن غيره قال وقد اختلف في ذلك فقال من قال اذا طلقها ثلاثاً طلقت ثلاثاً.

الباب الثاني

في الطلاق بلا نية له ويلحق امرأته طلاقاً بعد طلاق. وغير ذلك

وسألته عن رجل طلق امرأته تطليقة واحدة ثم قال بعد لك كل امرأة كانت له فهي بائن منه بثلاث تطليقات. قال معي انه لا يلحقها طلاق غير الواحدة لانها ليست بامرأة في ذلك الوقت إذا كان قوله هذا وهي مطلقة له لأن المخاطبة انما تقع على ما هو حاضر في ملكه. وكذلك إن قال له في العدة إن كنت امرأتي فانت طالق لم يكن هذا كله بموجب عليها الطلاق وقال أن الطلاق يلحق في العدة التي يملك فيها الرجعة.

مسألة : وحفظ محمد بن جعفر عن عمر بن محمد عن موسى بن علي رحمه الله أن من طلق زوجته بعض الطلاق ثم نظر الى فرجها أو مسه بيده قبل أن يردها. ثم ردها من بعد ذلك أنه حلال ولا يفسدها وتستتر هذه عن الجهال.

مسألة : وسألته عن رجل تزوج على امرأته سرأ فأحست بذلك فقال والله لقد تزوجت فلما علم أنها قد علمت انطلق فطلقها واحدة. ثم أن امرأته قالت طلق كل امرأة لك سواي فقال كل امرأة لي سواك طالق ثلاثاً والأخرى حينئذ في عدتها. قال أما التي في عدتها ليس له بامرأة. وما ذلك بشيء فله ان يراجعها. وذلك بأنها لم تكن امرأته وان كانت غضبا. وقال أرأيت لو وقع عليها قلت يردها قال مم يردها. وقال لي أرأيت لو قال والله مالي امرأة سوى فلانة أعليه تكفير قال لا.

مسألة : وعن أبي سعيد وسألته عن رجل له ثلاث نسوة فطلق واحدة منهن تطليقة ثم طلق بعد ذلك كل امرأة له هل يقع على هذه التي كان

طلقها من قبل. قال لا إلا أن يعني لها بالطلاق فإنه يلحقها الطلاق ما كانت في العدة.

مسألة : وعن رجل مازح امرأته فقال إني أريد أن اتزوج فقالت أحل لي إذا تزوجت أن اتزوج قال نعم. قد أحللت لك إذا تزوجت أن تزوج فتزوج له رجل فقال أنه كان يقال في مثل هذا أن للرجل بيته إذا نوى طلاقاً فهو طلاق وإن قال أحل لك فإنه ليس له أن يحل ما حرم الله إلا أن ينوي الطلاق. فإن نوى الطلاق فقد برئت منه.

مسألة : وقال من قال في الذي يقول لامرأته أنت طالق أنه لا طلاق في ذلك إذا لم يرد به الطلاق. وقال من قال هو طلاق. والقول الأول أحب إليّ.

مسألة : ماتقول فيمن قال لامرأته أنت طالق بلانية. قال أبو سعيد تطلق في أكثر القول على ما عرفنا. وقد قيل أنها لا تطلق حتى يريد بذلك الطلاق لها وذلك أنه قال لا يكون الطلاق إلا بالكلام مع اعتقاد الطلاق. وقال من قال إذا قصد إلى نفس الكلمة التي هي موجبة للطلاق وهي من ألفاظ الطلاق وسمى بذلك لزوجته وقصد به إليها. فقد وقع الطلاق ولو لم يعتقد الطلاق لأن الكلام حاكم على النية. وهو أكثر القول.

مسألة : وعن رجل كان يخاطب امرأة فقال أنت طالق وامرأته تسمعه فقال ان كانت امرأته تسمعه طلقت. قيل أرايت إن قذف وهي تسمعه فقال القذف ليس بمنزلة الطلاق لأنه لا يطلق غيرها وقد قذف غيرها.

مسألة : عن رجل طلق زوجته تطليقة واحدة في أول النهار ثم قال في آخر النهار كل امرأة كانت له فهي بائنة منه بثلاث تطليقات هل يلحقه طلاق بقوله هذا لها. قال معي أنها ليس هي امرأته ولا يلحقها الطلاق إذا كان قوله هذا وهي مطلقة منه. قلت له فإن قال في العدة كل امرأة له فهي طالق منه بثلاث تطليقات يلحقها الطلاق أم لا. قال معي أنها لا يلحقها طلاق. قلت له فإن قال فلانة يعني امرأته التي طلقها وهي في العدة طالق ثلاث تطليقات يلحقها بقوله هذا طلاق أم لا. قال معي أنها يلحقها الطلاق إذا كانت في عدة منه يملك رجعتها فيها من الطلاق.

الباب الثالث

في طلاق الوعد والتهدد والنفي

ومن جامع ابن جعفر وقال محمد بن محبوب رحمهما الله في رجل قال لامرأته لو قلت أنت طالق لكان ذلك لي قال قد فرغ وقد طلقت. ومن غيره قال نعم وقد قيل أنها لا تطلق حتى يريد بذلك الطلاق.

مسألة : ومنه وفي حفظ محمد بن علي عن موسى بن علي رحمة الله عليهما أنه قال وقعت.

مسألة : مع الأشياخ بدما في رجل قال لامرأته ماتقولين لو أني قلت يا فلانة طلقك ثلاثا فقال الاشياخ بدما انها قد بانت. وقال موسى بن علي انه قال ماتقولين ولم يفعل فلم أر طلاقا فرجع الأشياخ إلى رأيهم أنها لا تطلق.

مسألة : ومن جواب أبي سعيد رحمه الله الى رمشقي بن راشد في رجل وامرأته وقع بينهما كلام حتى قال الرجل انما هاك تخاصميني اتريدي أطلقك ثلاث. قلت ايقع بهذا طلاق أم لا. فعلى ما وصفت فلا يقع بهذا طلاق إلا أن ينوي به الطلاق ولو قالت أريد أن تطلقني ثم لم يطلقها لم يكن ذلك طلاقاً فافهم ذلك. ومن الكتاب وذكرت في رجل قال لامرأته ليس أقول أنت طالق ولم يرد بذلك طلاقاً. فعلى ما وصفت فليس هذا بشيء ولا يقع بهذا طلاق ولا نعلم في هذا اختلافاً. لأن هذا نفي والنفي معروف في كلام العرب. وإنما الإختلاف في مثل قوله ماذا لو قلت أنت طالق أو ماذا إن قلت أنت طالق فقال من قال يقع به الطلاق وقال من قال لا يقع به طلاق. وكذلك قوله لقد هممت أن أقول أنت طالق أو قال لانتهي حتى أقول أنت طالق وأردت أن أقول أنت طالق أو لقد اغتضت حتى أردت أن أقول أنت طالق فهذا ومثله قد قيل فيه باختلاف من قول المسلمين وكل ذلك صواب

معمول به والله أعلم. واما الحكاية والنفي فلا أعلم أن أحداً قال في ذلك بالطلاق إلا أن يريد بذلك الطلاق فافهم ذلك.

مسألة : وجدت رقعة مكتوب فيها وسألته عن رجل قال لزوجته وقد نازعته بكلام فقال على هذا الآن أطلقك أو قال لغلामه على هذا اعتقك أو قال لزوجته على هذا أولى منك أو أظهر منك أو سأطلقك أو ما حمدك ان طلقتك أو اذا جاء غد طلقتك أو أقول أنت طالق أو ما أولاك بالطلاق أو خليق أن أقول أنت طالق أو لم طلقتك لم أبال. وانما تفعل كذا وكذا حتى أقول أنت طالق أو الساعة أقول أنت علي كظهر أمي أو انت مطلقة أو أنت من المطلقات أو قال الا أن تطلقين. فقال لا تطلق بهذا كله حتى يطلق أو حتى يظاهر. وكذلك العبد لا يعتق حتى يعتقه. وأما قوله أنت مطلقة فان كانت قد طلقت من قبل ذلك يعني بهذا القول للطلاق الأول فإنها لا تطلق وان لم يكن له معنى ولانية فإنها تطلق وكذلك قوله أنت في المطلقات القول فيها كالقول في التي قبلها. وأما قوله الا ان تطلقين فإن كان أراد بذلك طلاقاً فقد طلقت. وان لم يكن أراد بذلك طلاقاً فلا تطلق حتى يطلقها.

الباب الرابع

في لفظ الطلاق والكناية

وقال في رجل قال لامرأته هي فرقتك أو فراقك إن فعلت كذا وكذا أن ذلك مردود الى نيته أن نوي بقوله هي فرقتك أو هو فراقك الطلاق فهو مانوى وإن لم ينو طلاقا فلا شيء عليه.

مسألة : وحضر أبا المؤثر رجل وامرأته فقال له الرجل إني كان بيني وبين امرأتي كلام فقلت لها استتري عني فليسك امرأتي فقال لها أبو المؤثر اسمعي ما يقول فقالت هو كما يقول هكذا قال فقال ان كنت عنيت بقولك طلاقا فهو كما نويت وإن لم تنو طلاقا فلا بأس عليك. فقال الرجل لم أنو طلاقا. وإنما أردت أن أغمها إذ غممتني فقال أبو المؤثر للمرأة إن صدقتيه فلا بأس عليك وإن لم تصدقيه فاستحلفيه فطلبت المرأة يمينه. فأمرني ان استحلفه بالله ماعنى بقوله استتري فليسك بامرأتي طلاقا. فحلف الرجل بالله ماعنى بقوله استتري فليسك بامرأتي طلاقا قالت المرأة أرجع اليه فقال أرجعي اليه فهو زوجك.

مسألة : ومن جامع أبي صفرة وعن رجل يقول لامرأته اخرجي من بيتي والحقي باهلك قال لاشيء عليه إلا أن يقول أنه نوى طلاقا فهو مانوى وأخطأ السنة في اخراجها من بيتها.

مسألة : وعن رجل طلق امرأته وهي حامل. قال يجوز ذلك. ومن غيره رجل قيل له ألك زوجة فقال لا وهو له زوجة أتطلق منه بهذا الذي وصفت أم لا. هذا كذب منه وليس هو من أسماء الطلاق ان كان تعمد بالمقال به وبالله التوفيق.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته أنت طالقة تطليقة وثلاثي تطليقة وثلاث تطليقة. قال معي انها تطلق ثلاث تطليقات. قيل له فإن قال لها أنت

طالق الطلاق قال معي أنها تطلق واحدة وقيل تطلق اثنتين وقيل تطلق ثلاثا. فان قال أنت طالق في اوسع الطلاق. قال معي أنه يخرج في هذا أنها تطلق واحدة وقيل تطلق ثلاثا. وقيل فيمن قال لزوجته أنت طالق أكثر الطلاق أو أجله أو ادونه أو أعظمه فإنما يقع عليها في هذا واحدة. وواحدة لكل لفظة مالم يرد ثلاثا. قيل له فان قال لزوجته الطلاق لك لازم إن فعلت كذا وكذا ثم فعلت قال معي أنها تطلق واحدة. قيل له فان قال الطلاق لي لازم إن فعلت كذا. وكذا ثم فعلت قال معي أنه يختلف في مثل هذا.

مسألة : قيل له ما تقول في رجل قال لزوجته أنت طالق تطليقة في ثلث تطليقة وكان مرسلا. قال معي انها واحدة.

مسألة : ومن جامع بن جعفر وقيل في الذي يقول لامراته انت طالق تطليقة بعد تطليقة أو تطليقة قبل تطليقة فهي واحدة حتى يقول تطليقة بعدها تطليقة وكذلك تطليقة قبلها تطليقة.

مسألة : قلت فرجل قال لزوجته أنت طالقة بعدد من يدخل الجنة من أهل كدم مايقع عليها من الطلاق. قال معي أنه يقع عليها تطليقة ولا أوجب عليه غير ذلك من الطلاق في الحكم وهو أولى بلبسه.

مسألة : قال أبو سعيد في رجل قال لزوجته أنت طالق لا طالق أنها تطلق واحدة. قلت له فإن قال لها أنت طالق بل لا طالق. قال وهذه يقع أيضا واحدة.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته أنت طالق قال لا تطلق. قلت له فإن قال أنت طالق لا قال تطلق. قلت فان قال أنت طالق بل لا قال تطلق. قلت له فإن قال أنت طالق عالق قال تطلق. قلت وكذلك أنت مطلقة. قال تطلق قلت له فإن قال لها أنت مطلقة. قال لا تطلق عندي. قلت فإن قال أنت طالق قال لا تطلق عندي. وان نوى به الطلاق طلقت عندي. قلت له فإن قال لها أنت طالقة قال تطلق قلت له فإن قال أنت طالقة قال تطلق. قلت

له فإن قال أنت طليقة قال لا تطلق.

مسألة : ورجل قال لزوجته أنت طالق يامطلقة تطلق بلا نية. قال تطلق اثنتين. قلت له أرأيت إن قال يامطلقة أنت طالق قال تطلق اثنتين. قلت له أرأيت إن كان طلقها ثم راجعها. ثم قال أنت طالق يامطلقة ونوى بالطلاق الأول هل له نيته قال معي له نيته تقع في الحكم وبعض ينويه في السعة مالم تحاكمه. وقال اختلف في تصديقه على الاطلاق فقال من قال اذا حصلت النية الى التصديق فقال من قال لا يصدق في ذلك كأننا ماكان وليس الا الحكم. وبعض يقول اذا كان مصداقا جاز تصديقه واذا لم يكن مصداقاً لم يجز لها تصديقه. وبعض يقول ان صدقته وسعها المقام معه ولا يذكر في ذلك شيئاً ثقة ولا غير ثقة. قال فان قال أنت طالق ياطالق قال تطلق واحدة.

مسألة : وعن موسى بن علي. وعن رجل طلق امرأته تطليقتين ثم قال اشهدوا أنني قد رددتها بالثالثة. ثم قال لم أرد طلاقاً. قال هذا ليس بشيء وهو أولى بلبسه وله نيته.

مسألة : وعن رجل أراد أن يطلق زوجته فقال أنت طالق ثم أمسك فقد قالوا لا تطلق حتى يتم الكلام وذلك اذا أراد أن يقول أنت طالق. وان كان أراد أن يقول أنت طالق فأراد بذلك الطلاق طلقت امرأته.

مسألة : وعن رجل ادعت اليه زوجته الطلاق فقال سلوها. فان قالت اني طلقته فقد صدقت فسئلت فقالت طلقني. قال هو كذبت قال لا أرى طلاقاً يقع لأنه صدقها. وهو لا يدري ماتقول.

مسألة : وعن أبي سعيد في الرجل اذا أراد طلاق زوجته فقالت أنت طالق ثم بدا له أن لا يطلقها أنه لا يقع عليها طلاق إلا أن يريد باللفظة نفسها الطلاق.

مسألة : قال أبو سعيد رحمه الله في رجل قال لزوجته أنت طالق لا طالق انها تطلق واحدة. قلت له فإن قال لها طالق بل لا طالق. قال وهذه

تقع عليها واحدة أيضا. قلت فإن قال بل لا طالق يريد بذلك أن لا يطلقها وان ينفي الطلاق قال لا ينفعه وقد وقع الطلاق.

مسألة : وسئل عن رجل قال ان فعلت كذا وكذا فعلي أيمان الطلاق. قال فان فعل وقع عليه أيمان الطلاق وكذلك إن قال الطلاق لازم لي أو علي الطلاق كله معنى واحد قال يخرج معي كله معنى واحد. قلت له فإن قال أنه لم ينو الطلاق أكون القول قوله مع يمينه. قال يعجبني إن قال ان لم يرد الطلاق وأراد شيئا بنية مفهوم أن يكون القول قوله مع يمينه في ذلك. وان قال انه لم يرد الطلاق ولم يرد شيئا يفهم يصرفه اليه مع قوله ذلك خفت ان يقع الطلاق للشبهة وكان أولى بلبسه عندي ولا أحكم عليه فيه بشيء.

مسألة : وأما الذي قال لزوجته أنت طالق ثم أمسك. ثم قال واحدة ونصفا فان كان قصد في ذلك الى انها طالق واحدة ونصف فمعي أنها تطلق اثنتين. وان كان مهملًا لقوله واحدة ونصف ولم يرد بقوله ذلك طلاقاً فإنما تطلق واحدة لأن كلام الطلاق قد انقطع بالسكوت.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته لست لي بزوجة ولم ينو طلاقاً قال هذه كذبة وليس يقع الطلاق. وكذلك إن قال ليس لي بزوجة وقد انقطع الأمر بيني وبينك فليس عليه في زوجته بأس ما لم ينو طلاقاً.

مسألة : جواب عن الشيخ أبي ابراهيم وذكرته رحمك الله في رجل وامرأته تحاورا فقال لها هو فراقك أربع مرار وزعم انه لم يكن يحب ذلك وقالت هي انه اسمعها الطلاق ثلاث مرار أو أكثر قلت ماترى في ذلك فعلى ماوصفت فالذي عرفنا ان في هذا اختلافاً من المسلمين منهم من قال ان الفراق اسم من اسماء الطلاق. ومنهم من لم ير بذلك بأساً حتى ينوي به الطلاق وبهذا نأخذ أنه لا يقع بقوله هو فراقك طلاق حتى ينوي به الطلاق.

مسألة : وقيل فيمن قال الطلاق له لازم انه لا يقع على زوجته الطلاق

حتى ينوي بذلك طلاقاً.

مسألة : وعن رجل طلق زوجته ثلث الطلاق كم تطلق. قال معي أنه يختلف فيه قال من قال واحدة وهو على هذا على قول من يقول انه اذا قال أنت طالق الطلاق فهي تطليقة واحدة إلا أن ينوي أكثر. وعلى قول من يقول أن الطلاق يتجزأ فيما يشبه عندي. وقال من قال اثنتين ولا يتجزأ فوقع الطلاق وهو اثنتان. ومعني أنه قيل يقع عليها الثلاث وهذا على قول من يقول ان الطلاق ثلاث ولا يتجزأ. قلت له فعلى هذا لو قال لها أنت طالق لحقه معنى الأقوال الثلاثة قول من يقول بالواحدة والإثنتين والثلاث قال هكذا عندي.

مسألة : ومن جامع بن جعفر ومن قل لامرأته أنت طالق ثلاثة أنصاف تطليقتين فهو ثلاث. وان قال نصف ثلاث تطليقة أو جزء من تطليقة فهو تطليقة تامة. فإن قال ثلث الطلاق. فقال من قال واحدة وفي بعض القول أنها ثلاث لأن الطلاق لا يتجزأ. قال غيره نعم قد قيل هذا. وقال من قال حتى يقول ثلث ثلاث تطليقات.

مسألة : سئل أبو سعيد عن رجل له ثلاث نسوة فقال لهن قسمت بينكن ثلاث تطليقات كم يقع عليهن من الطلاق. فقال قد اختلفوا في ذلك فقال من قال يقع عليهن كل واحدة ثلاث تطليقات لان الطلاق لا يتجزأ وقال من قال يقع على كل واحدة تطليقة. وان كان له نية فله نيته ان اراد ثلاثا فثلاث وان اراد واحدة فواحدة على معنى قوله.

مسألة: عن أبي سعيد ماتقول فيمن قال لامرأته أنت طالق بلا نية قال أبو سعيد تطلق في أكثر ما عرفنا من القول وقد قيل أنها لا تطلق حتى يريد بذلك الطلاق لها وذلك أنه قال لا يكون الطلاق إلا بالكلام مع اعتقاد الطلاق. وقال من قال اذا قصد الى نفس الكلمة التي هي موجبة الطلاق وهى من ألفاظ الطلاق وسمى بذلك لزوجته وقصد اليها فقد وقع الطلاق ولو لم يعتقد الطلاق أن الكلام حاكم على النية وهو أكثر القول معنا.

مسألة : قال أبو سعيد في رجل قال لزوجته أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين
إلا واحدة انها تطلق اثنتين لأنه استثنى من الثلاث ثم استثنى من
الإثنتين واحدة.

مسألة : وسئل عن رجل قال لامرأته انت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً إلا اثنتين.
قال تبين بالثلاث لأنه استثنى الكل فلا ينفعه استثناء الكل. فإن قال لها
أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين انها تطلق واحدة. قلت أرأيت ان قال لها أنت
طالق ثلاثاً إلا اثنتين مع واحدة قال معي إنها تطلق واحدة لأنه استثنى
الثلاث كلها. قلت أرأيت إن قال لها أنت طالق واحدة الى واحدة. قال معي
أنها واحدة إلا أن ينوي أكثر. قلت أرأيت إن قال لها أنت طالق واحدة في
واحدة قال معي أنها واحدة إلا أن ينوي أكثر. قلت له أرأيت ان قال لها
أنت طالق واحدة في اثنتين قال معي أنها واحدة إلا أن ينوي أكثر.

مسألة : وسألته عن رجل قال لامرأته طالق ما طلعت الشمس وغربت.
قال أبو سعيد اذا طلعت الشمس وغربت طلقت تطليقة واحدة لاتطلق
بعد ذلك.

مسألة : وقال في رجل قال لامرأته انت طالق ان لم نجى لي ما احب قال
ان جاءت له على ما يحب مرة واحدة قبل أن تنقضي أربعة أشهر فهي
أمرته قال والقول قوله في ذلك اذا قال انها قد جاءت له على ما يحب.

مسألة : ومن جامع بن جعفر وقال من قال كل شيء من الكلام أراد به
الزوج الطلاق فهو طلاق لو قال سبحان الله ولا إله إلا الله أو الحمد لله أو
كلمة غير ذلك. وقال من قال لا يكون الطلاق حتى يتكلم بكلام الطلاق.
قال أبو الحواري عن أبي المؤثر لاتطلق إذا قال سبحان الله ولا إله إلا الله
أو الحمد لله أو أشباه هذا من ذكر الله وغيره حتى يقول أذهبى أو مري أو
أبعدك الله أو أشباه هذا وينوي به الطلاق.

مسألة : ومنه وقال من قال أن الفراق اسم من أسماء الطلاق. وقال من
شاء الله من الفقهاء ليس الفراق بطلاق حتى ينوي به الطلاق وذلك رأينا.

ومن غيره قال وقد قال من قال التسريح والفراق والاخراج من اسماء الطلاق. وقال من قال ليس ذلك من أسماء الطلاق وذلك اذا قال الرجل لامرأته قد فارقتك أو قد سرحتك أو قد أخرجتك فقال من قال أن ذلك طلاق ولو لم يعن به طلاقاً وذلك لقول الله تبارك وتعالى: ﴿فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف﴾ فقل هذا من أسماء الطلاق وكذلك قول الله: ﴿فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف﴾. وكذلك الإخراج لقول الله: ﴿لا تخرجوهن من بيوتهن﴾. وقال من قال في هذا كله أنه ليس بطلاق حتى ينوي به الطلاق.

مسألة: ومنه وقالوا في رأي بعض الفقهاء أن من تكلم بكلام غير الطلاق يريد به الطلاق. فليس طلاق حتى يسمى الطلاق نفسه. والرأي الأول الذي يتكلم بشيء من ذكر الله أو غيره وهو يريد به طلاق زوجته أنه طلاق. وهذا هو أكثر القول إلا أنه من كان يعني بالشك في كلامه ويعارضه الشيطان انه يريد بذلك طلاق زوجته فإن التجأ الى هذا الرأي وأخذ به فأرجو ان لا بأس بذلك ان شاء الله.

مسألة: ومنه ومن قال لامرأته طلقك الله قال من قال طلاق. وقال من قال ليس هو بطلاق كنحو الدعاء حتى يقول قد طلقك الله ثم تطلق. ومن غيره قال وقد قيل لا تطلق ولو قال قد طلقك الله. قال أبو الحواري عن نبهان أنها لا تطلق.

مسألة: ومنه وكذلك اذا قال لغريمه أبرأك الله فحتى يقول قد أبرأك الله وقد أعجبني ذلك قال أبو الحواري لا يبرأ اذا قال أبرأك الله أو أقالك الله أنه لا يبرأ في الحكم هكذا قال نبهان. وقال من قال ليس في هذا كله طلاق ولا براءة ولو قال حتى يقول وفي نسخة حتى يفعل هو ومن غيره قال نعم قيل لا تطلق ولو أراد بذلك الطلاق. وقال من قال تطلق اذا أراد بذلك الطلاق.

مسألة: من الزيادة المضافة من كتاب الرقاق. وعن رجل قال طلاق

زوجته يعني نفسه يزيد وينقص تطلق منه أم لا. قال لا أعلم انها تطلق بهذا القول إلا أن يكون أراد به طلاقاً والله أعلم. قلت فإن قال لعله بقي من طلاق زوجته يعني نفسه مثل ما بقي من طلاق امرأة فلان يكون كما قال أم لا. قال لا أعلم ان هذا طلاق ولعل امرأة فلان باق طلاقها كله ولا أرى لفظه يخرج طلاقاً إلا ان يقصد بذلك طلاقاً فهو على ما قصد به من الطلاق. ولو كانت مطلقة منه ثلاثاً.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته طلاقك مثل هذه النار وطفيت النار تطلق زوجته أم لا. قال الله أعلم. ولا أقول انها تطلق إلا ان يريد بذلك طلاقاً لقول الله عز وجل فإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم.

مسألة : رجل عربي اللسان قالت له زوجته طلقني قال أو يسرك ذلك قالت نعم. قال بهشت بهشت قال هم أولى بالسنتهم لا أقول في الألسن شيئاً ان عني الطلاق فهي طالق وان لم يكن عني الطلاق فليس بشيء. قال أبو المؤثر مؤكدا والذي سمعه بهشتم وهو طلاق واقع بنيته. والذي يقول أن من تزوج بلغته أو طلق بلغته فهو جائز والله أعلم.

مسألة من غيره رجل قالت له زوجته طلقني فقال قد فعلت أتطلق أم لا. ان كان نسق عليها طلاق منه قبل هذا. فلا أراها تطلق وان لم يكن نسق عليها منه طلاق لم آمن عليه لزوم الطلاق. إلا أن يحتج بقوله إنني أجبتك الى ما سألتني أن أطقك فاقول أن هذه حجة تصرف عنه لزوم الطلاق.

مسألة : رجل قال لزوجته أنت طويلى أتطلق أم لا. أقول انها تطلق والله أعلم وسل عن ذلك.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته قد طلقك من مائة مكان هل ترى له رجعة. قال قد طلقك واحدة ولا أقول في الباقي شيئاً إلا أن يكون عني بقوله ذلك الطلاق كله فهي طالق. ومن غيره قال وقد قيل هي واحدة إلا أن ينوي أكثر. وقال من قال هو ثلاث. وقال من قال هو لبس.

مسألة : وقيل فيما اجمعوا عليه أن الطلاق لا يقع بالنية. وأجمعوا أنه إذا حصل القول باللفظ الذي هو طلاق مع القصد اليه والنية له أن ذلك طلاق ولا نعلم في ذلك اختلافاً واختلافوا في الألفاظ التي يقع بها الطلاق ولو لم يرد به الطلاق إذا قصد إلى اللفظ الذي هو اسم من أسماء الطلاق. فقال من قال أن الطلاق والفراق. والتسريح والاخراج كل هؤلاء من أسماء الطلاق.

مسألة : إذا قال الرجل لزوجته قد طلقتك أو قد سرحتك أو قد فارقتك أو قد أخرجتك طلقت بذلك أراد الطلاق أو لم يرد فذلك من أسماء الطلاق وإذا قصد بذلك الكلام إلى زوجته طلقت والطلاق والفراق والتسريح والاخراج من أسماء الطلاق. وقال من قال لا يكون الخروج من أسماء الطلاق حتى يريد به الطلاق ولكن الفراق والطلاق هما اسمان للطلاق أريد بهما أو لم يرد. وقال من قال أن الفراق لا يكون اسماً من أسماء الطلاق حتى يراد به الطلاق. ومالم يرد به الطلاق فلا طلاق. وقال من قال لا يكون اسم الطلاق إلا الطلاق نفسه. وإذا قصد إلى زوجته بلفظ الطلاق كان جاهلاً بما يوجب الطلاق أو عالماً إلا أنه قصد إلى اسم الطلاق الذي هو طلاق فذلك طلاق. وماسوى ذلك من الأسماء فلا طلاق به ولو قصد إلى الكلام به والإرادة به إلى زوجته حتى يوافق اسم الطلاق ويريد به الطلاق.

مسألة : من كتاب الأشياخ. ورجل قال لامرأته انت طالق من عشر إلى واحدة أو نحو ذلك. فانها واحدة والله أعلم.

مسألة : وسألته عن رجل جرى بينه وبين امرأته كلام فقالت له طلقني ثلاثاً فقال لها بل عشرة. قال لا أعلم أن هذا يوجب الحكم فيه طلاقاً لأنه اجاب اني افعل ولم يقل قد فعلت. قلت ولو أراد به الطلاق قال نعم الا أنه ان كان أراد هو بقوله بل عشرة انت طالق عشرة فعلى قول من اوجب الطلاق بالنية مع كلام غير القصد رجع إلى كتاب بيان الشرع.

مسألة : قال أبو سعيد في رجل قال لامرأته انت طالق الطلاق فيعجبني

أن تطلق واحدة إلا أن ينوي أكثر. وكذلك إن قال أنت طالق أكثر الطلاق
إنها تطلق واحدة إلا أن ينوي أكثر. وكذلك إن قال لها أنت طالق نصف
الطلاق فتطلق واحدة إلا أن ينوي أكثر. وإن قال لها أنت طالق أكثر
الطلاق فيعجبني أن تطلق اثنتين. وقد قيل ثلاث وإن قال الأكثر من
الطلاق فيعجبني أن تطلق ثلاثا. وإن قال أنت طالق أكثر من الطلاق
فيخرج ثلاثا ويخرج اثنتين. وعنه إن قال أنت طالق كلهن فمعي أن
بعضا يقول ثلاثا وبعضا يقول واحدة إلا أن ينوي أكثر. وإن قال لها
أنت طالق الطلاق كله فيقع لي أنه واحدة إلا أن ينوي أكثر. وعنه إن قال
لها أنت طالق الطلاق كله فمعي أنه ثلاث. قلت رأيت أن قال لها لستك
بمرأتي أو ليسك لي بامرأة. هل يقع قال معي أنه لا يقع حتى ينوي به
الطلاق. قلت له رأيت أن نوى به الطلاق أيقع الطلاق قال معي أنه قد
قيل أنه يقع الطلاق ورأيت يومئذ أن بعضا قال أنه ليس بطلاق. ولو
نوى به الطلاق ومن يقول قد فارقتك أشد عنده من قوله لستك امرأتي في
معنى الطلاق. وأما في معنى الكذب فلستك امرأتي أشد.

مسألة : وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا سأل الرجل ألك
امرأة فقال لا. أنها كذبة ولا تطلق امرأته إذا لم يرد به طلاقا. وهو قول
أبي عبيدة. ومن قال أنت طالق أو طالق ثم أمسك أن يقول طالق لم تطلق
حتى يتم الكلمة. فيتم القاف إلا أن يقول أراد أن يجعل تلك اللفظة طلاقا.
مسألة : وسألته عن رجل قال لامرأته لا طلاقك ثلاثا قال عليه كفارة
يمين.

مسألة : وقيل من أغضبته امرأته فقال لها أنت طالق يريد يقول أنت
طالق ثم أمسك فلا طلاق إذا أراد أن يجعل الطلاق بتمام الكلام ثم أمسك
وقصر دون تمام الكلام فلا طلاق في ذلك إلا أن يكون أراد أن يجعل تلك
اللفظة هي الطلاق.

مسألة : وسئل عن رجل قال لزوجته قد اعطيتك ماتريدين اليوم فقالت

إنني أريد الطلاق قال فإني لا أحب ذلك الطلاق. قال لايبين لي أن هذا وقوع الطلاق. قلت له فإن طلقت نفسها في المجلس هل يقع الطلاق. قال لايبين لي ذلك إلا أن يريد بذلك الطلاق. قلت له فإن قال قد وهبت لك الطلاق فقالت قد طلقت نفسي هل يقع الطلاق. قال معي انه لا يقع الطلاق عليها. قلت فإن قال قد وهبت لك طلاقاً فطلقت نفسها هل يقع الطلاق قال أخاف أن تطلق بذلك والطلاق عندي كله معنى واحد فلا يفترق معناه. قلت له فإن قال قد وهبت لك نفسك فقالت هي قد قبلت هل تطلق بذلك قال معي انه يخرج في بعض القول معاني القول أنه لا يكون هذا طلاقاً إلا أن يريده. وأحسب انه قد قيل أنه يوجب معنى الطلاق ويكون طلاقاً لانه لا معنى لهبته لها نفسها إلا معنى ما يملكه من أمرها. قلت له فإن لم تقل قد قبلت هل يكون القول سواء. قال معي أن القول سواء.

مسألة: وسألته عن رجل طلق زوجته واحدة ثم قال وهي في العدة كل زوجة له فهي طالق هل يقع عليها الطلاق. قال معي أن لا يقع عليها الطلاق لانها ليست بزوجه وانما هي مطلقة له.

مسألة: رجل قال لزوجته أنت طالق وطالق إن دخلت دار زيد طالقاً. قال معي انه قيل انها ان كانت مطلقة قبل ودخلت دار زيد طلاق يملك رجعتها طلقت بهذا الحنث اثنتين. وان لم تدخلها مطلقة لم يقع بهذا الطلاق حنث ومعني انه في بعض القول قوله أنت طالق يقع به الطلاق واحدة على حال. وقوله وطالق ان دخلت دار زيد طالق انما يقع الاستثناء بقوله وطالق فمتى دخلت دار زيد مطلقة. وقع الحنث بهذه التطليقة اذا كان طلاقاً يملك فيه الرجعة.

مسألة: قلت له فإن قال الطلاق له لازم إن فعلت كذا وكذا ثم فعلت قال معي أنه يشبه فيه معاني الاختلاف ما لم يرد به الطلاق لامراته. وقال من قال ان ذلك لا يقع به طلاق حتى يريد به الطلاق. وقيل انه يقع به الطلاق أراد به الطلاق أو لم يرد. قلت له فإن قال الطلاق لك لازم ان فعلت كذا وكذا ثم فعلت هل يكون مثل الأول. قال معي أن الطلاق في هذا

أكد ولايبين لي انه مثل الأول اذا ثبت معنى الاختلاف في الأول. قلت له فان قال لها أنت طالق ان فعلت كذا وكذا هل يقع الطلاق من حينه أو حتى تفعل قال معي أنه يخرج في معاني ما عندي انه قيل انه ينفعه الاستثناء في بعض ما قيل لأنه كلام واحد مستثنى في آخر. وفي بعض القول انه لاينفعه الاستثناء وتقع عليه تطليقة لانه قد تكلم بعد التطليقة بكلام قبل الاستثناء وقطع اذا قال انت طالق طالق. ومعني انه قيل انه ان اراد أن يستثنى بعد الاول وانما طلق على ان يستثنى اذا فرغ من الكلام الثاني نفعه الاستثناء. وان لم ينفعه ذلك لم ينفعه الاستثناء بعد الكلام الاخر بين الطلاق وبين الاستثناء وينفعه الاستثناء في الكلام الموصول بالاستثناء على قول من يقول انه تقع تطليقتين اذا قال انت طالق طالق. ومعني انه قيل ان اراد ان يستثنى بعد.

مسألة : قيل له فعلى قول من يقول ان الاستثناء ينفعه كم تطلق اذا فعلت قال معي ان يعضا يقول واحدة وبعضا يقول اثنتين اذا ثبت الاستثناء.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته انت طالق. ثم مضى عنها فاتبعته. وقالت له ثلاث فقال يكفيك فقالت لا. قل ثلاث قال ثلاث كم تطلق ثلاثا او واحد فتطلق واحد الا ان ينوي بقوله ثلاث طلاق ثلاث.

مسألة: وفي رجل له امرأتان او ثلاث قال لواحدة انت طالق واحدة وقال للآخرى انت طالق اثنتين وقال للثالثة انت طالق مثلهما فذلك الى نيته إن قال اردت واحدة فهي واحدة وان قال اردت اثنتين فهما اثنتان وان قال اردت ثلاثا فثلاث. وان قال لم ارد طلاقا لم يكن طلاقا قال أبو سعيد ان قال انت مثلما فهو كما قال إن قال إنه أراد ذلك وان لم ارد طلاقا طلقت واحدة على كل حال لانه قال انت طالق مثلهما لم يكن بد من وقوع الطلاق.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته طلقيني وأنا أقبل فقالت قد طلقتك قال

قد قبلت هل تطلق. قال معي أنه يختلف في ذلك. فقال من قال تطلق وقال من قال لا تطلق لان الرجال لا يطلقون لقول الله واذا طلقتم النساء ولم يقل اذا طلقت الرجال.

مسألة : وعن رجل قال لرجل ان لم تعطني حقي طلقت امرأتك قال له الذي عليه الحق هل تقدر على ذلك قال كيف ذلك قال إذا قال هي طالق يعني زوجة الذي عليه الحق هل تطلق قال معي انه اذا قال له طلق اذا يريد بذلك امرأة نفسه. أو قال له يطلق امرأته فقد وقع الطلاق عندي على زوجته التي أمره بطلاقها أو جواب يقتضي ذلك.

مسألة: قيل له فرجل له زوجتان فطلبت اليه احدهما ان يطلق الاخرى فطلقها واحدة. ثم قال انه كان قد طلقها اثنتين لترضى زوجته ما يكون ذلك. قال معي انه يجب عليه باقراره ماأقر به من الطلاق الماضي فيما يجب عليه لغيره وفيما معنى مايلزمه هو. ويجب عليه ماطلق في التسمية.

مسألة: وفي الذي يقول لزوجه اني حلفت بطلاقك ان فعلت كذا وكذا ثم فعلت ولم يكن حلف قال تطلق لانه قد اقر معها بما يوجب الطلاق في قول محمد بن محبوب.

مسألة : وسئل عن رجل قال لزوجه انت طالق ثم سكت. ثم قال بعد سكوت ثلاثا مايقع من الطلاق. قال معي انه اذا كان هذا الكلام من بعد السكوت عن كلام الطلاق أو عن لفظ الطلاق. ولم يكن اراد به تحديد المعنى كلام الطلاق لم يكن طلاقاً وانما يقع حكم ماتدم من لفظه واذا لم يسم بشيء كانت واحدة.

مسألة : وقال في رجل يقول لامرأته انت طالق وطالق وطالق انها تبين بثلاث تطليقات.

مسألة : وعن رجل يقول بسم الله يريد بذلك الطلاق. قال معي انه قيل لاطلاق. وقيل الطلاق والنيات قاضيات على المرء في ألفاظه الظاهرة في هذا

القول.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته انت طالق تطليقه في تطليقه. قال معي انها تطلق واحدة. ومن غيره وقال من قال اذا قال تطليقة في تطليقة طلقت اثنتين ولا يكون مثل حساب الضرب. وان قال انت طالق تطليقة بعد تطليقة. فانها تطلق واحدة. وان قال تطليقة بعدها تطليقة انها تطلق اثنتين. وان قال تطليقة مع تطليقة فهما تطليقتان. وان قال تطليقة معها تطليقة فهو عندي تطليقتان. وان قال تطليقة تحتها تطليقة فمعي انهما تطليقتان. وان قال تطليقة فوقها تطليقة. فمعي انهما تطليقتان. وان قال تطليقة عليها تطليقة فهما تطليقتان فيما عندي. وان قال تطليقة فوق تطليقة فعندي انها تطليقة. وقال كلما كان مجراه مثل هذا فوق وتحت وقبل وبعد وخلف ووراء وامام وقدام. فانما عندي انه يقع به تطليقة. فإن قال فوقها او تحتها او قبلها او بعدها او خلفها أو وراءها أو أمامها أو قدامها ونحو ذلك. فعندي انهما تطليقتان بهذا اللفظ على ما يقع لي. قيل له فإن قال تطليقة تعد لها تطليقة كم يقع. قال يشبه في هذا النحو أنها واحدة. قيل له وكذلك قوله تعلوها. وتفوقها قال عندي أنها واحدة إلا أن ينوي أكثر. قيل له فإن قال تطليقة تتبعتها تطليقة. قال تتبعتها معي يكون من فعله. وتكون من غيره فعله أشبه عندي أن تكون واحدة إلا أن ينوي ثنتين والله أعلم.

مسألة : وسئل عن رجل قال لامرأته هو خروجك إن لم تلحقني هذا الغلام الى موضع كذا وكذا يعني لابنه أو لغيره فلم تلحق الغلام هل تطلق امرأته. قال معي انه ان كان نوى بقوله هو خروجك الطلاق ونوى ان لم تلحق الغلام في هذه الكرة الى الموضع الذي ذكره فلم تلحق الغلام وقع عندي على زوجته الطلاق وإن قال خروجك مرسلا ونوى انه ان لم تلحقه الغلام في هذه المرة فلم تلحقه. فمعي إنه يختلف فيه قال من قال أن قوله هو خروجك لا يكون طلاقا حتى يريد به الطلاق. وقال من قال إنه إذا قال هو خروجك ان هذا يكون طلاقا لأنه اسم من أسماء الطلاق

أراد به الطلاق أو لم يزد به اذا حنث. وأما اذا قال خروجك يريد به الطلاق ان لم تلحق هذا الغلام ولم ينو في هذه الكرة ولا غيرها إلا مرسلًا فمعي انه ان لحقته قبل أن تمضي أربعة أشهر فهي زوجته. وان لم تلحقه حتى مضت أربعة أشهر بانته بالايلاء على معنى قوله. قيل له وكذلك ان قال هو فراقك وتسريحك هل يكون سواء كقوله هو خروجك قال كأي أظن ذلك. ومعني ان في أكثر القول أن قوله هو خروجك أو فراقك أو تسريحك لا يكون طلاقًا حتى يريد به الطلاق على معنى قوله.

مسألة: وكل من طلق امرأته في نفسه فذلك ليس بطلاق حتى يتكلم به. ومن حدث نفسه ان زوجته طالق لم تطلق حتى يتكلم به كلامًا يبينه. وان كان الخاطر في نفسه انك ان أقمت أو قعدت أو أكلت أو شربت أو قرأت وقع الطلاق أو صليت أو نمت لزمتك الطلاق عند ذلك لم يكن ذلك بطلاق. حتى يتكلم به بتمام حروف الطلاق. ومن قال طالم تطلق حتى يتم الحروف.

مسألة: وسئل عن رجل حدثته نفسه أنه طلق زوجته وشك تحركت لسانه بذلك أم لا. قال معي إنه لا بأس عليه في زوجته في الحكم حتى يعلم انه لفظ بذلك.

مسألة: ومن جواب محمد بن روح. وعن رجل اخذته امرأته فقال لها دعيني فاني حرام عليك ولم ينو لها طلاقًا بهذا اللفظ ولا تحريمًا. فعلى ما وصفت فقد كذب في قوله بل هو حلال لها الا ان تبين منه بطلاق أو حرمة ولها عليه يمين ان اتهمته مانوى بلفظه هذا طلاقًا.

مسألة: أبو سعيد رضي الله في رجل أراد أن يقول لزوجته أنت طالق فلما أخذ في الطلاق لام نفسه فتم الكلمة بقوله طلق انها لا تطلق إلا أن يريد به الطلاق وكذلك ان قال طالق بضم اللام. وكذلك إن فتح اللام. فكله سواء عندي ولا يقع به الطلاق إلا أن يريد به الطلاق. وقال قد

اختلفوا في النية عندي فقال من قال اذا نوى بشيء من هذا الطلاق وقع الطلاق. وقال من قال لا يقع بذلك الطلاق إلا بلفظ تام يتم به حروف الطلاق. وأما اذا لم يرد بذلك وكان حكاية أو غلطا أو ما يشبه ذلك من غيره ان يقصد بذلك الى زوجته. فلا تطلق بذلك إن شاء الله. على معنى قوله والله أعلم.

مسألة: عن بشير بن محمد بن محبوب وكذلك لو قرأ كتابا فيه ذكر طلاق أو عتاق فنوى الطلاق والعتاق وعزم على ذلك لم يكن ذلك شيئا. وكذلك لو خطر بباله أو نوى أنك متى دخلت هذا البيت أو صليت في هذا لمسجد أو خرجت في هذا لمركب أو ركبت هذه الدابة أو أكلت هذا الطعام أو لبست هذا الثوب أو أمرت أمرا أو نهيت أن الطلاق لازم لم يكن شيئا. وعنه وكذلك لو قرأ آية من كتاب الله فيه ذكر الطلاق أو العتاق لم يكن ذلك شيئا. وكذلك لو تلا شيئا من الشعر فيه ذلك الطلاق والعتاق ولم ينو الطلاق والعتاق لم يكن ذلك شيئا. وعنه ومن نوى الطلاق في نفسه ولم يتكلم به فليس بشيء. ومن تكلم بغير نية فليس بشيء أن تكلم بالطلاق على غير نية. وان سمي بالطلاق لزوجته وهي تسمعه وقع الطلاق في الحكم وهو معذور فيما بينه وبين الله اذا لم تسمعه ولم يرد هو طلاقا. وأما اذا قصد الى نفس الكلمة يريد ان يقول لها ثم قال لها بعد أن علم ذلك فالطلاق واقع سمعه أو لم تسمعه حتى تكون النية مع الكلام جميعا. بالاعتقاد منه بنية لأنه روي عن جابر بن زيد رحمه الله قال لا غلت على مسلم وبه نأخذ. وقال محمد بن الحسن قوله لا غلط على مسلم وقولهم لا غلت على مسلم. وقوله هذا انه سمي طلاقا ولم يرد الطلاق فهذا هو الغلط. وقالوا بتحريك اللسان أنه ليس بشيء حتى ينطق بكلام ويبين بتمام الحروف بالنية ما يكتبه المالكان ثم الذي عن بشير. ومن كتاب فيه مسائل عن أبي علي وعن رجل قال لامرأته ليسك لي بامراة ينوي الطلاق مرسلا فإذا كان مرسلا فهي تطليقة وان نوى ثلاث فثلاث وذكر في نفقتها ثلاثا فلا نفقة لها وان كان نوى واحدة أو اثنتين

فلها النفقة حتى تنقضي عدتها. قال أبو سعيد معي انه هكذا يخرج في قول اصحابنا في بعض ما قولوا ومعني ان بعضا يقول ان عليه نفقتها كان الطلاق ثلاثا أو أقل لانه غير مأذون له بطلاق الثلاث وفي قول من قال بذلك هرب من شيء هو عليه وأرجو ان في بعض القول انه ليسك لي بامرأة يخرج كذبا ولا يقع به الطلاق ولو أراد به الطلاق.

مسألة: وعن رجل قال لامرأته ان فعلت كذا وكذا فهو طلاقك وفراقك قال هما تطليقتان.

مسألة: وقعت مسألة في رجل قال لامرأته أنت في الطلاق أو الظهار أو الحرام إن فعلت كذا وكذا ثم فعل هل يطلقها هذا كله فلم يجب احد منهم بحفظ في ذلك. قال ابو سعيد عندي انه يقع الطلاق وأما الظهار والحرام فمعي أنه لا يلحقها. وكذلك يوجد في الأثر.

مسألة: وسألت أبا سعيد عن رجل قال لامرأته عند كلام جرى بينهما أنت امرأة الشيطان أو أنت امرأة لرجل من الناس أيلزمه شيء قال لا يلزمه شيء اذا لم يرد لها بذلك طلاقا والله أعلم.

مسألة: وسئل عن رجل قال لزوجته ليسك لي بامرأة يريد بذلك الطلاق هل يقع الطلاق. قال قد قيل فيه باختلاف. قيل له فان قالت هي انه ليس بطلاق. وقال هو انه طلاق ثم طلبت منه المعاشرة. وما يجب لها من أحكام الزوجية وامتنع هو ذلك ما الحكم فيه. قال معي انه اذا كان في بعض قول أهل الحق أنها تطلق وفي بعضها انها لا تطلق والزوج يذهب الى قول من يقول أنها تطلق والمرأة تذهب الى قول من يقول أنها لا تطلق ويتبع كل واحد منهما من أخذ به من قول أهل الحق ما لم يحكم على أحدهما لصاحبه حاكم من حكام أهل العدل ويثبت حكمه وتنقطع حجة المحكوم عليه بالحكم. وليس على الزوج فيما يسعه كسوة ولانفقة اذا أخذ بقول من يقول بالطلاق انقضت العدة والمرأة أن تنتصر من ماله في أخذ حقها الذي يثبت لها بحكم الزوجية على قول من يثبت لها بعد أن تحتج عليه ان أمنته على نفسها في الحجة.

الياب الخامس

الطلاق للسنة

وعن رجل قال لامرأته أنت طالق (١) ثلاثا للسنة. قال فإذا أهل الهلال طلقت ثلاثا اذا كانت ممن لا تحيض. وان كانت ممن تحيض فإذا طهرت وغسلت من الحيض طلقت ثلاثا. قيل فان قال انت طالق على السنة. قال هذه تطلق واحدة إذا أهل الهلال ان كانت ممن لا تحيض. وان كانت ممن تحيض فإذا طهرت من الحيض وغسلت طلقت واحدة. قلت ارأيت ان قال انت طالق ثلاثا طلاق السنة قال كلما رأت الهلال. وقعت عليها تطليقة حتى بين الثلاث.

مسألة: ومن جامع بن جعفر. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ فمن طلق لغير السنة فقد عصى ربه حتى يطلق كما قال الله تعالى طلاق السنة. والسنة في الطلاق أن يطلق الرجل امرأته واحدة إذا طهرت من الحيض بشاهدي عدل قبل أن يجامعها ثم يتركها حتى تنقضي عدتها فإن أراد مراجعتها في العدة أشهد رجلين مسلمين حرين أنه قد رد زوجته فلانة بحقها بما بقي من الطلاق. فإن كان الطلاق بعلمها كان الرد بعلمها. وان كان الطلاق بلا علمها فلا بأس أن يكون الرد بلا علمها. ومن الكتاب فإذا كانت امرأة قد قعدت من الحيض أو جارية لم تحض فإذا أراد طلاقها أمسكها حتى إذا هل الهلال فليطلقها واحدة ويشهد على ذلك شاهدي عدل ثم يمسك عنها حتى تخلو ثلاثة أشهر وهو انقضاء عدتها فإن أراد مراجعتها في العدة فذلك اليه. وان كانت حاملا فليطلقها واحدة ويشهد على ذلك ذوي عدل ولا يقربها حتى تضع حملها. فإن أراد مراجعتها قبل أن تضع حملها فله ذلك. وكذلك السنة في طلاق الإماء غير أن تطليق الإماء تطليقتان.

(١) في نسخة بتقديم السنة على ثلاثا.

مسألة : ومن غير الكتاب وقال أبو سعيد أن طلاق السنة أن يطلق الرجل زوجته واحدة ثم يدعها حتى تنقضي عدتها وطلاق العدة هو أن يطلقها إذا ظهرت من الحيض من قبل أن يجامعها ثم يدعها حتى تحيض وتظهر وتغسل ولا يطاها ثم يطلقها الثانية. ثم يدعها حتى تحيض وتطهر وتغتسل ولا يطاها ثم يطلقها الثالثة فهذا هو طلاق العدة الذي قال الله تعالى في كتابه العزيز واحضوا العدة.

مسألة : رجل طلق زوجته ولم يشهد على ذلك. قال معي أنه يختلف في ذلك إذا طلقها بعد أن طهرت ولم يطاها غير أنه لم يشهد فبعض قال أنه طلاق السنة وبعض رأي عليه الأشهاد.

مسألة : وقال أبو سعيد في رجل قال لزوجته وهي حامل أنت طالق طلاق السنة أو للسنة أنه يقع عليها الطلاق من حينها لأن طلاقها في الحمل جائز للسنة لأنهم قالوا له أن يطلقها وهي حامل متى أراد لأنها لا تحيض ولا تعتد بالشهور وإنما أجلها إذا وضعت حملها فيما معي أنه قيل.

مسألة : في رجل قال لزوجته كلما ولدت ولدا فأنت طالق للسنة فولدت ولدا. وبقي في بطنها ولد. قال معي أنه يقع عليها الطلاق من حينها. لأنها بعد حامل وتنقضي عدتها بالولد الثاني. قلت له تقول في رجل قال لزوجته إذا ولدت فأنت طالق للسنة أو طلاق السنة. متى يقع عليها الطلاق. قال معي أنها إذا ولدت وطهرت من نفاسها طلقت ماطلقها. قيل له فإن قال الطلاق لك لازم والمسألة بحالها. هل تكون مثل الأولى. قال معي أن هذا أكد في وقوع الطلاق فلايبين لي أنه مثل الأول إذا ثبت الاختلاف في الأول. قلت له فإن قال لها ان ولدت فأنت طالق للسنة هل يكون كله سواء قال يشبهه عندي معناه أن يكون معنى واحد. قيل له فإن قال أن الطلاق لي لازم ان فعلت كذا وكذا. ثم فعلت هل يقع الطلاق قال معي أنه يشبه فيه معاني الاختلاف. ما لم يرد به الطلاق لامراته وقال من قال يقع به الطلاق أراد به الطلاق أم لم يرد. وقال من قال لا يقع به

الطلاق حتى يريد به الطلاق.

مسألة : وسألته عن أي الوجوه اذا اراد الرجل أن يفارق امرأته احب الى الفقهاء أن يفارقها. قال أحب ذلك اليهم ان يفارقها وهي حامل او طاهر في غير جماع.

مسألة: من الزيادة المضافة. من كتاب الرقاق. وسألته عن طلاق امرأة قد طهرت من نفاسها يصلح طلاقها. قال نعم قلت كيف يصلح ولاتحيض سنة أو أكثر من ذلك وهي مرضعة. قلت هل يكون ذلك ضرارا بإمساکه إياها. قال لا لأنه طلقها وقد طهرت من نفاسها. قلت فإن لم تحض سنة أو سنتين أو اكثر قال فليحبسها حتى تحيض ثلاث حيض.

مسألة: ومن جامع بن جعفر . واذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثا للسنة وليس له نية فكلما حاضت حيضة وطهرت طلقت واحدة حتى تستكمل ثلاث تطليقات ولاتحسب الحيضة الأولى من عدتها. واذا نوى ان تكون طالقا مكانه فهو مانوى.

مسألة : واذا قال انت طالق للسنة ولم يسم ثلاثا فهي طالق واحدة اذا طهرت طلقت من أول حيضة وهو يملك الرجعة في هذا ماكانت في العدة.

مسألة: ومنه وان كانت ممن لاتحيض من كبر أو صغر وقد دخل بها. وقال أنت طالق ثلاثا للسنة وليس له نية فهي طالق مع كل شهر واحدة من يوم تكلم. وقد قال بعضهم ان كان قد غشي فلا تطلق حتى يمضي شهر. وان كان معضى شهر مدغشي فهي طالق مذ تكلم. ومن غيره واذا كان الرجل غائبا عن امرأته فأراد ان يطلقها واحدة للعدة كتب اليها اذا جاء نسخة اذا وصل اليك كتابي هذا ثم حضت ثم طهرت فأنت طالق ثم اذا حضت أخرى ثم طهرت فأنت طالق. واذا كانت لاتحيض كتب إليها اذا جاءك كتابي هذا ثم أهل هلال شهر كذا أو كذا فأنت طالق وان شاء كتب اليها اذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق وم غيره قال وقد قيل أنه اذا كان غائبا عنها وأراد أن يطلقها طلاق العدة كتب اليها اذا وصل اليك كتابي

هذا فان كنت قد حضت وطهرت من بعد خروجي من عندك فانت طالق وان لم تكوني قد حضت وطهرت فإذا حضت وطهرت فانت طالق واحدة.

مسألة: وإذا الرجل أن يطلق امرأته قبل أن يدخل بها فيطلقها متى شاء وان كان قد دخل بها أو أغلق عليها بابا أو أرخى عليها سترا نسخة حجابا فطلاقها مثل طلاق التي دخل بها وعدتها مثل عدة التي دخل بها. ونساء أهل الكتاب والامة الصغيرة والكبيرة اذا لم يدخل بها ولم يخل بها في ذلك يطلقها متى شاء. ولا يطلق الرجل امرأته وهي حائض فان فعل جاز طلاقه وعصى ربه. ومن طلق امرأته وهي حائض فليست تلك الحيضة من قروها. وإذا قال فإذا حضت فانت طالق وفلائة معك فقالت إني قد حضت فانه ينبغي في القياس ان يقع عليهما جميعا وقال بعضهم يصدقها على نفسها ولا يصدقها على صاحبها.

مسألة: ومن طلق امرأته واحدة في الحمل ووضع فقد انقضت عدتها. وان شاء راجع قبل ان تضع. ومن قال هي طالق للسنة وهي حامل فانها تطلق من حينها بالإتفاق.

مسألة: ومن طلق امرأته وهي حامل ومات عنها وهي في ميلادها وقد خرج ولدها كله إلا قدمه فإنها ترثه وعليها عدة المتوفى عنها زوجها. وترثه مالم يستتم خروج الولد كله وعليها العدة وقال من قال لارثه.

مسألة: والطلاق يتتبع الطلاق اذا كانت المرأة في العدة والخلع لا يتبع الخلع. وفي نسخة والخلع يتبع الطلاق متصلا كان أو منفصلا قريبا كان أو بعيدا. والإيلاء والظهار يتبعان الطلاق. والطلاق يتبع الإيلاء والظهار. والطلاق لا يتبع الخلع لان المختلعة بائنة ولا يتبعها الطلاق متصلا كان أو منفصلا قريبا كان أو بعيدا إلا أن يكون صلة في الكلام كقوله قد أبريتها بالطلاق. والمطلقة واحدة وهي رجعية يتبعها الطلاق في العدة مالم تبين بالثلاث وعن الوضاح انه لا طلاق بعد الخلع إلا أن يشترط ان تبريه ويطلقها. فما أتبعها من الطلاق لحقها. والطلاق الذي

يتبع الطلاق فانه مثل رجل طلق زوجته طلاق الرجعي ثم حلف بالطلاق ثلاثا فحنت فإن ذلك يقع بها وعليه الطلاق لان الطلاق يتبع الطلاق باتفاق الأمة وذلك فيما يملك فيه الرجعة. وقال أبو الحسن ان الطلاق البائن يقع على الرجعي مادامت في العدة. رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة: ومن أحكام أبي سعيد وسألته عن رجل له زوجة اذته بلسانها وهي ممن تحيض والحيض متأخر عنها لأجل ولد معها. هل له أن يطلقها قبل ان تحيض. قال معي انه قيل ليس له أن يطلقها الا للعدة. وطلاق العدة في التي تحيض قبل أن يطلقها على أثر حيضها عن طهر من غير جماع. فإن جامعها ولو مرة واحدة بعد الطهر فقد انقضى طلاق العدة منها إلا أن ترجع تحيض مادامت عدتها بالحيض. وان كانت ممن لا تحيض من صغر أو كبر فطلاق العدة فيما عندي على ما قيل اذا هل الهلال من غير جماع لأن عدتها بالشهور. فإن هل الهلال وجامعها ولو مرة واحدة فقد انقضى طلاق العدة منها إلا ان ينتظرها الى هلال الشهر أيضا. قلت فان جامعها دون الفرج فغذف الماء على الفرج فولج في الفرج. هل يكون ذلك بمنزلة الجماع. قال معي انه اذا اراد ذلك وكانت ثيبا ممن تنشف فهو عندي بمنزلة الجماع لأنه لو كانت حائضا ففعل ذلك بها كان عندهم بمنزلة من جامع في الحيض وكذلك عليها الغسل من ذلك وهو يشبه معنى الجماع. قلت له فان لم يرد بذلك ايلاج النطفة في الفرج هل يكون سواء قال معي انه في معنى العدة وطلاقها للعدة اذا ثبت معنى نزول الماء في موضوع الجماع أشبه الجماع لأن منه العدة. قلت له فهل يجوز له أن يجعل الطلاق في يدها اذا خاف من قبلها الاثم. قال معي انه اذا خاف الاثم من امسكها ولم يكن له سبيل الى اخراجها على سبيل السنة في طلاق العدة وخاف الاثم من امسكها ورضيت منه بذلك ان يجعل الطلاق في يدها كان له ذلك عندي لأن عليه ان يطلقها أو ينصفها فيما يلزم لها من الكسوة والنفقة. قلت له فهل لها هي أن تطلق نفسها في غيره وقت طلاق العدة إذا ملكها الطلاق. قال يعجبني أن لا يكون عليها ضرر

ولا تخالف هي السنة في الطلاق فان فعلت لم يبن لي عليها في ذلك صحيح
 اثم اذا كانت انما تصرف عن نفسها الملك لثبوت الضرر فيه عليها. قال
 أبو سعيد في رجل قال لزوجته وهي حامل انت طالق للسنة انها تطلق
 من حينها لأن طلاقها جائز بالسنة لأن عدتها لوضع الحمل ولو لم تكن
 حاملا فقال لها كذلك لم تكن تطلق حتى تطهر من الحيض على معنى
 قوله اذا عني طلاق السنة وهي ممن تحيض. وان قال لها وهي حامل اذا
 ولدت فأنت طالق للسنة فإذا ولدت وطهرت من نفاسها طلقت. قيل له
 فإن قال ان ولدت فأنت طالق للسنة هل يكون القول سواء. قال يشبهه
 عندي ان يكون معنى واحد.

الباب السادس

في الطلاق بالفعل وتركه إذا اجتمعا

وسألته عن رجل قال لزوجته انت طالق إن وطيتك ان لم أذكك فلم يطها الى اربعة اشهر هل تبين بالايلاء قال معي انها لاتبين. قلت له فإن وطيتها مايلزمه قال معي انه يقع البر بالوطي. ولا يقع الطلاق. قلت له ولم وقد قال ان وطيتك وقد ثبت ان قوله ان وطيتك اذا قالها وحدها انه مولى قال لانه اتفق معنى الحنث والبر والاستثناء بقوله كما قالوا ان لم اذكك فلا يكون موليا اذا اتفق معنى الحنث والبر في معنى واحد بطل الحنث في اليمين ولا يقع لتكافي المعنيين في ذلك. قلت له وكذلك فإن قال ان ولهيتك ولم اذكك. قال معي أهبة مثل الاولى ولم تقدم مقام ان لم.

مسألة : وقال أبو سعيد في رجل قال لامرأته انت طالق ان كلمت زيدا الا تطلق ان كلمته او لم تكلمه قال لا لانه أوقع الاستثناء على غير معروف فلا تطلق.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته ان جامعتك في هذه الدار فأنت طالق وان لم أجامعك فيها فأنت طالق. فإن جامعها في فهي طالق وان لم يجامعها فيها لم تطلق ولا نرى الايلاء يدخل عليها وسل عنها.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته اذا حججت فأنت طالق متى تطلق. قال أبو سعيد يخرج فيه معنى الاختلاف ففي بعض القول على معنى التسمية انه اذا احرم بالحج فقد دخل في معنى الحنث. ووقع الطلاق لانه يسمى حاجا ومعني ان في بعض القول انه حتى يتم الحج الذي لا يتم الا به وعلى معنى هذا القول فحتى يطوف للزيارة لأن الحج لا يتم الا بطواف الزيارة. ويخرج عندي في بعض القول انه لا يتم الحج حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة للزيارة لأن السعي في بعض

القول فريضة في الزيارة. قلت له فإن قال اذا طفت فانت طالق هل تطلق
اذا طاف طوافاً واحداً. قال هذا هكذا يخرج عندي على قول من يقول
بالتسمية. وأما على قول من يقول بالمعنى فحتى يكمل الطواف.

الباب السابع

في طلاق المرأة إذا لم يدخل بها

وكل من طلق امرأته قبل ان يجوز بها فقييل أن الواحدة تبينها ولا يلحقها طلاقه في العدة وليس له ردها إلا بنكاح جديد. والثلاث أيضا إذا طلقها إياهن جميعا فهي واحدة. وقال من قال هو ثلاث والرأي الأول أكثر عندي أن الثلاث كالواحدة والواحدة تبينها وليس له ردها إلا بنكاح جديد. فإن طلقها ثلاثا وبانت منه ثم تزوجها تزويجا جديدا ثم عاد طلقها ثلاثا قبل أن يمسه ثم تزوجها أيضا تزويجا جديدا ثم عاد طلقها فطلقها ثلاثا قبل أن يمسه فقد بانت منه ولا سبيل له إليها حتى تزوج زوجا غيره فإن فارقها الزوج الثاني وانقضت عدتها منه كان لهذا الأول أن يتزوجها بنكاح جديد وهذا في التي لم يجز بها. ومن غيره قال قد اختلفوا في ذلك فقال من قال أنه إذا طلقها ثلاثا طلقت ثلاثا. وقال من قال تطلق واحدة وهو أكثر القول والله أعلم.

قال والحجة أن الطلاق لا يتبع التي لم يدخل بها وعلى ذلك اجتمعت الأمة أنه لو قال لها أنت طالق واحدة ثم اتبعها الطلاق لم يلحقها الطلاق ولا اختلاف في ذلك لأنها ليست بزوجة له ولا في عدة منه ثم اجمعنا معاشر الأمة بأنه إذا قال لها أنت طالق وسكت عن غير تسمية أن الطلاق واقع لا محالة لقوله أنت طالق فلما ان كان الطلاق واقعا بغير تسمية كانت التسمية هاهنا حشواً في الكلام لأن التسمية لا تقع إلا لمعنى يراد به الحكم يفصل به عن غيره لأنه لا معنى للثلاث من الواحدة من الثنتين ليحكم له برد في عدة أولا يحكم له فافهم هذا الفصل.

مسألة : سألت أبا إبراهيم محمد بن سعيد بن أبي بكر. عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل أن يجوز بها قال تبين منه بتطليقة قلت فإن أراد أن

يتزوجها بنكاح جديد آله ذلك قال نعم. قلت فإن طلقها ثلاث تطليقات ثم ثلاث ثم ثلاث قال قد بانث منه وليس له مراجعتها حتى تنكح زوجا غيره. قال غيره وهذا تزوجها مرة بعد مرة ويطلقها ثلاثا قبل أن الدخول حتى يفعل ذلك ثلاث مرات. قلت فإن تزوجها زوج غيره ولم يدخل بها ثم طلقها أيجوز للزوج الأول أن يراجعها. قال لا حتى يذوق عسيلتها. قلت فإن جامعها ولم ينزل أهو جماع قال نعم. قلت فإن التقى الختانان ولم ينزل أهو جماع قال نعم. وعليها عدة المطلقة.

مسألة : من كتاب الرقاق. رجل قال متى ماتت زوجت فلانة فهي طالق فتزوجها بعد ذلك يجوز أم لا. قال يجوز له تزويجها ومنهم من لم يوجب عليه طلاقاً في ذلك لأنه لا طلاق إلا بعد نكاح. ومنهم من قال أن الحنث يقع عليه بعد العقد لا قال متى ما فعلت ومتى من الكلام الذي يقع به الحنث بعد العقد.

مسألة: ومن ملك امرأة ثم طلقها قبل الدخول بها ثم أشهد على رجعتها ووطيها ولم ترجع إليه بنكاح جديد فقد فسدت عليه ويفرق بينهما.

مسألة: ومن طلق امرأته قبل الدخول بها فالواحدة تبينها ولا يلحقها طلاقه من بعد. وليس له ردها إلا بنكاح جديد. وإذا طلقها ثلاثا فهي واحدة وهو قول سليمان. وقيل هي ثلاث وهو قول عبدالمقتدر إذا جمع ذلك بكلمة واحدة وهو الحسن وأنه لا يرجع إليها حتى تنكح زوجا غيره. وفي موضع أنه قول لموسى بن علي والرأي الأول أكثر.

مسألة: ومن تزوج امرأة ثم طلقها ثلاثا قبل أن يدخل بها فإنه يرجع إليها بنكاح جديد وتكون معه على تطليقتين. لأن الواحدة تبينها إذا لم يدخل بها. وقيل أنه إذا قال ثلاثا أنها تبين بثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وقيل هو قول عبدالمقتدر والله أعلم. الحجة في المطلقة واحدة قبل الجواز بها وأنه لا رجعة إليها إلا بنكاح جديد قول الله تبارك وتعالى واحصوا العدة فلما كانت هذه التولية فسخ النكاح بينهما ولا عدة

عليها علمنا أن الواحدة كالثلاث. ومن طلق زوجته غير مدخول بها ثلاثاً واحدة بعد واحدة لم يقع بها إلا واحدة لأنها تبين بالأولى منهن ولا عدة عليها فقوله ثانية أنت طالق لا معنى له وكذلك لو قال لها أنت طالق ثلاثاً بانته بقوله أنت طالق وقوله ثلاثاً لا معنى له لأنها في حال قوله ثلاثاً أجنبية فطلاق الطلاق غير واقع بها لاستحالة وقوعه عليها فإذا طلقها ثلاثاً جاز له أن يتزوجها وإن لم تنكح زوجها غيره.

مسألة: وعن رجل ملك امرأة ثم طلقها فادعت حملاً بعد الطلاق وأنكره ذلك قلت هل بينهما لعان فلا لعان بينهما ولا يمين عليه أنه وطئها فليس بين المطلقين ملاعنة.

الباب الثامن

المرأة إذا طلقت ثم تزوجت بزواج بعد ذلك ثم تزوجها بعد ذلك بكم تكون عنده

وسئل عن رجل طلق امرأته تطليقة ثم تزوجها اخر وجار بها ثم طلقها وانقضت عدتها وتزوجها الأول كم تكون عنده من الطلاق. قال اختلفوا في ذلك فقال من قال تكون عنده على تطليقتين. وقال من قال ثلاث تطليقات. قيل له فما تقول أنت قال انه ثلاث.

مسألة: ومن تزوج صبية ثم طلقها قبل الدخول فليس له ان يشهد على رجعتها الا بنكاح جديد.

مسألة: ومن طلق زوجته وهي صبية غير بالغ فلأصحابنا فيه ثلاثة أقاويل. قال بعضهم يقع بها الطلاق حين طلقها ثم تستعد بعد ذلك ثلاثة أشهر - وقال آخرون لا يقع بها الطلاق إلا الى الهلال فإذا أهل الشهر وقعت بها التطليقة ثم تستعد بعد ذلك ثلاثة أشهر. وقال بعضهم لا يقع بها الطلاق إلا من بعد ان يطلقها بثلاثين يوما ثم يقع بها الطلاق وتستعد بعد ذلك ثلاثة اشهر. وقال بعضهم لا يقع بها الطلاق الا من بعد ان يطلقها بثلاثين يوما ثم يقع بها الطلاق وتستعد بعد ذلك ثلاثة اشهر. فإن كانت قد آليست من المحيض فأمرهما والاختلاف في وقوع الطلاق بهما واحدا.

مسألة : عن موسى بن علي وازهر بن علي عن رجل طلق امرأته تطليقة أو اثنتين ثم بانته منه بالعدة ثم ملكها رجل وطلقها أو مات عنها من قبل ان يدخل بها على كم تكون عند الأول إن تزوجها فقالا على ما بقي من الطلاق.

مسألة: ورجل نكح امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها ثم نكحها ثم طلقها. قبل أن يدخل بها ثلاث مرات فقد حرمت عليه حتى تزوج زوجها غيره فان تزوجها زوج غيره ثم طلقها حلت له دخل بها الزوج الاخر او لم يدخل بها. وقالوا اختلفوا فيمن طلق زوجته ثلاث تطليقات من قبل أن يدخل بها. فقال بعضهم لايتزوجها حتى تنكح زوجا غيره. وقال آخرون يتزوجها وتكون عنده على تطليقتين. قلت فإن طلقها واحدة من قبل أن يدخل بها هل يردها بغير تزويج. قال لايردها الا بتزويج جديد.

مسألة: ومن طلق زوجته ثلاثا فتزوجت من بعده وطلقت ثم يتزوجها ثانية ودخل بها ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجت من بعده وطلقت ثم تزوجها الثالثة ودخل بها ثم طلقها ثلاثا فتزوجت من بعده وطلقت فجائز له ان يتزوجها مرة بعد مرة كلما باننت من زوج جاز له مراجعتها بتزويج جديد. ولا أعلم في ذلك حدا.

الباب التاسع

في وطى المطلقة مالم يقع الطلاق

عن ابي علي الحسن بن احمد وأما الذي طلق زوجته طلاق السنة فله
وطيها مالم يقع الطلاق عليها والله أعلم.

مسألة: من كتاب الرقاق وعن الرجل يطلق زوجته وهو يطاها أتفسد
عليه أبدا أم بينهما رجعة مالم تكن بائنا. فأقول اذا مضى الجماع وبعد
فراغه من كلام الطلاق فقد حرمت عليه عند الفقهاء من أصحابنا ولو كان
هذا جائزا في حكم الله عز وجل لكان لامعنى للمطلاق والله تعالى لا يأمر
بشيء لامعنى له.

مسألة: والذي يقول لامرأته ان فعلت كذا وكذا أبدا فانت طالق قال هي
طالق ان فعلت كذا وكذا أبدا. فقال من قال من الفقهاء لا يقع عليها الطلاق
إلا مرة واحدة وهذه المرأة التي وصفت لزوجها أن يطاها مالم تفعل فاذا
فعلت فقد وقع الطلاق والله أعلم بالصواب.

مسألة : سئل موسى بن علي في رجل قالت له امرأته تضحي لي كل سنة
بالمهزولة فقال ان لم اضحي هذه السنة تيسا أو رأساً سميئا فانت طالق
فقال قد وقت لها وقتا فله ان يطاها حتى يضحي ولو لم يؤقت لم يطا
حتى يفعل.

مسألة : وقيل في الذي يحلف بطلاق امرأته ان لم يحج العام فانه
واسع له الوطي حتى يحضر خروج أهل بلده الذي اذا خرجوا منه وأوفوا
الحج ثم يمسك عن الوطي ويخرج فإن لم يحج حنث. وأما قوله ان لم
يحج يخرج حاجا فإنه يمسك عن الوطي من حينه فإن خلت أربعة أشهر
لم يخرج خرجت منه بالايلاء. واما ان قال ان لم يخرج الى موضع كذا
فإذا خرج فقد خرج من يمينه ولو رجع قبل أن يصل ذلك الموضع.

مسألة: وعن رجل يقول يوم يقدم أبوه فامرأته طالق فهذا لا يبطأ ويدخل عليه الايلاء إذا خلا أربعة أشهر. فإن قال اذا قدم أبوه فهي طالق فهو يبطأ وهي زوجته فإذا قدم أبوه طلقت. وكذلك اذا قال قبل قدومه بيوم أو نحو ذلك فهذا لا يبطأ والايلاء يدخل عليه.

مسألة: وقد قيل ان وطى الزوجة محجور على الحالف بطلاقها في كل شيء اذا لم يفعل وقع بزوجه الطلاق يوماً ما. وكل يمين توجب الطلاق لزوجه منه باليمين يوماً ما ان لم يفعل لا محالة فالوطى محجور عليه لانه أوقع الطلاق وان لم يفعله فلا مخرج له من الطلاق إلا بفعله فإذا لم يفعله طلقت.

مسألة: ومنه وأما الذي طلق زوجته طلاقاً يملك رجعتها ثم قضى منها حاجته فيما دون الفرج فلا يفسد ذلك عليه. وأما اذا مس الفرج أو نظر اليه متعمداً ففي ذلك اختلاف مالم يولج فان أولج فسدت عليه ولا نعلم في ذلك اختلافاً. وهذه هي التي قيل تستر عن الجهال واذا لم تفسد عليه فما كانت في العدة قلها النفقة ولها أن تسكن حيث أسكنها في سكن مثلها مالم تنقضي عدتها في بلد يلزمها له السكن فيه وقد قيل له ان يسكنها حيث شاء في بلده أو غير بلده اذا أمنت على نفسها. وأحكامها أحكام الزوجية مالم تنقض عدتها أو تفسد عليه اذا كان يملك رجعتها.

الباب العاشر

في طلاق الجاهلية والكنائية

وعن رجل قال لزوجته حبلك على غاربك هل تطلق إذا أراد بهذا القول الطلاق. قال هكذا معي أنها تطلق إذا أراد به الطلاق. قيل له فكم يقع من الطلاق على هذه الصفة قال معي أنها واحدة ولا أعلم في هذا الموضع يقع ثلاثاً إلا أن ينوي أكثر من واحدة. قال وكل كناية التطلاق تجزي. قال أحمد بن النظر ولا تجزي الكناية في العتاق.

مسألة: من كتاب الرقاق وعن رجل قال لامرأته أنت مني بريئة أهو أملك برجعته أم هي واحدة ويخطب في الخطاب. قال هي واحدة وهو أملك برجعته.

مسألة: وعن رجل قال لامرأته أنت مني بريئة وأنا منك بريء وأشباه هذا. قال لا أراه طلاقاً. وكان الربيع يقول ان نوى طلاقاً فهي واحدة وأما ان لم ينوى وان لم ينو طلاقاً فلا شيء. قال أبو المؤثر بقول الربيع نأخذ.

مسألة: من منثورة الشيخ أبي محمد واجمعوا على أنه لو قال قد تركتك أو خلعتك أو لا سبيل لي عليك ولم يرد طلاقاً أنه لا يحكم عليه به.

مسألة: ومنه واختلفوا في طلاق الجاهلية إذا قال لها ألحقني بهلك أو حبلك على غاربك أو ما كان من نحو هذه الألفاظ مما كان طلاق أهل الجاهلية فقال بعضهم هذا طلاق بظاهر هذا القول. وقال بعضهم لا يقع بهذا الطلاق بظاهر هذا القول.

مسألة: الطلاق يقع عند أكثر أصحابنا أو عليه العمل اليوم منهم بالافصاح به والكناية عنه أيضاً والافصاح هو اظهار اللفظ بالطلاق. وبه يجب الحكم باتفاق منهم ومن غيرهم. والمسكنى هو مثل قول الرجل

لامراته ألحقي بأهلك وأنت خلية مني. أو بريئة أو حبلك على غاربك أو اعتدى أو ما كان من نحو هذه الألفاظ إذا أراد به الطلاق فهو طلاق أو ما يتكلم به من لفظ يريد به الطلاق فهو طلاق معهم هذا قول أكثرهم وبالله التوفيق. واختلفوا فيمن قال أنت خلية أو بريئة أو اعتدى أو تزوجي. قال بعضهم تطلق الا أن ينوي غير الطلاق وقال أكثرهم لا تطلق حتى ينوي به الطلاق.

مسألة: اجمعوا على أنه لو قال قد تركتك أو خليتك أو لاسبيل لي عليك ولم يرد الطلاق أنه لا يحكم عليه به. واختلفوا في طلاق الجاهلية إذا قال لها ألحقي بأهلك أو حبلك على غاربك أو ما كان من نحو هذه الألفاظ مما كان طلاق الجاهلية. فقال بعضهم هذا طلاق بظاهر هذا اللفظ. وقال بعضهم لا يقع الطلاق بظاهر هذا اللفظ.

مسألة: والطلاق صراح وكنايات فالصراح محكوم بظاهره ولا ينوي فيه باجماع الأمة. والكنايات ينوي فيها اتفاقا. وصريح الطلاق عند العرب قوله أنت طالق.

الباب الحادي عشر

الطلاق بالحكاية والنوم وما أشبه ذلك

وعن رجل أخبرته امرأته أن رجلاً من البلد طلق زوجته. فقال كيف قال لها أنت طالق طالق. قالت نعم هل يدخل عليه في هذا طلاق زوجته أم لا. فإذا كانت تلك حكاية وخبر عن غيره به فليس بطلاق.

مسألة : وعن رجل رأى في المنام انه طلق امرأته ثم أصبح يقص ذلك عليها وعلى غيرها على غير نية الطلاق لها. قال أما بشير فكان يقول لا يقص ولا بأس عليه. وأما سليمان فلم يكن يرى عليه بأساً وإن قص.

مسألة : من كتاب الرقاق. رجل حدث زوجته وقال فلان قال لزوجته أنت طالق قالت زوجته طلقتني. قال لا إنما أنا حدثتك به. ولم أرد طلاقاً تصدقه أم لا. الجواب أن الطلاق لا يقع بالحكاية عن غيره وإنما يقع الطلاق إذا عزم عليه قال الله جل من قائل وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم. وفيه اختلاف لم نعمل به.

مسألة : عن موسى ابن علي أن الطلاق إنما يقع من حينه إذا قال الرجل لامرأته بشيء لا يمكن في القول مثل قوله هي طالق إن لم تنسف هذا الجبل أو إن لم تصعد إلى السماء أو إن لم تقم القيامة في هذا الشهر فهذا هو الذي يقع عليها الطلاق من حين ما قال.

مسألة : على أثر مسائل عن محمد بن محبوب. وسألته عن من مر على الصبيان وهو يغنون ويقولون هند مطلقة وبرجلها معلقة فمر عليهم رجل اسم امرأته هند فقام الرجل يغني ويقول هند مطلقة وبرجلها معلقة. هل تطلق امرأته قال يوجد في كتب القوم أنها لا تطلق إذا أراد الغناء وقال انه يأخذ بهذا القول.

مسألة: وأما قول الرجل لزوجته. وقد قالت له قول أنت طالق. فقال ذلك يريد بذلك الحكاية. قول أنت طالق ولا يريد بذلك الطلاق لكلامها فمعي أنه لا يقع بالحكاية طلاق في الحكم. وأما في معنى الجائز معي أنها أن لم تصدقه في الوقت ثم صدقته بعد ذلك فيما يجوز فيه التصديق فهو جائز أن شاء الله.

الباب الثاني عشر الأخبار في الطلاق

قال رجل لبعض الفقهاء اني حلفت بالطلاق أن الحجاج من أهل الجنة فقال أقم على زوجتك فان دخل الحجاج الجنة وقد فعل ما فعل فلست تدخل النار بمقامك على زوجة قد بانث منك.

مسألة: من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع. وزعموا ان رجلاً أتى ابن عباس فقال اني قلت لامرأتي انت طالق حيلة تطليقة فقال له ابن عباس فارقتك امرأتك وعصيت ربك واتخذت آيات الله هزواً. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب الثالث عشر

الطلاق بالجبر

ومن اكره على الطلاق فطلق مكرها. لم يقع الطلاق وسواء اكرهه سلطان أو غيره.

مسألة : ورجل دلّته امرأته في طوي فقال له طلقني والا سرحتك من يدي فطلقها. قال لا تطلق وان طلقها ثلاثا طلقت اثنتين وكذلك عن ابي عبدالله.

مسألة : من كتاب الرقاق. وعن رجل اخذه قوم وقالوا له لتطلقن امرأتك أو لنضربنك ضرباً وجيعاً. قال ان خاف شيئاً من الضرب فليس طلاقه بشيء. قال غيره ان خاف أن يضرب ضرباً يخاف على نفسه فليس طلاقه بشيء. قال أبو المؤثر قال محمد بن محبوب اذا وعدوه فليس بعد الوعد إلا الفعل. واذا وعدوه بضرب لا يحتمله فإن حلف بطلاق لا يقع عليه الطلاق.

مسألة : سئل عن رجل حلف بالعتق والطلاق على أمر إن لم يحلف عليه خاف على دينه. فقال ان كان لا يستطيع أن يهرب أو يفر واضطر الى اليمين فليس عليه طلاق ولا عتق.

مسألة : وزعموا أن جميل الفارسي قال سألت أبا الشعثاء أيام كان قطن بن مدرك على البصرة وكان يستحلف الناس بالطلاق والعتق. قال فاعرض عني أبو الشعثاء قال فقلت ليس في مثل هذا الزمان تدعنا قال العتق والطلاق واجب ماسمى منهن مضين. وكان غيره يقول اذا خاف على نفسه بقتل أو عقوبة منكلة أو رأى غيره قد صنع به ذلك على مثل الذي يراد منه فليس أيمانهم بشيء.

مسألة : قلت له فإن قيل له احلف بطلاق فلانة زوجتك فإزال النية على

سمية لها تطلق زوجته أم لا. قال فان حلف مجبوراً أو مكرهاً بغير حق فالنية نيته ولا يقع عليه الطلاق وله أن يصرف النية كيف أراد. وان حلف بحق وعلى مايجب عليه أن يحلف أو حالفه حاكم أو أحد من المسلمين لزمه الطلاق في الحكم ولانية له ولا ينفعه قول أنه صرف نيته لأن النية لحاكم الحق لا له وعلى غير هذا له نيته.

مسألة : وعن رجل جبار كان في طلب الحسن ابن زيد فوقع في يده فاراد أن يحرقه بالنار. فجاء رجل يسعى فقال ليس هذا الحسن بن زيد قال فمن هذا قال عمرو بن عبيد فحلفه بالله وبالطلاق أن هذا عمرو بن عبيد فحلف أبحاث أم لا وان غفل عن احضار النية قال لا حنث عليه لأنه فداء من العذاب بالكذب ومن الظلم باليمين وهو مأجور على ما فعل والله أعلم. وأنا واقف عن الطلاق. قلت فان احضر النية تنفعه. قال نعم تنفعه ولا يقع عليه الطلاق. وفي موضع كما أنه لو حلف رجل على معنى بينهما ولم يقيما حاكماً لذلك يحلف له كما حلفه أن النية نيته. ولو حلفه حاكم أو رجل من المسلمين أقاماه بينهما اليمين على الحق أو لمعنى الذي بينهما وأحضر نية لصرف ذلك لم تنفعه نيته والله أعلم.

مسألة : وان صح عند المرأة أن زوجها حلف بطلاقها عند الجبار مختاراً غير مكره بلا حق عليه له كاذباً لم يقبل منه في الحكم أنه صرف النية إلى غيرها لأن من لفظ بالطلاق مختاراً ثم. قال نويت لغير زوجتي لم يجز لها قبول ذلك في الحكم. وانما قلت انها نافعة له نيته إذا كان بينه وبين الله أنه خاف فحلف بالطلاق وهو مكروه كان النية بنيته اذا صرفها مالم تعلم زوجته والله أعلم.

مسألة : ومن أخذ السلطان بطلاق زوجته فالموجود لأصحابنا أنه لا يقع عليه الطلاق إذا طلق طلاقاً مرسلًا. وإن قيل له طلق فطلق هو ثلاثا فانه تقع اثنتان. فان قالوا اطلق ثلاثا واكرهوه على ذلك فلا يقع عليها عند الاكراه ماكره عليه من الطلاق. وأما جابر بن زيد فيوجب الطلاق على من أكره عليه. وفي موضع آخر عنه أنه لا يوجب. وأما موسى

بن علي ومحمد بن محبوب وغيرهما ففي قولهما أنه لا يقع عليه اذا أكره اذا خاف على نفسه. ومن الزيادة المضافة من كتاب المصنف باطلاق الأربع او احداهن وما أشبه ذلك ومن كان له أربع نسوة فقال لهن اثنتين طوالق أربعاً ثم قال نويت لكل واحدة واحدة فانهن يطلقن كلهن ثلاثاً ولانية له وليس لهن تصديقه في ذلك. ولا يقبل منه ان قال انه نوى واحدة.

مسألة: وان قال اثنتان طوالق خمساً أو ستاً أو سبعاً أو ثمانياً أو تسعاً أو عشرة أو أحد عشر فالقول في ذلك كله واحد وقد طلقن كلهن كل واحدة ثلاث ولانية له في ذلك والله أعلم.

مسألة : وفي موضع وان قال لهن وهن أربع بينكن تطليقة فلكل واحدة تطليقة. فان قال بينكن تطليقتان. فلكل واحدة تطليقتان. فان قال بينكن ثلاث ولم يسم لكل واحدة ففيه اختلاف فليل لكل واحدة ثلاث وقيل واحدة. فإن قال بينكن ثلاث لكل واحدة منكن تطليقة. فإن كل واحدة تبين بتطليقة كما سمى. وان قال لهن وهن أربع أيتكن لم أنم معها هذه الليلة فاخرى طالق فبات مع الأربع إنه لا يقع على احداهن طلاق. لأنه قال أيتكن لم أنم عندها فقد بات عندهن جميعاً. وان بات مع ثلاث منهن لم يبت مع واحدة أصاب كل واحدة من الثلاث اللاتي بات عندهن تطليقة من هذه التي لم يبت عندها ولم يصبها هي شيء. وان بات مع اثنتين وقع على كل واحدة لم يبت معها من صاحبته التي بات معها تطليقة وعلى اللتين بات معهما كل واحدة تطليقتان. لأنه يقع عليهما من كل واحدة من هاتين تطليقة. وان بات مع واحدة انطلقت ثلاثاً. وطلقن الباقيات كل واحدة تطليقتين فان لم يبت مع واحدة منهن وقع على كل واحدة من صاحبتها ثلاث تطليقات ولا يكون المبيت معهن يصح في ليلة واحدة إلا أن يجمعهن جميعاً ويبيت معهن فان نام مع كل واحدة ربعاً من الليل فلا يصح له في هذا مبيت اذا قال أيتكن لم أبت معها الليلة فالأخرى طالق فلا يكون المبيت هاهنا في هذه الليلة لم يصح إلا أن يبيت الليلة كلها مع

أحدهن فيكون بائناً معهن أو يجمع اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً فعلى هذا يكون المبيت ولو بات مع احدهن الليلة كلها إلا ساعة باتها مع غيرها لم يصح له مبيت عند احدهما والله أعلم.

مسألة : فان قال لزوجاته وهن أربع أيتكن لم أطأ. في هذا اليوم فهي طالق فلم يطأ أحدهن حتى مضى اليوم كله طلقن جميعاً ولو وطيهن جميعاً لم يطلقن فإن وطى بعضهن لم تطلق الموطاة وتطلق غيرها ممن لم يطأها.

مسألة : فان قال وهن أربع أيتكن لم أطأ اليوم فصواحبها طوالق فان وطيهن كلهن في ذلك اليوم فلا طلاق وان لم يطأ أحدهن حتى مضى اليوم طلقت كل واحدة منهن ثلاثاً لأن لكل واحدة ثلاث صواحب له يطهن قلو وطى منهن واحدة لاغير طلقت الموطاة ثلاثاً لأن لها ثلاث صواحب لم يطهن وطلقت كل واحدة من الثلاث اثنتين لأن لكل واحدة من الثلاث صاحبتين لم يطأهما ولو وطى اثنتين من الأربع طلقت كل واحدة من الموطاتين اثنتين وطلق من غيرهما واحدة ولو وطى ثلاثاً طلقت كل واحدة من الموطات واحدة ولم تطلق غير الموطاة شيئاً اذ لا صاحبة لها الا وقد طلقت.

مسألة: أبو سعيد فيمن له ثلاث زوجات فقال لهن أقسمت بينكن ثلاث تطليقات كم يقع عليهن. فقد اختلف في ذلك فقليل يقع على كل واحدة ثلاث لأن الطلاق لايتجزأ. وقول يقع على واحدة تطليقة. وان كانت له نية فله نيته إن أراد ثلاثاً فثلاث وان أراد واحدة فواحدة والله أعلم.

مسألة: ومن له أربع نسوة فقال لهن إن وطيتن واحدة منكن فواحدة منكن طالق. ولم يسم واحدة منهن. ثم وطى واحدة منهن. فقليل إن كان نوى واحدة منهن وهي غير التي وطى فلا يقع طلاق إلا على التي نواها عند قوله. وان كانت هي التي وطى فطعن طعنة قدر مايوجب الغسل ثم نزع طلقت وان أمضى فوق ذلك فسدت وحدها وان كان مرسلاً لم يوقع

نيته على واحدة منهن طلقهن والتي وطى منهن وان كان مضى وزاد فوق الحشفة فسدت وحدها عليه.

مسألة: وان قال إن وطيت فلانة فواحدة منكن طالق فوطيها فمثلها أيضا والله أعلم.

مسألة: وان كان له أربع نسوة وطلق واحدة منهن تطليقة وطلق الثانية تطليقتين وظاهر من الثالثة وألاء من الرابعة ثم قال قد اشركتكن كلكن فيما جعلت على كل واحدة فان التي طلقها اثنتين تبين منه بالثلاث لأنه أشركها في تطليقة الأخرى وكذلك الذي ظاهر منها وألاء منها تبين كل واحدة منهما ثلاث وهذا على قول من يقول أن الطلاق لا يتجزأ وعلى قول من يقول أنه يتجزأ تبين التي طلقها واحدة والتي ظاهر منها والتي ألاء منها كل واحدة بتطليقتين ويلحقهما الظهار والإيلاء. فإذا مضى أربعة أشهر فقد بن جميعاً بالإيلاء اذا لم يف الى الثلاث وعلى هذا القول يبين جميعاً بالثلاث ولا يقربهن حتى يكفر للظهار. وقول اذا مضى أجل الظهار والإيلاء في يوم بانتهما جميعاً بالثلاث. وكذلك إن قال اقتسم بينكن تطليقتين وقع على كل واحدة تطليقتان حتى يكفر للظهار. وقول اذا مضى أجل الظهار والإيلاء في يوم بانتهما جميعاً. وعن ابن محبوب تبين بالأول.

مسألة: وان قال لثلاث نسوة اقتسم بينكن ثلاثا وقع على كل واحدة ثلاث. وكذلك ان قال اقتسم بينكن تطليقتين وقع على كل واحدة تطليقتان وكذلك ان قال اقتسم بينكن تطليقة وقع على كل واحدة تطليقة واحدة.

مسألة: وإن قال اقتسم بينكن ثلاث تطليقات لكل واحدة منكن واحدة. وكذلك نوى لكل واحدة تطليقة فعلى كل واحدة منهن تطليقة.

مسألة: وقول صاحب الأربع بعد أن طلق أحدهن وظاهر من أحدهن وألاء من الأخرى قد اشركتكن كلكن فيما جعلت على كل واحدة يلزمهن

وذلك أنه قال من قال من الفقهاء ممن قال لزوجته في كلام تكلمت به قبل ذلك بسنة. قد جعلت كلامك ذلك طلاقاً لك فقال قد وقع الطلاق. وكذلك هذا لما قال اشركتهن فيما جعل على كل واحدة منهن والله أعلم.

مسألة : فيمن له أربع نسوة حوامل فقال لهن كلما ولدت واحدة منهن فالأخرى طالق فولدن كلهن فأما أولادهن ولادة فتبين من صوابها بالثلاث وعدتها بالحيض لاتنقضي بالولادة ولا يقع عليها من نفسها شيء من الطلاق. وأما الثانية في الولادة فيقع عليها من الأولى تطليقة فإذا ولدت بانت بالعدة ولا يقع عليها منها شيء ولا من الآخرتين. وأما الثالثة فيقع عليها من الأولى والثانية تطليقتان وتنقضي عدتها بالحمل ولا يقع عليها منها ولا من الآخرة شيء. وأما الآخرة وهي الرابعة فيقع عليها ثلاث تطليقات من الأولى والثانية والثالثة وتنقضي عدتها بولدها ويقع على الأولى ثلاث وعلى الآخرة ثلاث وعلى الثانية واحدة وعلى الثالثة اثنتان. وكذلك ان قال كلما ولدت واحدة منكن فصاحبته طالق فهو كذلك. وان قال فصاحبته في الحمل طالق فولدن كلهن بعضهن بعد بعض فإنه لا يقع على الأولى التي ولدت أو لا طلاق لأنه لا يقع عليها من نفسها شيء وولدت الآخرات وليس هي حامل وسأثرهن كما وصفت لك في الأولى والآخرة.

مسألة : فإن قال كلما ولدت واحدة منكن فواحدة منكن طالق فولدن كلهن بعضهن بعد بعض وهو كما قيل في المسألة الأولى الا أن يقع على التي ولدت أولاً من نفسها تطليقة والثانية والثالثة ولا يقع عليها من الرابعة لأنه يقع عليها ثلاث وعدتها بالحيض ولا يقع على الثالثة والثانية ولا الرابعة من أنفسهن شيء من الطلاق لأنهن تنقضي عددهن بالولد بغير الثانية والثالثة. وأما الرابعة فلا يدركها من نفسها شيء لأنها تطلق ثلاثاً من صوابها.

مسألة : فإن قال كلما ولدت واحدة منكن فهي طالق فولدن كلهن فإنه يطلق كل واحدة تطليقة وتعد بالحيض ولا يطلقن من صوابهن بشيء ولا تنقضي عدة منهن بالولادة. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب الرابع عشر الحيلة في الطلاق

وعن أبي سعيد قلت له ماتقول ان حلفه رجل أنه طلق زوجته ثلاثاً في هذه السنة هل له في هذه السنة هل له حيلة حتى يبر ولا تطلق امرأته قال فإذا حلف أن يطلق زوجته ولانية له انها تكون زوجته فمعي انه اذا خالعه ثم طلقها بر ولم يلحقها إلا البرآن.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرقاق. وعن رجل أتته امرأته بماء فقالت له أشرب فقال ان شربته فانت طالق وان شربتيه. فانت طالق وان كفيتيه فانت طالق فشربت هي وهو ذلك الماء وقطر منه أيضا في الأرض ما يكون القول في هذا. فالقول أنه لا يقع طلاق عليها طلاق في ذلك لأنها لم يشربه كله ولا شربه هو كله ولا كفته كله. واليمين كانت على جميعه بفعل أحدهم.

مسألة : رجل قال لزوجته اذا هل الهلال فانت طالق ثلاثا فتخالعا قبل الهلال أيجوز ان يراجعها أم حتى تنكح زوجا غيره. قال اذا هل الهلال حنث في يمينه وقد بانت بالخلع ولا يلحقها طلاقه بعد ذلك وجائز له مراجعتها بعد ذلك ان شاء الله.

مسألة : وفي الآثار وفي رجل خرف جبابا من رطب فوجد امرأته قد أكلت منه شيئا فحلف بطلاقها إن لم تخبره كم أكلت من رطوبة وكانت تأكل وتطرح النوى في البحر فزعم انها تعد من الواحدة والثنتين الى الثلاثمائة تقول واحدة اثنتين ثلاثا أربعا حتى تنتهي في العدد الى اكثر مما أكلت فتكون قد أخبرته في عددها ما أكلت ولا تطلق.

مسألة : حدثني أبو سفيان يرفع الحديث الى أبي عبيدة أنه سئل عن امرأة اعارت حليها امرأة فلما علم زوجها جعل طلاقها ان قبلته وجعل

زوج الأخرى طلاقها إن لم ترده. فقال أبو عبيدة ذهبنا سلمت واحدة سلمتا جميعاً ترد هذه الحلي ولا تقبله هذه. قال أبو سفيان كأنه وقع في وهمه أول ماسمع المسألة انهما يطلقان جميعاً ثم استدرك ووقع في وهمه أن أحدهما تطلق فقال أحدهما ثم استدرك وبين المسألة فقال لم يطلقا ترد هذه ولا تأخذ هذه فكان هذا من أعجب ما جاء عنه. ومن كتاب الضياء. ومن حلف بطلاق امرأته ليطاها في شهر رمضان نهاراً فإنه يسافر بها فإذا عدا الفرسخين وطئها وقد خرج من يمينه.

مسألة : ومن قال لامرأته وقد ضربت له شاة ان ماتت فأنت طالق فلما خاف عليها الموت ذبحها فقل لا طلاق في ذلك. وإن قال ان ماتت من هذا الضرب. قال غيره اذا عني من هذا الضرب وأما إن لم تكن له نية طلقت لأنها قد ماتت قول أبي الحواري.

مسألة: وعن رجل كان عليه لرجل دين فحلف له الرجل بالطلاق انه يدفعه اليه اليوم فجاءه بحقه فحلف الآخر لا يقبضه منه. قال يدفعه اليه وان كره أن يقبضه طرحه اليه ولا يقبضه الآخر وأرجو ان يبرأ جميعاً. قلت رأييت ان وسعه من حقه فقال لا يبرأ.

مسألة: وعن رجل قال لزوجته أنت طالق ان أكلت هذا الرغيف أو تركتيه فالحيلة ان تأكل بعضه فلا تطلق اذا لم تأكله كله ولم تتركه كله وان اكلته كله طلقت وان لم تأكله كله لم تطلق حتى تأتي حالة لا تقدر على أكله أو تمضي أربعة أشهر فقد طلقت وان لم تكن له نية طلقت من حين ماتركته.

مسألة: ومن قال لامرأته ان دخلت هذا البيت فأنت طالق ثلاثاً وان لم تدخله فأنت طالق ثلاثاً. فالحيلة في ذلك ان تختلع اليه ثم ان شاءت ان تدخل حتى يقع الحنث وهي ليست له بامرأة ثم يردها ان اتفقا على ذلك ولا يضره دخولها من بعد ولا ان لم تدخله وان انقضى اليوم وقد خالعه فيها من قبل انقضائه فقد بر في يمينه وله مراجعتها. فان بارأها فلم تدخل

البيت حتى تزوجت زوجاً آخر ثم تزوجها هو من بعده ثم دخلت فإن الطلاق يلحقها لأن اليمين متعلقة بدخولها البيت.

مسألة: ومن قال لزوجه وجاريتها ان فتحتا هذا الباب فأنت طالق وهي حرة ولم يكن بد من فتح الباب فوهب جاريتها لزوجه وفتحت الجارية الباب وليست له فلم تعتق ولم تفتح الزوجة الباب فلم تطلق وسلمتا جميعاً.

مسألة: ومن حلف بطلاق زوجته لياكل من مالها شيئاً فالحيلة في ذلك ان أراد الأكل أن يبزي لها نفسها ثم ياكل من مالها ثم يراجعها من يومها ولا بأس عليه فيما أكل من مالها من بعد. فلما ان ابرأ لها نفسها ثم لم يزل متجنباً لما لها حتى انقضت عدتها ثم تزوجها بمهر جديد ثم أكل من مالها فانها تطلق. وإن أكل من مالها قبل أن يتزوجها فلا بأس عليه ان أكل بعد المراجعة.

مسألة: ومن طلب من زوجته ماء فأتته به فقال هي طالق ان وضعت أو هرقت أو شربته أو سقته أحداً قالوا يشربه أحد من يدها. وقال أبو جعفر وقال الفقهاء من خراسان انها تضع مقنعتها في الماء حتى تشرب الماء ثم تضعها على رأسها.

الباب الخامس عشر

الطلاق بقول الرجل ان كنت أو كان كذا وكذا وما أشبه ذلك

وسئل عن رجل قال لزوجته أنت طالق إن كنت خنتيني. فقالت انها لم تخنه هل له أن يصدقها وقد كان اتهمها. قال معي انه يخرج في بعض معنى قول أصحابنا أنها لا تطلق حتى يصح أنها خانتته. وفي بعض قولهم يخرج معناه معينا ان كان أوقع الطلاق وان كانت خانتته وذلك غائبا عليه. وعنه فعلى معنى القول الأول لعله يذهب الى معاني الحكم أنها زوجته حتى يعلم أنها طلقت ولما ثبت الاحتمال كان الأصل أولى وهو أشبه بالحكم وعلى معنى القول الآخر يخرج عندي على الاحتياط اذا جعل طلاقها على ما غاب عنه فوجب في الاعتبار وقوع الاشكال حتى يصح خروجه منه لأنه ان كان كذلك فقد وقع الطلاق. فإذا ثبت انها زوجته حتى يعلم ففي معنى قولهم في قولها انها خانتته اختلاف. فمنهم من قال القول قولها لأنه قد جعل ذلك اليها على معنى انها قد ادعت الطلاق فصدقها. وقال من قال أنه لا يقبل قولها لأنها مدعية عليه حتى يصح ذلك من غير قولها بالبينة أو باقراره ويخرج هذا عندي أشبه بالحكم لأنها في الأصل مدعية للطلاق. وفي ذلك من قولهم قول ثالث أنه إن كان ذلك الذي جعله إليها يمكن اطلاع غيرها عليه لم يجز قولها إلا بالبينة وان كان لا يمكن اطلاع غيرها عليه كان قولها مقبولا. واذا ثبت معنى الحكم عندي فانها لا تطلق حتى يصح خروج قولها عندي كله دعوى لأنها تدعي فعلها فيما تكون مخرجة نفسها به منه وهما خصمان. قلت له فعلى قول من يوجب الطلاق بمعنى جعله طلاقها على المغيب في قوله ان قالت انها لم تخنه. هل له تصديقها قال يخرج عندي على الاطمئنان أنه يجوز له

ذلك. وأما في الحكم فلا يثبت تصديقه لها لأنها مدعية على حال. قيل له فإن طلقها ان عادت خانتها ما القول في ذلك. قال معي أن هذا لا يشبه الاول معنا وقوع الطلاق من حينه لأنه قد علم انه انما جعل الطلاق ان عادت خانتها بعد هذا الوقت في الحكم أنها لم تخنه ولم تطلق. قلت له فإن قالت من بعد ذلك أنها قد خانتها. قال عندي أنه يختلف في ذلك فقال من قال القول قولها في ذلك. وقال من قال أن عليها البينة ولا يكون القول قولها ولا تصدق حتى يصح ماتقول. ومعني أن هذا مثل الأول في الاختلاف اذا قالت انها قد خانتها. قيل له فإن قال لها ان كنت لم تخوينيني فأنت طالق ما القول في ذلك اذا لم تكن له نية. وقد خانتها من قبل فلا يخرج عندي في ذلك معنى الطلاق ولا الحنث. فاما ان كانت تخونه في الوقت حين المخاطبة فانه عندي انه يحنث وتطلق بذلك. قلت له فان خانتها بعد قوله هذا ايقع عليها الطلاق قال معي انها اذا لم تكن تخونه فيقع الحنث بالخيانة في الوقت فان خانتها بعد ذلك وقع الحنث بخيانتها له وتطلق في يوم قال ذلك لا في يوم تخونه. قلت له فإن ردها قبل أن تخونه ثم خانتها بعد الرد وبعد يمينه بالطلاق هل يثبت الرد ان خانتها ويجوز له وطئها. قال معي أن الرد ثابت لأنه في الاعتبار انه انما يقع الطلاق حين قال لها ذلك ان كانت تفعل فان كانت تفعل وقع الطلاق وردها عن طلاق واقع وان كانت في الأصل لا تفعل لم يقع الطلاق ولم تبق ثمة شبهة توجب توقيفها. قلت له أرأيت ان قال لامرأته أنت طالق ان فعلت كذا وكذا ثم اشهد على رجعتها هل ينفعه هذا الرد اذا وقع الطلاق بفعلها. قال يروى عن محمد بن محبوب فيها قولان احدهما انه ينفعه ذلك ويكون رداً ثابتاً متى وقع الطلاق وله أن يطاها ولا يمنع وطئها في حال اذا اشهد بردها رفع ذلك عنه محمد بن جعفر. والقول الثاني انه لا ينفعه ولا يقع الرد إلا بعد وقوع الطلاق وروى ذلك أبو الحواري عن محمد بن محبوب. وقال ان محمد بن محبوب قد رجع عن القول الأول بصحار ورأيته يعجبه إثبات القولين جميعاً. وقد قيل عن بعض المسلمين في رجعة العلماء من رأي الى رأي ان ذلك لا يكون ناسخاً للأول. ويكون الاول قولاً

منهم. والآخر قول ثاني. وهكذا يعجبني.

مسألة : ارجو عن أبي سعيد رحمه الله وأما الذي قالت له زوجته يأسفلة. فقال لها ان كنت سفلة فأنت طالق. فمعي انه قيل في السفلة انه شبهة ويرد ذلك اليهما. ولا يحكم عليهما بشيء والخروج من الشبهة أولى من اللبس. وقال من قال أن السفلة من كان من سفلة الناس لأن الناس على طبقات. ووجوه فمنهم من يكون عليه. ومنهم أوسط ومنهم سفلة وذلك تخرج معرفته مع أهل الخبرة بهذه الأسباب وعلى قول من يقول انه يستخرج الحكم فيهم من هذا الباب ولعله لا يخفى على أهل الخبرة من أهل العلم العارفين بهذا الحالف ومنزلته من أهل زمانه ولا يعدم. وقال من قال ان السفلة انما هو من عصى ربه فهو سفلة كائنا من في النسب ولعله هذا أشبه القول في هذا المعنى. قال الله تبارك وتعالى: ﴿لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم﴾ فقال هو الايمان والفطرة التي فطر الله عليها الخليفة فقال: ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم﴾ ثم رددناه أسفل سافلين. فهو الشرك والكفر فهذا دليل على أن السفل من الناس العصاة لربهم فان كان هذا الحالف حين حلف مرتكبا لله كبيرة أو مصراً له على صغيرة لحقه اسم الكفر. ومن لحقه اسم الكفر لحقه على هذا الاسم السفلة ولحقه الجنث في اليمين فليُنظر في ذلك ويعمل بصوابه ان شاء الله.

مسألة: وعنه وأما الذي قال لامرأته ان كان نفلا فهي طالق. فمعي أنه قيل أن النغل إنما ولد الزنا. وإذا قذف به قاذف احدا من أهل القبلة لزمه الحد فعلى هذا القول لا يلزمه حنث حتى يصح أن ولد زنا لأن الناس على الحرية والحلال جارية احكامهم حتى يصح ذلك بأربعة شهور. وقال من قال ان النغل يلحق من فساد الأخلاق وتغيرها كما يقال في الأديم اذا تغير وفسد اديم نغل فإذا تغيرت اخلاق الانسان لحقه اسم النغل وجاز له ان تشاتما بما لحقه والا أشد فسادا في الاخلاق من فساد الدين ومن فسد دينه بركوب كبيرة أو اصرار على صغيرة. فلا فساد أشد من هذا. فإذا

كمل دين الانسان ولم يلحقه اصرار على صغيرة ولا ركوب لكبيرة فلا شيء أصفى منه ولا أصح ولا يجوز أن يلحقه عيب ولا نغل من طريق الاحكام يخرج ما قد قال أهل العلم أنه يلحقه عيب ولا نغل من طريق الاحكام يخرج ما قد قال أهل العلم أنه من طريق القذف بالزنا وهو المعروف به من طريق الاستخراج من اللغة فينظر في ذلك ويعمل بصوابه ان شاء الله.

مسألة: ومن جواب أبي الحواري سألت رحمتنا الله واياك عن رجل اختصم هو وزوجته فقالت يا قليل لا لعقل فقال ان كنت أنا قليل العقل فانت طالق. فنقول وبالله التوفيق أن هذه المرأة يقع عليها الطلاق من حين. قال لأن الله تعالى يقول وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً. والعلم هو العقل والعقل هو العلم. وكذلك قال الله تبارك وتعالى : ﴿وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون﴾. ودليل على قلة عقل هذا القائل جوابه لها بجهله فالذي لا يدركه بعقله أكثر مما يدركه عقله وليس كمن قال من قال من عرف الله وعرف الاسلام فليس بقليل العقل كما قال. والذي يذهب اليه مما نعرف من حق الاسلام أكثر مما يعرفه وكذلك ما يذهب عليه مما يعرف من معرفة حقوق الله أكثر مما يعرف.

مسألة: وسألته عن رجل قال لزوجته ان عدتي تقبحيني. فانت طالق ثم قال لها بعد ذلك أخذت كذا وكذا قالت لا، قال لها بلى أنت أخذتيه قال قبح الله وجه الكاذب مرسلة لقولها ولم تنو له بالقبحه حين قبحت هل تكون قد قبحته ويقع الطلاق أم لا. قال يعجبني أن لا يحنث مالم تقبحه وتقصد بذلك اليه لأنها لو قالت قبح الله وجه من يفعل كذا وكذا ولا تنوي بذلك نفسها. ثم فعلت فقد قيل انها لا تكون بذلك حانثة وهذا عني يشبه هذا والله أعلم.

مسألة: قلت لمحمد بن محبوب فما تقول في رجل قال لامرأته ان كان مطلقك أحب اليك مني فانت طالق قالت لا أخبرك أقيم معها. قال نعم حتى يعلم أنه أحب اليها. قلت فان كان مطلقها أحب اليها أيسعها ان

تقيم معه قال لا.

مسألة : وسألته عن رجل قالت له زوجته ياخسيس أو ياسفلة أو ما أشبه ذلك فقال لها ان كنت خسيساً فانت طالق فما الحكم بينهما. قال الله أعلم. غير أن الخسة مع النساء هي انحطاط المنزلة والعدة عما هو أعلى منه درجة ومنزلة. فان كان يعلم أنه خسيس الأفعال والأخلاق والمقدار ولا يبلغ درجة من هو أعلى منه بالفضل منه مع الناس خفت عليه الطلاق. والخساسة من الأفعال الدنيئة دون الأفعال الشريفة وفعل الدناءة خسة. والحجامة خسة. من الأفعال وكسب الحرام خسة فان كان من هذا شيء معروفاً به فان الحكم عليه بما أوجبه على نفسه وان لم يعلم شيئاً من هذا لم يلزمه الحكم وعليه الاحتياط. وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال كسب الحجام خسيس. وعندي أنه يعني دنيئاً. والخساسة الدناءة من الأفعال. وأما السفلة فهو من سافل الفعل القبيح ويقال أن الكافر سفلة لقول الله عز وجل: ﴿ثم رددناه أسفل سافلين﴾ يعني جهنم. فهذا أيضاً يلزمه كما أوجب على نفسه.

مسألة: وقد وجدنا عن محمد بن محبوب أنه قال ان كان ولياً لم تطلق وليس به سفلة. وأحسب انه وقف فيما سوى ذلك اذا لم يكن ولياً وقد وجدت عن سعيد بن قريش أن السفلة الذي يأكل الطيبات مستتراً عن أهله ومنهم من قال الذي يأكل الحرام.

مسألة: امرأة قالت لزوجها ياكلب أو يا حمار. فقال لها ان كنت كلباً فانت طالق تطلق منه أم لا. قال ان كان كافراً طلقت لأنه الكافر كالكلب عند المسلمين. ومن قال لمسلم ياكلب أو يا حمار عوقب بالحبس والضرب فعلى هذا ان كان غير مسلم طلقت كما قال. وأما ان كان كافراً فانه أعلم لأن الله تعالى جعل الكافر مثل الكلب لقوله ﴿والذي اتبع هواه فمثله كمثل الكلب أن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث﴾. فعلى هذا ان كان يتبع هواه في معاصي الله وقد انسلخ من طاعة الله لم يحنث والله أعلم ووصل عنها.

مسألة: رجل قالت له زوجته انت من أهل النار فقال ان كنت من أهل النار فأنت طالق تطلق منه أم لا. قال نعم لأنه يحلف على ما لا يعلم وعلى غيب يوجب الحنث. قلت فإن قالت له انك تعمل عمل أهل النار. فقال ان كنت كذلك فأنت طالق قال ان عرف بفعل المعاصي طلقت وهذا في الحكم.

مسألة: وسألته عن امرأة قالت لزوجها يامنافق أو فاسق أو ظالم قال ان كنت كذلك فأنت طالق. قال ان عرف بذلك مع الناس في الحكم طلقت وان لم يعرف بذلك لم تطلق. قلت له فإن قالت له يازان أو كافرا أو فاجر قال ان كنت كذلك فأنت طالق قال وان كان معروفاً بذلك في الأحكام مع الناس من الأفعال التي توجب عليه ذلك طلقت. وان لم يعرف بذلك لم تطلق. قال المضيف واما فيما بينه وبين ربه ان كان يعلم من نفسه ذلك وقع عليها الطلاق على ما يبين لي والله أعلم.

مسألة: رجل حلف بالطلاق أنه أحسن من فلان إن كان معروفاً من الناس أنه أحسن منه فيما ينصرف من وجوه الحسن والا لزمه الطلاق. قلت فان قال اظرف من فلان ما يلزمه فأقول انه ان كان اظرف منه فيما يتعارف بين الناس والوجوه المعروفة بالظرافة لم يلزمه الحنث. وان كان لا يعلم ذلك مع الناس إلا دعواه لزمه اليمين. وعليه الحنث. قلت فان قال أخير من فلان ما يلزمه. قال ان كان هذا الحالف مؤمناً والمحلف عليه كافراً أو كان فيما يتعارف مع الناس أنه أخير منه من أحد الوجوه التي يجب بها ذلك لم يحنث ولا يلزمه الحنث والطلاق.

مسألة: وعن رجل قال لامرأته يا فاسقة إلا أنك ان كنت فاسقة. فأنت طالق أو تقع الملاعنة بينهما. قال هذا لا يوجب قذف الزنا. ولا تقع الملاعنة بينهما. وأما حكم الطلاق إن كانت تعلم انها مرتكبة شيئاً من المعاصي مما يوجب الفسق فان الطلاق واقع عليها. فان علم انها عاصية له أيضاً فهذا من الفسق.

مسألة: ومن جامع بن جعفر. ومن قالت له امرأته يا ابن الزانية فقال

ان كانت أمه زانية فأنت طالق. فقال من قال ان كان عنا إن كانت أمه زانية مع الناس فلم تكن تعرف بذلك فلا طلاق عليه وان لم يعن شيئاً من ذلك فالطلاق واقع عليها لأنه حلف على غيب. وقال من قال حتى يعلم أن أمه زانية ثم تطلق امرأته. وكذلك ما كان مثل هذا وهذا الرأي أحب إلي. قال ابو الحواري لاتطلق حتى يجيء بأربعة شهود أو يعلم أن أمه زانية وان علمت هي أن أمه زانية فلا تقعد معه ولتقتدي بما قدرت عليه ولا تقربه الى نفسها.

مسألة : وعن امرأة قالت لزوجها أنت أهون علي من التراب وأشر من الكلب فقال ان كنت كذلك عندك فأنت طالق ثلاثاً فقالت هي ليسه عندي كذلك وانما كنت أرسلت ذلك القول فالقول قولها ولا يكون في ذلك طلاقاً.

مسألة : ومن جواب أبي محمد عبدالله بن محمد وان قالت له امرأته يا شيطان فقالت ان كنت أنا شيطان فهي طالق. فليس معي في هذه المسألة حفظ. وقد قال الله عز وجل: ﴿شياطين الانس والجن﴾ فمعناه ان كان من المنافقين والمشركين فمعناه أنه من الشياطين.

مسألة : من كتاب الأشياخ قلت ارأيت ان قال ان لم تكوني عاقلة فأنت طالق. قال اختلف الفقهاء في العقل. فقال من قال منهم ان كل مكلف فهو عاقل لأن القلم رفع عن الصبي والمجنون ووقع التكليف على العقلاء. وقيل العاقل المطيع لله واحتجوا بقول الله لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير. وقوله عز وجل: ﴿لهم قلوب لا يعقلون﴾. وقيل هو العلم واحتجوا بقول الله تعالى: ﴿وما يعقلها إلا العالمون﴾.

مسألة: وعن رجل قال لزوجته إن كنت فجرت فأنت طالق فقالت لم أفجر برجل ولكني فجرت بامرأة فقالت إن كان عنا الى أنها زانية فإنها لاتطلق لأن الزنا انما هو مايجب به الحد. وان كان قال ان كنت فجرت مرسلاً فإنها تطلق لأنها قد فجرت. قلت له وكذلك ان لم ينو الزنا وقد كذبت أو سرقته اذا كان نيتها من فعل أو قول ما يخرج به من ولاية المسلمين أن يكون بذلك فاجراً وتطلق. قال ابو الحواري نعم تطلق لأن الله عز وجل يقول أولئك هم الكفرة الفجرة. فهو فاجر. ومن كتاب الرقاع.

الباب السادس عشر

في طلاق الأعجم والمجنون والسكران والصبي وما أشبه ذلك

وسألته عن الأصم والأبكم بماذا يعرف طلاقه. قال اذا نشأ مع قوم يعرفوا ما يريد بالاشارة جاز مايصنع من شيء.

مسألة: وسئل عن طلاق السكران قال يجوز صاغرا وعليه الحد. ولايجوز طلاق المبرسم ولا المجنون حتى يعقل.

مسألة: ومن جامع أبي محمد اتفق اصحابنا فيما تناها الينا عنهم ان طلاق السكران يقع منه ومحكوم به عليه. وطلاق المجنون غير واقع باتفاق منهم ومن مخالفهم أيضا. وكذلك قال الجميع ان من هذى بطلاق في حال مرض أو برسام أو من خولط في عقله ببعض العلل أن الطلاق لايلزم. ولم أعلم أن أحداً أجاز بيع السكران ولاشراؤه ولم أعلم وجه قول اصحابنا في تفريقهم بين طلاق السكران وغيره من النكاح. والبيع والشراء مع استواء حكم الظاهر في الجميع مع قولهم أن الطلاق لايقع إلا بنية والسكران لانية له. والنظر يوجب عندي أن السكران الذي عنده تمييز أن الأحكام تلزمه في كل شيء لأنه يعقل مايفعل بقصد لما عنده من التمييز. واما السكران الذي لاتمييز معه كالمجنون الملقى في قارعة الطريق أو الساقط على المزبلة فسبيله عندي سبيل المجنون الذي تقع أفعاله معرأة من المقاصد. ومنه والسكران الذي لايقع منه طلاق. ولاغيره لقول النبي ﷺ الأعمال بالنيات وإنما لكل امرء ما نوى فإذا عدمت نيته لزوال عقله بسكر أو جنون كانت أفعاله غير محكوم بها.

مسألة: من كتاب الرقاق. قلت ورجل سكران طلق زوجته في حال سكره

ولا يدري كم طلق ما يكون سبيله. قال سبيله أن الطلاق يلزمه والتنزه عن الشبهة احوط له. فاما الاحكام حتى يصح أنه طلق ثلاثا.

مسألة : وعن رجل سكران حلف بالطلاق انه يضرب فلانا ضربه فلم يضربه حتى أصبح. ثم عرف انه طلق امرأته فقال انه لم يعلم تطلق أم حتى يحنث. قال حتى يحنث. فان مضى أربعة أشهر ولم يضرب بانته بالايلاء. ويلزم السكران في الأحكام كما يلزم غيره عند الكثير من اصحابنا. قال المضيف وأظنه أراد الطلاق.

مسألة: فان لجلج الأعجم بالكلام. و لجلج بالطلاق حتى كأنه يتكلم به أيقع عليه الطلاق ام لا. قال ومن اين يعرف لجلجه ذلك طلاق. وهو لا يبين الكلام. ولا يلزمه في اللجلج طلاق. ولا بيع ولا هبة حتى يبين كلامه بتمام حروفه الكلام. لأن النكاح بالكلام فلا يكون فسخه بالطلاق إلا بالكلام البين الذي يصح به الحكم والله أعلم.

مسألة: ولا طلاق للصبي حتى يبلغ. ولا للعبد إلا بإذن مولاه. وكذلك الأعجم والمعتوه الذاهب العقل كل أولئك لا طلاق لهم إلا أن يكون الأعجم يتكلم بالطلاق ويفصح به كلاما معقولا. قلت له وطلاق الأعجم هل يجوز. قال عندي انه قد يختلف فيه. فقال من قال يقع الطلاق منه بالإيلاء اذا سمع منه نغمة فلو لم يتبين ذلك الكلام. وهذا يخرج عندي في الجائز. وأحكام الأعجم في هذا غير أحكام المتكلم. وان أشار بيده ولم يسمع منه نغمة ولا حركة بلسانه. لم يقع بذلك طلاق حتى يسمع منه حركة بلسانه مما يشبه الكلام. وقال من قال لا يقع طلاقه على حال ويشترط عليها عند النكاح أن لا طلاق له. وكذلك يجوز عليه ومنه الإيلاء على قول من يثبت ذلك في الطلاق اذا ثبت معنى ذلك وعلى هذا المعنى ان تكلم يوما ما. واحتج انه لم يرد البرآن ولا الطلاق لم يقبل ذلك منه. قلت له فالمرأة العجمي إذا ابرأت زوجها من حقها بالإيلاء وعقل ذلك منها هل يقع البرآن ويبرأ من حقها. قال معي أنه في الجائز اذا عقل ذلك منها وقع برآنها ويبرأ من حقها على الإيلاء اذا عقل ذلك منها. وشرط عليه أنك قد

أبرأت لها نفسها على هذا الصلح برآن الطلاق فإذا قال نعم وقع البرآن. فإذا تكلمت يوماً ما. واحتجت في حقها بحجة ينظر فيها وكان لها حجتها في هذا الحكم.

مسألة: وعن رجل شرب دواءً فسكر فطلق امرأته. قال لا يلزمه الطلاق ولا غيره وهو بمنزلة المجنون وأما السكران من الشراب فيلزمه الطلاق.

مسألة: ولا يجوز طلاق المسحور ولا عتاقه إلا أن يعتق أو يطلق في ساعة يعلم أنه فيها صحيح. وقيل إذا طلق المسحور فعرف ما قال طلقت. وإن لم يعرف فلا تطلق. وعن ابن عباس أن معرفة المسحور أنه إذا عض لم يجد مس العض.

مسألة: سئل عن رجل طلق امرأته وهو سكران. قال لا يجوز طلاقه ولا عتاقه. قال غيره وقد قيل أن طلاق السكران وعتقه جائز.

مسألة: ولا يقع طلاق الصبي حتى يبلغ ولا طلاق المجنون و المسحور والمعته وزائل العقل بأفة. وفي طلاق السكران اختلاف.

مسألة: وسأله عن السكران إذا قال فلانة طالق وهو اسم امرأته. تطلق قال نعم. قلت فإن قال قد نويت لفلانة امرأة أخرى أيقبل منه قال لا. قلت وكذلك غير السكران إذا طلق فلانة وهو اسم امرأته. ثم قال أردت فلانة أيقبل منه قال لا. لأنه ليس له على فلانة طلاق فيطلقها. وقد طلقت امرأته إذا سمعته أو صح ذلك عليه وإن لم تسمعه فله نيته ولا يقع عليها إذا لم يعنها أو عنا غيرها. قال وقالوا في الرجل له امرأتان اسمهما واحد فيطلق فلانة أن امرأتيه تطلقان جميعاً. ولا يقبل قوله أنه أراد فلانة لأحدهما. قال وقد قال من قال أنه إذا قال أنه أراد أحدهما قبل قوله وطلقت التي أرادها ولم تطلق الأخرى.

مسألة: وعن رجل ذهب عقله وله زوجة خافت على نفسها منه فطلبت إلى وليه أن يطلقها فطلقها ببرآن منها أو بغير برآن. ثم فرج الله عنه وتزوجت أو لم تزوج فطلبت زوجته أن يردها. ولم يكن طلقها بأمر

الحاكم. قال له ان يردّها لأن النكاح فاسد اذا كان طلقها بغير رأي حاكم. قلت فللحاكم أن يأمر بطلاقها اذا طلبت ذلك. قال قد كان رجل من أهل بدبد ذهب عقله. وكانت له زوجة وكان والده حيا فرفعت أمرها الى أبي علي رحمه الله. وطلبت أن ينفق عليها أبوه أو يطلقها. ولم يكن له مال فكتب أبو علي لها الى والي سمائل أن يأمره والده أن ينفق عليها أو يكفيها اياه وأما إن يطلقها. قال وأما أنا لو عنيت بذلك لم أقدم على أن آمر وليه بطلاقها.

الباب السابع عشر

في طلاق الضرار وهذا الباب

في كتاب المياريث كامل

وسألته عن طلاق الضرار. قال عندي انه قد قيل طلاق المرض أريد به الضرار أولا. وقيل حتى يريد به الضرار. قلت فإذا وجب حكم للملاق الضرار هل تراث الزوجة عندي أنه قد قيل تراث، وقيل لا تراث. ورأيت يذهب انها تراث. قيل فما يكون لها من الصداقة ان كان قد فرض لها صداقها. قال عندي أنه قيل نصف الصداق. وقيل لها الصداق كله. قيل له فما أوجب لها حكم الصداق كله وقد ثبت أن المطلقة إنما لها نصف الصداق. قال عندي أنه لثبوت الميراث ولا يكون الميراث الا لزوجة ثابتة الزوجية. وانما جعل لها نصف الصداق اذا اطلقت قبل الدخول. في الصحة. ولما لم يزل حكم الميراث لمعنى الضرر فمثله في الطلاق هكذا عندي.

مسألة : وسألته عن رجل طلق زوجته في مرض ثلاثا هل تراثه بمعنى الضرار. قال معي انه يختلف في ميراثها. قلت له فان صح ثم مات وهي في العدة هل تراثه. قال معي انه يختلف في ميراثها. قلت له فإن انقضت عدتها بعد صحته ثم مات هل تراثه قال معي أنها لا تراثه ولا يبين لي اختلاف في ذلك. قلت له فإن طلقها واحدة فانقضت عدتها في مرضه ثم مات هل تراثه قال معي أنه يختلف في ذلك. وقال بعض انها لا تراث إلا أن يتبين معنى طلاق الضرار مؤكدا ولو كان في مرضه.

مسألة : وعن رجل طلق امرأته في مرضه ولم يكن دخل بها في مرضه الذي مات فيه هل عليها عدة أو لها ميراث وما تستحق من الصداق.

فالذي عرفنا من قول المسلمين أنهم قد اختلف في ذلك فمنهم من قال لها نصف الصداق ولا ميراث ولا عدة عليها. وقال آخرون لها الميراث اذا مات ان حبست نفسها بقدر العدة ولم تتزوج وإن تزوجت فلا ميراث لها. وقال قوم لها الصداق كامل. ولها الميراث وعليها العدة. والذي نحب الأوسط من ذلك. وقلت ان لم يكن فرض لها صداقها. وطلقها قبل أن يدخل بها في مرضه الذي مات فيه فلها المتعة ولها الميراث إن مات في عدة مثلها.

مسألة: للربيع عن ضمام عن أبي الشعثاء في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ثم مات قال لاصداق لها وعليها العدة ولها الميراث. قال ضمام قلت أنا لأبي الشعثاء أن اناسا يزعمون ان ابن مسعود قال لها الميراث وعليها العدة ولها الصداق. قال لو نجد هذا عن ابن مسعود عن ثقة أخذنا به. قال أبو سعيد في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ومات قبل أن يدخل بها فعندي أن عامة قول اصحابنا أن لها الميراث وعليها العدة. ومعني أن في بعض قولهم أن لها صداق المثل ولها الميراث وعليها العدة.

مسألة: ورجل طلق امرأته من غير أن يدخل بها فلا ميراث لها ولا عدة عليها. قال أبو عبد الله رحمه الله ويمتعها إلا أن يكون طلقها في مرض فإذا حبست نفسها عن التزويج بقدر عدة المطلقة. فلها الميراث ولا مهر لها ولا متعة.

مسألة : واذا قال الرجل وهو صحيح اذا كان كذا وكذا فعبيدي حر فجاء ذلك الوقت وهو مريض فمات في مرضه فهو من الثلث لا يقاس بالميراث لأن الرجل يعنق بعد موته ولا يطلق بعد موته. ومن غيره قال وقد قيل أنه يكون من رأس المال لانه تدبير في الصحة فهو من رأس المال لأنه لو قال وهو صحيح اذا كان كذا وكذا. فامرأته طالق ثلاثاً. فوقع ذلك وهو مريض لم ترثه لأن اصله كان ذلك وهو صحيح. وأما اذا قال وهو مريض أنت طالق ثلاثاً اذا كان كذا وكذا فان وقع وهو صحيح فمات ورثته لأن

أصله كان وهو مريض وهو فار من الميراث. ومن غيره قال وقد قيل أنها لا ترثه على هذا في المسألة الثانية. ولا في الأولى لأنه طلقها وهو صحيح. وكذلك لو طلقها وهو مريض ثلاثاً فصح ثم مرض فمات فقال من قال ترثه وقال من قال لا ترثه وهو أحب إلينا أنها لا ترثه.

مسألة: ومن طلق زوجته ثلاثاً ثم مات وهو صحيح في العدة أنها لا ترثه وإن طلقها وهو مريض ومات وهي في العدة أنها ترثه. وإذا طلق دون الثلاث ورثته كان مريضاً أو صحيحاً.

مسألة: وسئل أبو سعيد عن طلاق الضرار ما هو. قال معي أنه الطلاق ثلاثاً في المرض. قيل له فإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مرضه ومات في عدتها هل ترثه. قال نعم معي أنها ترثه. قلت له أنا فان طلق ثلاثاً في مرضه ثم صح مرض ومات وهي في العدة هل ترثه قال نعم معي أنه قد قيل ذلك. ومعني أنه قد قيل لا ترثه إذ قد صح من مرضه الأول. قيل فان رآها في مرضه هل يجوز البرآن. قال نعم معي انه يجوز البرآن. قيل له ولا ترثه ان مات في العدة قال ليس معي انها ترثه. قيل له فان ابرأته هي وهي مريضة ثم مات هو هل ترثه. قال معي أنه قد قيل أنها ترثه على قول من يجعله طلاقاً ومعني أنه قد قيل أنها لا ترثه. وذلك معي على قول من يجعله برآناً. قلت له فان ماتت هي وهو حي هل يرثها اذا ماتت في العدة. قال معي أنه على قول من يجعله طلاقاً. يرثها وعلى قول من يجعله برآناً لا يرثها.

مسألة : أحسب عن أبي سعيد وسألته عن طلاق الضرار. قال عندي أنه قد قيل طلاق المرض أريد به الضرار أولاً. وقيل حتى يراد به الضرار. قلت فإذا وجب حكم الطلاق الضرار هل ترثه الزوجة قال عندي أنه قد قيل ترث وقيل لا ترث. ورأيت يذهب الى انها ترث. قيل له فما يكون لها من الصداق اذا كان قد فرض لها صداقاً. قال عندي أنه قد قيل نصف الصداق وقيل الصداق كله. قيل له فما أوجب لها الصداق كله وقد ثبت ان المطلقة انما لها نصف الصداق قال عندي ان اوجب الصداق كله معنا

ماؤوجب لها الميراث مع ثبوت الاتفاق أن المطلقة غير مدخول بها لاميراث لها ولا عدة عليها اذا كان ذلك في الصحة وقد أثبت من أثبت الميراث بهذا المعنى وكذلك الصداق مثله. لأن هذا بأصل. وهذا بأصل.

مسألة : وعنه وسئل عن حر تزوج أمة ثم طلقها واحدة وعتقت بعد ان طلقها ثم مات وهي في العدة منه هل ترثه. قال هكذا معي أنه قيل.

مسألة: وعنه قال في الذي مات وتحتته اختان زوجتان ولم يعلم. فعندي أنه يكون الميراث للأولى مالم يدخل بالأخرة فان دخل بالأخرة ففي بعض القول لا للأولى ميراث لانها قد فسدت عليه وفي بعض القول أن لها الميراث وان وطى اختها لا يفسدها على الجهالة.

الباب الثامن عشر

في الطلاق في النفس والنية. وإذا طلق واحدة وأراد أكثر أو طلق أكثر من واحدة وأراد واحدة

مسألة : ومن جامع بن جعفر. وكل من طلق امرأته في نفسه فليس ذلك بطلاق حتى يتكلم بذلك كلاما يتحرك به لسانه ولا يكون طلاقا حتى يستيقن ان لسانه قد تحرك بذلك وتكلم به.

مسألة : ومنه وان قال لامرأته أنت طالق وأشار باصبعه اليها ثلاثا ولم تكن له نية أو قال انما أردت واحدة فله نيته. وان لم تكن له نية فهي واحدة حتى يريد الثلاث.

مسألة : ومن جامع أبي صفرة. وعن رجل طلق زوجته تطليقة. وكان نوى في نفسه ثلاثا قال هي واحدة إلا أن يكون نوى. واعلم القوم ذلك فإنه يجب. قال أبو عبدالله وقول آخر اذا نوى ثلاثا فهي ثلاث وبه نأخذ.

مسألة : ومن جامع بن جعفر. وقال من قال في الذي يطلق امرأته واحدة وهو ينوي ثلاثا أنهن ثلاث. وقال من قال واحدة حتى يقول ثلاثا. وهو قول أبي الحواري. وأما اذا أراد أن يقول أنت طالق واحدة فغلط. فقال أنت طالق ثلاثا فذلك الى نيته وإن حاكمته المرأة حكم عليه.

مسألة : ومنه ومن قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق. ثم قال نويت واحدة فقال من قال ثلاث وحفظ موسى بن علي عن حفظ له عن بعض الفقهاء خرسان انها واحدة واخذ بذلك. وهو رأينا. ومن غيره ووجدت عنه اعني ابا علي رحمه الله في موضع اخر قال اذا كان ذلك متصلا لم يقطع بين كل تطليقة بكلام ولا سكون.

مسألة : ومنه وفي جواب بعضهم لو أن رجلا أوما الى امرأته باصبعه

ونوى بقلبه الطلاق إلا أنه لم يتحرك به لسانه لم يلزمه الطلاق.

مسألة : ومنه وحفظ عن رجل طلق امرأة رجل ثلاثا فأمضى له الزوج في نفسه ورضي ولم يتكلم بلسانه فقبل قد طلقت حين تكلم بذلك الرجل فأمضاه هو بنفسه. وكذلك ان كتبه الرجل فأمضاه هو في نفسه. قال أبو الحواري اذا تحرك لسان الرجل الكاتب والالم يقع الطلاق حتى يتكلم الزوج بلسانه.

مسألة : ومن كتاب الضياء ومن قال لامرأته أنت طالق وطالق وطالق فإن كان غير مدخول بها وقعت عليها واحدة. وان كان مدخولا بها وقعت ثلاثا. وأما اذا كانت غير مدخول بها فانها تبين بالأولى ولا تلحق بالأجنبيات لأنها لاتعتد منه وتصادفها الثانية وهي اجنبية لاتقع. وأما اذا كانت مدخولا بها وقعت ثلاثا لان بالأولى لاتلحق بالأجنبيات لانها في عدة منه فتصادفها الثانية وهي على صفة يلحقها طلاقه فتقع الثانية وكذلك الثالثة. ومنه ومن قال لزوجته انت طالق طالق طالق فهي واحدة الا ان يقول انت طالق أنت طالق انت طالق ثلاثا. قال ثلاثا. قال أبو الحسن تكون ثلاثا وقيل واحدة. وفي موضع آخر عنه انها تطلق ثلاثا وقيل واحدة اذا نواها والله أعلم. وقيل ان موسى قال من قال انت طالق طالق طالق أنهن ثلاث. قال غيره واحدة وقيل نوى واحدة فهو مانوى ولم ينو شيئا ونوى بقوله ثلاثا فهو ثلاث. قال أبو الحسن قوله انت طالق طالق طالق فقد طلق ثلاثا. وقيل واحدة. وان قال انت طالق انت طالق انت طالق ونوى واحدة واراد ترداد الكلام ان تسمع فهي واحدة وان لم ينو شيئا فهي ثلاث. وان قال نويت واحدة ولكن أفهمها فقبل انهن ثلاث. وان قال انت طالق طالق ثم ردد ذلك مرارا. ثم قال نويت واحدة فقد كان أبو علي يرد ذلك الى نيته وعليه يمين بالله ان طلبت ذلك اليه امرأته ماأراد بقوله ذلك وترديده الطلاق إلا واحدة. وغير ابي على لا يرد ذلك الى نيته ولايقبل قوله وهي ثلاث تطليقات. ومن الكتاب ومن قال انت طالق طالق طالق فهي واحدة إلا أن يريد بكل لفظة تطليقة. فان قال

أنت طالق أنت طالق أنت طالق. ثم قال نويت واحدة فبعض الفقهاء قال القول قوله وبعضهم لم يقبل منه. فإن قال أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق طلقت ثلاثا اتفاقا. فإن قال أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق طلقت بثلاث وهذا يسمى طلاق البت وطلاق بدعي. ومن قال قد طلقتك قد طلقتك قد طلقتك ثم قال نويت واحدة فذلك الى نيته وان لم ينو شيئا فهو ثلاث. وكذلك إن قال اذهبي فأنت طالق اذهبي فأنت طالق اذهبي فأنت طالق. ثم قال نويت واحدة فذلك الى نيته. وان لم ينو واحدة فهي ثلاث. وإن قال أنت طالق أنت طالق اذهبي فقد طلقتك كلاما مرسلا فقد طلقت ثلاثا. وإن كان له نية فله نيته وإن قال قد طلقتك قد طلقتك قد طلقتك ثم قال نويت واحدة فذلك الى نيته. وإن قال قد طلقتك وقد طلقتك وقد طلقتك لم تقبل نيته وهن ثلاث. فإن قال ياطلاق وياطلاق ياطلاق وقال نويت واحدة فذلك الى نيته وإن لم تكن له نية فهي واحدة. وإن قال أشهدوا انها طالق واحدة أشهدوا أنها طالق اثنتين. ثم قال نويت بقولي اثنتين بالأولى فهما تطليقتان فإن لم تكن نية طلقت ثلاثا. فإن قال قد طلقتك واحدة قد طلقتك اثنتين ثم قال نويت واحدة فلم تقبل نيته وهما تطليقتان. وكذلك إن قال نويت تطليقتين فهما تطليقتان. فإن قال قد طلقتك واحدة قط طلقتك اثنتين قد طلقتك ثلاثا. ثم قال نويت واحدة أو اثنتين لم يقبل منه وطلقت ثلاثا.

مسألة : وإن قال أنت طالق واحدة أنت طالق اثنتين. ثم قال نويت الأولى واحدة طلقت بالثلاث وليس له نية.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته أنت طالق ثم سكت. ثم قال أنت طالق ثم سكت ثم قال أنت طالق ثلاث مرات فقد بان من ليس له نية. وإذا قال ذلك بكلام متصل فقال بعض ينوي وقال آخرون انه لا ينوي وأنا لأرى له النية في مثل هذا.

مسألة ومن كان له أربع نسوة فقال أنتن طوالق أربعاً. ثم قال نويت لكل واحدة واحدة فإنهن يطلقن كلهن ثلاث. ولانية له وليس لهن

تصديقه في ذلك ولا يقبل منه إن قال إنه نوى.

مسألة : ومن قال لزوجه أنت طالق ثلاثا ثم قال نويت واحدة فإنه لا يقبل منه ذلك ولو كان محمد بن محبوب لم يقبل ذلك منه.

مسألة: وقال سليمان بن عثمان لا تكون النية بالطلاق طلاقا.

مسألة: والطلاق بلا نية لا يقع. وكذلك النية للمطلاق بغير طلاق لا تقع حتى يجتمعا معا. وكذلك لا يقع الطلاق بالغلط والوهم ولكنه يقع بالنسيان والسهو.

مسألة: وعن رجل قال عبده حر ولم يرد بذلك العتق أو قال ماله صدقة. ولم يرد الصدقة أو قال زوجته طالق ولم يرد الطلاق. قال معي أنه لا يلزمه شيء من ذلك فيما بينه وبين الله إلا أن يصح عليه ذلك في الحكم فيؤخذ بما صح عليه وهو كاذب في ذلك ويستغفر ربه من الكذب إلا أن تكون المرأة قد كانت طلقت من قبل فلم تصدقه أنه كاذب.

مسألة : ومن طلق في نفسه فأكثر قول الناس أنه لا يقع طلاق. وبه يقول جابر بن زيد وعطاء وقتاة وسعيد بن جبير والشافعي وأحمد والحسن وقال ابن سيرين في رجل طلق امرأته في نفسه أليس قد علمه الله.

مسألة : ومن قال لامرأته قد حلفت بالطلاق لاتفعلي كذا في أمرنهاها عنه ففعلت ذلك الأمر ولم يكن حلف ولا نوى بقوله ذلك طلاقا فلم ير موسى ابن علي بذلك بأسا. ولا طلاقا فإذا لم يقل حلفت بطلاقك وإنما قال حلفت بالطلاق.

مسألة : وذكرت في رجل قال لامرأته ان فعلت كذا وكذا فأنت طالق قالت اني أفعل قال فإن فعلت فأنت طالق قالت فإني أفعل. قال لها ذلك ثلاث مرات كلما قالت قال ثم قال نويت بواحدة فذلك اليه لأنه إنما قال ذلك في باب واحد.

مسألة: وعن رجل قال فلانة بنت فلان طالق وهو اسم زوجته واسم

أبيها وهي لم تسمع هذا القول منه ولم تحضر فقال أنه لم ينو طلاق امرأته. قال أبو عبدالله لا تطلق. قال أبو الحواري قد قيل غير هذا أنها تطلق إلا أن يأتي ببينة أن له زوجة غيرها أو في يده طلاق امرأة غيرها. ومن غيره قال وقد قيل إذا قال الرجل لزوجته سمعته أو لم تسمعه فسمعت منه الطلاق وهو يقول أنت طالق أو هي طالق أو فلانة طالق. فقال من قال القول قوله سمعته أو لم تسمعه مالم يسم باسمها. وقال من قال القول قوله إذا قال نوى غيرها مالم تسمعه إذا قال لم يردها لعلاقتها فان سمعته لم تكن له نية. وقال من قال القول قول مالم يسم باسمها سمعته أو لم تسمعه. وقال من قال القول قوله سمي باسمها أو لم يسم سمعته أو لم تسمعه إذا قال لم يرد طلاقها. وقال من قال ان صدقته في ذلك جاز لها وان لم تصدقه طلقت. وقال من قال ان كان ثقة وصدقته وسعها المقام معه وان لم تصدقه وقع الطلاق وقال من قال ليس لها أن تصدقه إذا صح منه سمعته أو لم تسمعه إذا صح ذلك باقرار وبينة.

مسألة : أخبرنا عمر بن محمد القاضي قال رأيت في كتاب لأبي جعفر عن سليمان بن عثمان في رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا. وزعم انه انما نوى بذلك واحدة فقال سليمان ذلك الى نيته. قال عمر فأخبرت بذلك أبا علي رحمه الله فقال ليس ذلك الى نيته تطلق ثلاثا. ومن غيره قال نعم تطلق ثلاثا. وقد قيل انه ان كان اراد ان يقول واحدة فقال ثلاثا فذلك الى نيته فيما بينه وبين الله. ولا غلت عليه في ذلك فإن حكمته حكم عليه بالثلاث. وان صدقته في ذلك وسعها المقام معه. وقال من قال ان صدقته. وكان ثقة وسعها المقام معه. وان قال انت طالق واحدة ونوى ثلاثا. فقال من قال تطلق واحدة كما سمي. وقال من قال ثلاثا كما نوى. وان قال أنت طالق ونوى ثلاثا ولم يسم بشيء وقع الطلاق ثلاثا ولا تعلم في هذا اختلافا.

مسألة: وقال من قال في الذي يقول لامرأته أنت طالق انه لاطلاق في ذلك

إذا لم يرد به الطلاق. وقال من قال هو طلاق والقول الأول احب اليّ.
مسألة : وعن رجل طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم راجعها فجرى
بينه وبينها كلام فقال لها أخرجي. فقالت طلقني فقال لها قد طلقتك
أخرجي ثم احتج انه انما نوى أنه قد كان طلقها فقال يلزمه الطلاق.

الباب التاسع عشر

في الشك الذي يعارض في الطلاق

ومن جامع بن جعفر وعن أبي عبدالله رحمه الله وفي رجل لفظ لفظة فلما جاوزها شك في تلك اللفظة أنها طلاق ولم يدر ماهي طلاق أو غيره فقال لا طلاق حتى يستيقن أن ذلك الذي لفظ به طلاق.

مسألة: وحفظت أنا عن بعض فقهاء المسلمين الذين نأخذ عنهم كان منه لفظة أو فعل يجب فيه فساد في زوجته غير أنه لم يعلم لما عناه الأمر الذي كان عليه فيه فساد في زوجته ونسي عند المسألة الفعل الذي يجب فيه الفساد فسأل عن جميع ما علم. فلم ير المسلمون عليه فسادا في زوجته ورجع إليها ان مات فقالوا لا بأس عليه. ولا يؤاخذ الله بالنسيان.

مسألة: رجل رأى في الرؤيا ومعه أنه ناعس أنه يقول أنه كان قد طلق زوجته ثلاثا. ولم يكن طلقها ثم شك فلم يدر أنه كان ناعسا أو يقظانا وتحرك بهذا القول لسانه أو لم يتحرك. فقالوا أنه لا يدخل على من عنا بهذا طلاق ولا بأس لأنه لم يستيقن أن ذلك أن كان منه في اليقظة ولا أن لسانه تحرك به.

مسألة: حفظ محمد بن جعفر عن عمر بن محمد بعن موسى بن علي أنه من طلق زوجته ثم شك ولم يدر تحرك بذلك الطلاق لسانه أو لم يتحرك به لسانه. فقال قال أبو علي رحمه الله لا يلزمه ذلك الطلاق حتى يعلم يقيناً أن لسانه قد تحرك بالطلاق.

مسألة: من الزيادة المضافة وعن رجل حلف بطلاق امرأته على شيء لا يفعله وكانت يمينه على غضب فلم يدر كيف حلف أو نسي ذلك من بعد أن حلف فأخبره ثقة قد سمعه حين حلف أنه استثنى في يمينه أنه لا يفعل إلى وقت قد وقته وقد انقضى ذلك الوقت. فاني أرجو أن يسعه في ذلك أن

ياخذ بقول الثقة وان لا يكون عليه حنث اذا فعل الذي حلف عليه بعد انقضاء الوقت الذي أخبره به الثقة.

مسألة: الطلاق واقع في الغضب والرضاء ولا فرق بينهما ولم يخص الله في الطلاق غضبانا من راض. فإن قال قائل قد روت عائشة ان النبي ﷺ قال لا طلاق ولا عتاق في اغلاق. قيل له ذلك اذا أزال الغضب تمييزه وانغلق عليه أمره فلم يدر مايقول معها أن هذه رواية ضعيفة لأن رواية ثور بن يزيد وهو مجهول ولو ثبت لكان التحرج مذكرا.

مسألة: أجمع المسلمون أن الطلاق والظهار يقعان في الغضب والرضاء. وتنازعوا في الإيلاء في الغضب والمفرق بينهم يحتاج الى دليل.

مسألة: وسئل عن رجل تزوج أخت رجل تزوج الرجل باخته ثم قال حين تزوج متى طلق فلان أختي فاخته طالق يعني امرأته فلما كان بعد ذلك وصلت أخته فقالت فلان طلقني وغاب الزوج ما يكون حال هذا الرجل مع زوجته. قال معي أنه أما في الحكم فليس يبين لي طلاق وأما في الأخذ بالحزم يترك الوطي فذلك إليه إلا أن يردها على الاحتياط ان كان باقي بينهما طلاق لانه إن وطئها وصح طلاق بعد ذلك كأن قد وطئ مطلقا.

مسألة: وقال احسب عن القاضي ابي زكريا في الذي يطلق زوجته ثم أنه خرج ليسأل عن الطلاق الذي كان منه الى زوجته فنسي ذلك حتى سال عن كلام لا يجب به الطلاق وعنده انه ذلك الكلام الذي طلق زوجته فافتاه الفقيه بأنه لا يقع بذلك طلاق. وكان يجامع زوجته على ذلك حتى مات انه لا يكون على هذه الصفة آثما رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب العشرون

فيمَن قال قولاً فظن أنه قد وقع الطلاق فسئل
فقال أنه طلقها وما أشبه ذلك

وعن رجل حرم زوجته على نفسه ان فعل كذا وكذا ثم قال لها إن فعلت فقد طلقت. فعلى ما وصفت فإن صدقته المرأة على ما أراد من ذلك ولم تحاكمه لم يقع طلاق إذا كانت تلك نية. وأما ان لم تصدقه وحاكمته وأقر بذلك اللفظ وفعلت المرأة الذي حلف على فعلها. طلقت في الحكم لأنه قد قيل إذا كان بين المرأة وزوجها كلام حتى ظن أنه طلقت به فأخذ الناس يسألونه اطلقت امرأتك. قال نعم وإنما نيته ذلك الذي جرى فقالوا إذا كانت تلك نيته فلا يقع عليه طلاق إلا أن يصح عليه ذلك وتحاكمه المرأة ولا تصدقه على نيته فإنه يحكم عليه بالطلاق في قوله للناس اطلقت زوجتك فلانة قال نعم. وذلك إذا كان قوله ان فعلت كذا وكذا فقد طلقت فإذا فعلت ذلك وقع الطلاق في الحكم إلا أن تصدقه في نيته هذه ويكون هو من أهل التصديق مع المسلمين. وأما ان قال ان فعلت كذا وكذا فقد طلقت فإن كان قد طلقها قبل ذلك أو طلقها غيره وقال أنه إنما أراد ذلك كان القول قوله مع يمينه في ذلك. وإن قال ان فعلت كذا وكذا فقد طلقت فالقول فيه أن يقع الطلاق إلا أن تصدقه ويكون على ما وصفت لك. وإن قال ان فعلت كذا وكذا فقد طلقت فهذا يخرج على وجه المهدود إلا ان يكون عنا بذلك طلاقاً. وأما قوله ان فعلت كذا وكذا فقد طلقت ولم يكن هو قد طلقها ولا غيره قبل ذلك فقد وقع الطلاق إلا أن يكون لا نية له في ذلك فافهم الفرق في ذلك والله أعلم بالصواب.

مسألة : وعن رجل حرم زوجته على نفسه ان فعل كذا وكذا ثم قال لها ان فعلت كذا وكذا. فقد طلقت وقال انه لم يرد بذلك طلاقاً وإنما هو ظن ان

حرمها على نفسه أنه يقع الطلاق فقال لها ان فعلت كذا وكذا فقد طلقت. فعلى ماوصفت فإذا قال لها اذا فعلت كذا وكذا فقد طلقت فإذا فعلت ذلك وقع الطلاق في الحكم الا أن تكون تصدقه في نيته ويكون هو أهلا للتصديق مع المسلمين فلا تطلق اذا كانت تلك نيته ولم تحاكمه. وأما إن قال ان فعلت كذا وكذا فقد طلقت فان كان هو طلقها قبل ذلك أو طلقها غيره وقال انه انما اراد ذلك كان القول قوله في ذلك مع يمينه لأن هذا يخرج على وجه المهدود إلا أن يكون عنا بذلك طلاقا وان لم يكن هو طلقها ولا غيره قبل ذلك فقد وقع الطلاق الا أن يكون له نية في ذلك فافهم الفرق في ذلك والله أعلم بالصواب.

مسألة : ومن جرى بينه وبين زوجته كلام فظن انها قد طلقت به فأخذ الناس يسألونه اطلقت امرأتك قال نعم. وانما نيته الذي جرى. فقالوا اذا كانت تلك نيته فلا يقع عليه طلاق إلا ان يصح ذلك عليه وتحاكمه المرأة ولا تصدقه على نيته فانه يحكم عليه بالطلاق.

الباب الحادي والعشرون

الطلاق بالاستثناء بالطلاق

وسل عن رجل له زوجتان قال لأحدهما أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة. وقال للأخرى أنت طالق أربعاً إلا اثنتين هل ينفعه الاستثناء. قال معي انه ينفعه فيهما جميعاً. قيل له فإن قال أنت طالق أربعاً إلا ثلاثاً. هل ينفعه ذلك. قال معي انه يختلف فيه فقال من قال ينفعه الاستثناء ويكون الطلاق واحدة. وقال من قال يقع الثلاث لأنه كمن قال أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً.

مسألة : ومن جامع بن جعفر.. ومن قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين فإنها تطلق واحدة وينفعه الاستثناء. لأن الله قال فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً. وان قال أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً طلقت ثلاثاً. وليس يكون الاستثناء بالكل.

مسألة: وعن رجل قال لزوجته أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة فكم يقع عليها من الطلاق قال معي أنها تطلق اثنتان لا استثناء من الاستثناء. فبطل الاستثناء الآخر. قلت فإن قال أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة. قال معي أنها تطلق تطليقتين لأنه استثنى من الطلاق اثنتين ثم استثنى تطليقة ولو سكت على الاستثناء بالثنتين لوقع تطليقة واحدة. قلت فإن قال أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة. قال معي انه يقع عليها تطليقة واحدة. قلت فإن قال أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة إلا اثنتين لأنه استثنى من الثلاث واحدة ثم استثنى من الاستثناء وهو الواحدة بأكثر منه فبطل الاستثناء لأن الاستثناء بمثله أو بأكثر منه باطل. قيل له فان قال أنت طالق أفراداً وهو مرسل للنية كم يقع الطلاق. قال يعجبني ان تطلق ثلاثاً في التسمية لأن الافراد لا يكون إلا ثلاثاً فصاعداً..

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع. قلت ورجل بدا في يمينه بذكر الطلاق قبل الاستثناء ايضره ذلك شيئاً أم لا. قال قد قيل ان قدم الطلاق لم ينفعه الاستثناء وقد قيل ينفعه الاستثناء اذا قدم الكلام والاستثناء قبل الطلاق أو قدم الطلاق فهو نافع الاستثناء في كل ذلك.

مسألة : رجل حلف بطلاق ثم سكت سكتة ثم استثنى بعد ذلك ايضره ذلك شيئاً أم لا. قال لا ينفعه الاستثناء بعد السكتة وكذلك ان لم يقدم لنية الاستثناء. وانما حضرت النية بعد تمام الكلام لم ينفعه وان كان حضرته النية مع الكلام والاستثناء فقد اختلف في ذلك. قال احمد ابن النظر:

وقولك طالق هند ثلاثاً	سوى ثنتين من عدد الطلاق
ف قيل يجوز ما استثنيت فافهم	اذا استثنيت ذلك في طراق
رجع الى كتاب بيان الشرع.	

الباب الثاني والعشرون

في طلاق المشيئة والاستثناء

ومن جامع بن جعفر . وسألته عن رجل قال لامرأته انت طالق اذا شئت أو كلما شئت. قال هو ماشاءت فإن ردت الى زوجها فلا شيء وان طلقت نفسها فقد جاز وان لم تشأ في مجلسها ذلك حتى يفترقا فلا شيء. قال أبو عبدالله رحمه الله اذا قال كلما شئت أو متى ماشئت أو اذا شئت فمتى شئت في هذه المقالات طلقت فطلقت نفسها. فانها تطلق اذا شئت طلاق نفسها إلا في قوله كلما شئت فان لها أن تلق نفسها كلما شئت. وأما إذا قال ان شئت فطلق نفسي فإني لم تطلق نفسي حتى يفترقا من مجلسهما فلا طلاق لها. وأما قال قد طلقتك ماشئت فما شئت من ذلك المجلس ثلاثا أو أقل فانها تطلق ماشاءت. وان لم تشأ حتى افترقا من مجلسهما فلا طلاق لها.

مسألة : أبو سعيد معي انه ان قال لها قد طلقتك ماشئت الطلاق فلم تشأ حتى افترقا من مجلسهما. فمعي انها لا تطلق فيما قيل ولا أعلم في هذا اختلافا. فان قال قد طلقتك ماشئت من الطلاق فإن شئت شيئا في مجلسهما قبل ان يفترقا واحدة أو اثنتين أو ثلاثا طلقت ماشاءت وان لم تشأ شيئا طلقت واحدة على حال. وان قالت لها قد طلقتك ماشئت هكذا ولم يقل ماشئت من الطلاق ولا ماشئت الطلاق فمعي انه قد قيل تطلق ان تشأ واحدة على حال. وقيل أنها ان لم تشأ لم يقع طلاق ويعجبني في هذا أن ينوي. فإن كانت نيته ماشئت من الطلاق فله نيته فانت كان لم تشأ شيئا طلقت واحدة عندي على حال وان كانت شئت شيئا فهو ما شئت من الواحدة الى ما فوقها. وان قال إنه نوى ماشئت الطلاق أعجبني أن يكون القول قوله مع يمينه وان لم تكن شئت الطلاق

فيعجبني أن يكون إذا كانت له نية أن لا تطلق شيئاً في هذا الوجه والله أعلم.

مسألة : ومن جامع بن جعفر. ومن قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله أو شئت فإنها تطلق ولا ينفع الاستثناء في الطلاق ولا في العتاق ولا في الظهار. ومن غيره قال إذا قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله أو شئت فقد بطل الاستثناء بقوله إن شاء الله لأن ذلك الاستثناء لا يقع وقوله أو شئت. وقد انقطع الكلام. ولو قال لها أنت الق إن شئت أو شاء الله فقد ادخل في استثنائه أيضاً ما هدم استثناءه بوصل الكلام لأنه قال إن شئت أو شاء الله فأيهما شاء فقد طلقت. وقد شاء الله أن تطلق فليس هذا موضع استثناء. وإن قال لامرأته أنت طالق إن شئت وشاء الله فإن شاءت الطلاق طلقت وإن لم تشأ الطلاق لم تطلق ولو قال لها إن شاء الله وشئت فقد وقع الطلاق بقوله إن شاء الله لأنه استثناء لا ينفع وقد قطع الطلاق بكلام قبل الاستثناء النافع.

مسألة : وسئل عن الذي يقول لامرأته أنت طالق إلا ما شاء الله قال تطلق. ومن غيره قال نعم ولو قال لها أنت طالق إن شاء الله أو إلا ما شاء الله أو إلا أن يشاء الله فهي طالق ولا ينفعه الاستثناء. فإن قال أنت طالق إن دخلت دار زيدان شاء الله أو إلا أن يشاء الله أو إلا ما شاء الله فهو استثناء لأن الاستثناء بقوله إن دخلت دار زيد استثناء صحيح وقوله إن شاء الله أو إلا ما شاء الله أو إلا أن يشاء الله هو استثناء صحيح بقوله إن دخلت دار زيد ولو قال أنت طالق إن شاء الله إن دخلت دار زيد أو إلا أن يشاء الله إن دخلت دار زيد وقع الطلاق ولم ينفع الاستثناء لأن الكلام كان قبل الاستثناء فقطعه ولم يكن استثناء.

مسألة : وقال أبو عبدالله رحمه الله قال أصحابنا من قال لامرأته أنت طالق إن كلم فلاناً إلا ما شاء الله فكلمه أنها لا تطلق.

مسألة : قال أبو الحواري وينفعه الاستثناء في مشيئتها إذا قال لها

انت طالق إذا ماشئت فقلت لا أشياء. فانها لاتطلق وان قالت قد شئت طلقت هكذا حفظنا.

مسألة : وكذلك إن قال لها انت طالق ان شئت هذه الدابة ومن لايتكلم ولايعرف ماعنده طلقت. قال ابو الحواري اذا قال لمن لامشيئة له في الطلاق مثل الجدار والشاة ومايشبه هذا من الدواب والشجر فانها لاتطلق هكذا حفظنا. وقال من قال إن يشاء جبريل ووقف من وقف عن هذه المسألة في جبريل. ومن غيره قال وكذلك قيل في جبريل والاختلاف فيه كالاختلاف في غيره لأنه لاتعرف مشيئته.

مسألة : ومن جامع بن جعفر أيضاً فان قال لها أنت طالق ان شئت يعني بها هي فقلت لا أشياء فلا يكون طلاقا وان شئت الطلاق وطلقت وان قال لها أنت طالق شئت فقلت لا أشياء طلقت لانه لم يبين الاستثناء.

مسألة : قال أبو سعيد اذا قال الرجل لزوجته أنت طالق إن دخلت دار زيد ان شاء الله فمعي انها اذا دخلت دار زيد طلقت. وان قال لها أنت طالق ان شاء الله. ان دخلت دار زيد فمعي انه يقع عليها الطلاق من حينها قبل دخولها دار زيد. ومعني انه انما يقع عليها من الطلاق في مثل هذا تطليقة واحدة وان قال لها أنت طالق ان دخلت دار زيد إلا أن يشاء الله فمعي انه لايقع عليها الطلاق. وهذا معني استثناء ينفعه لانه قال إلا أن يشاء الله ان تدخل فكان الاستثناء في استثنائه. فإن قال انت طالق إلا أن يشاء الله ان دخلت دار زيد فمعي انه يقع عليها من حينها ولم لم تدخل لأن هذا استثناء لاينفعه.

مسألة: وعن رجل قال لزوجته أنت طالق أم لا أو قال لغلامه أنت حر أم لا. فقد وجدنا في هذا اختلافا في المرأة قال من قال انها تطلق وليس لها تخيير في ذلك وتطلق من حينها. وقال من قال انها ان قالت لا لم تطلق وهي امرأته وان قالت نعم تطلق ولا يطاها حتى تقول لا. أو نعم وهو موقوف أبدا على قول صاحب هذا القول. وأما أنا فأحب قول من يقول أنها

تطلق في هذا الموضع.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته أنت طالق ثلاثا إن شئت واحدة. قال ان شاءت واحدة طلقت ثلاثا وان لم تشاء شيئا حتى يفرقا من مجلسهما لم تطلق وان قال أنت طالق واحدة الا أن تشائي ثلاثا. قال ان شاءت ثلاثا لم تطلق شيئا وان لم تشأ شيئا حتى يفرقا من مجلسهما طلقت واحدة. وان قالت في مجلسها قد شئت اثنتين ثم قالت وهما في مجلسهما بعد قد شئت ثلاثا.

مسألة: واذا قال أنت طالق ان شئت قلت كيف تقول ان شاءت الطلاق. قال تقول قد شئت الطلاق ثم تطلق واحدة.

مسألة : رجل قال لزوجته أنت طالق ما شئت. قال معي انها ان شاءت الطلاق طلقت وان لم تشاء لم تطلق. وإن قال لها أنت طالق متى شئت فيختلف في ذلك فبعض يقول انه متى شاءت الطلاق طلقت. وقال بعض انه اذا لم تشاء حتى تفارق مجلسهما خرج الطلاق من يدها على معنى قوله.

مسألة : رجل قال لامرأته أنت طالق إن شئت فقالت قد ولم تقل شئت. هل تطلق بذلك قال لايبين لي في ذلك طلاق بمعنى قد من قولها. قلت أرأيت لو قالت قد فعلت هلى تطلق بذلك. قال معي لايبين لي في ذلك طلاق بقولها قد فعلت. قلت أرأيت لو قالت قد شئت هل تطلق بذلك قال معي إنه قيل تطلق اذا شاءت في مجلسهما أو قبل أن يفرقا. قلت له أرأيت لو قالت قد قبلت قال لايبين لي ذلك أنها تطلق. قلت له فإن قالت قد طلقك قال لايبين لي في ذلك طلاق. فان قالت قد طلقت نفسي فلايبين لي طلاق في ذلك.

مسألة: وقال في رجل قال لزوجته أنت طالق ان شاء الله وشئت انه يقع الطلاق عليها لأن الاستثناء بمشيئة الله في الطلاق يوجد في قول اصحابنا انه لايقع الاستثناء بها في الطلاق فلما قطع بين الطلاق والاستثناء باستثناء لاينفع وقع الطلاق لانه كأنه قطع بين الطلاق والاستثناء

بكلام غير الاستثناء ان كان الاستثناء بمشيئة الله لاينفع في الطلاق واذا قطع بين الطلاق والاستثناء بكلام غير الاستثناء وقع الطلاق عندي فيما قيل. قلت وكذلك ان قال أنت طالق ان شاء الله ان شئت هل يكون كقوله ان شاء الله وشئت قال هكذا معي. قلت فإن قال ان شاء الله إلا أن تشائي الطلاق. قال معي انه يقع الطلاق اذا كان الاستثناء بمشيئة الله لاينفع في الاستثناء من الطلاق. قلت له فإن قال أنت طالق ان شئت أو شاء فلان او شئت هي ولم تعرف ما عند فلان ما يكون هذا قال معي انه في الحكم لايقع عليها الطلاق حتى يعلم ان فلانا المستثنى بمشيئته شاء شيئاً. قلت فان قال لها أنت طالق ان شئت الطلاق أو قال ان شئت ولم يذكر الطلاق. هل يكون هذا كله سواء. قال هكذا معي في مجاز الكلام. قلت له فان قال انت طالق ان شاء عمرو أو إلا أن يشاء زيد ما القول فيه قال معي انه ان شاء زيد الطلاق قبل عمرو وقع الطلاق عندي. قلت فان قال أنت طالق إلا أن تشائي يخرج معناه في ظاهر المعنى إلا أن تشائي الطلاق فان شئت الطلاق قبل اربعة أشهر لم تطلق وان لم تشاء الطلاق قبل ان تمضي اربعة اشهر بانته بالايلاء فيما معي. قلت له فقوله أنت طالق إلا أن تفعلي كذا وكذا كقوله ان لم تفعلي كذا وكذا. قال هكذا عندي اذا أشبه قوله إلا أن تشائي قوله إلا أن تفعلي. قلت له فهو يشبه عندك قال هكذا عندي الا أن يجعلوا قوله إلا أن تشائي مثل قوله إن شئت فقد قيل إنه اذا قال أنت طالق إن شئت. فلم تشاء حتى فارقت المجلس فقد خرجت المشيئة من يدها. قلت له فعندك أنه قيل في قوله إلا أن تشائي مثل قوله ان شئت في معنى مفارقتها المجلس وخروج المشيئة من يدها. قال لا أعلم انهما قيل انهما سواء. قلت له وكذلك ان قال أنت طالق ان شئت هو مثل قوله ان شئت وتخرج المشيئة من يدها اذا فارقت مجلسها ولم تشاء. قال عسى بعض يقول انهما سواء وبعض يقول أنه اذا قال أنت طالق اذا شئت كان لها المشيئة اذا متى تشاء. ولو فارقت المجلس فإن رجعت قبل أن تشاء أو وطئها ثم شئت هي بعد ان رجعت هو هل تنفعه رجعته. قال معي أنه لاينفعه ذلك ويقع الطلاق إذا شئت في مجلسها أو بعده على

قول من يقول بذلك في قوله اذا شئت لأنه قد أوقع الطلاق بمشيئتها. فإذا شئت في الوقت الذي لها فيه المشيئة لم تنفعه الرجعة.

مسألة: وعن رجل قال لزوجته انت طالق ان شئت ان شاء الله أيقع عليها الطلاق اذا شئت في مجلسها قال هكذا عندي انه قيل يقع عليها الطلاق اذا شئت في مجلسها. قلت له فإن قال أنت طالق ان شئت وشاء الله فشئت في مجلسها هل يقع الطلاق أيضا قال هكذا معي. قيل فإن قال أنت طالق إن شئت الطلاق إلا أن يشاء الله فشئت المرأة الطلاق في مجلسها هل تطلق قال معي انها لا تطلق لأنه استثناء ان شئت الطلاق ثم استثنى إلا أن يشاء الله فقد شاء الله لها.

مسألة: وسألته عن رجل قال لزوجته انت طالق ان شئت أو ان أبيت فقالت لا أشاء ولا أبى هل يقع الطلاق قال عندي أنها لا تطلق. قلت فإن قالت قد شئت وأبيت قال يقع عليها تطليقتان. قلت فإن قالت قد شئت قال معي انه تقع عليها تطليقة. وكذلك إن أبت ولم تشاء وقع عليها تطليقة. قلت له فإن قال ان شئت أو أبيت قال معي انه ان شئت وأبت طلقت واحدة وان لم تشاء ولم تأبى لم تطلق. وكذلك ان أبت ولم تشاء لم تطلق وان لم تقل شيئا لم تطلق. قلت له فإن قال لها انت طالق شئت قال تطلق من حينها قلت له فإن قال لها انت طالق شئت وأبيت قال يقع الطلاق من حينه.

مسألة: من كتاب هاشم بن الجهم أيضا كتاب آثار. عن رجل قال لامرأته أنت طالق اذا شئت أو كلما شئت قال هو ماشاءت. وان ردت الى زوجها فلا شيء وان طلبت نفسها فقد جاز. وان لم تشاء في مجلسها إلى أن يفتقا فليس بشيء. واذا قال الرجل لزوجته أنت طالق ان شئت ثم لم تدخل دار زيد فإن شئت قبل ان يفتقا ثم لم تدخل دار زيد حتى تمضي أربعة أشهر بانته منه بالايلاء. وان وطئها قبل ذلك فسدت عليه أبدا وان دخلت دار زيد قبل أن تمضي أربعة أشهر انهدم الإيلاء. وان لم تشاء حتى يفتقا لم يقع طلاق ولا إيلاء.

مسألة: من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع وعن رجل قال لزوجته قد طلقتك على مشورة من فلان فجر. فلان أو غاب يقع بها الطلاق أم لا. وهل له رجعة قال لا يقع بها الطلاق حتى يعلم مشورة فلان على ما عقد عليه المراد في ذلك. رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة: سألت أبا سعيد عن رجل قالت له امرأته قد طلق نفسي ان شئت فقال الزوج قد شئت. هل يقع الطلاق قال معي انه يقع الطلاق ولايبين لي في هذا ان يخرج فيه اختلاف والله أعلم. قلت له وكم تطلق واحدة أم ثلاث قال يقع لي أن يخرج أنها تطلق واحدة ويخرج أنها تطلق ثلاثا ما لم يسم.

مسألة: وقال في رجل قال لامرأته انت طالق ماشئت فرفع عن أبي الحواري رحمه الله يرفعه الى ابي المؤثر رحمه الله انه قال لا تطلق إلا أن تشاء الطلاق وماشاءت من الطلاق ووجب عليها ماشاءت واحدة أو أكثر. قال وأما ما يوجد عن أبي معاوية رحمه الله. فانه يقع عليها تطليقة ولو لم تشاء وان شاءت وقع عليها ماشاءت كان واحدة أو أكثر في مجلسهما.

مسألة: وقال أبو سعيد في رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت إن دخلت دار زيد قال ان شاءت الطلاق في ذلك المجلس. ولم تدخل فلا تطلق حتى تدخل دار زيد وهي امرأته يطأها فمتى ما دخلت دار زيد طلق. وان قال أنت طالق ان دخلت دار زيد ان شئت فيوجد في ذلك قولان احدهما انه كالأول وسواء ان قدم الاستثناء أو الدخول وأحدهما انه اذا قال أنت طالق ان دخلت دار زيد ان شئت فلم تشاء في مجلسها الطلاق ودخلت دار زيد ثم شاءت الطلاق من حين ما دخلت دار زيد قبل أن يخرج او تقوم من مجلسها إن كانت جالسة أو تخطو من مقامها طلق وان لم تشاء الطلاق من حين ذلك فلا طلاق. والقول الأول أبين لانه سواء قدم الطلاق أو الاستثناء لقول من يقول ذلك. وهو اكثر القول معنا اذا وصل الطلاق بالاستثناء إلا أن يقول أنت طالق ان دخلت دار زيد ثم شئت فإنه يكون

على القول الآخر.

مسألة: وحفظت عن أبي سعيد في رجل قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله أنه يقع الطلاق. ولا ينفع الاستثناء. فإن قال أنت طالق إلا أن يشاء الله وقع الطلاق. ولا ينفعه الاستثناء. فإن قال لها أنت طالق إن دخلت بيت زيد إلا أن يشاء الله. فدخلت دار زيد فإنها لا تطلق لأنه قال إلا أن يشاء الله. فقد شاء الله دخولها دار زيد فلذلك لم يقع الطلاق. قال المضيف وإن قال أنت طالق إلا أن يشاء الله إن دخلت دار زيد طلقت ولم يكن ذلك استثناء هكذا وجدت.

مسألة : وعن الرجل إذا قال لامرأته طلقي نفسك إن شئت أو قال إذا شئت أو قال متى شئت أو قال كلما شئت. قال أبو سعيد أما قوله طلقي نفسك إن شئت إن طلقت نفسها في ذلك المجلس الذي قال فيه طلقت وإن افترقا من ذلك المجلس ولم تطلق نفسها خرج الطلاق من يدها. وليس لها أن تطلق نفسها بعد ذلك. وكذلك إن رجع عليها قبل أن تطلق نفسها فلا طلاق لها. وأما قوله طلقي نفسك إذا شئت فإن لها أن تطلق نفسها إذا شئت في المجلس وغير المجلس ما لم ينتزع الطلاق من يدها. وأما قوله طلقي نفسك متى شئت فقد قيل في ذلك باختلاف. فقال من قال لها إن تطلق نفسها مرة بعد مرة حتى تبين بالثلاث ما لم ينزع الطلاق من يدها. وقال من قال ليس لها أن تطلق نفسها إلا مرة واحدة متى شئت. ما لم يرجع عليها في الطلاق. وأما قوله طلقي نفسك كلما شئت فإنها تطلق نفسها كلما شئت مرة بعد مرة حتى تبين بالطلاق ما لم ينتزع الطلاق من يدها. فإن انتزع الطلاق من يدها خرج الطلاق من يدها. ولم يكن لها أن تطلق نفسها. فإن قال لها أنت طالق إن شئت أو قال أنت طالق إذا شئت أو قال أنت طالق متى ماشئت أو قال لها أنت طالق كلما شئت قال قوله إن شئت فإن شئت الطلاق في ذلك المجلس قبل أن يفترقا طلقت وإن افترقا من ذلك المجلس ثم شئت بعد ذلك الطلاق لم يكن لها ذلك. ولا يقع طلاق. وأما قوله أنت طالق إذا شئت فإذا شئت طلقت في ذلك الوقت الذي

قال لها فيه أو في غيره وليس لها إلا مرة واحدة. وأما قوله أنت طالق متى ما شئت ففي ذلك اختلاف فقال من قال متى ما شئت طلقت مرة بعد مرة حتى تبين بالثلاث وقال من قال ليس لها إلا مرة واحدة. وأما قوله أنت طالق كلما شئت فكلما شئت الطلاق طلقت مرة بعد مرة حتى بين بالثلاث وهي زوجته يطاها إلى أن تشاء الطلاق.

مسألة : وقال في رجل قال لامرأته هي عليه كظهر أمه إن شئت فإن قالت قد شئت فقد وقع الظهار وإن لم تشاء لم يكن ظهاراً. وكذلك إن قال لامرأته هي عليه حرام إن فعل كذا وكذا إن شئت فقالت لا أشاء لم يكن عليه تحريم في زوجته وكذلك الطلاق مثل هذا. وإن قال أنت طالق إن شئت فقالت قد شئت. إن شاء أبي. قال لا يقع بها طلاق شاء أبوها أو لم يشاء. وإذا قال لها أنت طالق إن شئت فقالت قد شئت إن شئت أنت فإن شاء وقع الطلاق ولم لم تشاء لم يقع طلاق. وقال فيمن قال أنت طالق إن شئت دخلت دار زيد أنها إن شئت الطلاق في مجلسها ذلك من قبل أن يفترقا فهي ما دخلت دار زيد طلقت وإن لم تشاء الطلاق في مجلسها ذلك فلا طلاق لها ولو دخلت دار زيد. وكذلك إن شئت الطلاق ولم تدخل دار زيد فلا طلاق في ذلك أيضاً وافترقا فكلما إن تحول من مجلسهما إلى غيره. وقال من قال إذا قامت من قعودها فقد خرج الطلاق من يدها. وقال من قال حتى تخطو من مقامها ذلك ثم قد خرج من يدها. وأما إذا قال أنت طالق إن شئت إن لم تدخل دار زيد. فإن شئت في مجلسها ذلك فقد طلقت وكذلك إن قال إن شئت فلم تدخل دار زيد فإن شئت طلقت.

مسألة : من الزيادة المضافة وإذا قال أنت طالق إن شاء الله. ثم شئت أو شاء فلان طلقت ولا ينفعه استثناءه. ولو قال إن شئت ثم شاء فلان لم تطلق هي إلا أن تشاء هي في مجلسها ثم شاء فلان بعد ذلك طلقت. وإن قال أنت طالق إن شئت ثم شاء الله فإن شئت هي في مجلسها طلقت فلا ينفع الاستثناء بمشيئة الله وإن لم تشاء في مجلسها حتى فارقتا وافترقا لم تطلق. ولو قال أنت طالق إن شاء الله أو متى شاء الله أو متى ما شاء الله

أو كلما شاء الله فكل ذلك واحد وتطلق واحدة من حينها ولاينفع ذلك الاستثناء ولايضر. وان قال أنت طالق إلا أن يشاء الله طلقت ولم يكن ذلك استثناء وكذلك قوله إلا ما شاء الله.

مسألة: وعن رجل قالت له امرأته ياملعون فيقول لها إن كنت ملعوناً فأنت طالق فاني أرى الطلاق واقعا عليها لانه حلف على غيب. رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة: ورجل قال لزوجته انت طالق ان شئت أو شاء ابوك. فقالت قد شئت ان شاء ابي. فقال الأب قد شئت قال معي انها تطلق بمشيئة الأب. قالت هي ذلك أو لم تقل. فإن قالت هي قد شئت ولم يقل الأب شيئاً فمعي انها تطلق ايضاً بمشيئتها دون مشيئة أبيها. وان شاء أبوها بعد ذلك الطلاق طلقت أخرى فإن شاء الأب وهي في موضع واحد. فمعي انه يقع تطليقتين فإن قالاً معاً بلفظة واحدة فمعي انه اثنتين أيضاً. قال فان شاء أبوها في المجلس ولم تشاء هي حتى فارقت المجلس فمعي انها تطلق واحدة لانها اذا فارقت المجلس لم تطلق فإن شاءت هي في المجلس وشاء أبوها بعدما فارقت المجلس فمعي أنها تطلق اثنتين.

مسألة: وسئل عن رجل قال لعبده انت حر إن شئت. قال لا أشاء أو سكت هل يعتق. قال معي انه عندي في بعض القول انه يعتق ولو قال لا أشاء وسكوته أولى على معنى القول. وفي بعض القول انه لايعتق اذا لم يشاء. قيل له فما العلة عندك في قول من يقول انه لايعتق. قال معي اذا هو استثناء لم يقع. قلت له فرجل قال لزوجته انت طالق إن شئت فقالت لا أشاء هل يكون مثل العبد في الاختلاف. قال أما في الحكم فلا يبين لي ذلك. وأما على معنى الشبهة فقد يخرج ذلك في معنى ذلك في قول من يقول إنه لا يقع الطلاق لأنه استثنى استثناءً ثابتاً لم يقع.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة قال يقع عليها تطليقتان. قلت له ما العلة وقد استثنى من استثنى متقدم.

قال لأنه استثنى من الثلاث التطليقات تطليقتين وبقي من الطلاق واحدة. ثم استثنى من الاستثناء واحدة فثبت عليه تطليقتان. قلت له فإن قال لها أنت طالق ثلاثا إلا واحدة إلا اثنتين قال تطلق تطليقتين. قلت وما العلة في ذلك وقد استثنى بمثل الطلاق. قال العلة فيه أنه استثنى من الثلاث واحدة فثبت عليه تطليقتان ثم استثنى من الاستثناء ما هو أكثر منه ولا أنه كله. قلت فإن قال لها أنت طالق ثلاثا إلا واحدة بل اثنتين فقال تطلق واحدة لأن هذا على نسق الاستثناء إذا كان هذا متصلا بكلامه. قلت فإن قال أنت طالق ثلاثا إلا اثنتين إلا واحدة قال تطلق اثنتين ويجعل له الأقل من الاستثناء. قلت فإن قال لها أنت طالق ثلاثا إلا واحدة أو اثنتين قال تطلق اثنتين ويجعل له الأقل من استثنائه.

مسألة : من الزيادة المضافة وقيل في رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ان خرجت قال ذلك مرارا. ثم قال في آخر كلامه الا باذني. فقال ان هذا كلام متصل ورأينا ان له ما استثنى الا ان يكون انما حضرته النية في الاستثناء في آخر قوله فإن ذلك لا ينفعه لما مضى من الطلاق قبل نيته حتى تكون له نية قبل ذكر الطلاق وفي ذلك رأي آخر وهذا الرأي أحب اليّ.

مسألة: وفي رجل قال لامرأته أنت طالق إن اطعمتي من مالي هذا شيئا إلا باذني أو أشاء ثم أذن لها في نفسه. ولم يظهر ذلك إليها أنه لا بأس عليها ويخبرها بذلك. قلت فإن حاكمته ولم تقبل قوله فعليه البينة أنه قد أذن لها أو شاء ان تطعم من ماله. ومن غيره قال أما قوله ان اطعمتي من مالي هذا شيئا إلا أن أشاء. فإذا شاء أن تطعم من ماله علمت بذلك او لم تعلم فاطعمت ماله فقد شاء فلا تطلق امرأته وأما قوله إلا باذني فإذا لها في نفسه. فليس ذلك باذن ولا يكون ماذونا إلا بعلم.

فالمسألة: انما تكون في الناس والقول قوله في ذلك أنه قد شاء أن تطعم. فإذا قال إلا باذني أو ان أشاء فشاء ذلك فقد بر. وكذلك ان أذن لها فقد بر فإن قال إلا أن أشاء وأذن لك فشاء ولم يأذن لها فلا يبر حتى يأذن ويشاء ذلك. رجع الى كتاب بيع الشرع.

الباب الثالث والعشرون

الاستثناء في الطلاق

وسئل أبو سعيد عن رجل قال لزوجته انت طالق طالق ان فعلت كذا وكذا أهل ينفعه الاستثناء. ولا تطلق حتى تفعل أم تطلق من حينها ولا ينفعه الاستثناء. قال معي أنه يخرج في معاني ما عندي أنه قيل ينفعه الاستثناء في بعض ما قيل لأنه كلام واحد مستثنى في آخره. وفي بعض القول أنه لا ينفعه الاستثناء. ويقع عليها تطليقة لأنه قد تكلم بعد التطليقة بكلام قبل الاستثناء. فقطع بين الطلاق والاستثناء بالكلام. وينفعه الاستثناء في الكلام الموصول بالاستثناء على قول من يقول أنه يقع تطليقتين. إذا قال أنت طالق طالق. ومعني أن في بعض القول أنه ان أراد يستثنى بعد الكلام الثاني للأول وانما طلق على ان يستثنى اذا فرغ من الكلام الثاني نفعه الاستثناء. وان لم ينو ذلك لم ينفعه الاستثناء بعد الكلام الآخر. قيل له فإذا فعلت كم يقع عليها من الطلاق قال معي ان بعضا يقول واحدة وبعضا يقول اثنتين اذا ثبت الاستثناء في الكلامين جميعا الأول والآخر وكان بفعلها يقع الطلاق. قلت فان قال أنت طالق طالق منون. أو قال أنت طالق طالق أكله سواء قال معي أنه سواء.

مسألة: من الزيادة المضافة. ومن جواب أبي الحواري. عن رجل وقع بينه وبين زوجته كلام حتى قال لها ان كنت اخذت تمراً فأنت طالق ثلاثاً. ثم أمسك ثم عاد فقال وهو في مكانه أنت طالق ثلاثاً ولم يستثنى واتكل على الكلام الأول أنه لم يأخذ تمراً لانها قالت له انه اشترى تمراً وأكله قال ان كنت اخذت تمراً أو أكلته دونك فأنت طالق ثلاثاً. ثم الحق الطلاق الآخر ولم يستثنى شيئاً واتكل على الكلام أنه يجزيه. فعلى ما وصفت فالذي حفظنا عن أهل العلم أنها قد طلقت ثلاثاً اذا كرر الطلاق ثلاثاً بعد الثلاث. وانما ينفع الاستثناء اذا قال أنت طالق ان فعلت كذا

وكذا أو كان فعل كذا وكذا أو لم يفعل كذا وكذا. وإذا قال هي طالق ثلاثا هي طالق ثلاثا هي طالق ثلاثا ان فعل كذا وكذا طلقت ولا ينفع الاستثناء قبل أو بعد إذا كرر الطلاق ثلاثا فقد بانت. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب الرابع والعشرون

الطلاق بكلمة ومتمى ومتى ما وان لم وإذا لم وبشروق الشمس وغروبها

ومن جامع بن جعفر. وإذا قال الرجل لزوجته أنت طالق ان لم اطلقك ثلاثا ثم مات أو ماتت قبل ان تنقضي عدتها من يوم تكلم ولم تمض له أربعة أشهر فلا ميراث بينهما لأنها تعلم انها قد بانته منه ساعة تكلم حين مات ولم يفعل. قال ابو الحواري هذا إيلاء فان مات أو ماتت من قبل ان تخلو أربعة أشهر فبينهما الميراث لأن الطلاق إنما يقع بعد الموت وقد وجب الميراث إلا أن يكون طلقها ثلاثاً في صحته من قبل الموت.

مسألة: ومنه وإذا قال الرجل لزوجته متى ما لم أطلقك فأنت طالق. فانه يقع عليها الطلاق حين سكت من هذا المنطق.

مسألة: ومنه وإذا قال الرجل لامرأته انت طالق ان لم أطلقك أو ما لم أطلقك أو حين لم أطلقك فإن هذا كله له وجهان فإن عني به إن لم أطلقك فهو على الوجه الذي يوجب عليه الإيلاء. فان لم يطلقها الى أربعة أشهر بانته منه بالإيلاء. وان عني به متى ما لم أطلقك. فهي طالق حنث حين سكت. وقوله اذا واذا ما ومتى ومتى ما لا يكون مثل قوله إن لم. وإذا قال الرجل لزوجته كلما لم أطلقك فأنت طالق ثم سكت وقد دخل بها في طالق ثلاثا يتبع بعضها بعضا ولا يقع جميعا ولكن يقعن متتابعات في ساعة واحدة. فإذا قال الرجل لزوجته متى ما لم أطلقك واحدة فأنت طالق ثلاثا ثم قال على أثر ذلك انت طالق واحدة فقد برت يمينه ولا تقع الثلاث وكذلك استحسنا. وينبغي في القياس ان تقع عليها الثلاث حين سكت فيما بين فراغه من اليمين الى قوله انت طالق ألا ترى لو أنه قال متى لم

اقم من مقعدي هذا فأنت طالق ثم قام حين سكت انها لاتكون طالقا. وكان ينبغي في القياس أن يقع عليها فيما بين سكوته الى قيامه قال أبو الحواري طلقت على هذا اذا طلقها واحدة طلقت ثلاثا. ومن غيره قال وقد قيل ان قوله متى لم. ومتى مالم تقوم مقام كلما لم اطلقك فعلى هذا القول فلا مخرج له من طلاق الثلاث عند سكوته من الطلاق لانه مالم يطلقها فهي طالق ثلاثا. وقال من قال إنها تقوم مقام اذا ولايقع الحنث بها إلا مرة واذا طلقها مرة بر.

مسألة : واذا قال لامرأته انت طالق ثلاثا مالم أطلقك. قال أبو سعيد ان طلقها ولم يقطع كلامه بسكوت طلقت واحدة ولم تقع ثلاث وان سكت طلقت من حينها ثلاثا. قال واذا قال انت طالق اذا لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى مالم اطلقك فهذا من جواب مالم أطلقك اذا أرسل القول.

مسألة: عن أبي سعيد مما أحسب عنه قلت له أ رأيت ان قال لها أنت طالق ماشرقت الشمس وماغربت مكتوبة في باب الطلاق بدخول البيت والخروج.

مسألة: وسألته عن رجل قال لزوجته انت طالق اذا ماغربت الشمس هل يكون مثل قوله اذا غربت الشمس. قال معي انه كذلك قلت فهل يكون كقوله كلما غربت الشمس. قال لا أعلم ذلك. قلت له فإذا قال انت طالق اذا غربت الشمس واذا غربت واذا غربت كم يقع عليها من الطلاق قال معي انها تطلق ثلاث تطليقات. وان قال واذا غربت كم يقع عليها من الطلاق. قال معي انها تطلق ثلاث تطليقات. وان قال واذا غربت مرة واحدة وقع عليها تطليقتان. وان قال ذلك ثلاثا كان كذلك. وانما هذا على عدد القول. وليس هذا مثل قوله كلما قلت فإذا قال اذا غربت الشمس واذا غربت قال على معنى قوله.

مسألة : ورجل قال لزوجته أنت طالق كلما غربت الشمس وطلعت وغربت. قال معي انه قيل كلما غربت وطلعت وغربت طلقت واحدة حتى

تبين بالثلاث. وان قال أنت طالق كلما غربت الشمس اذا غربت أكله سواء مثل الأولى ذال كذا معي فإذا غربت بعد قوله ذلك مرة واحدة وقع عليها الطلاق مرة واحدة الا ان ينوي كلما فذلك الى نيته على معنى قوله. فان قال متى غربت أو ان غربت أو اذا غربت. قال معي انه قيل فيه مثل الأولى على معنى قوله. وأما متى ما فبعض يجعلها مثل كلما وبعض يجعلها مثل متى واذا. قلت فما أشبهها عندك أنت تكون عندك مثل كلما أو مثل اذا ومتى. قال لأشبهها عندي بمتى واذا لانه اذا قال متى غربت الشمس أو متى دخلت دار زيد فقد تم الكلام وماها هنا عندي صلة بعد تمام الكلام. قلت فإن قال قال أبو سعيد في رجل قال لزوجته انت طالق ما طلعت الشمس وما غربت ما شرقت ثم طلعت. قال معي أنها تطلق ثلاث تطلقات على معنى قوله.

الباب الخامس والعشرون

الطلاق بيوم وغداً وأمس وما أشبه ذلك

ومن جامع بن جعفر وإذا قال يوم أدخل دار فلان فانت طالق فإذا دخل دار فلان ليلاً أو نهارة فهي طالق. وذلك مثل قول الله تعالى: ﴿ومن يولهم يومئذ دبره﴾. فإذا ولاهم دبره ليلاً أو نهارة فهو سواء. وإن نوى النهار دون الليل كان القول قوله وهو مصدق ألا ترى أنه لو قال ليلة أدخلها. فانت طالق ثم دهلاً نهارة لم يقع الطلاق.

مسألة: ومنه وإذا قال لها أنت طالق غداً ولانية له فهي طالق حين يطلع الفجر إلى الغد. وكذلك إن قال في غد. وكذلك إن قال في رمضان ولانية له. فهي طالق في أول يوم منه عند طلوع الفجر. قال أبو الحواري إذا هل رمضان طلقت. قال غيره قول أبو الحواري أصح. إذا قال أنت طالق الساعة غداً فهي طالق الساعة وغداً حشو. وإذا قال أنت طالق اليوم إذا جاء غد فهي طالق غداً حين يطلع الفجر ألا ترى أنه إذا قال أنت طالق اليوم إذا كلمت فلاناً فلا يقع عليها الطلاق حتى تكلم فلاناً. وإذا قال أنت طالق اليوم غداً فهي طالق اليوم وغداً حشو. وإنما يقع الطلاق في هذا على أول الوقتين الذي تكلم به أولاً والوقت الثاني لا ينظر فيه.

مسألة: ومن قال لامرأته أنت طالق عام أول أو أمس أو نحو هذا طلقت حين قال. قال غيره نعم وقد قيل لا تطلق بالمعدوم.

مسألة: وعن رجل لزوجته حين لا أطلقك فانت طالق فإذا لم يطلقها من حين ما قال حتى سكت من ذلك سكتة أو تكلم بكلمة غيرها وقع عليها الطلاق. وإن طلقها متصلاً بكلامه ذلك فقد طلقت أيضاً ولا بد من وقوع الطلاق إلا أنه إن قال حين لا أطلقك فانت طالق ثلاثاً. فطلقها متصلاً بكلامه ذلك لم تطلق إلا واحدة قلت له فإن قال كلما لم أطلقك فانت طالق.

فهذه كلما لم يطلقها متصلا كما وصفت لك وقع عليها تطليقة حتى تمضي بثلاث. قلت له فإن قال يوم لا أطلقك فأنت طالق فهذا اذا مضى ذلك اليوم ولم يطلقها فيه طلقت. ولا يطاها في ذلك اليوم. فان وطئها في ذلك اليوم ثم طلقها فيه ففي ذلك قولان احدهما انها تفسد عليه لانه قد وطئ في موضع الحجر. والآخر لا تفسد عليه وهو أحب اليّ لانها انما طلقت حين طلقها لأن وقت اليوم يوم طلقها فيه فليس هو يوم لم يطلقها فيه. ولو أنه وطئها في ذلك اليوم ثم لم يطلقها في ذلك اليوم فسدت عليه ولا أعلم في ذلك اختلافا. لأنه وطئ مطلقة لأن ذلك اليوم يوم لم يطلقها فيه. فهي مطلقة من حين ما قال لها أنت طالق يوم لا أطلقك فإذا وطئ بعد ذلك فهي مطلقة.

مسألة : وسئل عن رجل قال لامرأته يوم لا أطلقك فأنت طالق ثم خالعه في ذلك اليوم الذي حلف بطلاقها ثم طلقها بعد الخلع في ذلك اليوم. قال اذا خالعه فقد بر في يمينه والخلع اسم من اسماء الطلاق الذي يقع به اسم الحنث والبر. فان وطئها في ذلك اليوم الذي حلف بطلاقها ثم خالعه. قال قد وطئها وهي امرأته. وقد بانته منه بالخلع حين خالعه وبر في يمينه لأن الخلع اسم من اسماء الطلاق ولو أنه وطئها وقد حلف بطلاقها على هذا ثم لم يخالعه ولم يطلقها حتى جاء الليل كانت قد طلقت من حين حلف بطلاقها لأنه قال يوم لا أطلقك فأنت طالق فلما ان لم يطلقها ذلك اليوم كانت طالقا من حين ما قال لها انت طالق يوم لا أطلقك لأن ذلك الوقت من ذلك اليوم وهي أوله. وهي طالق في أول مالفظ بالطلاق من ذلك اليوم لأنه لم يطلقها في ذلك اليوم وقد حرمت عليه أبداً بوطئها اياها.

مسألة : في رجل قال لزوجته أنت طالق اليوم إذا جاء غد. قال إذا جاء غد طلقت وهي اليوم زوجته ولو وطئها في هذا اليوم فإذا جاء غد طلقت.

مسألة: ولو قال رجل لزوجته أنت طالق أمس فانها تطلق في بعض القول لأنه طلق ما يملك بصفة معدومة وقال من قال لا تطلق لانه طلقها

بالفضة معدومة وكذلك ان قال إن لم تخبريني بمن نضحك بهذا المساء ورد. وذلك انه وجد فيها رائحة الماء ورد ولم يكن نضحها أحد. قال من قال تطلق من حينها. وقال من قال لا تطلق.

مسألة: ورجل قال لزوجته يوم أطلقك فأنت طالق متى تطلق. قال معي اذا طلقها واحدة وقد ارتفعت الشمس وقع عليها الطلاق واحدة حين يطلع الصبح قبل أن يطلقها من ذلك اليوم مع التطليقة التي طلقها في الوقت. قلت فإن قال يوم لا أطلقك فأنت طالق قال يعجبني أن يقع عليها الطلاق اذا انقضى اليوم. ولم يطلقها حين ما قال لها. وكذلك روي عن عبدالله ابن محمد بن بركة قال وعندي انما قال ذلك على النظر منه. قال وكان عندي قبل هذا انها انما يقع عليها الطلاق اذا انقضى اليوم بعد انقضاء المدة. ولم يطلقها على معنى قوله. قال وهذا القول الأول هو أحسن عندي.

مسألة: ورجل قال لزوجته انت طالق حين لا اطلقك أو قال وقت لا أطلقك متى يقع عليها الطلاقة قال معي انه حين ماسكت ولم يطلقها وقع الطلاق عليها. قلت فان قال ساعة لا أطلقك. قال معي أنه يخرج في هذا معينان. قال من قال انه ان لم يطلقها حتى تنقضي الساعة على قول من يجعل الساعة محدودة مثل اليوم فإذا انقضت الساعة ولم يطلقها طلقت وعلى قول من يجعل هذا الى تعارف الناس مثل قوله الساعة في السرعة فإذا خرج من ذلك الوقت ولم يفعل وقع الطلاق عليها.

مسألة: وقال أبو سعيد في رجل قال لزوجته أنت طالق اليوم حين يأتي غد انها تطلق اذا اتاه غد وهو مثل قوله اذا جاء غد وله أن يطاها الى أن يأتي غد على معنى قوله.

مسألة: واذا قال الرجل انت طالق اليوم وغدا انها تطلق اليوم. واذا قال انت طالق اليوم أو غدا أنها تطلق في اقرب الأجلين.

مسألة : قيل له ماتقول في الرجل يقول الساعة أقول لزوجتي أنت

طالق هل يقع قال من قال تطلق. وقال من قال ان أراد بلفظه ذلك طلاقا وقع وان لم يرد لم يقع الطلاق فيما يخرج عندي. قلت له فان قال انت فعلت كذا وكذا قلت لك انت طالق ولم يرد الطلاق. قال معي انه يخرج معنى المواعدة بقوله قلت لك انت طالق وليس هذا كله حكاية وانما هذا قوله. ومعني أنه قيل ان فعلت طلقت ووقع معنى قوله. وان لم يفعل لم تطلق وأصح معني الحكم عندي انها لا تطلق لأنه مستثنى ومواعدة.

الباب السادس والعشرون

إذا قال الرجل لزوجته أنت طالق واحدة في واحدة أو من واحدة إلى واحدة

مسألة: ومن جامع بن جعفر. وقيل من قال لامرأته انت طالق من واحدة الى واحدة أو تطليقة في تطليقة فهي واحدة إلا ان ينوي أكثر. وقال من قال تطليقة في تطليقة فهما اثنتان ولا يكون مثل حساب الضرب فان قال من واحدة الى اثنتين فهما اثنتان. ومن غيره قال نعم اذا قال أنت طالق من واحدة الى اثنتين فهما اثنتان. وان قال من من واحدة الى ثلاث فهو ثلاث.

مسألة: قال أبو سعيد في رجل قال لزوجته انت طالق واحدة في ثلاث فمعي انها لا تطلق الا واحدة. قيل له فإن قال لها أنت طالق ثلاثا في واحدة. قال معي انها تطلق ثلاثا.

مسألة: فإن قال قد طلقته واحدة قد طلقته اثنتين. قد طلقت ثلاثا ثم قال نويت واحدة أو اثنتين لم يقبل منه فطلقت ثلاثا. فان قال من واحدة الى واحدة أو تطليقة في تطليقة فهي واحدة إلا أن ينوي أكثر. فان قال واحدة الى اثنتين فهما اثنتان. فان قال واحدة في اثنتين فهما اثنتان فان قال اثنتين في واحدة فارجو انهما اثنتان. فان قال واحدة واحدة في ثلاث او ثلاثا في واحدة فهي ثلاث. فان قال قائل اليس واحدة في اثنتين اثنتان قال في الحساب. واما في الطلاق فهو ما قال. فان قال تطليقة في اثنتين فواحدة. وان قال اثنتان في ثلاث فهي اثنتان الا ان يقول نويت واحدة في اثنتين أو اثنتين في ثلاث الحساب فهو مانوى وطلق مانوى اذا قال اثنتين في ثلاث طلقت بالثلاث لانه لا يبلغ في الحساب ومن قال لامرأته هي طالق مابين تطليقة الى ثلاث فهي واحدة إلا أن ينوي أكثر. فإن قال من تطليقة إلى ثلاث فهي ثلاث على مذهب أصحابنا في التصديق والله أعلم.

الباب السابع والعشرون

في قول الزوج لزوجته قولي أنك مطلقة أو قد طلقتك أو غير هذا وما أشبه ذلك

مسألة: وعن رجل قال لامرأته ان سألك أحد أن لك زوجا فقولي اني مطلقة وطلقني زوجي او قال لرجل اخبر الناس اني قد طلقت امرأتي. قال هذا طلاق.

مسألة: وقلت أن صاحب هذه المسألة جرى بينه وبين امرأته فراق وبانت منه بتطليقة واحدة ثم راجعها على اثنتين فلقيه رجل فقال له راجعت مطلقتك فقال الزوج يريد بذلك ستراً عن الرجل الذي سألته عن المراجعة لاتغمني بذكر تلك المطلقة يعني المطلقة التي كانت. فما ترى عليه في قوله هذا على ماوصفت بأساً إن شاء الله.

مسألة: وعن رجل قال لامرأته وهي تريد أن تأتي أهلها إذا سألتك أمك ماجاء بك قولي اني طلقني زوجي وهو لم يكن طلقها.. وانما أراد بذلك ليغم أمها. قال قد طلق. والغلام مثل ذلك يعتق. وسألت مسبحاً وخالد بن سعوه فلم يريا ذلك طلاقاً. فأعلمت الشيخ فرأه طلاقاً. قال لي فإن أبنا عثمان وابن مبشر تنازعا في رجل قال لامرأته اذهبي فقولي لبنتك ان زوجك قد طلقك فرآه أبو عثمان قد طلق ولم يره ابن مبشر فقلت أما وهذه سواء ذلك فقال ان كانتا سواء فقد أعلمتك فقال هذه عندي أشد فأعلمت ذلك الشيخ فقال هذه المسألة التي تنازع فيها سليمان وسعيد قد شهدتهما فراينا انه قد طلق.

الباب الثامن والعشرون

في قول الرجل لزوجته قد طلقك أو الساعة أطلقك أو يامطلقة أو قولوا انها طالق

وسئل أبو سعيد عن رجل قال الساعة يذهب يقول لزوجته أنت طالق هل تطلق قال معي انه ان كان يريد بقوله هذا الطلاق فقد وقع الطلاق وان كان إنما هو يريد أن يمضي يقول لها هي طالق فهذا وعد منه. ولا يقع الطلاق على معنى قوله.

مسألة: وعن رجل قال لزوجته قد طلقك ولم يرد به الطلاق وإنما أراد أن يغمها بذلك هل يقع عليها الطلاق. قال أما في الاعتبار فانه يخرج معنا اقراره عندي. وكذلك ان قصد الى الكلمة على معنى الاطلاق بها لغير صرفها الى معنى غيرها وغير المراد بها بوجوب الطلاق يخرج عندي مما يشبه معنى الطلاق في معنى مطلق الألفاظ فان صرفه الى معنى الكذب انه لم يكن طلقها وإنما أراد ذلك المعنى من المعاني ليغمها أو يغم غيرها أو لسبب يصرف الكلمة فيه ففي معنى الحكم لا يلتفت الى قوله في ذلك. وفي معنى الواسع فيختلف في ذلك. وكذلك يعجبني وينظر في ذلك والله أعلم بالصواب.

مسألة: وقال في رجل قال لقوم قولوا لفلانة انها طالق يريد بذلك زوجته انه يختلف فيه فقال من قال ان هذا اقرار ويقع الطلاق من حينه. وقال من قال ان هذا مثل الرسالة. ولا يقع الطلاق حتى يقولوا لها. قلت له فعلى قول من يقول ان هذا بمنزلة الرسالة فان بلغها الخبر من غير القوم الذين قال لهم قولوا لها انها طالق هل يقع عليها الطلاق. قال معي انه اذا كانت الرسالة انما هي ليطلق امرأته الذي أرسله فلا تطلق إلا بطلاق من أرسله الزوج. وان كان انما هو خبر اخبرهم انه قد طلقها ليخبروها

فقد وقع الطلاق. من أخبرها منهم أو من غيرهم سواء.

مسألة عن أبي عبدالله قلت فرجل قال لامرأته يا مطلقه قال لا تطلق إلا أن يكون لها مطلق قلت فان كان لها مطلق ولم ينوه قال تطلق. وقال زياد بن مثوبة قال سليمان بن عثمان إلا أن يكون لها مطلق غيره وينويه.

مسألة: وقال أبو سعيد في رجل قال لامرأته يوم تطلبي إلي الطلاق فأنت طالق. قال اذا طلبت اليه الطلاق طلقت ذلك اليوم من أوله. قال ولا يطاها فان وطئها وعلم أنها تطلب اليه الطلاق في ذلك اليوم فقد وطئ زوجته. وقال من قال يكون في هذه الايلة. وقال من قال لا إيلة على هذه المرأة في هذه المسألة والله أعلم.

مسألة: وسئل عن رجل قال إن لم افعل كذا وكذا الساعة فامرأته طالق وكان ذلك أول الليل ففعله بعد الصبح هل يبر قال معي أنه لا يبر ويقع الطلاق معي لأن هذا قد بعد عن الساعة وان فعل ذلك بعد ما حلف في أول الليل ولم يعرف الساعات فمعي انه ليس اذا لم يعرف الساعة.

مسألة : أبو سعيد رحمه الله. والذي قال لصبي يا ابن المطلقه فجاء الى ابيه فأخبره فقال له كنت تقول نعم انها مطلقة. فمعي انه لا يقع بهذا طلاق إلا أن يريد به الطلاق. فإن قال الزوج نعم هي مطلقة فلعله في بعض القول يقع الطلاق إلا أن تكون مطلقة من غيره أو كان قد طلقها قبل ذلك. فقال انه أراد ذلك. وفي قوله كنت تقول نعم انها مطلقة يخرج عندي فيه ما يشبه معنى الاختلاف ما لم يرد به الطلاق وقال الزوج قد كان ذلك كما أخبره بقول القائل يا ابن المطلقه فمعي أن له في ذلك نيته فان أراد به طلاقا فهو طلاق على قول من يقول بذلك في النيات وان لم يرد طلاقا لم يبين لي في ذلك طلاق.

مسألة: ومن غيره ورجل جاء الى فقيه من الفقهاء فقال له وسوس لي الشيطان انه قال امرأته طالق فقال له الفقيه الساعة طلقت. قال أبو

عبدالله مثل ذلك. قال أبو سعيد رحمه الله في مثل هذا أنه لا يقع الطلاق إلا أن ينوى به الطلاق.

مسألة أحسب عن أبي علي الحسن بن أحمد. فامراه قالت لزوجه أن فلانا طلق زوجته قال لها هي طالق فقال هو أنا اذا فعلت كذا وكذا قلت طالق ثم قال لم أرد بذلك طلاقا مايلزمه ولم يقل شيئا فلا طلاق في هذا اذا لم يرد به طلاقا والله أعلم.

مسألة: ومن غيره احسب عن أبي سعيد واما الذي طلق زوجته واحدة فارسلت اليه أن يعود يطلقها فقال للرسول ان كانت امرأتي فقل لها هي طالق فمعي أنه لا يقع عليها طلاق من وجه أنها ليست بامراته ومن وجه انه لم يطلقها وانما امرة أن يطلقها. وان قال لها هي طالق لم تطلق حتى يطلقها المأمور ولو لم يقل إن يطلقها. وان قال لها هي طالق لم تطلق حتى يطلقها المأمور ولو لم يقل إن كانت امرأته وقوله إن كانت امرأته. فلو طلقها لم تطلق عندي لأنها ليست امرأته. فإن قال للرسول قل لها هي طالق من غير ان يستثنى ان كانت امرأته فمعي أن في بعض القول انه طلاق ولو لم يطلقها الرسول. وفي بعض القول أنه امر بالطلاق فحتى يطلق المأمور فإن رجع الزوج بعد ذلك فقال إنه لم يرد بذلك طلاقا فمعي انه قد مضى القول في ذلك في موضع ما يكون قوله طلاقا فلا ينفعه قوله عندي. واذا لم يكن طلاقا فلا شيء عليه وان لم يعرف ما عنده حق مات فقد مضى القول فعند من يوجب الطلاق فهو طلاق ولا ينظر في حياته ولا موته وعند من لا يوجب الطلاق إلا أن يريد بذلك الطلاق فحتى يعرف قوله وكذلك موتها هي وحياتها وصممها.

الباب التاسع والعشرون

الطلاق بالأوقات من الزيادة المضافة

من كتاب الرقاع

رجل قال لزوجته انت طالق الى سنة متى تطلق منه. قال الى سنة تطلق منه. ومنهم من قال تطلق في الوقت والى سنة حشو. والذي لا يوجب الطلاق الا الى سنة فهي زوجته الى ذلك الوقت ثم تطلق. فان قال انت طالق الى شهر كذا وكذا تطلق منه اذا هل الشهر أو حتى ينقضي كله. الذي يوجب الطلاق في هذا في آخر الوقت يقول انها تطلق اذا رأيت هلال الشهر وان لم يكن شهرا معلوما فإذا خلا ثلاثون يوما طلقت منه.

مسألة: ومن جامع ابي محمد. واذا قال انت طالق اول اخر هذا الشهر وطالق اخر أوله انها تطلق يوم ستة عشر وهو أول آخر الشهر. قال غيره وقد قيل تطلق بعد طلوع الفجر من اخر يوم من الشهر. رجع وتطلق يوم خمسة عشر. وهو اخر اول الشهر. قال غيره وقد قيل انها تطلق عند غروب الشمس. من اول يوم من الشهر.

مسألة: من الجامع وعن محمد بن محبوب رحمه الله في رجل حلف بطلاق امرأته لايمسى في هذا البيت فقال المساء الليل فان خرج قبل الليل حنث. فان قال لا أفعل العشيّة متى يدخل العشاء. قال أقول هو الزوال إلا أن يكون الحالف له نية في وقت فله نيته.

مسألة: وعن رجل قال لامرأته انت طالق اذا جاء القيظ او انقضى الصيف. قال ابو الحواري اذا دخل أو القيظ فليس له أن يطاها حتى يدرك القيظ مع العامة ثم هنالك يقع الطلاق. واما الصيف فليس له أن يطاها اذا دخل أول الصيف حتى يدرك الصيف مع العامة ثم يقع الطلاق

والقيظ والصيف في هذا واحد.

مسألة: وعن ابي عبدالله رحمه الله في رجل قال لامرأته طالق بعد غد أو غدا بعد غد. قال تطلق في الأقرب من ذلك.

مسألة: ومن غيره وعن رجل قال لامرأته هي طالق اذا أصبحت في بيته فخرجت من بيته قبل طلوع الفجر ثم رجعت الى بيته ضحى فدخلت تطلق أم لا. قال لم تطلق انما قال ان أصبحت والصبح هو الفجر وقد قبل الفجر. واذا قال الرجل لامرأته أنت طالق اذا دخلت السنة أو اذا خلت السنة فانت طالق فانها تطلق اذا خلت تلك السنة التي هو فيها كان باقيا منها قليلا أو كثيرا. ولو كانت ساعة واحدة وهو أول ساعة من أول شهر المحرم من ليلة وآخر ساعة من نهار ذي الحجة وله أن يطا امرأته حتى تخلو السنة ويجب الطلاق. وكذلك قول هذه السنة مثل قول السنة وله ان يطاها حتى يجب الطلاق.

مسألة واذا قال لها انت طالق اذا خلت سنة فحتى تخلو السنة مذ قال لها ذلك بعدد أيامها وشهورها وساعاتها ثم هنالك يقع الطلاق. واذا قال لها اذا خلا الشهر أو هذا الشهر فهو مثل ذلك وتطلق اذا انقضى الشهر الذي هو فيه ولو كان باقيا منه ساعة واحدة وله ان يطاها حتى يجب الطلاق. واذا قال اذا خلا شهر فحق شهر مذ قال لها ذلك بايامه ولياليه وساعاته ثلاثون يوما بلياليها وساعاتها.

مسألة: وأما قوله اذا خلا اليوم وهذا اليوم ويوم فكل ذلك سواء وهو ذلك اليوم الذي هو فيه ان كانت في النهار. وان كان في الليل وامضى أول يوم من الايام التي تمضي عليه. وذلك في قوله يوم. وأما قوله اليوم وهذا اليوم فإذا كان ذلك في الليل فذلك من المحال. فان كان له في ذلك نية وكان ثقة وصدقته في نيته فارجو ان يسعها المقام معه اذا أمكن ذلك. وان لم تكن له نية وقال ذلك في الليل فانها تطلق من حينها. ومنه وقوله اذا خلت أيام فإذا خلت عليه ثلاثة أيام طلقت ويبدأ في ذلك باليوم الذي هو فيه.

ولو بقي منه ساعة أو طرفة عين فإذا مضت ثلاثة أيام بذلك اليوم الذي هو فيه طلقت. فان كان في الليل فإذا مضت ثلاثة أيام طلقت تامات يحسب بالنهار. دون الليل. وإذا قال إذا ذهبت الأيام فانت طالق فإذا مضت عدة الأيام. وهي السبعة الأيام التي تعد إذا مضى عليها مدة كلها طلقت وذلك سواء في أي الأيام فهي أن تمضي أربعة أيام من عدد هذه الأيام السبع بعدها. وقول ما يضاف إلى أيام بأيام. وأكثر ذلك ستة أيام لأن ما زاد على النصف فهو أكثر الشيء فأكثر أيام ستة أيام. وأقلها ثلاثة أيام. ونصف أكثر أيام خمسة أيام وأكثر نصف أيام ثلاثة أيام. وعشر أكثر أيام يوم واحدة. وأكثر عشرة أيام ما زاد على النصف يوم فإذا زاد على النصف يوم فهو أكثر عشرة أيام وتحسب هذه الأيام والليالي وباليوم الذي حلف فيه وعدة أكثر الأيام أربعة أيام وأكثر عدة الأيام السبعة الأيام وهي الأسبوع. وعدة أكثر أيام ستة أيام وأكثر عدة أيام عشرة أيام. وأقل عدة الأيام يوم واحد. وعدة أقل أيام ثلاثة أيام وأقل عدة أيام يوم واحد. وأكثر الأيام يحتمل قولين أحدهما ستة أيام والآخر عشرة أيام. وعدة الشهور اثنا عشر شهرا. وأقل الشهور ثلاثة أشهر. وكذلك أقل الأشهر. وعدة أقل الشهور أو الأشهر ثلاثة أشهر. وأقل عدة الشهور والأشهر شهر. رجع إلى كتاب بيان الشرع.

الباب الثلاثون

الطلاق بالحين والزمان والدهر والقريب والساعة

مسألة : ومن جامع بن جعفر. وإذا قال الرجل لزوجته أنت طالق زماناً أو حيناً. لا أطلقك فقال من قال إذا جاءت ستة أشهر طلقت وقيس ذلك على قول ابن عباس في الحين ستة أشهر. وكان يقيس ذلك بالنخلة تؤتي أكلها كل حين. وذلك مثل قوله يوم لا أطلقها فهي طالق انه لا يقع طلاق حتى ينقضي اليوم وينظر فيها. فان فيها نظرا. قال أبو الحواري ليس له أن يطاها فإذا خلال يوم وليلة طلقت لأن الزمان يوم وليلة هكذا قال أبو المدثر. واما الحين فقد قال من قال انه ثلاثة أيام. يقول الله تعالى: ﴿وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا حَتَّىٰ حِينٍ﴾. وكان ذلك ثلاثة أيام. وقال من قال ستة أشهر. وقال من قال الى يوم القيامة ولتعلمن نباه بعد حين وقد قالوا غير ذلك في الحين.

مسألة : وإذا قال الرجل لامرأته انت طالق الى حين أو زمان أو قريب. فاما الحين والزمان قال ستة أشهر ان لم تكن نية وان كان له نية فهو مانوى. وقال من قال في القريب أربعة أشهر ولانبصر ذلك. ولعل موسى ابن علي رحمه الله يحب أن يحنث في الحين والزمان اذا لم تكن له نية لوقت معروف ولا يحد في ذلك حداً وكذلك في الدهر أيضاً. قال أبو الحواري قد قالوا أيضاً في الدهر أنه سنة هكذا قال أبو المؤثر. وإذا قال أنت طالق الى قريب طلقت من حينها أيضاً على ما قال لي نبهان لأنه قال ليس للحين وقت لأن الانسان يقول حين لقيتك وحين تكلمت واشباه هذا لعلها عن ابي الحواري. قال غيره اذا قال انت طالق الى سنة أو الى شهر أو الى حين أو الى دهر أو شيء من هذا طلقت من حينها.

مسألة : قال بعض أهل العلم في الزمان سنة وفي الحين سنة. وأما الدهر فليس احفظ فيه شيئاً. ومن غيره قال وقد قيل الدهر سنة والحين من ستة اشهر الى سبعة أشهر. والزمان يوم وليلة والله أعلم بالصواب.

مسألة: وسألت أبا الحسن محمد بن الحسن رحمه الله عن رجل وقع بينه وبين زوجته شقاق فخرجت من منزله فقال لها أنت طالق ان لم ترجعي الساعة فلم ترجع حتى خلالها أقل من ربع يوم قلت هل يقع عليها الطلاق اذا لم ترجع من حين ماسمعت الطلاق. قال موسى بن علي رحمه الله ان كان لا يعرف الساعة طلقت من حين ما لفظ بالطلاق. وان كان يعرف الساعة لم تطلق حتى يعرف الساعة. وأما أبو الحواري رحمه الله فقال انها لا تطلق حتى يفوت وقت الساعة اذا كان جاهلاً بالساعة فإن رجعت بعد ذلك لم تطلق. قلت فما حد ذلك الرجوع قال اذا مرت من حين طلقها وسمعت الطلاق ثم رجعت ولم تشتغل بضیعة من ضیاع الدنيا والآخرة لم تطلق. وان اشتغلت بشيء مثل حديث تحدّثه أو سبب اشتغلت به طلقت عند ذلك لانها قد توانت وانما كان يقول ابو الحواري رحمه الله على مجاز لفظ العوام في الساعة نحو قول الرجل للرجل الساعة أرجع اليك والساعة أجيء اليك معنى ذلك الاستحاث والله أعلم بعدل ذلك.

مسألة : وإن قال انت طالق حين لا أطلقك. فقال من قال الحين ستة أشهر واذا جاءت ستة اشهر طلقت وقال من قال تطلق من وقتها.

مسألة : قد قيل أن الحين مجهول وقيل ثلاثة أيام وقيل ستة أشهر وقيل تسعة أشهر. وقيل سنة وقيل أقله غدوة لانك تقول حين لقيتك وحين تكلمت. وقيل ان الحين من ستة أشهر الى تسعة أشهر. وقيل الى يوم القيامة. وقيل ليس وقت معروف لانك تقول حين لقيتك. واما الزمان فقد قيل انه يوم وليلة وقيل أنه أربعة أشهر وقيل انه سنة. وقيل أن الزمان والحين ستة أشهر إن لم تكن نية وان كانت له نية فعلى مانوى. ومن غيره وقد قيل أن الزمان ستة أشهر. واما الدهر فقد قيل أنه مرور السنين

والأيام وقيل انه سنة هكذا. قال أبو المؤثر. ومن غيره وقد قيل اذا قال
دهرا فهو سنة. وان قال الدهر فهو عندنا أبدا اذا ادخل الالف واللام وأما
القريب فقد قيل انه أربعة أشهر ولعله نبصر ذلك. ومن جامع أبي
الحسن.

مسألة : واذا قال أنت طالق حيناً أو زماناً فإنها تطلق من حينها. وان
قال أنت طالق حين لا أطلقك فقال من قال الحين ستة أشهر فإذا جاء ستة
أشهر طلقت. وقال من قال تطلق من وقتها. واذا قال أنت طالق الى حين
فإنها تطلق من حينها. واذا قال أنت طالق اذا اخلا دهر أو زمان أو حين
يقع الطلاق على ما قد اختلفوا فيه. منهم من قال مجهول. ومنهم من قال
حتى تخلو مدة ذلك وانظر في ذلك فإن فيه نظرا. ومن غيره ولعل موسى
بن علي يحب أن يحنث في الحين والزمان اذا لم تكن له نية لوقت معروف
ولا يحد في ذلك حدا. وكذلك في الدهر أيضا. ومن غيره وقد قيل انه اذا قال
أنت طالق الى قريب طلقت طلقت من حينها.

الباب الحادي والثلاثون

في الرد قبل وقوع الطلاق

وعن رجل قال لزوجته ان دخلت هذا البيت فانت طالق. ثم خاف أن تدخل ولا يعلم. فاشهد أنها يوم تدخل المنزل فقد رددتها ثم دخلت ووطي هل يكتفي بهذا الرد من قبل الحنث. قال نعم وهي زوجته سل فاني احب ان القول غير هذا. وانما يكون الرد من بعد الطلاق. قال أبو سعيد لا يكون الرد إلا من بعد الطلاق.

مسألة : ومن جامع بن جعفر . وعن رجل قال لزوجته ان دخلت هذا البيت فانت طالق. ثم خاف ان تدخل ولا يعلم بها فاشهد انها يوم تدخل ذلك المنزل فقد رددتها فقد ردها ثم دخلت ووطي فقال ابو عبدالله رحمه الله يكتفي بذلك الرد من قبل الحنث وهي زوجته. وقال في حفظي عنه. ثم بلغني انه رجع عن ذلك والله أعلم. قال أبو الحواري رحمه الله لا يجزيه حتى يردها بعد الدخول هكذا حفظنا والله أعلم.

مسألة : فقلت له أرأيت ان قال الرجل لامرأته انت طالق ان فعلت كذا وكذا ثم أشهد برجعتهما. هل ينفعه هذا الرد اذا وقع الطلاق بفعلها. قال يروى عن محمد بن محبوب رحمه الله فيها قولان احدهما انه ينفعه ذلك ويكون ردا ثابتا من وقع الطلاق وله ان يطاها ولا يمنع وطئها في حال اذا أشهد بردها رفع ذلك عن محمد بن جعفر. والقول الثاني لا ينفعه ولا يقع الرد إلا بعد وقوع الطلاق فرفع ذلك أبو الحواري رحمه الله عن محمد بن محبوب وقال ان محمد بن محبوب قد رجع عن القول الأول بصحار. ورأيته يعجبه اثبات القولين جميعا. وقال قد قيل عن بعض المسلمين في رجعة العلماء عن رأي الى رأي ان ذلك لا يكون ناسخا للاول ويكون الاول قولا منهم والآخر قول ثاني وهكذا يعجبني.

مسألة: وعن رجل طلق زوجته ان دخلت دار زيد فدخلتها ولم يعلم ثم طلقها بعد ذلك. ثم ردها ولم يعلم انها دخلت هل يكون هذا الرد مجزياً للطلاق الاول والاخر. قال هكذا يوجد في الاثر. وهو معي كذلك. فإن لم يعلم بدخولها دار زيد وردها اجتباطاً منه لانه خاف ان تكون قد دخلت فوافق رده بعد دخولنا دار زيد فمعي انه يجزي على معنى قوله. قلت فإن أشهد على ردها من قبل دخولها انها متى دخلت فقد رددتها هل يجزي ذلك. قال معي انه يختلف في القول فيه. قال من قال يجزیه. وقال من قال لا يجزیه. ولعل اكثر القول لا يجزیه إلا بعد الدخول.

مسألة: ومن حلف بطلاق زوجته ان كلمت أمها فإذا أبرأته من صداقتها وأبرأ لها نفسها. ثم كلمت أمها ثم راجعها. ثم كلمت أمها بعد ذلك لم يقع عليها الطلاق. وان حلف بالطلاق ان اعطت من ماله شيئاً أو خرجت من منزله أو ما يشبه ذلك. ثم خاف أن تفعل ناسية أو ذاكرة ولا تعلمه. ويطاها وقد طلقت فتفسد عليه. فإذا أشهد شاهدين انه قد حلف بطلاقها ان فعلت كذا وكذا ولعلها ان تفعل. ولا أعلم فأشهدوا انها متى فعلت ذلك ووقع الطلاق عليها فقد رددتها من ذلك الطلاق فان ذلك ينفعه ويكون رداً لها من ذلك الطلاق وفيه اختلاف.

الباب الثاني والثلاثون

فيمن تقول له زوجته شيئاً فقال ان لم اكن كذا وكذا أو ان كنت كذا فأنت طالق

وفيمن سمته زوجته باسم من أسماء الكفر فقال ان كنت عند الله كذلك فأنت طالق أيقع عليها الطلاق أم لا. الذي عرفت أن الطلاق واقع عليها لأنه غيب.

مسألة : وعن رجلين اقتتلا فقال أحدهما لأجهلنا على صاحبه. فامرأته طالق قال ذلك ثلاث مرات فشهد شاهدان على الذي قال انه أجهل قال اخاف أن تبين بالثلاث.

مسألة : وعن رجل جرى بينه وبين امرأته كلام خاف أن يكون طلاقاً فبعث من يسأل له عن ذلك فذكرت له امرأته الأخرى من ذلك ذكراً. غمه فقال ان جاءني انها طالق فأنت طالق ثلاثا فجاءه عن بعض من يسأل أنها امرأته. وجاءه عن واحد منهم انها طالق قال فاني أخاف ان تطلق لانه جاءه واحد انها طالق.

مسألة : أبو سعيد في رجل قال لامرأته انت طالق انت كنت مغروراً انه صح انه من اعوان الشيطان وانه غير مطيع. وقع الطلاق وان كانت له ولاية في الظاهر لم يقع الطلاق وان اشكل أمره فهو لبس على معنى قوله.

مسألة : قال المضيف قد افردت بابا في أول الكتاب يقتضي هذا المعنى وهو يتلو باب الحيلة في الطلاق.

مسألة : وسألته عن رجل قال لزوجته ان لم تكوني تحبيني. فأنت طالق فقالت أنا أحبك. قال لا يقع بها طلاق والقول قولها. قلت رأيت ان قالت بعد أيام قال ما لم تكن اجابته بشيء فالقول قولها. قلت رأيت ان

قالت انا احبك ثم قالت بعد ذلك اني لأحبك. قال لايقبل قولها. قلت فان كان يعلم انها تبغضه. وقالت أنا أحبك قال القول قولها. ولايقع الطلاق. قلت أرأيت ان قال ان كنت حسنة فأنت طالق. قال ان صح انها حسنة طلقت. قلت أرأيت ان قال ان لم تكوني عاقلة فأنت طالق. قال اختلف الفقهاء في العقل فقال من قال منهم ان كل مكلف فهو عاقل لان القلم رفع عن الصبي والمجنون ووقع التكليف على العقلاء. وقال من قال العاقل هو المطيع لله . واحتجوا في ذلك بقول عز وجل: ﴿وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير﴾. وقوله عز وجل: ﴿لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها﴾. وقال من قال العقل هو العلم واحتج بقول الله عز وجل: ﴿وما يعقلها إلا العالمون﴾.

الباب الثالث والثلاثون

في طلاق الزوجة على فعلها. وماتصدق فيه اذا ادعته

وعن رجل طلق زوجته ان كلمت فلانة ثم غاب عنها بقدر ماتنقضي عدتها ان لو كلمتها من حين ما قال. ثم قالت انها كلمتها وانقضت عدتها هل يكون القول قولها وعليه قبول في الطلاق والعدة. قال معي انه قيل انا وجب الطلاق بتصديقها فقولها مقبول في انقضاء العدة فيما عندي. ويوجد في موضع أيضا فيها قال معي انه قيل ان قولها مقبول وقيل لا يقبل قولها إلا بالبينة على فعلها إلا فيما لا يمكن ان يطلع عليه من فعلها غيرها فيما عندي أنه قيل. قيل له فما يعجبك قول من يقول بقبول قولها أو قول من قال لا يقبل منها إلا بالبينة. قال أما في الحكم فاشبه ذلك عندي ان لا يقبل قولها إلا بالبينة لانها مدعية واما في التنزه لما قد جعل لها. وغاب من أمرها فاشبه عندي قبول قولها لأن لا يحملها بعد أن جعل لها على ما يسعها. لأنها تطلق اذا فعلت.

مسألة: في رجل حلف بطلاق زوجته على فعل شيء أن لا يفعله هو ولا تفعله هي. ثم اختلعت اليه ثم فعله أحدهما ثم راجعها ثم فعلته أو فعله هو بعد المراجعة أيقع بينهما طلاق أم لا. فلا يقع طلاق اذا فعلته وهي بائن منه.

مسألة: عن ابي ابراهيم محمد بن سعيد بن ابي بكر في رجل قال لزوجته هي طالق ان زوجت ابنتها بفلان فسمع الطالب بيمين عمها فمضى الى ولي الجارية فزوجه بها من غير رأي أم الجارية. قال الشيخ لا يقع طلاق حتى تأمر بتزويج ابنتها أو ترسل أو تكتب اليه بذلك. فإذا فعلت تخوفت ان يقع الطلاق.

مسألة: وقيل في رجل قال لزوجته ان ايقظتيني فأنت طالق فتكلمت أو

ضربت الباب أو طحنت فاستيقظ من ذلك كله. ولم تقصد الى يقظته بذلك. ان ذلك لا يوجد الطلاق ما لم تقصد الى تغطله أو تدعوه أو تكلمه أو ترفسه. فان قصدت بذلك الى يقظته أو كلمته أو نادته أو رفته فقد أيقظته. والا فلا يقع حنث بذلك. قيل وكذلك لو ضربت ولم تمسك نفسها وصاحت. وكذلك ان ضربت أحدا فصاح. ولم تقصد بذلك الى يقظته فلا يحنث. وكذلك ان صرعت فاستيقظ من ذلك لم يقع طلاق.

مسألة : وسألته عن رجل طلق زوجته إن عادت لطمته ثم قال انها لطمته وانكرت هي ذلك. قال قد أقر بالطلاق والقول قوله في الطلاق وهو مدع عليها في ارش اللطمة. قلت فان قالت المرأة انها ضربت بيدها على يده فوقعت على وجهه قال اذا لطمته على يده ووقعت على وجهه كانت قد لطمته خطأ. قلت وتطلق بذلك قال نعم.

مسألة : في رجل قال لامرأته ان كنت فعلت كذا وكذا فأنت طالق طالق فحلفت انها لم تكن فعلت وساكنته ماشاء الله. ثم طلقها تطليقتين ثم أراد أن يردها بالواحدة الباقية التي جعل طلاقها فيها اذا حلفت وصدقها انها لم تفعل فلما أراد ردها بعد الطلاق قالت انها كانت فعلت وأنها إنما حلفت كاذبة في يمينها. قلت هل يكون القول قولها ولا يجوز له ردها فأما في الحكم فلا يبين لي أنها تصدق في ذلك ولا يكون القول قولها. وأما في الاطمئنانة فذلك اليه. وقلت ان كان القول قولها أو صدقها على ذلك هل يجوز له. ان يتزوج أختها قبل ان تنقضي عدتها. والطلاق الاخر الذي طلقها هو اذا كانت قد حاضت بعد اثنتين التي حلف ثلاث حيض اذا كانت قد فعلت. فانما حلفت كاذبة فلا يبين لي ذلك لانها في جملة الزوجية ويطاها وهي معه ولو لم يطها وهي في جملة الزوجية في الحكم. فليس له ذلك وان صدقها فيما له عليها فلا يجوز عندي تصديقها فيما عليه من العدة في تزويج أختها. قلت وان قامت معه بعد أن حلف على ما جعل طلاقها عليه وحاضت ثلاث حيض أقامت سنتين أو أكثر هل له ان يرجع عليها بالكسوة والنفقة وكساها في السنتين بعد أن حاضت ثلاثة قروء أم

ليس له ذلك. فان أقرت انها كانت معه على حال غرته بنفسها وهي ليست زوجته عامدة لذلك على وجه التعمد على الحرام فلا أبعداها من ضمان الكسوة والنفقة على هذا اذا كساها. وانفق عليها بمطلبها اليه وان كان لها سبب عذر بجهالة أو لمعنى فلا يعجبني أن يلزمها ذلك. وكذلك اذا كان يكسوها وينفق عليها بغير مطلب لذلك ويعاشرها على أنها زوجته فلا يبين لي ذلك في الحكم أن تضمنه ولا أحب له أن يأخذ منها إلا عن طيبة نفسها على هذا الوجه. وأحب له على هذا ان تستحله من ذلك أو تخلص اليه من ذلك. بغير شيء ألزمها اياه في الحكم لأن هنالك شبهات وانظر في ذلك.

مسألة : وسئل عن رجل قال لزوجته انت طالق ان خنتيني في مالي فاطعمت ضيفا من ماله هل تطلق قال كلما لم يكن حقا من فعلها فهو خيانة. ومعني أنها قد خانتته في ذلك.

مسألة : من الجامع وقال أبو عبيدة رحمه الله في رجل قال لامرأته ان دخلت موضع كذا وكذا. فأنت طالق فلما كان بعد ذلك قالت له قد دخلت قال قد طلقت ثم قالت بعد ذلك لم افعل قال هي امرأته. ثم قالت بعد ذلك قد فعلت. قال هذه كذبة. وقال أبو عبدالله بهذا القول ولا يقبل قولها بعد ذلك.

مسألة : من كتاب الأشياخ عن سعيد بن قريش وسألته عن رجل قال لزوجته ان لم تكوني تحبيني فأنت طالق فقالت أنا أحبك ثم قالت بعد ذلك اني لأحبك قال لا يقبل قولها. قلت فإن كان يعلم انها تبغضه فقالت اني احبك قال القول قولها ولا يقع طلاق.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته ان كلمت فلانا أو دخلت دار أبيها فأنت طالق هذا كذا عمدا فقالت له بعد ذلك اني قد كلمت أو دخلت أتصدق. أم عليها البينة قال انها المصدقة وقد قيل غير ذلك. وقال أبو الحسن أنه قد قال من قال ان في مثل هذا. ومن غيره قال من قال عن ابي الحسن رحمه

الله انما يكون القول قولها فيما لا يطلع عليه الا هي مثل أن يقول لها إن حضت أو ان بت عريانة أو اذا اتيت عريانة فانت طالق. فإذا قالت ذلك كان القول قولها في هذا ومثله. وأما ما يمكن أن يطلع عليه غيرها فجعل ثلاقها أن فعلته فقالت انها قد فعلته فلا يقبل قولها في ذلك إلا بالبينة. وقال من قال ان القول قولها في جميع ما جعل طلاقها في فعلها له حد الى ذلك أن فعلته في ذلك الوقت فلم تقل انها فعلت في ذلك الوقت حتى فات الوقت. فلا يقبل قولها في ذلك فيما لا يطلع على ذلك غيرها مثل ما قلنا في ذلك.

مسألة : ومن جواب أبي علي موسى بن علي وعن رجل طلق امرأته ان دخلت دار بني فلان الا بأذنه فاستأذنته فأذن لها. فدخلت فليس عليها ان تستأذنه كلما أرادت الدخول ويجزبه اذنه لها في المرة الاولى. قال محمد بن محبوب حتى يأذن لها اذنا صباحا كلما أرادت. ومتى شئت وكيف شئت. ومن غيره قال وقد يوجد في الاثر انه لا يجزيها الاذن المباح حتى يأذن لها في ذلك الوقت الذي أرادت الدخول.

مسألة : ورجل قال لامرأته أنت طالق ان برزتي من هذا البيت فصعدت فوق البيت هل يقع طلاق. فمعي أنه قد قيل ان ذلك بروز من البيت إلا أن يكون ذلك الموضع عليه ستر. ويسكن بمنزلة البيت. وقلت ان كان على البيت ستر وفيه كوة فادخلت رأسها في الكوة هل يقع الحنث فمعي انه اذا كان كما وصفت لك انه قد يكون في البيت الكوة ويكون سكنا والكوة عندي مثل الباب فإذا برزت من الكوة. ومن حكم الكوة ماتكون خارجة من احكام السترة. واحكام البيت كان ذلك بروزا. واماما لم تبرز من احكام الستر بمنزلة خروجها من الباب فهي في البيت وغير بارزة من البيت.

مسألة : ورجل طلق زوجته ان فعلت كذا وكذا فخلا بعد ذلك ماشاء الله ثم قالت انها قد فعلت هل يكون القول قولها في ذلك. قال معي انه اذا كانت على حد المكنة من فعل ولم يحد لها في ذلك حدا انه يختلف في ذلك

فقال بعض انه يقبل قولها في ذلك. وقال من قال لا يقبل قولها وقال من قال لا يقبل قولها فيه قلت له فعلى قول من يقول انه يقبل قولها في ذلك فرجعت بعد ذلك بعد أن اعتزلته. وقالت انها لم تفعل ذلك فلا يكون القول قولها في ذلك وهي مقرة على نفسها بالكذب في ذلك قلت فإن رجعت بعد هذا وقالت أنها فعلت. قال معي أنه قيل لا تصدق في ذلك قلت فإن قالت انها فعلت فعلا ثانيا غير ذلك. قال معي انه اذا لم يكن حد لها شيئا فهذا أقرب أن لاتصدق في ذلك ولايبعد عندي من الاختلاف. قلت له فهل قيل انها لاتصدق في ذلك مالم يصح ذلك. قال انه قد قيل ذلك الا فيما لايطلع عليه غيرها. فقد قيل انها تصدق في ذلك. قلت فإن كان حد لها في ذلك حدا ففالت في الحد انها قد فعلت ثم قالت من بعد انقضاء الحد انها لم تفعل هل يكون القول قولها في ذلك قال معي انها تكون مقرة على نفسها بذلك. قالت فإن كان ذلك مما لايطلع عليه غيرها. ثم قالت انها فعلت ثم رجعت هل يكون القول سواء قال معي انه كذل. قلت فإن قالت انها فعلت ذلك وفرق بينهما. ثم مات الزوج ثم رجعت بعد ذلك وقالت انها لم تفعل. قال اذا كان قد حكم بذلك وفرق بينهما لم يقبل قولها بعد ذلك. قلت له وكذلك لو تزوج بها فأنظرت الكراهية ثم رجعت فقالت انها كانت قد رضيت به زوجا قبل الكراهية. قال معي انها تكون مقرة على نفسها بالرضاء به قبل الكراهية.

مسألة : وسألته عن رجل طلق امرأته ان كدت فعلت كذا وكذا. قال من قال ان كانت أخذت ماحلف بطلاقها عليه طلقت اذا صح ذلك ولم تكن نيته انها مأخذت قطعا. وقال من قال ان هذا غيب وتطلق من حينها لانه لايدري اخذت او لم تأخذ. وقد حلف على غيب.

مسألة : وسألت أبا محمد عن رجل قال لامرأته كلما دخلتي دار فلان فانت طالق فدخلت فطلقت ثم راجعها ثم دخلت قال تطلق. قلت فإن راجعها ثم دخلت قال تطلق. قلت فإن اعتدت ثم تزوجت زوجا غيره ثم طلقها ثم تزوجها الاول ثم دخلت الدار قال تطلق لانه قال كلما دخلتي

حَنَثَ ووقع الطلاق. قال وقد قيل انها لا تطلق انا انقضي الطلاق الأول.

مسألة : ومن جوابي ابي عبدالله محمد بن محبوب الى موسى بن موسى. وعن رجل قال لزوجته ان دخلتي دار فلان فانت طالق ان دخلت دار فلان فانت طالق ان دخلت دار فلان فانت طالق. ثم دخلت فقال انما عينت تطليقة واحدة. فقد قال من قال من المسلمين لا تقبل نية في هذا وتطلق امرأته ثلاثا. وكان ذلك فيما بلغنا قول ابي عبيدة رحمه الله وغيره من الفقهاء. وقال آخرون الى نيته وكان ابو علي وغيره يقول أن ذلك الى نيته وعليه لها يمين بالله انه نوى واحدة كما قال. ونحن نأخذ بقول أبي علي رحمه الله.

الباب الرابع والثلاثون

في الطلاق على أنه يختار من نسائه

وعن رجل قال أحد نسائه طالق على اني اختار أيهن اردت هل له ذلك.
قال معي انه ان كان نوى في الوقت أحد نسائه بعينها إليها قصد باسمها
فيقع عليها الطلاق دون الاخرى فيما يسعه وان لم ينو لأحدهن بعينها
وقع الطلاق على واحدة منهم ولا يدري أيهن فيقع على الجميع معني
الشبهة في كل واحدة منهم بعيتها الان كل واحدة منهم يلحقها اسم
واحدة قد طلقت واحدة فيما معي.

الباب الخامس والثلاثون

الطلاق والذي يدعي الزوج ان له فيه نية وما اتصل به من إيلاء والتصديق في ذلك

وعن رجل اخذ بقرن شاة وامراته قاعدة فقال انت طالق فرفعت عليه امراته فقال انما طلقت الشاة ماترى عليه. قال كان محمد بن محبوب يقول تطلق امراته واقول ان امسك بقرن الشاة وقال انت طالق وارماته تسمعه لم يستحلق انه انما طلق الشاة وماطلق المرأة ولكن يحلف على ما قال انت طالق بمحضر امراته. وامراته تسمعه. فان حلف على هذا حكم عليها بالمقام معه وأمرت تهرب عنه في السريرة. واما الجهاد فالله أعلم لا أقدر على أمرها بالجهاد ولقول روي عن موسى بن علي انه كان يرد الى نيته. وأما ما رفع اليينا عن سليمان بن عثمان ومحفظنا عن محمد بن محبوب أنه لايقبل له في هذا نية.

مسألة : رجل قال لامراته طالق ان لم تأته بكذا وكذا ثم زعم انه نوى في نفسه انه قال الى سنة فلا ارى ان تقبل نيته في هذا فان لم تأته بها حتى تمضي أربعة اشهر فقد باننت منه بالإيلاء. وان وطئها قبل ان تأتیه حرمت عليه. وان قال امراته طالق ان لم تأته بكذا وكذا الى سنة وهي تسمعه أو شهد على قوله شاهدا عدل فإذا قال هذا مرسلا فهي مثل الأولى إن لم تأته حتى تمضي أربعة أشهر باننت منه بالإيلاء. فان وطئها قبل ان تأتیه وقبل ان تمضي أربعة أشهر حرمت عليه. وان قال ان لم تأته في كذا وكذا الى سنة. ثم قال انه عنى في نفسه اذا انقضت السنة فان لم تأته بكذا وكذا امراته طالق فالقول قوله مع يمينه ان أرادت أن تستحلفه ان هذه نيته ثم هي امراته يطاها الى سنة. فإذا انقضت السنة لم يطاها حتى تأتیه بما قال فان وطئها قبل ان تأتیه بما قال حرمت عليه. وان تركها

ولم تأت به بما قال حتى خلا أربعة أشهر بانته بالايلاء لاني حفظت عن زياد ابن الوضاح عن هاشم أنه قال في رجل قال لامرأته انت طالق الى الهلال فقال انها تطلق من ساعة ما قال الا أن يقول انه احضر نية اذا جاء الهلال فامرأته طالق فنيته في هذا مقبولة وهي امرأته يطاها الى الهلال. فإذا جاء الهلال طلقت وأنا أقول انها ان أرادت يمينه فلها ان تستحلفه لقد أحضر هذه النية عند قوله والله أعلم. ومن جامع أبي صفرة وعن رجل طلق زوجته تطليقة وكان نوى في نفسه ثلاثا. قال هي واحدة إلا أن يكون نوى واعلم القوم ذلك فإنه يحنث. وقال أبو عبدالله رحمه الله وقول آخر اذا نوى ثلاثا فهي ثلاث وبه نأخذ.

مسألة: وسألت أبا عبدالله عن رجل أراد أن طلق امرأته واحدة فأخطأ فقال ثلاثا اقبل قوله قال لا. ويقع الطلاق.

مسألة: ومن جامع ابن جعفر وقال موسى بن علي رحمه الله في رجل طلبت اليه امرأته الطلاق فقال لها قد طلقتك وقد كان طلقها. وردها. ثم قال لها قد طلقتك وقال انه عنى الطلاق الاول الذي كان ردها منه. قال موسى ان الحكام اذا رفع اليهم لم يروا له عذرا. وان لمترفع الى حاكم وصدقته فهي امرأته. ومن غيره قال من قال انها تطلق لان هذا مستقبل الا ان يقول قد كنت طلقتك وكان قد طلقها وأراد ذلك الطلاق فلا طلاق.

مسألة: ومنه وقيل اذا كانت المخاطبة بين الرجل وزوجته ثم طلق ولم يسم باسمها. واحتج انه لم يردها لم يقبل ذلك منه. وان لم تكن بينهما مخاطبة قبل قوله. فان طلق وقال اردت النخلة أو الدابة أو الثوب فقال من قال لا يقبل قوله وقال من قال حتى يسمى فيقول أنت طالق يادابة أو يانخلة. ونحو ذلك ثم لا يقع على زوجته. قال أبو علي وقد قيل انها تطلق ولو سمي باسم الدابة أو النخلة اذا كان ذلك بمحضر من زوجته والله أعلم. وعن موسى بن علي رحمه الله أنه كان يرى اذا صدقت المرأة زوجها على نيته فيما يقول انه نواه من نحو هنا انه يسعها المقام معه. وقال غيره لا يجوز ذلك وقال من قال لاتصدقه إلا أن يكون هو ثقة معروفا

بالصدق. والا فلا يجوز لها ان تصدقه ورأي موسى ابن علي هو أوسع واكثر عندنا.

مسألة : قيل له أرأيت ان كان قد طلقها ثم راجعها ثم قال انت طالق يامطلقة ونوى بالطلاق الاول هل له نيته. قال معي ان له نيته في الحكم وبعض يجعله الى نيته ينويه في السعة مالم تحاكمه وقال اختلف في تصديقه على الاطلاق فقال اذا حصلت النية الى التصديق فقال من قال لا يصدق في ذلك كائنا ما كان وليس إلا الحكم. وبعض يقول اذا كان مصدقا جاز تصديقه واذا لم يكن مصدقا لم يجز لها تصديقه. وبعض يقول ان صدقته وسعها المقام معه. ولا يذكر في ذلك شيئا ثقة ولا غير ثقة.

مسألة : وعن رجل وقع بينه وبين امرأته كلام فقال انت طالق ثم قال نوى غيرها من امرأة أخرى أو دابة أو نخلة قال ان صدقته في نيته قبل ذلك منه ولا يقع عليها طلاق. وان لم تصدقه طلقت ما قال من الطلاق. قال أبو سعيد إذا كان في موضع التصديق.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته أنت طالق ثم قال انما نويت لهذه الشاة أو هذا السرير. فعلى ما وصفت. فقد قال من قال من الفقهاء ان صدقته امرأته على نيته وسعها المقام معه وان لم تصدقه فرق بينهما. بلغنا ذلك عن موسى بن علي رحمه الله. قال ابو سعيد الذي معي أنه هو عندي على نيته فيسعه المقام معها اظهرت تصديقه أو لم تظهره مالم يحكم عليه بمفارقتها. وانما يخرج المعنى هاهنا انها ان صدقته هي وسعها المقام معه اذا كان في موضع التصديق معنا. ومنه وقال بعض الفقهاء لا يسعها المقام معه وليس لها أن تصدقه على ذلك ويفرق بينهما لأن الشاة والسرير لا يطلقان ومعنا أن هذا القول هو الاكثر وبه نأخذ. وبلغنا عن محمد بن محبوب انه قال انه كان ثقة وصدقته وسعها المقام وان حاكمته حكم عليه بالطلاق. قال غيره الذي نحفظ عن أبي سعيد في هذا اختلاف قال من قال انها ليس لها أن تصدقه على نيته كان ثقة او غير ثقة. وان صدقته جاز لها ذلك. وان لم يكن ثقة فليس لها تصديقه وكاني رأيته يذهب الى هذا القول والله أعلم بالصواب.

مسألة : عن أبي الحواري رحمه الله عن رجل اخذ ولدا يضربه فاخذته امرأته عن الصبي وجثمت عليه. فقال لها ان لم تقومي من عليه فهي طالق ثلاثا فلما سمعت منه الثلاث قامت من عليه ثم أن الرجل قال ان استئنيت قيامها. وقد قامت من حين ماسمعت منه الثلاث. وقالت المرأة انها لم تسمع منه عند الطلاق استثناء انما سمعت منه الطلاق وحده. فعلى ما وصفت ان صدقته المرأة على ما يقول وسعها المقام معه وان لم تصدقه ولم تسمع الاستثناء فلا تقم معه. ويحكم عليه في ذلك بالطلاق.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته تعالي الى البيت فأبت فقال ان لم تج فانت طالق قالت زدني قال انت طالق مرتين. ثم قال نويت بهذا كله واحدة. فاما قوله ان لم تج الى البيت فانت طالق فان جاءت. فلا طلاق ولا بأس وان لم تج فهي طالق واحدة. واما قولها زدني فقال انت طالق مرتين فان يكن نوى بهذا القول الاول والآخر واحدة. فارجو أن يكون واحدة وذلك اذا صدقته ان كانت سمعته. وانا نحب ان يسأل عن قوله أنت طالق مرتين من بعد الاولى ماعنيت. فان قال إنما عنيت بكل ذلك واحدة ان لم تج فإننا نرجو ان تكون واحدة والله أعلم وسل عنها. هذه المسألة كتبتها من شيء اوله مكتوب فيه من كتاب فيه مسائل عن أبي علي رحمه الله هكذا وجدت في نسخة.

مسألة : ومن قال لامرأته طالق ونيته ان فعل كذا وكذا. قال من قال طلق ولا تنفعه نيته الا أن يظهر ذلك بلسانه متصلا بالطلاق. وقال من قال له نيته ولا تطلق امرأته مالم يصر أمرهم الى الحاكم. فيحكم عليه بالطلاق ولا تنفع نيته مع الحاكم ان صدقته امرأته في نيته. وان حاكمته حكم عليه بالطلاق ولم تكن له نية.

مسألة : من كتاب الرقاع . وعن رجل ادعى اليه رجل حفرة من أرض فانكره وحمل من ماله ترابا كثيرا. ثم حفر حفرة وطرح ترابه فيها ثم قام فيها على التراب ثم حلف بالله وبالطلاق أن هذه الأرض لي أحنث أم لا. قال اذا لم يكن حاكما حلفه لم يحنث اذا كان نيته لذلك التراب. وعليه

اخراج التراب من ارض الرجل وان تحاكما لم يقبل منه وعليه الحنث.

مسألة : من كتاب الأشياخ. في رجل وقع بينه وبين أم امرأته مخاطبة. فقال ابنتك طالق ثم قال عنيت ابنة لها غير زوجتي. قال ان لم تكن امرأته تسمعه فلا حرج عليها أن تقيم معه. وكذلك ان لم يصح معها قوله وان صح انه قال ابنتك طالق حكم عليه بالطلاق ولم يسعها المقام معه.

مسألة : رجل اتهمته امرأته بالزنا أو غيره فقال لها والله والا فانت طالق ان كنت اعرف فلانة ذكر أو أنثى. وقال انه أراد بذلك لم يزن بها فيعرف ماهي ذكر أو أنثى قال قد حلف على علمه والقول قوله.

مسألة : ومن طلق وقال نويت الفقة. فعن محمد بن محبوب عن أبي علي رحمهم الله ان صدقته وسعها المقام معه.

مسألة : ومن جواب ابي عبدالله الى موسى بن موسى سأله عن رجل لما مرأة ولها أخ واخوات فجرى بينه وبين أخ امرأته كلام الى ان قال ان اختك طالق ثم قال بعد ذلك لم انو او اني انما نويت اختها هل تقبل حجته في ذلك. فاقول ان قال هذ الزوج لأخى امرأته وهى تسمعه فإن الطلاق يقع عليها. وان قال ذلك ولم تسمعه زوجته فأرى له نيته مع يمينه بالله ماعنى بهذا الطلاق زوجته وقلت هل يجوز طلاق الوالد لزوجته غلام ولده كان بالغاً أو غير بالغ. فاقول لايجوز طلاقه اياها. قال محمد بن محبوب في رجل خير امرأته فاختارت نفسها فانه طلاق.

مسألة : وعن رجل كان له امرأتان فبلغه ان احدهما تريد أن تذهب الى اهلها فغضب ثم ان امرأته الاخرى خرجت من البيت وظن انها فلانة التي ارادت ان تذهب الى اهلها. فاشار بيده اليها فقال انت طالق طالق ثلاثا يا فلانة. قال ذهبنا جميعا لانه اشار الى هذه وسمى بتلك. ومن غيره قال وقال من قال تطلق التي سمى. وقال من قال لا يطلقان جميعا. وقال من قال يطلقان جميعا.

مسألة : قلت فما القول اذا قال الرجل محيياً زوجته كان واقعا عليها

فيه الطلاق ولم تكن له في ذلك حجة لنيته قال فتلك اذا قالت انا طالق أو قد طلقني فقال نعم فإنها تطلق في هذا ولا يقبل له نية في هذا.

مسألة : ومما قال الحواري بن محمد ابن الأزهر سأل عنها أبا علي موسى بن علي من طلق امرأته واحدة ونوى اثنتين أو ثلاثا. قال لا تطلق إلا واحدة حتى يتكلم بذلك. وإذا أراد ان يسأل عن ذلك فإنه يحيل ذلك الى غيره يقول رجل قال لامرأته هي طالق واحدة ونوى بذلك ثلاثا. قال أبو سعيد محمد بن سعيد قد قيل هذا وقال من قال تطلق ثلاثا بالنية.

مسألة : ومن جامع ابي صفرة وعن رجل طلق زوجته تطليقة وكان نوى في نفسه ثلاثا. قال هي واحدة الا أن يكون نوى واعلم القوم ذلك فإنه يحنث. وقال أبو عبدالله رحمه الله قول آخر اذا نوى ثلاثا فهي واحدة وبه نأخذ.

مسألة : وعن رجل قال قدام زوجته انت طالق مائة وهي تسمع ثم قال انما نويت واحدة. فعلى ما وصفت فقد باننت منه بثلاث تطليقات. ولا يرد ذلك الى نيته ولا يصدق على ذلك وانما تنفع النية فيما يظن ولا تنفع فيما ظهر. وذلك مثل رجل يقول لامرأته انت طالق واحدة وينوي بذلك ثلاثا فقال من قال تطلق ثلاثا بالنية. وقال من قال تطلق واحدة. قال أبو سعيد الذي معنا انه أراد تطلق واحدة بالتسمية. ولو قال انت طالق ثلاثا وينوي بذلك واحدة لم تنفع النية هاهنا وباننت بثلاث تطليقات ولم نعلم في هذا اختلافا.

مسألة : وعن رجل طلق امرأته وأشار باصبعه ثلاث أصابع. ولم يلفظ في الثلاث ماترى في ذلك فان كان نوى بطلاقها ذلك ثلاثا فهي ثلاث تطليقات وان لم ينو ثلاثا فلا تضره اشارة اصابعه. وانما هي تطليقة واحدة.

الباب السادس والثلاثون

في طلاق من لا يملك

وعن رجل قال ان تزوج فلانة الى سنة فهي طالق أو قال ان تزوجت امرأة ثم تزوج قبل ان تخلص السنة قال ان هذا طلق من لا يملك.

مسألة : من كتاب الرقاق. رجل قال متى ماتت فلانة فهي طالق فتزوجها بعد ذلك ايجوز له ام لا. قال نعم يجوز له تزويجها. ومنهم من لم يوجب عليه طلاقاً في ذلك لانه لا طلاق إلا من بعد نكاح. ومنهم من قال ان الحنث يقع عليه بعد العقد لانه قال متى ما فعلت ومتى من الكلام الذي يقع به الحنث بعد الفعل.

مسألة : ومن غيره وذكر ابو زياد عن هاشم بن غيلان رحمهما الله عن رجل قال ان أكلت من ثمرة هذه النخلة فكل امرأة يتزوجها فهي طالق ولم يأكل من ثمرتها حتى تزوج ثم أكل. قال هاشم تطلق. وعن موسى بن علي رحمه الله في رجل قال ان فعلت كذا وكذا فكل امرأة يتزوجها فهي طالق ولم تكن له يومئذ امرأة فلم يفعل حتى تزوج ثم فعل من بعد فليس عليه في الوجهين شيء ولا طلاق عليه فيما لا يملك وهو قولنا. وقال من قال غير ذلك وهذا الرأي احب الي. قال أبو الحواري نأخذ بقول موسى. وكذلك وجدنا عن جابر بن زيد رحمهما الله.

مسألة : ومن قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق ثم تزوجها فانه لا طلاق عليها. الدليل على ذلك ما روي عن ابن عباس أن رجلاً جاء اليه فقال كان بيني وبين ابن عمي كلام فقلت له يوم أتزوج ابنتك فهي طالق. فقال له ابن عباس تزوجها فإنها لك حلال اما تقرأ قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمَنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدَةٍ تَعْتُدُونَهَا﴾ فجعل النكاح قبل الطلاق من بعد ثم قال لا

طلاق إلا بعد نكاح. ولا عتق قبل ملك.

مسألة : وعن رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثين مرة وهي يومئذ ليست امرأته ثم تزوج بها أيقع الفراق. أو قال ان اشتريت غلام فلان فهو حر سمي باسم الغلام. فهو حر لوجه الله ثم اشترى الغلام أيصير حراً. قال سألت محبوب بن الرحيل عن هذه المسألة. قال يتزوجها لا بأس بذلك وسألت أبا أيوب وأنتك بن أيوب عن هذه المسألة له قال ان تزوجها فلا بأس بذلك. وسألت أبا عبدالله هاشم بن عبدالله الخوارزمي عن هذه المسألة قال يتزوجها لا بأس بذلك. وسألت الرحيل بن المحبر الموصل عن هذه المسألة قال يتزوجها لا بأس بذلك. وكذلك في العبد ان اشتراه وهو مملوكه ولا يلزمه في يمينه التي حلف شيء.

مسألة : ومن قال ان تزوجت فلانة فهي طالق أو هي عليه كظهر أمه أو ان اشتريت فلانا فهو حر فهذا فيه قولان بعض قال انه يقع الحنث متى تزوج أو اشترى لانه عنى على شيء معروف معين ولو لم يعين لم يكن عليه حنث وبعض قال لا يحنث. واذا قال كل امرأة تزوجها فهي طالق او كل عبد اشتريته فهو حر. فهذا لا يقع فيه حنث على قول الجميع.

الباب السابع والثلاثون

في الرجل إذا طلق زوجته غيره فامضاه هو في نفسه

وعن رجل طلق امرأته رجل فامضاه الزوج في نفسه ورضى ولم يتكلم الزوج بلسانه. قال قد طلقت حين تكلم بذلك الرجل وامضى هو في نفسه. قلت وكذلك ان كتبه الرجل وامضى هو في نفسه تطلق قال نعم.

مسألة : ومن طلق زوجته وزوجة جاره فبلغ جاره فاجاز ذلك طلقاً جميعاً.

مسألة : ورجل قال لرجل طلق امرأتي فقال هي طالق ثلاثاً قال هي قد طلقت ثلاثاً.

مسألة : واذا قال رجل لرجل طلق امرأتك فقال نعم يريد بذلك طلاقها طلقت. وان كان يريد بقوله نعم اني أفعل فلا طلاق وكذلك العتاق. فان قال له حرم امرأتك فقال نعم يريد بقوله نعم تحريمها فهي حرام عليه وعليه مثل ما على من حرام امرأته من الكفارة والايلاء. وان كان لم يرد بذلك تحريماً فليس بتحريم.

مسألة : واذا قالت امرأة لزوجها اشتر لي ثوباً أو طلقني قال نعم مجيباً لها في الطلاق طلقت. وان قالت له طلقني قال نعم فلا تطلق وان قال نعم وكرامة ونوى الطلاق فهي تطليقة واحدة وما نوى.

الباب الثامن والثلاثون

فيمن أراد أن يطلق زوجة له فطلق غيرها

وقال اذا كان لرجل امرأتان اسم واحدة مريم. واسم الاخرى فاطمة فأراد ان يطلق مريم فقال فاطمة طالق فانهما يطلقان جميعا. قلت فان صدقته فاطمة على قوله انه انما أراد مريم. قال ليس لها ذلك أن تصدقه.

الباب التاسع والثلاثون

فيمن له زوجة إسمها زينب فطلق زينب ثم قال نوى غيرها
أو كانت له امرأتان إسمهما واحد فطلق وسمى بذلك الاسم
ثم قال أردت أحدهما وما أشبه ذلك

ومن جواب أبي الحواري رحمه الله. وعن رجل له امرأتان اسم احدهما
مريم بنت محمد واسم الأخرى مريم بنت عمران فقال مريم طالق إن فعل
كذا وكذا. ثم فعل فقال نويت مريم بنت محمد. فقالت مريم بنت عمران لا
أصدقه وقد سمي مريم. وأنا مريم قال طلقنا جميعاً ولا يصدق. قال أبو
سعيد وقد قال من قال يصدق. والقول قوله مع يمينه.

مسألة : وعن رجل اسم امرأته مريم. فقال مريم طالق ان فعلت كذا
وكذا ثم قال نويت مريم غير امرأتي. قال ان كان قال ذلك قدامها فقد وقع
الطلاق عليها ولا تقبل نيته. وان قال وهي غير حاضرة فله نيته. قال أبو
سعيد قد قيل هذا. وقال من قال إذا صح قوله هذا سمعته أو لم تسمعه
وقع الطلاق ولا يصدق في نيته.

مسألة : وكذلك اذا قال زينب طالق وله امرأة يقال لها زينب غائبة
عنه. فقال لم أرد امرأتي فانه مصدق في نيته ولا يقع الطلاق.

مسألة : وعن رجل له زوجتان اسم احدهما هند والاخرى زينب فدعا
هندا فاستجابته زينب فقال أنت طالق لهند. ولم يعلم ان التي استجابته
زينب. قال معي أنه يختلف في ذلك قال من قال انما تطلق التي اراد بها
الطلاق وقصد اليه وهي هند على معنى قوله. وقال من قال انهما يطلقان
جميعاً لانه نوى بالطلاق لواحدة. وخاطب الأخرى ايضاً بالطلاق. وقال
من قال لا تطلق احدهما لأن التي ارادها وقصدها بالنية أزال عنها

الخطاب والتي خاطبها بالطلاق لم يرد طلاقها وانما هو لم يعلم انها هي.

مسألة : وسألته عن السكران اذا قال فلانة طالق. وهو اسم امرأته أتطلق قال نعم. قلت فإن قال نويت بفلانة امرأة أخرى أيقبل منه قال لا. لانه ليس على فلانة طلاق. وقد طلقت امرأته اذا سمعته أو صح ذلك عليه فإن لم تسمعه. فله نيته ولا يقع عليها اذا لم يعينها وعن غيرها. قال وقالوا في الرجل له امرأتان اسمهما واحد فيطلق فلانة ان امرأتيه تطلقان جميعا. ولا يقبل قوله أنه أراد فلانة لأحدهما. وقال من قال انه ان اراد احدهما قبل قوله وطلقت التي ارادها ولم تطلق الأخرى.

مسألة : من الزيادة المضافة وسألته عن رجل كان نائما فأيقظته والدته فظن انها امرأته فقال انت طالق قال طلقت امرأته. رجع الى كتاب بيان الشرع. وعن رجل له امرأتان اسم احدهما زينب والأخرى عمرة فقال عمرة طالق ماطلقت زينب وزينب طالق ماطلقت عمره فقال لا يقع لعل احدهما طلاق لانه انما طلق كل واحدة منهما ماطلقت الاخرى فإذا طلقت احديهما طلقت الثانية. ومالم تطلق أحدهما فلا يقع طلاق على أحدهما. قلت فإن قال ان حلفت بطلاق زينب فعمرة طالقه. وقال لعمرة أنت طالق ان حلفت بطلاق زينب فلا تطلق بهذا احدهما لان حلف بطلاق عمره فلم يكن لزينب يمين بعد وانما كانت اليمين بطلاق عمرة ثم طلق عمرة وان حلف بطلاق زينب فمتى ما حلف بطلاق زينب طلق عمرة ولا تطلق عمرة هاهنا فيما مضى من هذا اللفظ ولا زينب. فان طلق زينب بغير يمين لم تطلق عمرة أيضاً وان طلق عمرة أو حلف بطلاقها لم تطلق زينب بهذا اللفظ ولو ان قال لعمرة ان حلف بطلاق زينب فانت طالق وقال لزينب ان حلفت بطلاق عمرة فانت طالق لم يقع على احدهما طلاق. فان حلف الان بطلاق أحدهما طلقت الأخرى. وان لم يحلف بطلاق احدهما فيما يستقيل ولكنه طلقها. فلا تطلق الأخرى. إلا أنه حلف بطلاق هذه فان حلف بطلاق هذه فلما طلقها بغير يمين لم تطلق الأخرى فافهم ذلك.

الباب الأربعون

في الزوج إذا غلط بالطلاق أو مازح

وعن رجل أن يقول لامرأته كلاما. فزل لسانه غلطا بالطلاق وهو لا يريد به قال لا غلت على مسلم.

مسألة : فان قيل أن رجلا لقي جابر ابن زيد فسأله جابر وقد كان الرجل تزوج امرأة فقال له جابر أتزوجت بها على سنة الله وسنة رسوله. فقال له نعم يا أبا الشعثاء طلقته على سنة الله وسنة رسوله فقال له أبو الشعثاء ما قلت قال نعم يا أبا الشعثاء. قلت لك كما قلت لي وإنما أراد أن يقول له كما قال ولم يرد الطلاق فلم ير جابر عليه طلاقا وقال لا غلت على مسلم. قال أبو عبدالله نعم هذا على وجه الفتا. فإذا حاكمته أمرته حكم عليه بالطلاق. وإنما قيل لا غلت على مسلم. وذلك أنه يريد أن يتكلم بغير الطلاق فزل لسانه فيتكلم بالطلاق. وهو لا يريد به.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع. وعن يطلق امرأته ساهياً تطلق أم لا. قال لم أدر مرادك. فان كان قصد طلاقها ساهياً طلقت. لأن طلاق الناسي يقع وان تكلم بكلام فغلط ساهياً بالطلاق لم تطلق على سهو الغلط في ذلك والله أعلم. قال أبو الحسن إذا لفظ بطلاقها لفظاً تسمعه منه أو طلقها ما بين الحروف وهي تسمعه طلقت بالسهو والنسيان كما تطلق بالعمد.

مسألة : أحسب عن أبي عبدالله أبي عبدالله وقال أنه في رجل قال لولد له وهو يرقد أمك مطلقة. وبرجلها معلقة فرأوا أنها تطلق إلا أن يكون قد طلقها قبل ذلك أو كان طلقها زوج غيره فعنى بذلك أنها لا تطلق. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب الحادي والأربعون

إذا طلق ثم لم يعرف من طلق أو تزوج امرأة ثم طلقها قبل أن تعلم

ومن جواب أبي الحواري وعن رجل له امرأتان فقال وهو سكران امرأته طالق ولم يدر أيهما طلق أو كان له أربع نسوة. فقال امرأته طالق أو أو قال اثنتين من نسائي طالق أو قال نسائه كلهن طالق إلا واحدة ولم يسم. فعلى ما وصفت فإن الطلاق يقع عليهن جميعا إذا لم يقصد بالطلاق الى واحدة بعينها. وكذلك الاستثناء إذا لم يستثن واحدة بنفسها. فإن الطلاق يقع عليهن جميعا هكذا حفظنا والله أعلم بالصواب.

مسألة : رجل له نساء وله عبيد فقال امرأته طالق وعنده حر إن فعل كذا ثم فعل ثم قال نويت من نسائي فلانة ومن عبيدي فلان. فقال ان كان لم يحلفه أحد وكان هو الذي حلف فانه يصدق إلا أن تحاكمه نسائه وعبيده وان حاكموه فانه تطلق النساء وتعتق العبيد ويسعى العبيد في اثمانهم فان كانوا أربعة طرح عنهم ربع اثمانهم واستسعى كل واحد في ثلاثة أرباع قيمته. وكذلك ان كانوا أكثر أو أقل وان لم تكن له نية. وارسل القول القول ذهبت النساء والعبيد واثمانهم ويرفع عنهم ثمن واحد ويجبر حتى يطلق النساء ويحللن للأزواج. قال أبو سعيد إذا قال امرأته طالق أو عبده حر وهو ينوي بذلك أحدا من النساء بعينه أو أحداً من العبيد فيما بينه وبين الله فله نيته. وان صدقته النساء على ذلك وكان في موضع التصديق وسع من لم ينو له الطلاق المقام معه وإن حاكمته حكم عليه بالطلاق فيهن كلهن ولا يحتاج أن يطلق بعد ذلك لأنه محكوم عليه بالطلاق. كل واحدة منهن على الانفراد لانها امرأته وقد طلق امرأته فوقع عليهن جميعا الطلاق وان حاكمه العبيد حكم عليه بعقوبتهم جميعا

وليس عليهم استسعاءه ولا على أحد منهم لأن كل واحد محكوم له على الانفراد بعقوبتهم وانما يلزمهم الاستسعاء اذا صح عتق أحدهم من بعينه. ثم عمي عليه أو على الشهود من جميعهم صح في الأصل لم يعتق إلا أحدهم فيثبت عتق أحدهم حكم على جميعهم بالعتق بالشبهة لأنه لا تقع الملكة على حر اذا لم يعرف المعتق منهم ويستسعون بقيمتهم جميعاً تحسب كلها ثم تطرح عنهم جزء منها على عدد العبيد.

مسألة : ولو تزوج رجل امرأة غائبة ولم تعلم بالتزويج وعقد على نفسه التزويج لها من وليها ولم تعلم ثم طلقها كان الطلاق يلزمه.

مسألة : ولو تزوج رجل امرأة غائبة من وليها ولم تعلم بالتزويج ثم طلقها كان الطلاق يلزمه.

مسألة : ومن بعض الآثار. وعن امرأة شكت الى قوم من زوجها فقالوا لها أن تقعد. وارلوا اليه ومكروا به وقالوا ان تطلق هذه المرأة وأوهموه انها من نسائهم وهي متغمرة بالثياب فقال هذه المرأة طالق ثلاثاً، فكشفت عن وجهها وقالت قد طلقته. وليس أنا لك بامرأة فقال انا لم اطلق زوجتي انما طلقته على أنها امرأة لأحد هؤلاء فهذه قد وقعت. فقايل نراها تطلق لانها هي زوجته التي قصدها بالطلاق وقال من قال لا تطلق لانه لم يعرف انها زوجته والله أعلم بالصواب.

مسألة : من كتاب الرقاق. من الزيادة المضافة اليه وعن رجل له ثلاث زوجات فجاء الى واحدة منهن فطلبها فامتنعت منه فطلقها واحدة ولم يعرفها من زوجاته أتطلق كلهن أم واحدة منهن. قال اذا عرف التي طلقها طلقته وحدها. وان لم يعرفها من غيرها وقعت الشبهة بينه وبينهن فان كان ثلاث تطليقات لم يحل له جماعهن وفرقته من اولي به ولا يحل له جماعهن. قلت له فإن قالت واحدة له منهن انا التي جئتني فطلقته أصدقها وتسلم له مابقي له من زوجاته أم لا. قال لا أعلم أن قولها يثبت له عليهن بعد الشبهة والله أعلم بذلك لأن الحكم قد وقع عليهن من أجل

الشبهة وهذه واحدة لاتقبل والله أعلم.

مسألة : وعن رجل لقي جماعة صبيان فقال أم واحد منهم طالق ثم نظر فإذا فيهم ولده تطلق زوجته أم لا. قال قد قيل أن زوجته تطلق في الحكم فهذا القول فإله أعلم وفي نفسي من هذا أن الله تعالى يقول. وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم. والعزم هو القصد. رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة : واذا تزوج لرجل من غير رسالته ولم يعلم بالتزويج وقال المتزوج له كل امرأة له فهي طالق من قبل ان تعلم بالملك فانها لاتطلق إلا أن يكون أرسله ليتزوج عليه وقال ذلك بعد الملك.

مسألة : وأما الذي قال أحد نسائه طالق وله نسوة أو امرأتان. فان كان له نية في أحدهن بعينها كان له مانوى. والا خرجت نساؤه وان حاكمته فقد قال من قال له نيته والقول قوله مع يمينه وقال من قال اذا صح ذلك منه حكم عليه بالطلاق فيهن كلهن حتى يتبين القول وان لم تكن له نية في احدهن عند ايقاع الطلاق كلهن ولم تكن له بعد ذلك نية في قول أصحابنا.

مسألة : من جامع ابي صفرة فيما عندي. وسألته عن رجل له أربع نسوة رأى واحدة منهن فقال له أنت طالق فلما دخل المنزل. قال أيكن كانت مشرفة من فوق الدار فجحدن كلهن ثم أقرت واحدة من بعد ذلك قال ان كان امسك عنهن فلم يطق واحدة منهن حتى اقرت احدهن انها هي التي شرفت لزمها الطلاق وأمسك نساءه البواقي وان كان قد وطئها حرمت عليه. وان كان وطئهن جميعا فقد فسدن عليه جميعا إلا أن يكون وطئ الثلاث ولم يطئها فلا تحرم عليه اذا تزوجت زوجا غيره والنسوة الثلاث لايفسدن عليه وهن نساؤه.

الباب الثاني والأربعون

الطلاق أنه لا يفعل إلا أن يحكم عليه حاكم

وعن رجل قال لامرأته أنت طالق ان فعلت كذا وكذا. إلا أن يحكم على به حاكم. فحكم عليه والي من ولاية المسلمين هل يبر. قال يوجد في الأثر أنه يبر بذلك هكذا يخرج عندي أن هذا حاكم يقع عليه اسم حاكم. قلت فإن حكم عليه بذلك امرأة أو صبي هل يبر. قال المرأة والصبي ليسهما عندي حاكم. ولا يقع عليهما عندي اسم حاكم. قلت له وكذلك العبد مثل المرأة والصبي قال هكذا عندي اذا حكم بمعنى الحكم فلا يكون حاكماً في قول من يقول أنه ليس بحاكم في معنى الحكم. وقد قيل لو حكم بحكم ثم علم أنه عبده يثبت حكمه اذا كان بالعدل. وقيل ان كان انما حكم بذلك الحاكم على وجه التسليط في الحكم لم يثبت وان كان عن تراضي من الخصمين ثبت. هكذا عندي انه قيل وانه لا يكون حاكماً على وجه التسليط فثبت معنى الحكم. فان كان هكذا لم يكن حاكماً عندي في معنى ما يوجب اسم الحكم. قلت له فان قال الحاكم والمسألة بحالها فحكم عليه بذلك من ولاية المسلمين هل يبر بذلك. قال معي إنه قيل ان الحاكم لا يكون حاكماً حتى يحكم أو يقضي عليه الامام أو القاضي الذي يلي القضاء على المصر في معنى المسألة بمنزلة الامام.

مسألة : اختلف أصحابنا في المطلق زوجته اذا ادعا في يمينه ما ينقل الحكم عن ظاهر لفظه فقال بعضهم يدين في ذلك ويقبل منه لأنه متعبد في زوجته بالظهار. والطلاق عند صاحب هذا القول كسائر ماتعبد به فوجب عنده ان يقبل قول المطلق فيما يجوز دعواه. وقال بعضهم اذا كان عدلاً ثقة قبل منه وصدق في قوله لأن الثقة من شأنه وعادته التحري للسلامة. وطلب رضا الله تعالى على هواه والصبر على ما يوجب الحق. قال واذا كان هذا من عادته فيجب أن يصدق ويقبل منه. وقال بعضهم يحكم

عليه بظاهر اللفظ ولا يعتبر حاله ثقة كان أو غير ثقة وإن الحكم يتوجه لما يوجب اللفظ. وسبيل الطلاق سبيل الحقوق التي تتعلق للغير والطلاق وحق المرأة يتعلق عليه به صدق يتعجيله وتوجهه العدة وإنها لا يعلم صحة قوله فيما ادعاه وهي متعبد بان لا تقيم مع مطلق فقد حصل انه لفظ بما تحرم عليها الإقامة معه وادعاه في الضمير غير ما يوجب حكم الظاهر منه دعوى عليها في دنياها. ودعوى له عليها. وعند صاحب هذا القول لأن هذا وما كان في معناه يمنعها ويمنع الحاكم من تصديقه فيما ادعاه. وهذا القول الأخير أرجح في النفس ودليله أهدي من دليل غيره ألا ترى أن العدل والفاسق إذا لفظا بما يتوهم أنه لا طلاق إلا أن يقرأ بذلك. فهذا يدل على أن المرجوع فيه إلى العبارة وما يوجب الحكم بالاقرار وظاهر اللفظ. ثم اختلفوا في وجه آخر. وقال بعضهم إذا قال أنت طالق وأراد ثلاثا أنها تكون واحدة لأن الإرادة عنده ليس بطلاق ولا النية توجب الطلاق. وإنما يوجب اللفظ به والا لزم عند صاحب هذا القول مالم يلفظ به من الطلاق. وقال آخرون الطلاق يتعلق به معنيان أحدهما اللفظ والآخر المعنى النية مع اللفظ. فإذا ظهر المطلق لفظ الطلاق وحكم عليه به وإن أتى بلفظ غير الطلاق وأقر بأنه قصد به الطلاق. وأراد به حكم عليه بما أقر به. وحجة صاحب القول قول النبي ﷺ الأعمال بالنيات وإنما لامرء ما نوى. فهذا عمل توجهه النية. وقال بعضهم من أراد الطلاق بالكلام الذي يعظم الله به وينزهه كالتهليل والتسبيح أنه لا يقع الطلاق به ولو أريد به الطلاق. واختلفوا أيضا في الرجل يقول لامرأته قد سرحتك أو فارقتك. فقال بعضهم يقع بهذا اللفظ الطلاق. لأن الكتاب نطق به عند ذكر الطلاق. فقال تعالى: ﴿أو فارقوهن بمعروف﴾ وقال عز وجل: ﴿وسرحوهن سراحا جميلا﴾. وقال عز وجل: ﴿وإن يفرقا يغن الله كلا من سعته﴾ فهذا اللفظ يوجب البينونة بلفظ الطلاق. وقال آخرون لا يجب الطلاق بهذا حتى يوجد من المطلق لفظ يمكن الحاكم أن يحكم به ويوقعه عليه بلا شبهة لأن الحكم لا يجب إلا مع النفي باللفظ وأما بإقراره. واجمعوا على أنه قال تركتك أو خيبتك أو لاسبيل لي عليك ولم

يرد الطلاق إنه لا يحكم به عليه. واختلفوا في طلاق الجاهلية اذا قال لها الحقي بأهلك أو حبلك على ربك أو ما كان من نحو هذه الألفاظ مما كان طلاق الجاهلية فقال بعضهم هذا طلاق بظاهر هذا القول وقال بعضهم لا يقع طلاق بظاهر هذا القول.

مسألة : وعن رجل ملك امرأة ولزمه مؤنتها أو رفعت عليه بها فقال إن قال لي الإمام احضرها مؤنتها أو طلقها. قلت فلانة طالق بعينها فلم يقل الإمام شيئاً أو قال له فلم يطلقها فلا يقع عليه طلاق بقوله هذا.

مسألة : وقال أبو سعيد عن أبي الحسن في رجل اذا شهد عليه شاهدا عدل انه طلق امرأته ولم يعلم طلقها أو لم يطلقها ان علمه أولى به من الشاهدين فيما بينه وبين الله ما لم يصر أمرهم إلى الحاكم فيحكم عليه بشهادة الشاهدين. قال أبو سعيد أن الشاهدين اذا شهدا عليه كانا حجة عليه فيما يمكن ان يكون قد فعل ونسى والله أعلم.

الباب الثالث والأربعون

الطلاق بالعين واليد والرجل والقميص والأزرار وما أشبه ذلك

وإذا قال رجل لزوجته عينك طالق أو يدك طالق يقع عليها الطلاق أم لا. قال معي انه قيل يقع عليها الطلاق. قال له فإن قال قميصك طالق أو أزارك طالق يكونان سواء أم لا. قال معي انه لا يكون اسواء.

مسألة : وإذا قال الرجل لامرأته رأسك طالق أو جسدك أو فرجك فهي طالق ولو قال بعضك طالق كان طالقاً ولو قال يدك أو رجلك طالق أو أشباه ذلك أو جسدها فهي طالق وكذلك السن والصفرة. ومن غيره قال نعم هذا كله هكذا وتطلق ولو قال شعرة منك طالق طلقت ولو أخذ شعرة من شعرها. فقال هذه الشعرة طالق طلقت المرأة إلا أن يكون يخرج الشعرة ثم يطلقها ويسمى بها فليس تطلق المرأة إذا كانت قد بانّت من المرأة وخرجت منها ولو أطلقها ثم أخرجها. فقد أوقع الطلاق على المرأة ولم ينفعه إخراجها بعد ذلك.

مسألة : وسألته عن رجل طلق ظلة امرأته هل يقع عليها الطلاق قال لا.

مسألة : ومن طلق كلام امرأته فإن قال كل كلمة تكلمتها فهي طالق يعني كلامها لم يقع عليها الطلاق.

مسألة : ومن امتخط فسمع له صوت يريد بذلك الصوت طلاقاً لم تكن طالقاً.

الباب الرابع والأربعون

في الرجل اذا فعل فعلاً أو قال قولاً مما يطلق بالزوجة زوجة
غيره فامضى الزوج ذلك وما أشبه ذلك

ومن جامع بن جعفر وحفظ عن رجل طلق امرأته رجل ثلاثاً فامضى له
الزوج في نفسه ورضي ولم يتكلم بلسانه. فقليل قد طلقت حين تكلم الرجل
بذلك وامضاه هو في نفسه. وكذلك ان كتبه الرجل وامضاه هو في نفسه.
قال أبو الحواري اذا تحرك به لسان الرجل الكاتب والا لم يقع الطلاق
حتى يتكلم الزوج بلسانه.

الباب الخامس والأربعون

فيمن جعل طلاق زوجته إن فعلت شيئاً إلا بإذنه

وعن رجل قال لزوجته هي طالق إن ذهبت الى أهلها إلا بإذنه ثم أذن لها إذنا مباحا ان تذهب اذا شاءت فإذا أذن لها هكذا فلا يكون حنثاً. وقلت فان رجع فقال لا تنهبي فذهبت فقد اذن لها ولا يقع حنث.

مسألة : وسئل عن رجل قال لامرأته أنت طالق ان كلمت فلانا إلا بعلمي ثم أرسلها الى فلان أتكلمه فكلمته في مغيبه اتطلق أم لا. قال تطلق حتى تكلمه بعلمه كاني اظن انه يعني أنه بحضرته وهو يسمع كلامها. فإن غاب عليه شيء من كلامها طلقت والله أعلم. مسألة من الزيادة المضافة وعن رجل حلف بطلاق زوجته الا تذهب الى بيت فلان إلا بإذنه وأراد سافراً وطلبت اليه الإذن فأبى ثم قال اللهم اني قد أذنت لها. ولم تسمع هي قوله ثم خرج فذهبت هي الى بيت فلان فقبل قد وقع الطلاق ولا ينتفع بذلك الكلام الذي قال حتى يقول لها أو يرسل به اليها.

مسألة : وقال في رجل قال لامرأته انت طالق ان اطعمتي من مالي شيئاً إلا بإذني أو إلا أن أشاء ثم أذن لها في نفسه. ولم يظهر ذلك اليها انه لا بأس عليها ويجتزي بذلك. قلت فان حاكمته ولم تقبل قوله. قلت فان حاكمته فعليه البينة ان قد أذن لها أو شاء ان تطعم من ماله. ومن غيره أما قوله انت طالق ان اطعمتي من مالي شيئاً إلا أن أشاء. فإذا شاء أن تطعم من ماله علمت بذلك أو لم تعلم فقد شاء ولا تطلق امرأته. وأما قوله إلا بإذني فإذا أذن لها في نفسه فليس ذلك بإذن. ولا يكون مأذوناً لها إلا بعلمه فإذا قال إلا بإذني أو أن أشاء فقد شاء ذلك وقد بر. وكذلك إن أذن لها فقد بر. فان قال إلا أن أشاء واذن لك فشاء. ولم يأذن لها فلا يبر حتى يأذن لها ويشاء ذلك.

مسألة : وقال في رجل طلق زوجته ان دخلت الى أمها الا برأيه ثم أذن لها مرة ان تدخل اليها انه يختلف في الأذن. فقال من قال اذا أذن لها اول مرة جاز لها أن تدخل كلما أرادت. وقال من قال لايجوز لها ذلك وتستأذنه كلما أرادت أن تدخل والا وقع الطلاق اذا دخلت قبل اذنه. وقال من قال اذا أذن مرة اذنا مباحا متى أرادت أو كلما أرادت فقد أباحها وأذن لها واجزاها ذلك. قلت له فإذا قال لها ادخلي الى امك متى شئت. ولم يقل برأيه أيكون سواء في الاختلاف أم حتى يقول برأيي. قال عندي أن الرأي يخرج على معنيين. فإذا أراد بقوله الا برأبي أي رأي عينه فلا تدخل الى أمها الا حتى تراها عينه. وان كان اراد الا برأبي الا طلاق لها والاذن فاذا قال ادخلي الى أمك ولم يقل برأبي فقد اطلق لها عندي الاذن على معنى قوله.

مسألة : وقيل اذا حلف الرجل بطلاق زوجته ان ذهبت الى ماتم الا باذنه فقد حجر عليها كل ماتم ذهبت اليه. فإذا اذن لها لماتم بعينه. فانما يقع منه الإذن لها في ذلك الماتم بعينه. ولا يقع الاذن منه في غير ذلك إلا أن يقول لها قد أذنت لك أن تذهبي الى الماتم ولم يحد لها مائماً بعينه. فذلك اباحة منه لها في ذهابها الى الماتم ولا تطلق.

مسألة: أبو عبدالله قلت وكذلك إن قال امرأته طالق ان باع فلان هذا العبد إلا بأمرى أو إلا أن أمره فأمره ثم نهاء ثم باعه. فنعم قد أمره ولا تطلق امرأته في الوجهين جميعاً رجع ذلك عن قوله إلا بإذن واما قوله إلا أن آذن له فقد بر ولا تطلق.

الباب السادس والأربعون

الإيمان بالطلاق

وسئل عن رجل قال ان فعلت كذا وكذا فعلي إيمان الطلاق. قال ان فعل وقع عليه إيمان الطلاق وكذلك ان قال اطلاق لازم لي أو علي الطلاق أكله معنى واحد. قال يخرج عندي كله معنى واحد. قلت له فإن قال انه لم ينو الطلاق أ يكون القول قوله مع يمينه. قال يعجبني انه قال انه لم يرد الطلاق واراد شيئاً بينه مفهومهما ان يكون القول قوله مع يمينه في ذلك. وان قال انه لم يرد الطلاق ولم يرد شيئاً يفهم يصرفه اليه مع ذلك خفت ان يقع عليه الطلاق للشبهة. وكان أولى بلبسه عندي ولا أحكم عليه فيه بشيء.

مسألة : وعن الذي يطلب اليه شيء فيقول حلف بالطلاق ولم يكن حلف. فكأنه تردد فيها ولم يعزم.

مسألة: سألت أبا سعيد عن رجل كان له على رجل حق فقال امرأته طالق ان يطالب حقه إلا أن يمنعه منه باطل هل يكون هذا استثناء اذا طلب حقه بعد الطلاق. قال معي على معنى قول اصحابنا انه يخرج استثناء ولا يخرج استثناء قلت له فعلى قول من يقول أنه استثنى ان لم يطالب حقه حتى مضت أربعة أشهر. ولم يمنعه باطل هل تبين منه بالايلاء. قال هكذا عندي على معنى ذلك. قلت له فإن طالب حقه قبل أربعة أشهر الى الحاكم هل يكون قد برأوا لا يبر حتى يطلب حقه الى الذي حقه عليه. قال معي انه اذا لم تكن له نية في الطلب إلا بطلب حقه. فإذا طلب الى الذي عليه الحق بر ولا يبين لي غير ذلك في قوله بطلب حقه. لأن حقه إنما مطالبته الى الذي عليه الحق عندي إلا أن يخرج غير ذلك من المعاني فيما غاب عني والله أعلم. قلت له فان ارسل من يطالب له. فطلب

له الرسول الى الذي عليه الحق هل تراه قد بر. قال معي أنه يخرج انه
يبر. ويخرج انه لا يبر الا أن ينوي ذلك والا فحتى يطالبه هو. قلت له على
حكم الاطمئنانة يخرج ذلك على بعض معاني قول أصحابنا. وأما في
الحكم فلا يخرج ذلك عندي وذلك اذا كان ممن يقبل منه ذلك.

مسألة : في رجل قال لامرأته أنت طالق ان لا فعلت كذا وكذا أو أني لا
فعلت كذا وكذا أو اني لا أفعل كذا وكذا هل تراه هذا استثناء يهدم الطلاق.
قال معي انه قد قيل انه استثناء في بعض قول أصحابنا. وقال بعض انه
يقع الطلاق من حينه لانه يقوم مقاماً لحنث.

مسألة : من الزيادة المضافة من الجامع. وعن رجل طلب الى رجل حقاً.
فقال المطلوب اليه امرأته طالق ان هذا الرجل ما يطلب الي الا باطلا. فأقام
الرجل شاهدي عدل بحقه ذلك او حلف بطلاق امرأته ماله عليه هذا الحق.
فقيل انه لا حنث عليه لانه قد يمكن ان يكون قد برىء من ذلك الحق ولم
يعلم الشاهدان وانما شهدا بالأصل وحلف هو على علمه. وان طلبت
زوجته يمينه فعليه يمين بالله لقد صدق فيما حلف بطلاقها عليه. في
دعوى هذا المدعي اليه هذا الحق إلا أن يحلف بطلاقها لقد شهد عليه
هذان الشاهدان زورا فان امرأته تطلق على قول من يرى أن شهادة
الشاهدين أولى من قوله. قال غيره اذا حلف بطلاق نسائه وعتق عبيده
لقد شهدوا عليه بزور فانه تسلم نسائه وعبيده ولا يقع عليه طلاق.
ولا عتق لأنه حلف على علمه وهو أكثر القول وعليه عمل الجمهور من
أصحابنا والله أعلم. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب السابع والأربعون

في يمين الرجل بطلاق زوجته وفي الاستثناء وما أشبه ذلك

وعن رجل حلف ليطلقن زوجته اذا جاءت السنة. أو انقضت فإذا جاءت وانقضت جاز له أن يطلقها متى أراد. ولا حنث عليه حتى تأتي عليه حالة لا يقدر على أن يطلقها. فإذا أتت عليه تلك الحالة وعدم تطليقها حنث في يمينه عندي. وإن حلف ليطلقها الى سنة فهو ما بينه وبين السنة فإن لم يطلقها حتى انقضت السنة حنث في يمينه عندي وكذلك إن أتت حالة لا يقدر على تطليقها قبل انقضاء السنة حنث في يمينه فيما يخرج عندي فإن حلف بالله لا يطاها إن لم يطلقها اذا جاءت السنة هل يكون مولياً قال لا يبين لي أن فيها إيلاء حتى تجيء السنة. فإن جاءت السنة كان حينئذ مولي فيما يشبه عندي فإن لم يطلقها حتى تمضي أربعة أشهر بانث بالايلاء. وإن طلقها قبل ذلك انهدم عنه الايلاء وإن وطئها قبل أن يطلقها فعندي أنه يحنث في يمينه وينهدم عنه الايلاء. قال فإن قال أنت طالق إن ولهيتك إن لم يفعل كذا وكذا فمعي أن هذا يشبه معني الايلاء فإن وطئها قبل أن يفعل وقبل أن يمضي أجل الايلاء هل تحرم عليه. قال أقول انه إن وطئها فوق ما يلتقي الختانان فسدت عليه. وإن وطئها بقدر ما يوجب الطلاق ثم نزع لم تفسد عليه موله ردها. قيل فإن ردها هل ينهدم عنه الايلاء أم يكون الايلاء متعلقاً عليه ما لم تكن فعلت. قال أقول انه ينهدم عنه بوقوع الطلاق لانه قد حنث حين وقع الطلاق. قبل فإن فعلت هل ينهدم عنه الايلاء ويباح له وطئها. قال ينهدم عنه الايلاء واليمين. قيل فإن قال أنت طالق إن وطئتك إن فعلت كذا وكذا هل يكون مولياً. قال أنه ليس بمولي. قيل ولم وقد قال إن وطئتك قال جتى يفعل

قيل فان فعلت هل يكون موليا حين ذلك قال أقول انها ان وطئها وقع
الطلاق وان وطئها ولم يفعل فلا يكون طلاقا. قيل فإن فعلت ثم وطئها
هل يقع الطلاق قال هكذا معي. قيل له فإذا فعلت ولم يطأحتي مضت
أربعة أشهر هل تبين بالايلاء. قال هكذا عندي لأنه ممنوع الوطي على
مايخرج من منى ذلك والله أعلم.

الباب الثامن والأربعون

في يمين الرجل بطلاق زوجته على علمه وما أشبه ذلك

مسألة : ومن حلف بطلاق زوجته انه مأخذ مالا لقوم اتهموه ولم يصح عندها انه اخذ ذلك فالقول قوله ولا يقع الطلاق على زوجته ولا تحرم عليه بتهمتهم له وكذلك لو حلف بطلاقها على قوم عندهم له شيء يعطونه اياه في ليلته فاعطوه في ليلته كما حلف فلا يقع عليها طلاق.

مسألة : ومن غير كتاب بيان الشرع والزيادة المضافة اليه عن الشيخ احمد بن مفرج رحمه الله. في رجلين اختصما ي شيء فقال احدهما للآخر أتحلف بالطلاق انك فعلت كذا وكذا فقال نعم ثم صح بشهادة عدول انه فعل ذلك الشيء اذني حلف عليه ايقع عليه الطلاق أم لا. الجواب فلا يقع عليه طلاق لأن هذا وعد مستقبل ليس ماضي حتى يحلف فإذا حلف وقع عليه الطلاق والله أعلم. رجع.

مسألة : ومن حلف ما فعلت كذا وما قلت كذا وقام عليه شاهدا عدل طلقت وحكم عليه بالطلاق.

مسألة : والذي حلف ماله على شيء وان لي عليه فقد يجوز ان يكون كما قال هو واذا حلف على فعل امرأته فقال قد فعلت فلا يقبل قوله إلا بنية عدل واذا حلف على فعلها فقالت قد فعلت فهي مصدقة. وقال ابو معاوية فيها قول اخر أن امرأته لا تصدق على فعلها إلا ببينة عدل إلا فيما لا يطلع عليه غيرها.

مسألة : قال أبو عبدالله محمد بن محبوب من حلف لامرأته بالطلاق ان

دخل بيته من حبها صاغ واستبدل به غيره وادخل فلا تطلق إلا أن يقول من حبها هذا فهذا ومثله منه.

مسألة : ومن حلف ليتزوجن على امرأته فتزوج امة ففيه اختلاف بعضهم قال أن الامة ليست بزوجة مع الحرية. وقال آخرون قد بر في يمينه وتزويج الامة على الحرية جائز.

مسألة : ومن عليه دين فجاء غريمه يتقاضاه. فحلفه ان امرأتك طالق ان لم تعطني دراهمي التي عليك الى سنة. فحلف الرجل فليس له ان يجامع امرأته قبل أن يؤدي المال الى غريمه. فان جامعها حرمت عليه وان لم يجامعها ومضت اربعة اشهر بانته بالايلاء. من قال ان كلمت فلانا أو دخلت دار فلان الى سنة فامرأته طالق فلا بأس أن يقربها مالم يكلم فلانا أو يدخل داره فان كلمه أو دخل داره قبل السنة فهي طالق.

مسألة : اجمع المسلمون (١) على ان اليمين بالطلاق واقعة الا أن يكون الحالف مكرهاً ففي ذلك اختلاف.

مسألة : وعن رجل حلف بطلاق امرأته ما يدخل بيت فلان ثم قال فاني لم أدخله وخافت زوجته أن يكون قد دخله. فعلى ما وصفت فلا بأس عليها في ذلك حتى تعلم أنه قد دخله أو يشهد معها شاهداً عدل أنه دخل.

مسألة : ومن حلف بطلاق امرأته بعدد شعر رأسها فقالت هي ان في رأسها شعرا. وانكر هو ذلك فعليها الصحة بذلك. وان حلف بعدد شعر فرجها. فقالت ان على فرجي شعراً وانكر هو ذلك فالقول قولها.

مسألة : عن ابي سعيد أسعده الله وعن رجل حلف بطلاق زوجته إن كلمت زيداً فجاء زيد يطلب أخاه فقالت المرأة لصبي صغير قل لزيد ان أخاه في الدار. فقال الصبي زيد في الدار. قلت هل تطلق. فقد قيل أنها اذا

(١) هذا اذا اتى باليمين على وجهها مثل ان يقول والله ان فعلت كذا وكذا فانت طالق اما اذا قال بالطلاق والطلاق الثلاث فما هنا اختلف اشيائنا المتأخرون في بيوت الطلاق بهذه الصيغة والذي يختاره العلامة الصبحي والمحقق الخليلي ونور الدين السالمي رضوان الله عليهم ان لا يطلق عليه في ذلك لانها لا تنعقد عليه يمين وليس هذا بقسم والله أعلم.

امرت من يكلم زيدا وقع الحنث. وقال من قال حتى يقول الصبي قالت حفصة يا زيد أن أخاك في الدار ثم هنالك يحنث. وقال من قال حتى تقول له هي قل لزيد أن حفصة تقول لك أن أخاك في الدار. فإذا قالت هكذا للصبي وقال الصبي لزيد أن حفصة تقول لك أو قالت لي أن أقول لك أن أخاك في الدار. خفت أن يقع الحنث. وأما الاجماع على هذا أنه كلام من حفصة لزيد فلا يبين لي ذلك باجماع والله أعلم.

مسألة : وسألته عن من حلف بطلاق امرأته ان دخلت مأتَم فلان فمرت على جنازته قال يحنث في الثلاثة الأيام قيل فان دخلت يوما اخر بعد الطلاق وهم يسمونه مأتَم قال لا يحنث وليس كل ما يكون مأتَم انما المأتَم ثلاثة أيام.

مسألة : عن عبدالله بن محمد بن بركة واذا قال الرجل لزوجته اني كنت حلفت بطلاقك ان اعطيتي من مالي شيئا ثم انها أعطت فقد وقع الطلاق بها. قال أبو سعيد رحمه الله معي ان هذا اقرار منه انه كان حلف بطلاقها. والاقرار يقع موقع الطلاق في الحكم على الزوج وتلزم الحجة به اذا وقع معنى الطلاق. فان كان حلف كما قال لزمه ذلك في معنى الحكم والازم. وان لم يكن حلف وكان كاذبا ولم يكن اراد بقوله اني كنت حلفت يمينا بطلاق فارجو انه يخرج في معنى هذا ما يشبه الاختلاف في معنى الاختلاف في اللازم وصدقته انه لم يكن حلف وكان في موضع من يجوز تصديقه ثبت معنى الاختلاف في التصديق في هذا الموضع على ما يجري في غيره مما يحكم بالظاهر من اللفظ بالطلاق. وفي الارادة من الزوج بغير الطلاق بمعنى تصديقه في ذلك.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته ان مت في هذه السنة فانت طالق. هل له ان يطاها قال هكذا معي أنه يجوز له ان يطاها الى أن تطلق. قلت له فإن حلف بطلاقها ليفعلن كذا وكذا متى يقع عليها الطلاق. قال معي أنه اذا قال انت طالق لأفعلن كذا وكذا فانه يختلف فيه قال من قال انها تطلق من حينها لأن هذا خبر. وقال من قال ان هذا استثناء ويكون موليا ان لم

يفعل حتى تمضي أربعة أشهر بانته بالايلاء على معنى قوله. قلت له وكذلك ان قال انت طالق اني أفعل كذا وكذا هل يكون سواء. قال هكذا معي انه سواء مثل الأول في بعض القول. وفي بعض القول ان هذا غيب ويحنث من حينه. قلت له فإن قال أنت طالق ان فلاناً يصل في وقت كذا وكذا. قال هذا عندي غيب وتطلق من حينها لأن ايمان الغيب حنث من حينها عندي على معنى قوله.

مسألة : قيل فرجل حلف بطلاق امرأته ان فعل شيئاً قد سماه ثم انه تزوج امرأة ولم يكن سمي الزوجة عند اليمين ثم فعل ذلك بعد ماتزوج الأخيرة. قال معي ان اليمين تقع على الأول. فان حلف بطلاق امرأته انه لا يفعل كذا وكذا ثم فعل انه قيل انه استثناء. وفي بعض القول انه يقع موقع الخبر لا الإستثناء ويقع الطلاق من حينه.

مسألة : ومن جواب أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر. في رجل قال لزوجته أنت طالق ان فعلت كذا وكذا انما اراد ان تصدقه فهل يسلم بنيته. فعلى هذه الصفة عند نفسه فهو سالم اذا صدقته زوجته على نيته ولم تحاكمه. وذكر أبو علي الحسن بن احمد عن ابي سعيد ان هذا خبر خبرها به وانها تطلق وهذا قول. وذكر ايضاً أبو علي انه يسلم بنيته والله أعلم. قال المضيف والذي يبين لي أن لا يقع الطلاق اذا كان صادقاً لقول النبي ﷺ الأعمال بالنيات ولكل امرء ما نوى وهذا لم يرد الطلاق والله أعلم.

مسألة : وقال أبو سعيد في رجل قال لزوجته إذا جاء القيظ ولم اشتر لك ثوباً فانت طالق فجاء القيظ ولم يشتر لها ثوباً انها تطلق فيما عنده انه قيل وان اشترى لها قبل ان يجيء القيظ لم تطلق ولا يبين لي في هذا ايلاء.

الباب التاسع والأربعون

الطلاق بالغيب والمعدوم واللبس

من الزيادة المضافة

وعن رجل حلف بطلاق زوجته ان الحجاج في النار. قال يحنث إلا أن يقول عندي أو يقول انه من اهل النار. ومن غيره قال وقد قيل انه يحنث اذا قال ان الحجاج من اهل النار، الا ان يقول ان كان مات على ماكان عليه فهو من اهل النار لأنه لا يجوز أن يشهد عليه انه من اهل النار وذلك من شهادة الغيب. وعن رجل له امرأتان قال اطولكما عمرا طالق ثلاثا فعلى ماوصفت وقد حفظنا في هذه المسألة أقاويل شتى فقال من قال هذا إيلاء وليس له أن يطا واحدة منهما فإذا مضى أربعة أشهر باننا جميعاً بالايلاء. وقال من قال يطلقان من حينهما لأن هذا غيب. وقال من قال لايطاهما حتى تموت احدهما فإذا ماتت ورثها وكان هي امرأته وطلقت الباقية ثلاثا. وأما انا فأخذ بقول ما قال بالايلاء والله أعلم.

مسألة : عن الشيخ احمد بن مفرج رحمه الله وعن صبيان صغار قطعوا خيوطا من حصير المسجد فقام وكيل المسجد على أهل المحلة التي قرب المسجد وقال ان لم تقصروا اولادكم وإلا رفعت اليكم الى السلطان الجبار فحلف آبأؤهم بثلاث مايملكوه على مال تركه وأرث ابن كعب من ماله أن أولادنا ماقطعوا من حصير المسجد يجوز ذلك عليهم أم لا. الجواب انهم حلفوا على علمهم فلا عليهم حنث لأن الدعوى لها حد معلم في شيء معلوم له وقت وحين وان كانوا حلفوا على غيب ولم يعلموا فعليهم الحنث.

مسألة : من الجامع. واذا قال الرجل لامرأته انت طالق ان لم ينسفى

هذا الجبل أو تصعدي الى السماء أو إن لم تقم القيامة في هذا الشهر. فقليل في هذا ومثله تطلق امرأته من حينها ولا يكون إيلاء. قال ابو الحواري أما الجبل والسماء فقد قيل انه إيلاء اذا خلا أربعة اشهر بانته منه بالايلاء وبهذا ناخذ. وأما القيامة فإنها تطلق من حينها لأنها غيب. ومنه وعن رجلين مرا على رجل يصلي فحلف احدهما بطلاق امرأته انه يصلي الظهر وخلف الاخر بالطلاق انه يصلي العصر ولم يعلم احدهما ماكان يصلي. وانما قالا بالظن فسئل الرجل فقال على قول احدهما فانهما يطلقان جميعا حيث طلقا ما لم يعلما.

مسألة : من كتاب المصنف. ومن قالت له امرأته انكم طلبتم فلانة فحلف بطلاقها ما طلبت أنا فلانة ولا والدي طلب فلانة. فاخاف ان تطلق امرأته لانه حلف على غيب ولعل والديه قد طلباها والله أعلم.

مسألة : من كتاب الأشياخ. قلت فإن قال انت طالق ان لم تردي علي دراهمي أو قال ان لم تردي دراهمي ولم يكن عندها له دراهم ولم تكن اخذت له دراهم. هل يقع بها طلاق. قال نعم اذ حلف على معدوم.

مسألة : وقال الشيخ أبو الحسن في رجل قال لزوجته ان لم تشربي هذا الماء الذي في هذا الكوز فأنت طالق فجاءت الى الكوز لتشرب فلم تجد فيه شيئاً. فكان الجواب عن بعض الفقهاء أنه اذا حلف وهو يعلم ان الكوز فيه ماء فجاءت لتشرب فلم تجد شيئاً طلقت. وان كان حلف وهو يعلم ان الكوز ليس فيه ماء أنها تطلق. فان حلف وهو لا يدري في الكوز ماء او ليس فيه ماء انها لا تطلق على ما روى الشيخ عن محمد بن محبوب وقال لو عارض معارض ما كانت الحجة عليه وكذا أرى انه يذهب الى أنها بهذا القول الأخير تطلق أيضاً.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته ان عدتي تكثري على فضولك. فأنت طالق. فعلى ما وصفت فانا أقول يقول من قال ان هذا لبس وهو أولى بلبسه والفضول لا يوقف عليه الا أن تكون له نية فهو مانوى ان صدقته

المرأة فإذا سأل سائل عن هذا قيل له فإذا اكثرت عليه فضولها فقد طلقت فإذا قال ما هذا الفضول قيل له ذلك إليك وأنت أولى بلبسك.

مسألة : من الجامع وعن أبي عبدالله وفي رجلين قال كل واحد منهما احسدنا لصاحبه امرأته طالق فان قال كل واحد منهما لصاحبه اني اسحك ولا ادري اينما كثر حسدا فقد دخل بينهما شبهة ويخاف عليهما الطلاق.

مسألة : من منثورة الشيخ أبي محمد. وسئل عن رجل قال لامرأته انت طالق ان لم تجهدي بجهدي فقالت قد بلغت جهدي هل تطلق قال هذا لبس وكان أبو عبيدة لا يجيب في مثل هذا وكان اذا أتاه من يسأله عن مثل هذا اللبس قال له أنت أولى بلبسك.

مسألة : وسألت أبا محمد عن رجل قال لزوجته وقد جرى بينهما كلام حتى قالت ولتجدنها عندي سميئة فقال ان لم اجدها سميئة فانت طالق. قال لي وأنا لا أقول على هذه المسألة إلا أنني وجدت في الأثر عن أبي عبدالله محمد بن محبوب رحمه الله في امرأته ضربت ولداً لزوجها فقال لها زوجها أنت طالق ان لم احرق قلبك كما احترقت قلبي. قال فقال أبو عبدالله ان قال ذلك كلاماً مرسلًا فإذا قصدها بأمر من الأمور مما يحرق قلبها مما يغمها فقد بر وان عني حتى يستوي الحريقان طلقت امرأته. فمعي انه اراد حتى يستوي الحريقان لأن ذلك لا يوافق على استوائه رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب الخمسون

الطلاق بالكتابة

وعن رجل حلف لا يكلم رجلاً فكتب إليه كتاباً قال ليس عليه بأس. وقال إذا كتب الرجل بطلاق امرأته وقع الطلاق وإن لم يصل الكتاب إلى المرأة. قال أبو سعيد قد قيل إن الكتاب كلام وإن كتب بطلاق امرأته عامداً طلقت. ومعني أنه قيل إذا كتب إليها على قول من يقول أنها تطلق بالكتاب أنه قد طلقها أو أنها طالق فقد طلقت بلغ الكتاب أو لم يبلغ إذا كتب إليها بذلك. وأما إذا كتب إليها أنه إذا بلغت كتابي هذا فانت طالق فلا تطلق فيما قيل حتى يبلغ الكتاب على قول من يقول أنها تطلق بالكتاب.

مسألة : ومن جامع بن جعفر. ومن كتب بطلاق امرأته في الأرض أو في غيرها فقد قيل إن ذلك طلاق ولو محاه إذا عرف ما كتب. وقال من قال إذا قرأ طلقت. قال أبو المؤثر لا تطلق إذا كتب بطلاق امرأته هكذا حفظنا. قال أبو المؤثر واحتجوا بقول الله تعالى قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سوياً فخرج على قومه من المحراب فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة وعشيماً فقالوا كتب إليهم كتاباً فبهذا لم يروه طلاقاً نسخة كلاماً. ولا تطلق امرأته حتى يتكلم بلسانه. ومن كتب إلى امرأته بالطلاق طلقت إذا كتب إلا أن يكتب إذا وصل كتابي فانت طالق فلا تطلق حتى يصلها الكتاب.

مسألة : قلت وكذلك لو كتب رجل طلاق زوجة رجل وأمضاه الزوج في نفسه أتطلق قال نعم. قال أبو سعيد قد يخرج هذا على بعض القول وقال من قال حتى يتكلم به الكاتب أو يقرأه. وقالوا أن الكتاب ليس بكلام فعلي هذا لا يكون ولو رضى به. وقال من كتب بيده في الهواء امرأته طالق فإنها لا تطلق ما لم يتكلم به. وإن كتب بيده في شيء من بدنه أو قرطاس أو جدار

أو أرض أو على شيء أو ماء أو غير ذلك أو ريق فانها تطلق. قلت فان كتب بيده على بدنه أو غيره بغير مداد ولم يستتب له أثر أتراها تطلق قال نعم.

مسألة : من الزيادة المضافة فيمن كتب طلاق زوجته وقال لم اعرف ماكتبت عن أبي عثمان انها لا تطلق. قال أبو عبدالله إن كتبه وهو سكران ثم قال لم اعرف ماكتبت فقال أبو العباس مثل الذي قال لم أعرف ماكتبت وهو مصح ولم ير ذلك أبو عبدالله وأوجب الطلاق. وان قال لم أعرف ولم يره مثل المصح. ومثله قال أبو زياد.

مسألة : من كتاب الأشياء ومن كتب طلاق امرأته وهو لا يعرف ماكتب. فإذا هو قد كتب قال لاشيء إلا أن يكون عرف ماكتب فتطلقه رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب الحادي والخمسون

الطلاق بالكلام والحديث والخبر وما أشبه ذلك

ومن جامع بن جعفر وعن أبي عبد الله رحمه الله في رجل حدث رجلاً حديثاً ثم قال له لا تحدث بهذا الحديث أحداً. فقال المحدث ان حدثت به أحداً فامرأتي طالق. ثم انه حدث رجلاً ببعض الحديث. ولم يكمله ثم بقي آخر فحدثه ببقية الحديث فقال لا تطلق امرأته ولم يحدث به. وكذلك لو حدث به الرجل الذي أخبره به وتقدم عليه فيه. ومن غيره قال أبو الحواري رحمه الله سل عن هذه المسألة. ومن غيره وقال من قال اذا أخبر به الذي حدثه فقد طلقت لانه هو أحد وقد أخبره الحديث الا أن يقول ان حدثت بهذا الحديث أحداً غيرك فهناك لا تطلق امرأته اذا حدث به.

مسألة : في رجل حلف بطلاق امرأته انه لا يخبر بخبر فاخبر ببعضه انه لا يقع الطلاق حتى يتم الخبر.

مسألة : وان قال رجل لزوجته انت طالق ان كلمت زيداً فإذا كلم زيداً طلقت. وان كلم زيداً قبل أن يطاها فهو مؤي من ذ كلم زيداً. فان تركها اربعة أشهر منذ كلم زيداً أبانت بالايلاء. وان وطئها فوق ما يلتقي الختانان ويجب الغسل فسدت عليه أبداً. وان طعن طعنة قدر ما يلتقي الختانان ويجب الغسل وقع الطلاق وينزع من حينها ثم يردّها ان شاء في العدة وان أمضى فوق ذلك أو طعن بعد ذلك ولم ينزع من حينه فسدت عليه أبداً.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته انت طالق ان كلمت زيداً ان دخلت دار عمر وقال ان كلمت زيداً أو دخلت دار عمر وجميعاً طلقت وان لم تفعل ذلك جميعاً لم تطلق. وهي امرأته ولو فعلت أحد المعنيين وسواء ذلك

قدمت أحدهما أو أخرته وليس هذه مثل الأولى. فان قال لها انت طالق ان كلمت عمروا وان لم اطل قال ان كلمت عمروا قبل ان يطاها طلقت وان وطياها انهدم الطلاق ولو كلمت عمروا.

مسألة : عن ابي الحواري وعن رجل يقول لامرأته ان كلمت فلانا فانت طالق فكلمته وطلقت وردها ثم رجعت كلمته. فعلى ماوصفت فانما يقع عليها الطلاق مرة واحدة إلا أن يقول كلما كلمته فانت طالق فكلمة كلمته طلقت. وكذلك ان قال ان قبحت وجهه فهي طالق مثل المسألة الأولى.

مسألة : ومن حفظ ابي معاوية عن ابي عبدالله فيما أحسب. ورجل حلف بطلاق امرأته ان كلمت فلانة فجاءت المرأة تسال عن شاتها فقالت زوجة الرجل لصبي أعملها أن الشاة في الزرب فاعلمها. قال تطلق لأن الصبي انما أدى كلام المرأة الا ان يقول انه انما قال للمرأة عن نفسه ولم يقل ذلك عن زوجة الرجل فلا يكون طلاقا.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الضياء. ومن قال لزوجته ان كلمت زيدا فانت طالق فكلمته حيث يجوز أن يسمع حنث وان لم يسمع. فإن كلمته ميتاً فلا حنث. وان كلمته بحيث لايجوز أن يسمع لبعد المسافة فلا طلاق. فان كان أصم فكلمته في مسافة لو كان سمياً لبعد المسافة فلا طلاق. فان كان أصم فكلمته في مسافة لو كان سمياً لسمع ففيه وجهان. وعن ابي عبدالله انها تحنث قال أبو الحواري اذا لم يسمعها لم يحنث. قال المضيف من كتاب الأشياخ انه ان كان أصم وكلم حيث يسمع مثله ففيه اختلاف والله أعلم. رجع الى الكتاب.

مسألة : وقال أبو سعيد في رجل قال لامرأته انت طالق ثلاثاً إن كلمت زيدا لاتطلق ان كلمته أو لم تكلمه قال لانه اوقع الاستثناء على غير معروف فلا تطلق.

مسألة : في الرجل اذا قال لامرأته انت طالق ان كلمت فيما يستقبل. وتطلق ان كان زيدا كلمته من قبل قال لأن أن المنصوبة بمنزلة اذ في هذا

الموضع واحتج بقول الله عيسى وتولى ان جاءه الأعمى يقول اذ جاءه الأعمى.

مسألة : وقال في الرجل اذا قال لامرأته ان كلمت زيدا ولم أطال فانت طالق. فان كلمت زيدا أطلقت وان وطئها قبل ان تكلم زيدا فقد انهدم الطلاق وليس في هذا ايلاء ان لم تكلم ولم يطاها لانه مباح له وطئها. وان قال انت طالق ان وطئتك ولم تكلم زيدا. قال ان وطئها من قبل ان يكلم زيدا حرمت عليه أبدا وان كلمت زيدا من قبل ان يطاها فهي زوجته ويجوز له وطئها وان لم يكلم زيدا ولم يطاها حتى تمضي اربعة اشهر بانته منه بالايلاء.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الضياع. ومن حلف بطلاق زوجته ان كلمت أحداً من أهلها أو من قرابتها فإن كلمت أحداً من أهلها أو قال من قرابتها فإن كلمت أحداً ممن يلقاها الى اكثر من اربعة آبا لم تطلقه.

مسألة : ومن حلف بطلاق امرأته لا يكلم فلانا فقالت امرأته لامرأة أو رجل ان زوجي حلف بطلاقي ان كلمت فلانا وفلان حاضر يسمع قولها هذا فاردات بقولها هذا أن يسمع الرجل الذي حلف زوجها عليها ان كلمته قال ابو عبدالله لا تطلق.

مسألة : منقولة من كتاب الايمان من حفظ محمد بن ابراهيم من جواب أبي الحواري. سألت عن رجل حلف بطلاق زوجته أن لا تكلم فلانة فمرت المرأة المحلوف عليها على نسوة في الليل فقالت كيف امسيتن فقلن مرحباً. وقالت المحلوف عليها من تلك قالوا فلانة فقالت عند ذلك تلك التي حلف علي زوجي أن لا أكلمها وانما قالت كيف امسيت في الليل فعلى ما وصفت فإذا كانت المحلوف عنها هي التمس مست بالنسوة والمحلوف عليها مع النسوة فردت عليها المحلوف عليها مع النسوة فهذه قد خشت وقد وقع الطلاق لاشك في ذلك اذا اردت عليها السلام أو قالت لها مرحباً أو سمعتها

منها كلاماً لها فقد وقع الطلاق علمت بها أو لم تعلم أنها هي المحلوف عنها وسواء ذلك كان ليلاً أو نهاراً.

مسألة : من الزيادة المضافة وعن رجل حلف على طلاق امرأته لا يكلم فلاناً وكانت هي تريد الخروج منه فأتت اليه. فقالت اني قد كلمت فقال المحلوف عليه معاذ الله ما كلمتني هذه المرأة يقبل كلامها في ذلك ويدفع اليها الصداق ام لا. قال كلامها مقبول والحنث واقع وقول الرجل دعوى عليها لان الزوج حلف على فعلها.

مسألة : وعن رجل حلف بطلاق امرأته ما فعل كذا وكذا وفعل فما حد ذلك ان كان فعل ذلك وهو صبي قال حد عمل العاقل اذا بلغ رجلاً فقد وجبت عليه الحدود فأما قبل ان يبلغ رجلاً فلا. قال أبو المؤثر الله أعلم.

مسألة : ومن حدث امرأته بحديث فقال ان حدثت به فأنت طالق وأنت علي حرام وهي يومئذ حبلى فحدثت بالحديث الذي نهاها عنه زوجها ثم وضعت حملها فقد بانث منه وهي أملك بنفسها وليس له تزويجها بكناح جديد ومهر جديد فإذا فعل ذلك كانت منه على تطليقتين وعليه كفارة يمينه.

مسألة : ومن حلف بطلاق امرأته لا تكلم فلاناً فقالت امرأته لامرأة أو لرجل أن زوجي حلف بطلاقي ان كلمت فلاناً وفلان حاضر يسمع قولها هذا فأرادت بقولها هذا أن يسمع الرجل الذي حلف زوجها عليه إن كلمته. قال أبو عبدالله لا تطلق. قال وكان مروان بن عبدالواحد حلف بأيمان شديدة ان لا يكلم والديه. ثم سأل موسى بن علي عن ذلك فأمره أن يدخل على والديه ويكلم اخته قدام والديه ووالداه يسمعان ما يريد ان يكلم به اخته ولم ير عليه موسى حنثاً بذلك اذا كلم اخته بكلام يريد أن يسمعه والداه. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب الثاني والخمسون اليمين بالطلاق بالتزويج

عن أبي الحواري رحمه الله. وعن الرجل الذي حلف بطلاق امرأته لامرأة أخرى ليتزوج بها فإذا تزوج بها بولي وشاهدين وصادق فقد برت يمينه وقد تزوج بها. وقد وقعت التسمية على التزويج وقد برت يمينه. وإن كان التزويج فاسداً ولا يسعه أن يفعل ذلك. فإن فعل فقد برت يمينه وطى أو لم يطأ.

مسألة : قلت فإن قال لها ان حلفت بطلاقك فانت طالق ان حلفت بطلاقك فانت طالق ان حلفت بطلاقك فانت طالق. كم يقع عليها من الطلاق قال معي ان هذا يمين كقوله ان دخلت دار زيد فانت طالق فقوله ان حلفت بطلاقك فانت طالق فهو يمين فلما ان حلف الثانية حنث وقع عليها تطليقة. وكذلك في الثالثة وهذه يمين بالطلاق.

مسألة : وعن رجل طلب امرأة يتزوجها فقالت ان لك امرأة. وانا اخاف أن تتزوجني فتطلقني فقال ان فعلت فعلها من الطلاق مثل ما عليك فتزوجته فغارت عليها الاولى فطلق الآخرة تطليقتين ثم اشهد على ردها ثم طلق الآخرة تطليقتين. وقال ابو نوح بانك منه الآخرة. ولاتبين الاولى لانه قد وفى لها بما قال فوقع على الاولى من الطلاق ماوقع ثم اشهد على ردها. ثم انه طلق الآخرة اثنتين. فلم يقع طلاق الآخرة على الاولى.

مسألة : من الزيادة المضافة وعن رجل طلب امرأة الى اهلها ليتزوجها فانعموا له ثم بدا له فحلف بطلاق زوجته انه لو اراد ان يتزوجها لفعل. قال سليمان انه لا يحنث اذا كان معناه ان القوم قد انعموا له. قال هاشم ان امرأته تذهب ليست الارادة اليه.

مسألة : وعن رجل ذكرت امرأته رجلاً فقال انت طالق ان لم تزوجي به.

فعلى ماوصفت فهذا ايلاء وليس له ان يطاها فإذا مضت أربعة أشهر
بانت منه بالايلاء وذلك ان كان هذا الرجل يحل له نكاحه ولو حلف ان لم
تزوج بابنها أو بأخيها طلقت من حينها ولم يكن هذا إيلاء.

مسألة: فيمن حلف لا يطلق امرأته ان طلق الوكيل أو أبرأها حنث لأن
فعل الوكيل فعل الموكل. واما اذا جعل امرأها بيدها فلا حنث عليه. لأنه لم
يأمرها ان تطلق نفسها ولا تختار نفسها فلا أراه يحنث. رجع الى كتاب
بيان الشرع.

الباب الثالث والخمسون

الطلاق بالولد

وعن رجل له أربع نسوة كلهن حوامل فقال أيكن وضعت حملها قبل صاحبته فالأخرى طالق فوضعت واحدة منهن. ثم وضعت الثانية ثم وضعت الثالثة. ثم وضعت الرابعة ما القول فيه. قال معي انه قيل يقع على الأولى منهن تطليقتان. ويمك رجعتها وتعتد بالحيض وهي التي وضعت أولا. والتي وضعت بعدها. وهي الثانية يقع عليها تطليقة وتبين بالولد ويقع على الثالثة تطليقتان وتبين بالولد ويقع على الرابعة ثلاث تطليقات وتبين بالولد. وذلك انه لما وضعت الأولى حملها وقع على الأخرى كل واحدة تطليقة ولم يقع عليها هي شيء من نفسها لأنه قال فالأخرى طالق؛ فلما وضعت الثانية. وقد وقع عليها تطليقة من الأولى انقضت عدتها بذلك. ولم يقع عليها من نفسها شيء ووقع على الأولى تطليقة من الثانية ووقع على الباقيتين كل واحدة تطليقتان من الأولى واحدة ومن الثانية واحدة. فلما وضعت الثالثة وقد وقع عليها تطليقتان بانتهى بالعدة بتطليقتين ووقع على الباقية وهي الرابعة ثلاث تطليقات ووقع على الأولى تطليقتان. فلما وضعت الباقية وهي الرابعة انقضت عدتها بالثلاث ولم يقع على الأولى منها شيء لأنه قال أيتكن وضعت قبل صاحبته ولم تبق لها صاحبة لم تضع. فلم يقع بها على الأولى شيء من الطلاق لوضعهن كلهن وبانت هي بالثلاث بالعدة. فان قال أيتكن وضعت حملها قبل الأخرى طالق والمسألة بحالها. فمعي أن النساء فيه واحد مثل الأولى إلا أنه يقع على الأولى ثلاث تطليقات لقوله أيتكن وضعت حملها. فالأخرى طالق ولم يقل قبل صاحبته قال المصنف وقد وجدت انه اذا قال أيتكن وضعته حملها فالأولى طالق فان الأولى تطلق ثلاثا. وعدتها بالحيض وتطلق الثانية بواحدة وتنقضي عدتها بولدها. وتطلق

الثالثة اثنتين وتنقضي عدتها بولدها. وتطلق الرابعة ثلاثا وتنقضي عدتها بولدها. قيل فإن قال أيتكن لم تضع حملها فالأخرى طالق. هل يكون مولياً عنهن. قال هكذا معي انه مولي عنهن فإن وضعت واحدة منهن فالإيلاء عليهن كلهن بحاله. وكذلك ان وضعت الثانية فالإيلاء عليهن بحاله فإن وضعت الثالثة حملها أشبه عندي أن يكون قد زال الإيلاء عن الباقية التي لم تضع حملها وثبت الإيلاء على الأخرى بها فان وضعت حملها قبل أربعة أشهر منك حلف انهدم عندي بالإيلاء عنهن وان لم تضع حملها حتى تمضي أربعة أشهر بن الثلاث بالإيلاء. قيل أرأيت ان قال لزوجتيه ايتكما وطيتها فالأخرى طالق هل يكون مولياً. قال معي انه يكون مولي عنهما جميعاً فان تركهما ولم يطاهما حتى تمضي أربعة أشهر باننا بالإيلاء وان وطى واحدة طلقت الأخرى وانهدم الإيلاء عن الموطاة بوطيتها لأنه انما كان مولياً عنها بوطيتها. ويكون الإيلاء على الأخرى بحاله. وان ردها في عدة قبل انقضاء أجل الإيلاء وهي زوجته ولم يطاها الى ذلك بانت بالإيلاء. ويقع عليها الطلاق وتبين بالإيلاء. وكذلك عندي ان لم يردها وكانت في أجل الطلاق وأتى عليها أجل الإيلاء وهي في عدة الطلاق الذي يملك رجعتها وقع عليها أجل الإيلاء. وان ردها ووطيتها قبل أن يأتي عليها أجل الإيلاء وتبين به وقع على الأخرى الطلاق بوطيتها. وانهدم عنهما الإيلاء جميعاً ووقع على كل واحدة تطليقة بوطي صاحبتهما. وقال انه لا وقت عليه ولا حد في هذا الوطي ويجوز له أن يمكن فوق ما لا يقع الحنث فان وطى واحدة فوقع الطلاق بالأخرى واتى عليها أجل الإيلاء. وبانت منه وقد ردها فان اتى عليها وهي في التزويج منذ تزوجها أربعة أشهر فيختلف في ذلك. فقال من قال انها تعود تبين بالإيلاء ثانية اذا لم يطاها منذ تزوجها. وقال من قال ان ذلك قد مضى وأنه بمنزلة اليمين ولا يكون بين الحنث إلا مرة واحدة ولا حد عليه في الوطي إلا انه تطلق الأخرى اذا وطى هذه. قلت له فعلى قول من يقول بذلك لو تركها ولم يطاها حتى يرجع يأتي عليها أجل الإيلاء مرة ثانية منذ تزوجها. قال يعود يقع عليها مرة ثانية وثالثة كذلك حتى

يرجع ينقضي أمر هذا التزويج.

مسألة : قيل له ماتقول في رجل قال لزوجته ان ولدت فانت طالق فولدت سقطاً بيناً قال معي أنها تطلق. قلت له فان قال ان ولدت غلاماً. فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق اثنتين فولدت غلاماً وجارية لاتدري أيهما قبل الآخر كم تطلق. قال أما في الحكم فلا يحكم عليه إلا بواحدة لايدري أيهما قبل الآخر وفي الاسترابة انه يلحقها اثنتين والثاني منهما تنقضي به العدة ولايقع به طلاق.

مسألة : قال أبو سعيد في رجل قال لزوجته وهي حامل أنت طالق للسنة انها تطلق من حينها لان طلاقها جائز بالسنة لأن عدتها لوضع الحمل. ولو لم تكن حاملاً فقال لها كذلك لم تطلق حتى تظهر من الحيض على معنى قوله اذا عنى طلاق السنة وهي ممن تحيض. قلت له فان قال لها كلما ولدت فانت طالق فولدت واحدا وبقي في بطنها واحد انها تطلق واحدة وتنقضي عدتها بالآخر. فان قال لها انت طالق مع انقضاء عدتك أو في انقضاء عدتك. وكان قد طلقها واحدة انها لاتطلق لانه فيما معي يقع معناه بعد انقضاء العدة ولايقع به طلاق فإن قال لها وهي حامل اذا ولدت فانت طالق للسنة. فاذا ولدت وطهرت من نفاسها طلقت. قلت له فهذا له وطئها حتى تطلق قال معي انه يجوز له ذلك في حين مايجوز حتى تطلق. قيل له فإن قال ان ولدت فانت طالق للسنة. هل يكون القول سواء. قال يشبهه معي ان يكون معنى واحد.

مسألة : ورجل قال لزوجته كلما ولدت ولداً فانت طالق فولدت ثلاثة أولاد في بطن واحد. قال معي انها تطلق اثنتين وتنقضي العدة بالثالث. وان ولدت اثنين طلقت واحدة وتنقضي عدتها بالآخر. قلت فإن ردها مع كل ولد. قال معي انه يقع عليها ثلاث تطليقات ولا تنقضي عدتها بشيء وتطلق بالولد الآخر.

مسألة : عن ابي سعيد وعن رجل قال كل ولد ولد غداً فأماه طالق.

فولدت امرأته من الغد هل يقع الطلاق ومتى يقع. قال معي انه قال كل ولد ولد غداً وقع الطلاق من حينه إذا ولدت غداً. وإذا قال كل ولد يولد غداً فأمه طالق فمعي انها تطلق اذا ولدت غداً.

مسألة : ومنه فيما احسب وعن رجل قال لزوجته ان حبلى فانت طالق متى يقع الطلاق وهل يكون له وطئها. قال معي انه يقع الطلاق اذا حبلى مذ قال لها ذلك فيما يستقبل ولا تطلق امرأته ان كانت قد حبلى لان هذا قول يوجب فعل المستقبل وقيل له أن يطاها مرة ثم يمسك عنها حتى تحيض ثلاث حيض ان كانت ممن تحيض أو ثلاثة أشهر ان كانت ممن لا تحيض ثم يطاها مرة ثم هو على هذا الى أن تحبل فتطلق أو يكون على هذا دأبه. ويقع لي ان هذا تنزه لانه قد يمكن ان تحبل وهي ترى الدم الذي يشبه الحيض والمعنى في هذا عندي انها غير حبلى حتى يصح انها حبلى. فإذا حبلى فوطئها على كل حال قبل ان يردها فقد وطئ مطلقة وتفسد عليه في قول اصحابنا. ولكن المخرج له عندي الذي لا يشك فيه انه كلما أراد وطئها ردها رداً على الطلاق بلا أن يسمى طلاقاً. فان كانت قد حبلى وطلقت كان قد ردها احتياطاً. وان كانت لم تحبل لم يضره الرد. ولم أعلم اني عرفت هذا من قول متقدم من أثر ولا خبر. ولكنه يخرج عندي ان هذا أحسن للاحتياط بهذا المبتلى بهذه المسألة لما يمكن ان تكون تحبل في ذلك الحال وذلك للاحتياط ولأنه يتعدى أمر وطئها عليه بتباعد الحيض أو بانقضاء الشهور ولا نبريه على كل حال من مواجهة الحرمة ان حبلى في بعض الأحوال. ولم يعلم فوطئها وهذا يمكنه أن يردها كل ساعة ويطاها بكل وطية لانها لا تطلق بهذا اللفظ الا بحنث واحد. فمتى وافق الطلاق فقد وافق الرد وبريء من مواجهة الحرمة والمعنى الاول لو احتاط به ثم وطئها. فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر منذ وطئها في بعض مايطاها وكان محكوماً عليه بانه قد وطئ مطلقة وتفسد عليه فيما يوجد عنه من قول اصحابنا اذا وطئ مطلقة أبداً. فوقع لي أن هذا الاحتياط أقرب من ذلك وأبرأ من مواجهة الحرمة وخوف الفساد.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرقاق. وعن رجل قال لامرأته ان ولدت غلاما. وان ولدت جارية. فانت طالق فولدت جارية تطلق منه أم لا. قال نعم ان ولدت جارية طلقت كما قال. قلت فان ولدت خنثى تطلق منه. قال قد وقع الإشكال والطلاق أولى لأن الخنثى فيه من الأنثى شبهة. قلت فان أسقطت فلم يعلم غلاماً أو جارية تطلق منه أم لا. قال اذا ولدت تماما ثم اشتبه فقد أشكل أمره. والطلاق يقع للشبهة. وهو أولى به عند أصحابنا لانه طلاق ووقعت الشبهة. وان كان السقط لم يبين خلقه فالله أعلم. رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة : ورجل قال لزوجته أنت طالق ان حبلى فان جاءت بولد لسته أشهر مذ قال لها ولم يطأها بعد القول وقع الطلاق. وان جاءت به لأقل من ستة أشهر منذ يوم قال لها لم يقع الطلاق. فإن وطئها بعد قوله والمسألة بحالها فان جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر أو لسته أشهر فصاعداً منذ قال لها وقد وطئها ولأكثر من ستة أشهر منذ قال لها طلقت وحرمت عليه لأنه قد وطئ مطلقة. فإن قال ان احبلك فانت طالق فليطأها مرة ثم يمسك عنها ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر إن كانت ممن لاتحيض. ويكون على حاله على ما وصفنا في الأول من الاستبراء. فان جاءت بالولد منذ يوم قال لها لسته أشهر فصاعداً ولم يطأها بعد القول لم يقع الطلاق عندي وكان الولد ولده اذا كان قد وطئها من قبل. وان وطئها بعد القول فجاءت بالولد من بعد الوطي لسته أشهر وقع الطلاق. وان جاءت به لأقل من ستة أشهر من بعد القول والوطي فلا يبين لي وقوع الطلاق. وان قال ان كنت أحبلك أو إن كنت أحبلى فان كانت حبلى منه أو من غيره وقع الطلاق ان كان قد احبها من قبل القول وقع الطلاق بالوجهين جميعاً.

مسألة : وقال أبو سعيد في رجل قال لزوجته ان كان ما في بطنك ذكراً فانت طالق واحدة وان كان انثى فانت طالق ثلاثاً. فوضعت أنثى وذكرها انها لاتطلق. قيل له فان قال ان ولدت فانت طالق فاستقطت. هل تطلق

قال معي أنها تطلق اذا كان السقط بيناوان كان السقط غير بئن الخلق. فمعي انه قد قيل لا تطلق لانه لا يقع به اسم الولادة. قيل له فإن قال لزوجته إن ولدت غلاما. فإن تطلق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق اثنتين قال فولدت غلاماً وجارية فلم يعرف أيهما ولد قبل الآخر. قال أما في الحكم فلا يحكم عليه بالثنتين وهو واحدة لا يحكم إلا بها. وفي الاسترابة تلحقه الثنتان لانه لم يدر أيهما قبل الآخر والثاني منهما تنقضي به العدة. ولا يقع به الطلاق وهذا اذا كان حبلا واحدا.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته ان حبلى فانت طالق متى يقع عليها الطلاق. وهل له أن يطاها قال معي انه قيل له أن يطاها منذ قال لها مرة ثم يمسك عن وطئها ثلاث حيض ان كانت ممن تحيض أو ثلاثة أشهر ان كانت ممن لا تحيض ثم يطاها ان شاء ان لم تحبل ثم على هذا يكون دأبه ان شاء وهي امرأته حتى تحبل مذ قال لها ذلك القول. قيل له أرأيت إن جاءت بولد لأقل من ستة أشهر منذ قال لها ذلك القول هل تطلق قال معي انه قيل لا تطلق لانه قد علم أنها كانت قد حبلى ولم تحبل بعد ذلك. وانما يقع الحنث في المستأنف. وعن رجل قال لزوجته انت طالق إن ولدت غلاما او جارية فولدت غلاما وجارية في بطن واحد هل تطلق قال معي انها تطلق واحدة وتنقضي عدتها بالولد الثاني. فان قال ان ولدت غلاما أو جارية فولدت غلاما وجارية هل تطلق. قال معي انه قيل تطلق اثنتين باسم الولد واحدة وبالولد ثانية وتنقضي عدتها بالثاني. قيل له فان قال ان ولدت أو ولدت غلاماً وجارية فولدت غلاما وجارية قال معي ان هذه يقع عليها تطليقة واحدة وتنقضي عدتها بوضع الحمل. قيل له فإن قال ان ولدت وولدت غلاما وجاري قال معي انها تطلق واحدة ولا تنقضي عدتها بالولد لأنه انما وقع عليها الطلاق بالجميع.

مسألة : ومن جامع بن جعفر. واذا قال الرجل لزوجته اذا حملت فانت طالق ثلاثا. فإنه يطاها مرة ثم يدعها حتى تحيض ثلاث حيض ثم يطاها مرة فهو على هذا مادامت عنده فإن ولدت ولداً لأقل من ستة أشهر

مذ قال هذا القول لم يقع به طلاق لأن الحمل قد كان قبل الحلف فإذا جاءت به لستة أشهر أو أكثر وقع به الطلاق وانقضت به العدة. قال غيره إن جاءت به لأقل من ستة أشهر مذ وطئها أو لستة أشهر أو أكثر مذ حلف عليها بهذا فسدت عليه لأنه وطئ مطلقة.

مسألة : في رجل قال لامرأته انت طالق اذا حملت فقالت المرأة قد حملت فقال الزوج كذبت قال معي انه قد قيل انها تصدق في ذلك ويحكم عليه بالطلاق لانه جعل ذلك إليها.

مسألة : والذي حلف بطلاق زوجته ان ولدت غلاماً أو جارية فولدت غلاماً وجارية. فمعي انها تطلق بالغلام تطليقة. وبالجارية تطليقة ان ولدتهما في بطن واحد طلقت واحدة بالأول منهما وانقضت عدتها بالآخر. وان ولدت ثلاثة جارية وغلامين او جارتين وغلاماً فانها تطلق عندي بأحد الجارتين أو الغلامين أيهما كان منه اثنتين. وسواء ذلك كان في بطن واحد ومتفرق. فان كان من بطن واحد طلقت بالفرد تطليقة واحدة والزوجين تطليقة. فان ولدت الزوجين جميعاً قبل الفرد من الأولاد فانها تطلق بأحد الزوجين وتنقضي عدتها بالفرد ولا يقع به طلاق إذا كان ذلك في بطن واحد فتطلق على هذا واحدة فافهم ذلك. وان ولدت في بطن واحد ثلاثة ذكران أو ثلاث أناث فانما تطلق عندي وتنقضي عدتها بالأولاد فإن رجعت الى ملكة فولدت بعد ذلك من الصنف الباقي الذي لم تلد منهم بشيء طلقت بواحد منهم تطليقة فيما قيل في بعض القول. وقيل إذا بانث منه بتطليقة وانقضت عدتها وتزوجت غيره. ثم رجعت بملك ثان ثم ولدت مابقي من الصفة لم تطلق. وقال من قال تطلق وكذلك ان بانث بثلاث تطليقات بوجه من وجوه الطلاق منه وتزوجت غيره ثم رجعت إليه ثم ولدت من الصنف الباقي ففي ذلك اختلاف أيضاً.

مسألة : عن أبي الحواري وعن رجل قال لامرأته ان لم احبلك فانت طالق. واخر قال لامرأته إن حبلك فانت طالق. ورجل حلف بطلاق

امراته ماوطيها قط على الأرض. فعلى ماوصفت فالذي قال لامراته ان لم أحبك فانت طالق فقد قالوا يطاها مرة واحدة ثم يمسخ عنها فان حبلى. فهى امراته وان لم تحبل حتى تمضى أربعة اشهر ولم يستبن بها حبل بانى بالايلاء وه و طليقة بائنة. وقد انقضت عدتها منه إن لم يستبن بها حبل. وأما الذى قال لامراته ان أحبلك فانت طالق فقد قالوا يطاها مرة واحدة ثم يمسخ عن وطىها حتى تحيض ثلاث حيض ان كانت تحيض. وان كانت ممن لا تحيض أمسك حتى تعد ثلاثة أشهر فان استبان حملها فقد طلقت وان لم يستبن لها حبل رجع وطىها مرة واحدة ثم يمسخ عنها حتى تحيض ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض وهكذا يفعل مادام حتى يستبن لها حبل فهذا الذى حفظنا من قول الفقهاء.

الباب الرابع والخمسون الطلاق بالعطية والعارية

وعن رجل حلف بطلاق زوجته ان اعطت من بيته طعاما فاعطت خلا
هل تطلق. قال لا أعلم ذلك. قيل له فان أعطت لبناً يكون طعاما والمسألة
بحالها. قال معي ان اللبن طعام في الحنث. وتطلق عندي بمعنى الحنث.

مسألة : جواب من محمد بن الحسن في رجل قال لزوجته انت طالق إن
اطعمت ابنك من مالي إلا بطيبة نفسي. ثم قال لها بعد ذلك نفسي طيبة ولو
اطعمت كل يوم بعشرة قال يعني بعشرة دراهم ثم اختصما بعد ذلك
فقال انا نفسي ليست طيب بما تطعمي ابنك. فعلى ما وصفت فإذا اطعمته
حين ما يقول لها أنه تطيب نفسه بما تطعم فلا تطلق. واما إذا قال لها أنه
لا تطيب به نفسه فاطعمته بعد ذلك بغير طيبة نفسه وقع الطلاق
ولا تطعمة الا عن طيب نفسه كما قال من ماله.

الباب الخامس والخمسون

الطلاق على عطيته لزوجته وعلى شرط أن عليها له كذا وكذا وما أشبه ذلك

وعن امرأة قالت لزوجها طلقني على أن اعطيك دراهم. فطلقها انه خلع.
مسألة: وعن رجل قالت له زوجته اذا طلقنتي فحقي الذي عليك لي هو لك. قال اذا طلقها على هذا فحقها الذي عليه لها هو له. وهذا يخرج مخرج الاقرار. وليس هذا مخرج الاستثناء لانه غاية وليس بالاستثناء. ولو قالت له ان طلقنتي فحقي الذي عليك لي هو لك. فطلقها من حينه في مجلسهما ذلك كان ذلك يخرج مخرج الخلع ويكون له حقها. فان لم يطلقها حتى افترقا من مجلسهما طلقت اذا طلقها من بعد ذلك ولا شيء له من بعد ذلك.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرقاق. وسألته عن رجل قال لزوجته أنت طالق على أن تعطيني مائة درهم فأبى من ذلك أو اجابت اليه ايقع الطلاق في الوجهين جميعا أو لا يقع بها فيهما ولا في احدهما. قال يقع عليها الطلاق على ما وصفت من ذلك.

مسألة : من الجامع وعن رجل قال لامرأته ان لم تعطيني كذا وكذا فانت طالق فلم تفعل ثم ذهبت الى من ذهبت وأشهدتهم أنها قد اعطته في ذلك اليوم الذي جعل طلاقها فيه ان لم تعطه. ثم لم يعلمه الشهود حتى خلا الوقت ثم اعلموه هو أو هي. قال ابن محبوب رحمه الله ان كان الشهود عدولا فهذه عطية. ولو لم يقبل العطية.

مسألة : وعن ابي علي رحمه الله في رجل قال لامرأته انت طالق ان لم تعطيني كذا وكذا فقالت قد اعطيتك إياه فاعطته إياه ثم قالت قد رجعت

فيه ولم يكن قبل ما أعطته فقال قد اعطته ولا طلاق.

مسألة : وإذا قال الزوج لامرأته أنت طالق عليك لي ألف درهم فلم تقل شيئاً طلقت ولا شيء عليها. وإن قالت لا كذلك تطلق وليس عليها له شيء لأنه طلق على غير شريطة. وإن قالت نعم مجيبة له في ذلك ففيه اختلاف. فقيل إنها تطلق ويجب عليها الألف في الإقرار لأنها قالت نعم فقد أقرت بالألف إقراراً ولا يخرج هذا على سبيل الفدية ولا الشرط. وقال من قال تطلق وليس عليها شيء وذهب صاحب هذا القول على أنه يخرج على وجه الشرط. فأبطله من طريق الشرط لأن الشرط هاهنا ضعيف. وكذلك لو قال عليك ألف درهم وأنت طالق فالقول فيه واحد. وإذا قال لها أنت طالق فعليك لي ألف درهم. فقالت نعم كان مثل الأول في الاختلاف في ثبوته عليها. والذي يثبت به ذلك معه يخرج على الخلع. وكذلك قوله عليك لي ألف درهم فأنت طالق وإذا قالت نعم طلقت وكان ذلك خلعاً وإن لم تقل نعم وقد قال لها عليك لي ألف درهم فأنت طالق فذلك يخرج على وجهين وفيه اختلاف لأن أحدهما أنها لا تطلق لأنه استفهام وقول أنها تطلق.

مسألة : وإذا قال لها أنت طالق على أن عليك لي ألف درهم فقالت لا أو سكتت فلم تقل شيئاً فقيل تطلق ولا شيء عليها. وقيل لا تطلق حتى يقبل ما استثنى وهو خلع. وإن قالت فقيل إنها تطلق ولا شيء عليها. وقيل تطلق وعليها الألف. رجع إلى كتاب بيان الشرع.

الباب السادس والخمسون

الطلاق بالعطية وبعطية الحق وغيره والعارية

عن أبي علي الحسن بن أحمد وفي رجل طلب الى زوجته قارورة فيها دهن ان تعطيه اياها فلم تفعل فقال ان لم تعطيني اياها. فانت طالق. فلبثت ساعة ثم اخذتها ضربت بها في الأرض تريد كسرها فسلمت فأخذها أيلزمها الطلاق أم لا. فعلى ماوصفت فإذا أراد بالعطية الهبة فإذا أعطته اياها قبل أن تخلو أربعة أشهر فقد بر. وان أراد بالعطية التسليم والتناول فانه أعلم. رأيت ان لم تبرزها له أوجب عليها من وقتها أو يلحقها الايلاء. فهذه يلحقها الايلاء على ماوصفت.

مسألة : احسب عن أبي سعيد وسألته عن رجل قال لرجل له عليه حق ان لم أعطك اليوم حقه فامراته طالق فوصل اليه ليعطيه فوجده قد مات هل يبر ولا تطلق زوجته. قال معي انه قيل اذا أعطى ورثته ذلك اليوم بر وليس على الناس الأموات في مثل هذا لأن المعنى فيه تسليم الحق. ومعنى انه قيل يحنث اذا عدم معنى التسمية ولعل الأول يخرج على المعنى. قيل له فان كان الميت ليس له وارث يقدر عليه ولا يعلمه هل يبر. قال معي انه اذا ثبت معنى ما قيل في الورثة. وعدمهم أنه للفقراء فسلم على ذلك فله قد قال بعض المسلمين انه يلحقه ذلك. ويشبه معنى الاختلاف على مامضى في التي قبلها اذا سلمه الى الورثة.

مسألة : وعن رجل اعادت امراته شيئاً قومياً. فقال ان أخذته فانت طالق وقال المستعير لامراته ان لم ترديه فانت طالق. فبلغنا أن الربيع سئل عنها فقال بانث بواحدة ثم قال بانث جميعاً ثم قال لم تبث واحدة منهما. ترد المستعيرة حتى تضعه بين يدي التي أعادتها ولتقل المعيرة لا أقبله ولا أعيره فإذا لم تأخذه فلا بأس على واحدة منهما في الطلاق.

مسألة : عن أبي سعيد فيما أحسب قلت له فالمرأة اذا حلف عليها زوجها بطلاقها ان اطعمت بنيتها من ماله شيئاً. فاخذت من ماله حباً واعتقدته مما يلزمه لها من النفقة أو دين عليه لها وطحنت ذلك الحب. وأطعمته بنيتها هل ينفعها ذلك الاعتقاد ولا يقع ذلك الحنث كان منصفاً لها في النفقة أو غير منصف. وكذلك في قضاء الدين. قال اما اذا كان منصفاً لها في النفقة أو غير منصف. وكذلك في قضاء الدين. قال اما اذا كان منصفاً فلا يبين لي ذلك وأخاف أن يقع الحنث. وأما اذا لم يكن منصفاً واخذته بحق يسعها وتستحقه عليه. ويصير ملكاً لها دونه بما يوجبه الحق فهو عندي مال لها لا له انما اطعمتهم من مالها لا من ماله. وان اخذته بغير حق فمن ماله اطعمتهم. واخاف أن يقع الحنث. قلت له فان اخذته من ماله واعتقدته قرضاً عليها فطحنته. واطعمتهم هل تسلم من الحنث اذا اعتقدته قرضاً كان اذن لها أن تقترض من ماله فاقترضت. بغير رأيه أو لم يأذن لها. قال أما اذا أذن لها أن تقترض من ماله فاقترضت. بغير رأيه فارجو أن ذلك واسع لها. وانما اطعمتهم من مالها. وأما إذا لم يكن باذنه ولم تكن مضطرة الى ذلك في ذات نفسها أو دينها فأخاف ان لايسعها ذلك ويكون ذلك عندي مالاً له. واما اذا اضطرت الى ذلك فاخذته على حد الضرورة في ذات دين أو نفس فارجو أن يكون ذلك مالاً لها ويسعها على هذا الوجه. وكل حال عندي يخرج لها إجازة أخذ ذلك فيه فاخذته وصار مالاً لها فاطعمتهم منه فلا يبين لي في حنث. وكل حال لايزيل اسم المال عن الحالف بما يسع القابض له ذلك فيصير ملكاً له دونه فهو مال للحالف وأخاف انه يقع الحنث فانظر في هذا الباب. من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع.

الباب السابع والخمسون

في الطلاق بقبض

الشيء ورده إذا كان في غيره

رجل حلف على زوجته بطلاقها لتقبض منه صرة فامتنعت فجعل صرة في ثوب ملفوف. ودفعه إليها يبر أم لا. قال الله أعلم غير أن القبض ينصرف على معان فمنه ما يقبض بعينه باليد. ومنه ما يقبض بالقول والقبول. ومنه ما يقبض بوصول بغيره. ألا ترى أنهم يقولون فلان يقبض الدار. وقبض المال وإنما هو استوجب ذلك عند الإقرار والبيع. ويقال فلان قبض الدابة وإنما هو أخذ الحبل فقادها به. فصارت في ملكه وقبض العبد والدراهم إنما أمر بها وسلمها بيده. فإن كان الحالف إنما حلف عليها لتقبض منه أن تقبضها من يده بيدها ولم أرقبضها الثوب والصرة قبضاً حتى تقبض الصرة كما حلف. وإن كان اطلق القول وقبضت الثوب فالله أعلم. وقد عرفتك وجوه القبض ولم أره حائثاً إذا قبضت ذلك على أحد وجوه القبض والله أعلم. قلت فإن حلف أنها لا تقبض هذه الصرة فجعلها في صرر كثيرة، وجعلها في حقة مغطاة ودفعها إليها وقبضتها منه يلزم حنث أم لا. قال الله أعلم أنها لا تقبض الصرة بعينها. وقد تفرقت في صرر وقبضها للحقة خلاف قبضها الصرة بعينها ولا أرى الحنث يقع عليها وإن كانت حلفت لا تقبض الصرة بما فيها سواء إذا اجتمعت وتفرقت فقد عرفتك وجوه القبض. فعلى معنى من يقول أن القبض ما كان في الحوز وقد حازتها عنه. ولا أرى الحنث إلا واقعاً عليها. وكذلك هو على قول من رأى أن القبض هو الحوز للشيء فلا أراه حائثاً إذا قبضت الثوب وفيه الصرة. وإن كانت قصدت بالقبض إلى الحق لا إلى ما فيها من الأصرة وكانت يمينها لا تقبض الصرار بيدها. فلا أرى يلزمها

احنث فانظر في هاتين المسألتين واسأل عنهما والله أعلم بالصواب.

مسألة : وقيل عن امرأة أخذت من دراهم زوجها درهماً فقال لها زوجها ان لم ترديه فانت طالق. وقد سلمته الى تاجر. فذهبت الى التاجر تسترد الدراهم. وقد خلطه التاجر بالدراهم فاعطاها درهماً فدفعته الى زوجها فقال تطلق إلا أن ترده عليه بعينه. قال بعض انها لا تطلق لانها قد ردت له الرجل التاجر دفع اليها الكيس الذي فيه الدراهم. فأخذته ثم دفعته الى زوجها فقالت له خذ درهمك فإني لا أعرفه فاخذ الزوج درهماً من الكيس قال لا تطلق.

مسألة : قال أبو معاوية في رجل قال لزوجته وقد أخذت دراهم من موضع كانت الدراهم فيه إن لم ترديها فانت طالق. قال فردت الدراهم إلى زوجها. قال فتسأله عن نيته. فان كان نوى ان لم تردها إليه فقد فعلت وان كان نوى ان لم تردها الى الموضع الذي أخذتها منه. وكأنه يقول الى ان تردها الى الموضع. ومن غيره قال ان كان نوى في ذلك نية الرد الى الموضع بعينه فهو مانوى. وان لم يكن نوى فقد قال من قال يكون الرد اليه. وقال من قال الى الموضع. وقال من قال حيث ردتها اليه أو في الموضع فقد بر في يمينه وعن ابي علي رحمه الله في رجل جعل فراق امرأته في جرة اعارتها فذهبت لترد الجرة فوجدتها عليها غير انه قال اني انما اردت ان اهيئها بالفراق فذلك اليه كان ممن يوثق به او ممن لا يوثق به.

مسألة : وعن رجل أخذت منه امرأته درهماً من حيث لا يعلم. فقال لها ان لم ترد الدراهم فانت طالق ثلاثاً ثم نظر فرأى خرقه في الجدار فأخذها فوجد فيها الدرهم فعاد رده في مكانه ثم قال لها خذيه وريه عليّ فأخذته المرأة وردته عليه فان كان اعتقاد نيته انك ان لم ترديه عليّ من فقده هذا فقد حنث. وان لم تكن له نية فأخذت الدرهم من الجدار هذا الذي أخذته منك فحذه لقد رددته عليك. فقال ارجو ان يكون قد خرج من يمينه ولا حنث عليه.

مسألة: وعن رجل قال لامرأته ان لم تردي الكبة فانت طالق فردتها.
وقد سديت فقال بعض الفقهاء نخاف ان تقوته. قال ابو الحواري ان
نوى الكبة بعينها فقد طلقت. وان نوى الغزل فقد ردت عليه الغزل
ولا تطلق. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب الثامن والخمسون

الطلاق بالبيع والشراء

وعن رجل حلف بصدقة ماله على المساكين أو طلق امرأته ليبيعه غلامه فهرب العبد فخاف أن يموت قبل أن يبيعه هل يخرج منه من يمينه أن يبيعه وهو أبى. قال لا يبيعه أبداً لأنه بيع لا يجوز فان خلا أربعة أشهر بانت بالايلاء.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الضياء. ابن محبوب ومن حلف بالطلاق لا يشتري نخلة فباع نخلة ثم استقالها فان الطلاق يقع.

مسألة : ومن حلف بطلاق امرأته لا يبيع بيعاً فاقال في بيع فقيل أن امرأته تطلق لأن الاقالة بيع وكذلك القياض. قال غيره وهذا على من يجعل القياض بيعاً. مسألة وفي رجل حلف بطلاق زوجته. لا يشتري لها صبغاً ثم اشترى لها من دين عليه لها. فقيل ان كان نوى لا يشتري لها من عنده فلا شيء عليه وان ارسل القول فقد اشترى ويحنث.

مسألة : ومن كتاب الأشياخ وعن سعيد بن قريش ورجل حلف بطلاق امرأته لا باع هذا العبد فلقى رجلاً فقال له قد بعته غلامي هذا بكذا وكذا من الثمن فقال الآخر لا أريك قال قد باعه وتطلق امرأته وهذا بيع يوجب الحنث. ولا يثبت على المساوم البيع. قلت وساء قال قد ابعتك غلامي بكذا وكذا درهماً لرجل ساومه أو لم يساوم. قال نعم. قلت فان قال قد بعته هذا الغلام ولم يقل بكذا وكذا من الثمن كل ذلك سواء. قال لا حتى يقول قد بعته اياه بثمن معروف. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب التاسع والخمسون

اليمن بالطلاق بالدرهم والثوب والغزل

ما تقول في رجل عنده درهم. فوجدها ناقصة فقال لزوجته إن كنت أخذت من الدرهم شيئاً. فانت طالق فقالت لم آخذ منها شيئاً وثم قالت له بعد أيام كثيرة انها كانت قد اخذت من تلك الدرهم كذا وكذا درهماً أتطلق أم لا فقد يوجد في الأثر انها تطلق.

مسألة : ورجل طلق زوجته ان خرقت هذا الثوب وقد كانت خرخته قبل قوله ايقع اليها الطلاق ام حتى ترجع تخرقه مرة ثانية. قال معي انه قيل اذا كان يمكن فعلها من بعد لم يحنث بالفعل الأول في اليمن المستقبل وقوله ان خرقت هذا الثوب هو عندي فعل مستقبل ويمكن ان يكون تخرقه بعد ذلك إذا كان قائماً.

مسألة : واما الذي يحلف بطلاق امرأته ان لم تغسل هذا الثوب فإذا لم تغسله الى اربعة أشهر بانته بالايلاء ان لم يكن حد لها في غسله الى وقت معروف قبل ذلك أو من شيء معروف فيفوت ذلك وانما تطلق اذا انقضى الوقت وفات ذلك ولو كان قبل اربعة أشهر.

مسألة : سألت أبا عبدالله عن رجل قال لامرأته ان لم تردي الذي اخذت فانت طالق ولم تكن أخذت شيئاً. قال لا تطلق. وأما الذي قال لامرأته طالق لا يلبس هذا الغزل فمعي انه قد قيل يحنث لبسه أو لم يلبسه وليس هذا موضع استثناء وهذا خبر خبرها به أنه لا يلبسه فطلقها مع ذلك. وقال من قال انه استثناء ولا تطلق حتى يلبسه كلباس الناس الذي هو لباس واذا لبسه ثوبا أو جعل في ثوب قلبسه حنث ولو كان قليلاً في الثوب أو كان كله في الثوب أو مما لبس.

مسألة : عن ابي علي الحسن بن احمد فاما الرجل الذي حلف بطلاق

زوجته انه يسلم الى زيد خمسين ديناراً فسلم اليه عشرة ثم ردها عليه وسلمها اليه خمس مراراً يكون قد سلم من الطلاق أم لا. فاحب أن يسلم من الحنث إلا أن تكون له نية فهو مانوى والله أعلم.

مسألة : عن أبي الحواري رحمه الله. وعن رجل قال لزوجته هي فرقتك ان لم تردي ثيابك فلم تردها ثم انكر وقال انما عنيت طفالة. فعلى ماوصفت اذا قال انه لم ينو لامرأته طلاقاً لم تطلق وذلك انه قال هي فرقتك ولم يقل انت طالق فلذلك كان القول قوله فيما نوى. ولو قال انت طالق ان لم تردي ثيابك لم يكن له أن يقربها حتى ترد الثياب فان لم ترد ثيابها حتى تخلو أربعة أشهر بانتهى منه بتطليقة وهذا في قوله أنت طالق ولايقبل قوله اذا قال نويت بذلك الطفالة لم يصدق على ذلك ويفرق بينهما. وأما إذا قال هي فرقتك فإذا لم يعن طلاقاً لامرأته قبل قوله فلا يفرق بينهما. فإن طلبت المرأة يمينه حلف لها ماعنى لها بقوله هذا طلاقاً. من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع.

الباب الستون

الطلاق بلبس الثياب وغسلها وما أشبه ذلك

وعن رجل حلف لامرأته بالطلاق إن غسلت له ثوبيه فجاء إليها. وقد خبشت (١) أحدهما في الجفنة. وكان أول ما وضعت ولم ترفعه بعد يقع بها الطلاق أم لا. قال إن غسلت الثوب حتي تذهب منه الصية والنجاسة طلقت. وأما خبشها في الاناء فلا أراه. وأما إذا كانا اثنين. لم تطلق حتي تغسلهما والغسول ما وقع عليه اسم غسل له.

مسألة : وقيل عن أبي عبدالله في رجل حلف لا يلبس من غزل امرأته ثوباً فلبس ثوباً فيه من غزلها. فقال إن كان فيه من الغزل بقدر ثوب حنث. وفي موضع آخر لا يحنث حتي يلبس ثوباً من غزلها كما حلف وهذا الرأي أحب إلي.

مسألة : من منثورة الشيخ أبي محمد وإن قال أنت طالق إن لبست هذا الثوب وهو عليها. قال محمد بن محبوب إن لم تسلخه عند تمام كلامه أنها تطلق. وقال موسى بن علي لا تطلق حتي تلبسه ثانية ولو بقي عليها أو بات عليها وإنما يقع عليها الحنث إذا سلخته. ثم لبسته ثانية.

مسألة : وعن رجل حلف بطلاق زوجته لا يلبس لها غزلاً فخاطت ثوبه من غزلها تطلق أم لا. الذي يوجد عن بعض الفقهاء في مثل هذه قولان أحدهما أن الطلاق يقع. والآخر حتي يلبس من غزلها وعندي أن هذا قد لبس من غزلها وهو يقع الحنث بالقليل والكثير.

مسألة : من كتاب الأشياخ عن أبي الحسن قلت قال رجل لامرأته طالق إن كساها. فاشترى لها صبغاً أو سود لها ثوباً هل يقع بها الطلاق قال لأراه يقع بها طلاق لأن الصبغ غير الكسوة. قلت فإن باعها ثوباً.

(١) خبش الشيء جمعه كذا في اللسان قال والخبش مثل الهبس سواء.

هل يقع بها الحنث أم لا . قال لا لأنه لم يكسها وكست نفسها .

مسألة : ومن حلف بطلاق امرأته لا يلبس ثوباً من غزل امرأته فلبس ثوباً فيه من غزل امرأته فلا تطلق حتي يلبس ثوباً من غزل امرأته . وان حلف لا يلبس غزل امرأته فلبس ثوباً فيه من غزل امرأته طلقت . ولو انخرق وخيط بشيء من غزل امرأته فانها تطلق لأنه قد لبس من غزلها وان قل . وان اعطت من غزل لها فهو غزلها أيضا . رجع إلى كتاب بيان الشرع . وعن رجل قال لزوجته وقد أخذت ثوباً من العيبة أنت طالق ان لم ترديه . فبقيت ساعة قائمة ثم ردتها من يومها قال فمعي ان هذا إيلاء طلاق إلا أن تكون له في ذلك نية في وقت ان لم ترده اليه فلم ترده حتي انقضى الوقت . فمعي انه يقع الطلاق على قول من يوجب النيات في الايمان . قلت فان قالت مجيبة له لا أردته هل يبرأ اذا أجابت بقولها لا وقع الطلاق . فمعي انه لا يضره قولها لا أردته ورتته قبل ادخال الإيلاء . وقلت له ان قال لها أنت طالق ان لم تغطي ولدك هذا فقالت لا أفطمه . فارضعته ذلك اليوم وفطمته من بعد . قال فهذه مثل الأولى وإذا أفطمته قبل الأربعة الأشهر فقد بر الا أن تكون له نية أن أفطمته . ولم تغطمه ذلك ففعلت ذلك . فمعي انه يقع الحنث . على قول من يلزمه اليمين بالنية .

مسألة : عن أبي الحواري وعن رجل كان عنده جارية يتيمة تخدمه فقال لزوجته أنت طالق ان أكلت هذه الجارية لي خبزاً في هذا البيت . فعلي ما وصفت فلا تطلق امرأته حتي تأكل الجارية خبزاً في ذلك البيت إذا كان انما حلف عن الخبز الذي له . وأما ان أكلت من الخبز الذي ليس له فيه ملك ولا هو من ماله لم تطلق امرأته حتي تأكل من خبز هو له كان من ماله أو من غير ماله إذا كان الخبز له . من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع .

الباب الحادي والستون

الطلاق بالأكل وما أشبه ذلك

رجل حلف بالطلاق لا يأكل رطباً فاكل سحاً (١) أيحنت أم لا. فأقول لا حنت عليه اذا لسح غير الرطب إلا أن يحلف على رطب محدود لا يأكله فصار سحاً فانه حانت ان أكله.

مسألة : وعن رجل حلف بالطلاق لا يأكل في هذا اليوم طعاماً فاكل فاكهة مثل الرطب والعنب واشباه هذا تطلق منه أم لا. قال احب الطلاق في هاتين المسالتين حين قال أما الرطب فهو فاكهة وطعام والطلاق واقع. واما العنب وأشباه ذلك فقد اختلفوا في طلاقها فيه منهم من قال كلما أطعم الانسان فهو طعام وعليه الحنت. قلت فان أكل قزحاً وملحاً يحنت أم لا. قال قد مضى الجواب منهم من قال ليس هذا بطعام. ولا حنت عليه فيه.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته انت طالق ان أكلت البقل فاكلت كرفساً أو فجلأ أو أكلت من سائر البقول شيئاً هل يقع بها الطلاق. قال لا لأن هذا ادخل الف والسلام لام المعرفة على الجنس في البقل بعينه. ولم يقل ان اكلت بقلأ لأنه لو لم يدخل الألف واللام يحنت في جميع ما ذكرت.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته انت طالق ان أكلت الشحم وانت طالق ان اكلت اللحم فاكلت لحماً فيه شحم أو لحماً خالصاً. قال إن اكلت لحماً فيه شحم طلقت اثنتين وان اكلت لحماً خالصاً طلقت واحدة قل أو كثر لأن ذلك غير محدود. وانما أوقع التطليقتين على الجنسين المعروفين من اللحم والشحم غير محدود.

مسألة : قلت وكذلك لو قال انت طالق ان اكلت بسرأ فاكلت قاريناً هل يقع بهذا الطلاق. قال أنه الطلاق واقع اذا اكلت بسرأ القارين مع القارين.

(١) السح التمر اليابس ويطلق على التمر كله.

قلت وكذلك لو قال أنت طالق ان أكلت رطباً فأكلت قاريناً هل يقع بهذا الطلاق. قال تطلق اذا اكلت من القارين ماأرطب منه لانه اوقع على غير محدود فواجب الحنث اقل قليل ماأكل من الرطب والبسر.

مسألة : قلت وكذلك ان قال انت طالق ان أكلت جذباً فأكلت من الطلع شيئاً يشبه الجذب في غرضه. قال اذا أكلت من الطلع جذباً فقد وقع الطلاق. وان اكلت مافسخ وصار بما لا يكون جذباً لم تطلق ويدل على ان الطلع جذب ماكان غصاً مثل الجذب لقول الرسول عليه السلام ﴿لا قطع في كثر﴾ وقال قوم أن الكثر هو الجذب. وقال قوم هو الطلع والحجب أيضاً.

مسألة : ومن جامع بن جعفر. واذا قال الرجل لامرأته ان أكلت هذا الرغيف فأنت طالق. فأكلت في غير ملكه عامة الرغيف ثم أكلت ما بقي منه في ملكه وقع الطلاق عليها لا نا انما ننظر الى الذي يكون به الحنث. فإذا كان في ملكه وقع به الحنث.

مسألة : من كتاب الأشياخ عن أبي معاوية في رجل حلف بطلاق زوجته ان اطعمت ولدها من ماله شيئاً قال ان طحنت برحي قد طحنت لزوجها من ماله بعد عشرة أيام تحنث أو لحقت عليه الحنث. وكذلك الجفنة ان عجننت بها له.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته ان أكلت اليوم طعاماً فأنت طالق فأكلت نبقاً أو قرعاً أو باذنجاناً أو لبناً غليظاً أو غير غليظ. فاما اللبن اذا أكلته غليظاً أو غير غليظ فأنها تطلق. وأما القرع والباذنجان فان أكلتهما فأنها لاتطلق لانهما من البقول وان اكلت النبق طلقت. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب الثاني والستون

اليمين بالطلاق بما كان من النخلة

من رطب أو تمر أو غيره

وقال محمد بن محبوب لو أن رجلاً حلف بطلاق امرأته أن اذهبت من تمره شيئاً. فأعطت منه نوى أنها لا تطلق. وأنا أقول أن حلف عن تمر محدود بطلاق امرأته أن اذهبت من هذا التمر شيئاً فأعطت منه نوى أنها تطلق.

مسألة : وسألته عن رجل قال لزوجته أنت طالق ثلاثاً أن وقعت هذه النخلة فوقعت النخلة عليه فمات هل يقع على المرأة طلاق. قال معي أنه أن كان موته ووقوع النخلة معاً بطل الطلاق. ولم يقع على المرأة شيء وهي زوجته وترثه. وأن كان موته بعد وقوع النخلة بقليل أو كثير فقد وقع الطلاق على المرأة ولا ترثه إذا كان الطلاق ثلاثاً. وقال وقوع النخلة وسقوطها هو وصولها إلى ما تستقر عليه وتمكن من أرض أو غيرها وما كان دون ذلك فلا يقع عليها عندي اسم الوقوع ولا السقوط على معنى قوله.

مسألة : والذي حلف بطلاق امرأته أن لم يأكل هذا الجراب فليس عليه أن يأكل الخصف ولا العجم. وإنما يأكل من ذلك ما يأكله الناس من مثلها من معاني العرف بين الناس. وأما أن كان خرج منه عسل بعد اليمين ولم يأكله فمعي أن ذلك مما يلزم في اليمين أكله وإن لم يأكل ذلك لم يبر. وإن كان خرج قبل اليمين فلا يقع عليه.

مسألة : ورجل طلق زوجته أن اذهبت من تمره شيئاً فذهبت منه نوى فذكر أبو سعيد ذلك عن أبي المؤثر عن محمد بن محبوب رحمه الله أنه

قال لاتطلق. قال أبو سعيد انه لايبين لي اولا لا يشبه عنده في ذلك اختلاف. ثم قال وقال أبو المؤثر وأنا أقول اذا قال ان اذهبت من تمره هذا فاذهبت منه النوى أنها تطلق وكأنه يشبه فيها اختلاف على معنى قول أبي سعيد فراجعت أبا سعيد في ذلك. فقال انه لايقول في ذلك شيئاً.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته انت طالق ثلاثاً ان وقعت هذه النخلة فوقعت النخلة عليه فمات فرفع أبو سعيد عن أبي الحسن عن أبي الحواري رحمهم الله. انه قال تطلق ثلاثاً وتكون عدتها عدة المطلقة ثلاث حيض ولا ترث منه شيئاً إلا أن يصح انه مات قبل وصول النخلة الى الأرض فيكون قد مات وهي امرأته فعليها عدة المتوفى عنها زوجها وترثه.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الجامع. ومن حلف بطلاق امرأته ان دخل بيته هذا التمر فعلم ذلك التمر خلا وادخل بيته الخل. فلا حنث عليه اذا كان قد ذهب منه ماقد ذهب ولم يدخل كله. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب الثالث والستون

الطلاق بالشجر واللحم والطبخ

قيل له فان حلف بطلاقها ان طبخت في لحمه هذا شجراً فطبخت بصلا هل يحنث قال إن كان البصل عثاماً حنث وان كان روساً بلا أعطام لم يحنث في التسمية عندي. واما في المعنى فعندي انه يحنث. قلت فإن كان رؤساً بلا اعثام فاخرجت الاعثام وطبخت الروس. قال هذا عندي أقرب ومعني أنها تحنث في المعنى والتسمية في هذا على معنى قوله.

مسألة : وعن رجل حلف بطلاق امرأته ان لم تطبخ هذا اللحم فأكله كلب أو سنور فطبخت الكلب أو السنور من حينه قال قد طلقت ولا يغني عنها طبخ الكلب أو السنور. وكذلك لو حلف لا يأكل هذا الطعام فأكلته شاة ثم أكلت المرأة الشاة كلها في حين اكلها الطعام لما حنث لأن هذا الطعام قد تغير عن حاله.

الباب الرابع والستون

الطلاق بالأكل والشرب

وعن رجل قال لامرأته ان أكل من حبها فهي طالق فخلطت هي وامرأة حباً وطحنته وقسمته دقيقتاً أو خبزاً اذا أكل من عند المرأة ولم يعلم. قال لو قال من هذا الحب لكان قد أكل. واما من حبها فذلك ليس هذا من حبها ولا أرى طلاقاً. ومن غيره قال نعم قد قيل هذا وقال من قال تطلق ولو لم يكن من حب محدود. وقال من قال لا تطلق ولو كان محدوداً. وذلك اذا كان من خبز الخليطين كان مقسوماً أو غير مقسوم الا ان يأكل من الخليطين مايكون لو قسم لكان اكثر من حصة المرأة الأخرى. وقال من قال اذا أكل منه فقد حنث قليلاً أو كثيراً قسم أو لم يقسم. وقال من قال يحنث اذا لم يقسم ولا يحنث اذا قسم.

مسألة : وسألته عن رجل قال لزوجته أنت طالق ان شربت من هذا الماء وهو فلج يجري وذلك في وقت. وشربت هي في وقت قال ان كان نوى هذا المساء بعينه فله نيته وان لم ينو وقع الطلاق.

مسألة : فان حلف بطلاق امرأته ان لم تأكل عرق موز فأكلت اللب والقت القشر. فإن كان العذق مرطباً فانه يجري فيه الاختلاف لان الناس يختلفون في أكله. واما ان طبخ الموز بقشره على مايتعارف من انه يقشر منه القشرة العليا ثم يطبخ فلم تأكل ذلك من القشر على المطبوخ. فإخاف ان يحنث بلا معنى اختلاف. واما الجوز اذا حلف انها تأكله فلا يلزم في ذلك أن تأكل القشرة واذا اكل الحالف عمود الجوز كله فقد بر عند. ولايبين لي في ذلك اختلاف في معنى التعارف من الناس.

مسألة : وسألته عن رجل طلق زوجته ان اكلت عيشاً فأكلت مغاره هل تطلق قال معي انها لا تطلق لانه ليس من العيش. قلت له فان شربت قال

معني انه قيل انه من العيش. قلت له فإن أكلت من بقول الأرض شيئاً. قال معني انها تطلق اذا كان مما يعاش به. قلت فان اكلت سمنا او لبنا او خلاهل تطلق. قال معني تطلق.

مسألة : ورجل طلق امرأته ان لم تشرب ما في الكوز من الماء فلم يكن فيه ماء. قال لاتطلق. ورجل حلف بطلاق امرأته على صبي أو رجل ان لم يأكل هذا الخبزة فحملها وبرز بها ثم قال قد أكلتها. فإن المرأة تطلق حتى يصح بشاهدي عدل انه قد أكلها.

مسألة : من الزيادة المضافة وعن رجل قال لزوجته انت طالق ان أكلت هذه القفعة فبدلت به او طحنت بالرحى وقد طحن قبلها من هذا الحب الذي قد حلف عليها منه تطلق ام لا. قال تطلق اذا بدلت ولا تطلق حتى تأكله كله لانه محدود.

مسألة : وقيل في رجل حلف بطلاق زوجته ان لم تأكل طعاما قد حده فأكلت دابة ذلك الطعام كله وأكلت المرأة تلك الدابة كلها ان الحنث واقع عليها لأن ذلك قد ذهب ولم تأكله.

مسألة : من منثورة الشيخ أبي محمد وسالته عن رجل قال لزوجته أنت طالق ان شربت من هذا الماء وهو فلج يجري وذلك في وقت وشربت هي في وقت. قال ان كان نوى هذا الماء بعينه فله نيته وان لم ينو وقع الطلاق.

مسألة : ومن حلف لا يأكل خبز امرأته فاعطت من خبزها فهو خبزها ايضاً. وان عجنت وصفح وطرح غيرها فهو خبزها. وان عجنت وصفح غيرها فأكل لم يحنث. وان حلف لا يأكل مالها فوهبته له لم يحنث وان حلف بطلاقها على شيء محدود لا يأكله من مالها فوهبته له فأكل طلقت. وان حلف لا يأكل من مالها فوهبت له مالها فقال قوم يحنث. وقال آخرون لا يحنث وهو أحبي اليّ. وان حلف لا يأكل من مالها فبادلت به واكل بديله او اكل ثمنه لم يحنث. وان حلف على شيء محدود من مالها لا يأكل منه.

فبادلت به غيره أو باعته وأخذت ثمنه فأكل قال قوم يحنث. وقال
آخرون لا يحنث وذلك منه وبديله منه فانظر في ذلك. رجع الى كتاب بيان
الشرع.

الباب الخامس والستون

في طلاق الزوجة بخروجها من البيت أو دخوله وشروق الشمس وغروبها

ورجل قال لامرأته ان دخلت عليك اختك هذه الدار او هذا البيت فانت طالق فصعدت اختها من دار اخرى على ظهر البيت اطلق ام لا. فلا نرى طلاقا. وقال ابو عبدالله اذا كان للبيت حجرة محيطة بالبيت فقد حنث ووقع الطلاق.

مسألة : وسألته عن رجل حلف بطلاق امرأته ان دخلت دار زيد الا ان يحدث فيه موت فمات فيه ميت هل تدخل بغير اذنه على المأتم ولا يقع طلاق قال هكذا عندي. قلت له فلها ان تدخل كلما أرادت بعد ذلك ام ليس لها الا مرة واحدة الا باذنه. قال معي انه اذا حلف الا تدخل دارا محدودة الا ان يحدث فيها حدث موت فحدث فيها حدث موت فليس لها ان تدخل تلك الدار الا مرة واحدة اذا حدث فيها حدث موت. وليس ان ترجع تدخل ولو كان الميت لم يقبر في بعض القول. وقال من قال انه اذا حدث في الدار حدث موت فلها ان تدخل كلما أرادت إلا أن يعني هو انها لا تدخل الا حتى يحدث موت فليس لها على هذا ان تدخل الا في كل حدث مرة اذا كانت تلك ارادته.

مسألة : سأله أبا سعيد محمد بن سعيد رضى الله عن رجل قال لزوجته انت طالق مادخلت الدار. هل يكون استثناء ولا يقع الطلاق حتى تدخلها. قال يقع لي ان هذا يحتمل معنيين بقاء ومعنى استثناء لغادية دخول الدار وأحب أن تكون له نيته في ذلك. فان قال انه نوى النفي فمعي ان فيه قولين أحدهما انها لا تطلق ان لم يكن دخل الدار.

واحدهما انها تطلق دخل الدار أو لم يدخلها ويكون هذا خبراً ولا يكون استثناء. وإن قال انه نوى مادخل الدار يعني ان دخل الدار. فإن دخلها وقع الطلاق. فإن لم يدخلها لم تطلق. واحسب أن بعضاً يجعل في هذانية اذا احتمل المعنيين اذا وجب عليه الحكم بأحدهما الزمه حتى يصح ما ادعى من غيره. قلت له وكذلك ان اتهمته امرأته انه دخل على مطلقته. فقال لها انت طالق مادخلت اليها ولم يكن دخل اليها هل يقع الطلاق من حينه ام يحتمل الاستثناء ولا تطلق ان لم يكن دخل. قال هذا عندي والأول سواء الا ان هذا اقرب ان يكون نفياً على معنى المخاطبة وقد مضى القول في النفي. قلت له أرأيت ان قال لها انت طالق ما اشرقت الشمس وما غربت هل يكون هذا مثل الأول.. قال معي انه مثل الاول الا ان هذا اقرب عندي ان يكون للمستقبل. قلت فإذا كان مستقبلاً فشرقت الشمس وغربت كم يقع عليها من الطلاق. قال معي انها اذا اشرقت وقع عليها تطليقة واذا غربت وقع عليها تطليقة. ثم لا يقع عليها طلاق بهذا اللفظ عندي. قلت له أرأيت ان قال انت طالق ما اشرقت الشمس. وما غربت ما اشرقت فشرقت وغربت وشرقت. هل تبين بالثلاث قال معي انها تبين بواحدة اذا شرقت وغربت وشرقت ولا يقع الطلاق حتى يكون هذا كله. ومعني انه معنى واحد اذا شرقت وغربت فمعني انه يقع الطلاق تطليقة وهذا تكرير في الكلام عندي كقوله ما أكلت خبزاً وارزاً وخبزاً فالخبز معناه واحد عندي اذا أكلت خبزاً وارزاً طلقت على هذا يقع لي. قلت له أرأيت ان قال لها انت طالق ما اشرقت الشمس. وما غربت وما اشرقت بالثلاث قال هكذا يقع لي وانظر في ذلك. قلت له وانما المعنى هاهنا الذي فرق بين المعنى الاول هو الواو قال هكذا عندي. قلت له وكذلك ان قال انت طالق ما اشرقت الشمس ثم ما غربت ا يكون مثل قوله ما اشرقت وما غربت قال هكذا يقع لي وهذا اكد عندي. قلت له فان قال لها انت طالق ما اشرقت وما غربت فشرقت الشمس وغربت كم يقع عليها من الطلاق. قال يقع لي انها تطليقة. قلت له فان قال ما اشرقت الشمس ثم غربت أكله سواء. قال يقع لي انه سواء وتقع تطليقة. قلت له وكذلك ان قال ما اشرقت

الشمس اذا غربت فشرقت وغربت كم يقع عليها من الطلاق قال معي انها اذا شرقت وغربت وقع تطليقة. قلت له ارأيت ان قال اذا شرقت اذا غربت فشرقت وغربت. كم يقع عليها من الطلاق. قال يقع لي انها تطليقة. قلت له فان قال اذا شرقت واذا غربت فشرقت وغربت كم يقع عليها من الطلاق. قال يقع انه تطليقتان اذا شرقت وقعت تطليقة واذا غربت وقعت تطليقة.

الباب السادس والستون

الطلاق بالحج وبالخروج إلى الحج من الزيادة المضافة

وعن رجل قال لزوجته اذا حججت طالق. متى تطلق. قال ابو سعيد فيه الاختلاف ففي بعض القول على معنى التسمية إذا حرم بالحج فقد وقع الطلاق لأنه يسمى حاج. وفي بعض القول حتى يتم الحج. الذي لا يتم الا به وعلى معنى هذا القول حتى يطوف للزيارة لانه لا يتم الا بطواف الزيارة.

مسألة : ولو قال ان لم أكل الرطب فانت طالق كان مولياً من حينه فإن لم يأكل الرطب الى اربعة أشهر بانته منه بالايلاء. وان وطى قبل ذلك وقبل ان يأكل الرطب فسدت عليه ولا تعلم في ذلك اختلافاً ولو كان الرطب معروفاً في ذلك الوقت ولا يخرج ذلك من الايلاء أو الطلاق والايلاء بهذا أشبه لانه يمكن ان يقدر على الرطب في الشتاء وغير معدوم ذلك كعدم غيره كقوله له ان لم أصعد الى السماء.

مسألة : واذا قال ان لم احج العام فانت طالق فان كان بينه وبين الحج أقل من اربعة اشهر فغير محكوم بالايلاء. وان وطى قبل ان يحج ففي وطيه الاختلاف فبعض يفسدها عليه بالوطي وبعض لا يفسدها عليه بالوطي فان حج في عامه ذلك وإلا وقع الطلاق ولم يقع الايلاء. وان كان بينه وبين الحج اربعة اشهر او اكثر فانه مولي في حكم الظاهر الا ان ينوى اذا جاء الحج هذه ولا يزيل عنه المعدوم حكم ما يلزم من الايلاء والطلاق. فان قال فاذا اء فلا ايلاء عليه والوطي بحاله فيه اختلاف فان لم يحج في هذا العام طلقت امرأته. فان قال قائل انه لا يقدر ان يحج في

غير ايام الحج. قلنا له كذلك لا يقدر ان ياكل الرطب في وقت الشتاء فلا طلاق عليه ولا ايلاء بل يجب عليه حكم الايلاء مما يمكن حكم الطلاق فيما لا يمكن. وان كان لا يقدر على الحج. فعليه الطلاق. فان قال فالأثر جاء مجملا اذا قال ان لم احج العام انه يطا فإذا جاء وقت خروج اهل بلده خرج. فان لم يحج حنث. قلنا له يحتمل احد معنيين معنا انه ان كان موضعه قريبا من الحج فاكتفى المعنى عن تفسير ذلك وكان الوقت اقل من اربعة اشهر ومعنا انه اكتفى في ظاهر الامر عن التفسير بقوله ان لم يحج العام فامعنى أنه لا يحج إلا اذا جاء الحج وسع له ذلك في المعنى لا في الحكم واللفظ والايمان تخرج على المعاني والتسمية وهذا يخرج على المعنى اذا قال العام أو هذه السنة ويخرج في الحكم والتسمية ما قلنا به ان كان اربعة اشهر او اكثر فانه يكون موليا او مطلقا من حينه بالعدم والا أن يقول اذا جاء الحج في ذلك اذا قال اذا جاء الحج.

مسألة : واذا قال فان لم احج فانت طالق فهو كذلك ايضا ان كان بينه وبين الحج اقل من اربعة اشهر او اكثر وتقول في هذا أنه أكد من وجوب الايلاء اذا كان غير محدود ويلزمه احد الحكمين اما الايلاء واما الطلاق للعجز عن ذلك. ولا يخرج ايضا عن حكم الاول لأن الحج لا يكون الا في ايام الحج ففعله عام ومرسلا لا يتقاربان في المعنى. واذا قال ان لم اخرج الى الحج فانت طالق فهذا واقع به الايلاء لا محالة كان قريبا او بعيدا لانه قد يجوز ويمكن ان يخرج الى الحج في أي وقت كان فان لم يخرج الى الحج مد حلف على ذلك الى اربعة اشهر بانته منه بالايلاء. وان وطئها قبل الخروج الى الحج واراد الرجوع دون الحج وقد حلف بطلاقها ان لم يخرج ثم خرج. وقال من قال اذا خرج من منزله خارجا الى الحج ثم رجع ولم يخرج من عمران بلده. وقال من قال لا يبر حتى يخرج من عمران بلده خارجا الى الحج. وقال من قال حتى يخرج ويحج ثم هنالك يبر. وان خرج الى الحج وحج من فوره ذلك فقد بر كان ذلك في الاربعة أو بعد

الأربعة اذا خرج قبل الأربعة وخرج من فوره ذلك. واذا خرج ونيته الرجوع دون الحج فلا يبر بذلك على كل حال ولو حج انه لا يبر حتى يخرج الى الحج. والحج غير الخروج الى الحج وقد حلف ان لم يخرج الى الحج فلا يبر حتى يخرج الى الحج فافهم ذلك ان شاء الله.

من الزيادة المضافة من كتاب المصنف باب الطلاق في التفضيل

وان قال امرأته طالق ان لم يكن اولياء الله من بني آدم أفضل من الملائكة وقال اخر امرأته طالق ان لم يكونوا لعله اراد الملائكة افضل. قال بشير بن مخلد الملائكة افضل وقال من كان اعلم فهو افضل والملائكة اعلم بالله واطوع.

مسألة : وان قال امرأته طالق ان لم يكن محمد ﷺ افضل من عيسى. وحلف اخر بالطلاق ان لم يكن عيسى افضل من محمد. قال ابو محمد الناس مختلفون في ذلك فمنهم من يقول محمد افضل الجميع والاختلاف اضا في جبريل ومحمد ﷺ قال والانبياء بعضهم افضل من بعض. فان قال امرأته طالق ان يكن موسى افضل من ابراهيم فان ابراهيم افضل لقول الله تعالى واتبعوا ملة ابراهيم حنيفاً والناس تبع لابراهيم ﷺ.

مسألة : وان قال ان كنت افضل منك فعن ابي الحواري ان هذا كله لبس وهو اولى بلبسه.

مسألة : ومن قال لرجل امرأته طالق ثلاثا ان لم تكن ابخل مني وقال اخر مثل ذلك فقد ذهبت امرأتاهما جميعا.

مسألة : فان قالت له امها خير من أمه فقال ان كانت امها خيرا من امه فهي طالق فقد قيل مقلد لما قال حتى يعلم كذبه. قال ابو الحسن فأما أنا فلا أقول كذلك لأن هذا حلف على غيب لا يعلم والله أعلم.

مسألة : ومن حلف ان امة خير من ام امرأته ولم يعرف أيهما فهذا لبس. وقيل ان عرف ان فلاناً خير من فلان مع الناس فهو معرفة ولا يحنت من حلف. ومنهم من يقول هذا لبس. رجع إلى كتاب بيان الشرع.

الباب السابع والستون

الطلاق باللعن والقبح وما أشبه ذلك

من الزيادة المضافة. ومن جواب ابي الحواري رحمه الله في رجل قال لامرأته ان رجعتي تلعنيني فسمعها تقول الملعون أو قالت هذا الملعون فان سألها فقالت لم اعن لك. فإذا قالت المرأة انها لم تعن له فقولها مقبول. وقولها الملعون والمלתعن فلا اراها لعنته حتى تقول لعنه الله أو عليه لعنة الله.

مسألة : ومن جوابه في رجل قال لامرأته ان عدتي تقبحي وجهي فانت طالق فقبحت وجهه اسفله بالسين والتاء فعلى ماوصفت فإذا قال لها ان عدتي تقبحي وجهي فقبحت وجهه دبره فليس ذلك فرجه والوجه غير الفرج ولايقع عليه الطلاق حتى تقبح وجهه كما قال.

مسألة : وعن رجل لعن امرأته ثم قال ان رددتي علي هذه اللعنة. فانت طالق فلم ترد عليه تلك الساعة فإذا خلا أيام لعنته فقال لا اراها تطلق إلا أن تقول قد رددت عليك هذه أو تلك اللعنة التي لعنتي.

مسألة : سألت أبا الحواري عن رجل قال لامرأته انت طالق ان قبحتي وجهه أبي فقالت قبح الله وجهه على وجه رهطه فوقف عنها ابو الحواري ولم يقل شيئاً. وكذلك وقف عنها أبو محمد ايضاً. قلت لأبي سعيد فما تقول انت فقال ما أقول انا فيما وقفوا عنه غير اني يشبه عندي معاني الاختلاف فيخرج عندي في بعض القول انها تطلق لقول الله ولولا رهطك لرجمناك فقالوا ان الرهط هاهنا من العشيرة ووالده من رهطه عندي. وقال من قال لا تطلق لقول الله تعالى وكان في المدينة تسعة رهط وهم غير العشيرة وهم هاهنا الأشباه والله أعلم. قال المضيف والذي وجدته في كتاب العين ان الرهط عدد ما بين الثلاثة الى العشرة ويقال ما بين السبعة

الى العشرة من ومادون ذلك نفر. والرهط العشرة تقول هؤلاء رهطك اي
 عشيرتك وانما سميت عشيرة من المعاشرة حتى الزوج عشيرته زوجته.
 قال: لعمرك والخطوب معشرات.. وفي طول المعاشرة البقاء والذي يبين لي
 في هذه المسألة دخول الاختلاف من معاني الرهط اخرى غير ما ذكر ابو
 سعيد لانه ذكر الاختلاف من طريق وأنا أرى دخول الاختلاف من طريق
 تعلق القبحة بالأب لدخوله في جملة الرهط ان ثبت دخوله في جملتهم
 فقليل يدخل فيهم مالم يستثنه من جملتهم وقيل لا يدخل إلا أن يريده
 معهم وقيل مجملًا أنه يدخل وقيل مجملًا أنه لا يدخل كما قيل فيمن حلف
 لا يكلم فلانا فمر به في جماعة فسلم عليهم فقل مجملًا أنه يحنث وقيل
 مجملًا أنه لا يحنث. وقيل يحنث إلا أن يستثنيه وقيل أنه لا يحنث إلا أن
 يريده فيهم على انا لو اعتبرنا لفظ المسألة لما أوجب لطلاق القول
 بالطلاق في المعنى ولا في اللفظ لانها قالت قبح الله وجهه على وجه رهطه
 وعلى ليست من حروف العطف وهي حرف خفض بمعنى الاضافة.
 والذي أتوهمه ان معنى قول العامة قبح الله وجهه على وجه الكلب أي
 شوه الله وجهه كوجه الكلب. واظن علة من أوجب الحنث مالم يستثنه
 ذهب الى ان الايمان على الألفاظ فلما أجملهم في الكلام كان هو داخلا فيهم
 اذ هو واحد منهم. وعلة من لا يوجب عليه الحنث حتى يريده في كلامه
 لعله ذهب الى انه لما كان معتقداً ترك كلامه كان لفظة على اعتقاده لانه لو
 كان ذاكراً لما كلمه فهو على ذلك حتى يحيله. وقد قال النبي ﷺ الاعمال
 بالنيات ولكل امرئ ما نوى. ولا يعجبني وجوب طلاق للعلل التي
 ذكرت في ذلك والسكوت عما لا يعلم أولى بالمرء واسلم والله تعالى بجميع
 ذلك اعلم. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب الثامن والستون

الطلاق بذبح الشاة والصلاة

ومن طلقت امرأته ان ذبحت هذه الشاة أو صلت صلاة الغداة أو إن لم تصلها فكانت صلتها وذبحت تلك الشاة فانها تطلق. وان قال ان لم تدخل بيت فلان حتى تدخله من بعد اليمين ولا يضرها ما كانت دخلت من قبل اليمين. وكذلك كلما يمكن فعله مرة أخرى فلا يقع الحنث حتى يفعل من بعد اليمين. ومالا يمكن فعله أن يفعل إلا مرة واحدة مثل الذبح والصلاة ونحو ذلك. فإذا كان قد فعلته من قبل اليمين وقع الحنث. ومن غيره الذي معنا انه اراد بهذا اذا قال لها أنت طالق ان صليت صلاة الغداة وكانت قد صلتها انها تطلق. وان قال لها انت طالق ان لم تصل صلاة الغداة هذه اليوم وكانت قد صلت فقد وقع الطلاق لانه حد عليه على فعل لا يمكن ان ترجع تفعله ويمينه التي حلف عليها بها على فعل مستقبل. ولو قال لها انت طالق ان لم تكوني صليت الليلة العتمة وكانت قد صلت لكان قد بر في يمينه عليها. ولو قال لها انت طالق ان لم تدخلي اليوم دار زيد وكانت قد دخلت الدار في اول اليوم. ثم رجعت فدخلت الدار في ذلك اليوم كانت قد أبرت له يمينه ولا يقع الطلاق وان لم تدخل الدار ذلك اليوم طلقت وكذلك ان قال لها ان لم تدخلي دار فلان فانت طالق. وقد كانت دخلت الدار فانها لا تطلق بذلك فإن لم تدخل بعد يمينه هذه حتى تمضي اربعة اشهر بانته منه بالايلاء. واذا قال انت طالق ان دخلت دار فلان هذا اليوم وقد كانت دخلت الدار ذلك اليوم فانها لا تطلق حتى ترجع تدخل الدار في ذلك اليوم لأنه يمكن ان ترجع تدخل الدار. وكذلك اذا حلف عليها بذلك في غير يوم محدود فهو كذلك.

مسألة : عن ابي الحواري وعن رجل حلف بطلاق زوجته ان صلى اليوم وقد كان صلى قلت هل يحنث. فعلى ما وصفت فان كان له معنى والا فقد

حنث ان كان صلى فريضة وان لم يكن صلى فريضة فلا يحنث لأن النافلة تكون شيئاً بعد شيء مثل الاكل والشرب. وقد قال من قال في الاكل والشرب وأشبه ذلك إذا كان الوقت محدوداً مثل اليوم والليلة وكان قد أكل فانه يحنث والقول الأول احب الينا وبه نأخذ اذا كان يمكن ان يكون فعلاً بعد فعل.

مسألة : من الزيادة المضافة وكذلك قالوا لو حلف بطلاق زوجته ان صلت فان صلت نافلة فلا تطلق حتى تصلي ركعتين وان صلت فريضة حتى تتم الصلاة بركوعها وسجودها.

مسألة : ومن حلف لا يحلب شاة فقال لا يحنث حتى يحلبها كلها. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب التاسع والستون

الطلاق بالصوم

ومن حلف بالطلاق انه لا يصوم رمضان فلما جاء الشهر سافر وافطر في سفره ثم صام بدله فانه لا يحنث والبدل غير الشهر ولا تطلق امرأته.

مسألة : وعن رجل قال إن لم يصم يوم العيد فامرأته طالق فصام يوم العيد قال طلقت لأن صوم العيد ليس بصوم. وكذلك امرأة قالت ان لم أصل غدا فعبدني حر فحاضت ذلك اليوم وصلت وهي حائض قال قد وقع العتق.

مسألة : من الزيادة المضافة وقد قالوا في الذي يقول لامرأته ان حجبت فانت طالق. فإذا حجت فلا تطلق حتى تزدار البيت.

مسألة : من منثورة الشيخ أبي محمد وسألته عن رجل حلف بطلاق زوجته انه لا يصوم شهر رمضان ثم انه سافر وأفطر في سفره انه لا يقع على زوجته طلاق. قلت فان افطر وهو مقيم في بلده. قال في ذلك اختلاف. فقال بعض انه قد افطر ولا يقع الطلاق. وبعض قال انه يقع الطلاق. ومن قال امرأته طالق ان لم يصم يوم الفطر فصامه طلقت امرأته وصيام الفطر ليس بصيام. وكذلك لو قال امرأته طالق ان لم يصم هذه الليلة فصامها ان امرأته تطلق ولا صيام في الليل. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب السبعون

الطلاق بالذهاب والمضي والخروج والمجيء وما أشبه ذلك

وعن رجل قال لزوجته ان انت ذهبت الى بني فلان الغداة فانت علي طالق فخرجت من عنده الى غير القوم الذين قال لها فلما كان بالعشي ذهبت الى القوم الذين عنى بها. فعلى ماوصفت فلا بأس عليه في زوجته إذا كان انما ذهبت اليهم بعد زوال الشمس.

مسألة : عن أبي علي الحسن بن أحمد فيما احسب. ورجل قال لزوجته ان مضيت الى موضع كذا وكذا فانت طالق أيكون قوله مثل قوله ان خرجت او ان ذهبت ام بينهما فرق. احسب ان هذا مثل قوله ان ذهبت على ماعرفت والله أعلم.

مسألة : احسب عن ابي سعيد وعن رجل قال لزوجته ان لحقتيني الليلة في هذه الطريق فانت طالق فمشت خلفه قليلا لتستفهم ما قال لها هل تطلق قال معي انها تطلق ان لحقته تلك الليلة في تلك الطريق قليلا أو كثيرا. قيل له ارأيت ان قال ان لم تلحقه في هذه الطريق فخطت خلفه خطوة واحدة هل تكون قد لحقته ويقع عليها طلاق. قال معي انها اذا لحقته بهذه الخطوة قليلا أو كثيرا فقد لحقته. ولا يقع الطلاق. قيل له فعندك انها قد لحقته بهذه الخطوة قال ان خطت ماشية فعندي انها قد لحقته وان لم تمش فلا يبين لي انها قد لحقته.

مسألة : وسألته عن رجل قال لامراته انت طالق ان دخلت على أمك فدخلت عليها. وهى ميتة هل تطلق. قال معي انه يختلف في ذلك فقال من قال انها تطلق وقال من قال انها لا تطلق. ويعجبني ان تطلق لانها قد

دخلت عليها والله أعلم.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته ان لم تدخلني على اخيك فانت طالق فانتته فقالت قد دخلت. قال اذا صدقها على ذلك فلا بأس بالمقام معها.

مسألة : وحدثني هاشم بن يوسف ان رجلاً من أهل فرق قال لامرأته انت طالق ان خرجتي الساعة قال وهي قائمة فقعدت يسيراً ثم قامت فخرجت وان قوما حرموها عليه. قال فوصل الرجل الى موسى فأخبره قال فكتب الى موسى انك أمرها بالرجعة الى زوجها فأمرتها بالرجعة اليه قال فقلت له يا أبا علي او كما قال اليس يقال أن النهار كذا وكذا ساعة. قال وعن من يروي ذلك وكيف يعرف ذلك وكأنه لم ير ذلك شيئاً حيث قال ان خرجت الساعة وهي قائمة فقعدت ثم خرجت فكانها قد تحولت الساعة.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع. وعن رجل حلف على زوجته بالطلاق لا تبرز الى والدتها فبرزت من باب منزله هل تطلق أم لا. قال يوجد عن بعض الفقهاء ان البروز هو الخطو فإذا خطت خطوات قاصدة الى والدتها طلقت والله أعلم.

مسألة : من منثورة الشيخ أبي محمد وان قال انت طالق يوم يقدم زيد فجاء به ميتاً أو ادخل مغلوباً على الإدخال وهو كاده انها لا تطلق لانه لم يقدم وانما قدم به لأن قدومه لا يكون الا وهو مختار.

مسألة : من كتاب الأشياخ سألت أبا معاوية عن رجل قال لامرأته ان لم اخرج الى صحار. فانت طالق ثم خرج فلما كان في بعض الطريق رجع قال اذا خرج قاصداً الى صحار ثم رجع قال لاحت عليه. وان كان نوى أن يرجع قبل ان يصل الى صحار فانه يحتث. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب الحادي والسبعون

الطلاق بالمرور والمضي والذهاب

وأجازوا في رجل حلف بالطلاق لايزال خصمه أي متعلق به أو يمر الى الوالي فأطلق قبل ان يمر الى الوالي فالطلاق واقع به حين اطلقه وان كان حلف لايزايله أي لايزال معه أو يمر به الى الوالي ومر به الى الوالي وخطيا ماضيين الى الوالي فلم يجدها فقد بر يمينه. ولاحتث عليه وعلمت ان الخطو خطوات يسمى مروراً ولم أر الطلاق يقع بعد ذلك. وان نوى في يمينه أنه لايزايله حتى يوصله الى الوالي فلم يجدها فمزو لم يوصله الى الوالي فإنه يحنث.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الأشياخ. وعن رجل حلف بطلاق زوجته الى ان لم تج معه الى البيت فكرهت فسحبها حتى ادخلها البيت. فان كان سحبها وهي تمشي على رجليها حتى دخلت إلا أنها كارهة. فارجو أن لايقع طلاق وان سحبها سحباً. وادخلها البيت فأخاف ان يقع الطلاق والله أعلم.

مسألة : ومنه ولو أن رجلاً قال ان وطئيت هذا البيت لي أثر. فامرأته طالق فحمله رجل فادخله البيت كان يلزم الحامل للحالف مالزمه لامرأته قال نعم. رجع الى كتاب بيان لاشرع.

الباب الثاني والسبعون

في طلاق الزوجة بالخروج من البيت أو دخوله

وعن رجل قال لامرأته لا تخرجي من بيتك. فان خرجت فقد طلقتك. قال ان خرجت فقد طلقها كما نوى. ومن جامع بن جعفر وفي حفظ ابي عبدالله وعن ابي علي رحمهما الله في رجل قال لامرأته ان لبست هذا الثوب فانت طالق. والثوب عليها أو قال ان دخلت هذا البيت فانت طالق وهي فيه. قال ان طرحت الثوب أو كان خروجها من البيت وفراغه من الكلام معاً فلا طلاق. وان كان قد فرغ من كلامه ذلك من قبل أن تطرح الثوب وتخرج من البيت طلقت اذا لم يبق من كلامه شيء من قبل ان تخرج.

مسألة : في رجل قال لزوجته انت طالق ان دخلت الدار وهي فيها. قال اذا لم يكن خروجها من الدار مع فراغ كلامه وقع الطلاق.

مسألة : رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان فانت طالق قال ان ادخلت رجليها ورأسها. فانهم قالوا تطلق فاما يدها فلا. قلت فرجل واحدة لم اسمع إلا رجليها فان ادخلت رأسها تحت سقف الباب قال ان ادخلت رأسها فتعد الرر فانها تطلق عندي والله أعلم. وزعم حواري أن أبا عثمان قال ان ادخلت رجليها أو رجلاً واحدة أو رأسها فانها تطلق ولم نر باليد بأساً. وقال هاشم ومسيح ان دخلت دهريز الا يستأذن فيه ولا يغلق دونه باب لم تطلق.

مسألة : والذي حلف بطلاق امرأته ان دخلت دار فلان فمات فلان ودخلت الدار في الماتم فان كانت محدودة فمعي أنه يختلف في الحنث في ذلك اذا زالت من ملك فلان. وان كانت غير محدودة فلا حنث عليه ولا أعلم فيه اختلافاً. وأما الذي طلق زوجته ان طلعت البيت فطلعت نصف المردمة ثم انحدرت فمعي ان هذا عندي مما يخرج فيه الاختلاف ما لم تتم

الصعود عليها. وعلى قول من يقول اذا طلعت منها شيئاً حنثت فبالرجل الواحدة يلحق عندي معنى الاختلاف.

مسألة : واما الذي حلف بطلاق زوجته وهي في بيت ان قعدت فيه أو برزت عليه لانه على الباب. فالخروج من ذلك أن يدخل هو عليها البيت قبل أن تخرج عليه وقبل أن تقعد في البيت فيكون قد خرج من يمينه لانها خرجت من البيت فان قعدت في ذلك البيت طلقت تطليقة. وان خرجت عليه من ذلك البيت طلقت ثانية.

مسألة : رجل طلق زوجته ان دخلت دار زيد ونوى في ذلك الى سنة فدخلت هي ينفعه ذلك. قال معي أنه يختلف في ذلك فبعض يقول انه ينفعه ذلك. وبعض يقول انه لاينفعه ذلك ولاينفعه الاستثناء في الكلام إلا بالكلام. قلت له فان قال لها هي طالق ونوى كذا وكذا واستثنى ذلك في نيته في موضع تنفعه النية ان لو استثنى بالكلام. قال معي انه يختلف في ذلك مثل الأول. قلت وكذلك لو استثنى بالنية في حين مالفظ بالطلاق مالمو استثنى بالكلام نفعه إلا أنه متصل ولم يقدم النية قبل ذلك قال معي انه يختلف في ذلك فبعض جعل له الاستثناء بالكلام اذا وصله بالكلام ولو لم يكن قدم النية له لأنه يستثنى به قبل الكلام بالطلاق. وبعض لايجعل له ذلك حتى ينوي انه يستثنى من قبل اللفظ بالطلاق والنية عندي مثله على من قال بذلك.

مسألة : وسألته عن رجل طلق زوجته ان دخلت هذه الدار وهي قائمة البناء. فجاء السيل فحمل الدار ثم دخلت أرضها هل تطلق. قال معي انه قيل في ذلك باختلاف فبعض يجعل له الاستثناء بالكلام اذا وصله بالكلام ولم يكن قدم النية انه يستثنى به قبل اللفظ بالطلاق والنية عندي مثله على قول من يقول بذلك.

مسألة : ورجل قال لامرأته انت طالق ان دخل ولدك منزلي فادخلت هي الصبي منزله على كرهه كأنها اجذبتة وابى هو ان يدخل وحملته او

اشباه هذا من اسباب الجبر حتى دخل يقع عليها بهذا البيان. وعلى هذا السبيل طلاق أم لا. فقليل يقع عليها الطلاق لانه قد حصل نفس الدخول ولا ينظر في الجبر. وقيل لا يقع الطلاق وليس ذلك يدخل الداخل اذا كان مجبوراً وانما ذلك ادخال وليس بدخول وكذلك معنا وكل ذلك صواب مأخوذه به.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته أنت طالق ان دخلت على أمك فدخلت عليها وهي ميتة هل تطلق. قال معي انه يختلف في ذلك ويعجبني لاتطلق ويشبه ذلك عندي أنها لاتطلق.

مسألة : رجل قال لامرأته ان خرجتي من هذين البابين فأنت طالق فخرجت من أحدهما فما أخوفنا ان تطلق لانها لاتطبق ان تخرج منها جميعاً.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع. ورجل قال لزوجته وهي في وسط البيت انت طالق ان خرجت من هذا البيت فابرزت رأسها من الباب أو ابرزته من الكوة. قلت فانها ابرزت رجلها اليمين من خارج الباب ورجلها الشمال داخل البيت وهي قائمة بالباب يلحقها في شيء من هذا الطلاق أم لا. قال الطلاق لا يتجزأ وهو يلحق على قول من قال مابرز منها وتطلق. وقال قوم حتى يبرز رأسها وقال آخرون حتى تبرز ركبتيها. وقال آخرون ان ابرزت رأسها أو رجلها. وقال آخرون مابرز منها لزمها الطلاق وقد اختلفوا في هذا المعنى. وفي موضع وقال آخرون حتى تدخل كلها.

مسألة : قلت فان قال انت طالق إن دخلت دار زيد فأدخلت كرها هل تطلق. قال على اكثر القول لاتطلق. قلت فان دخلت ناسية قال على أكثر القول أنها تطلق والاختلاف في هاتين المسألتين. قلت فإن سقطت مغلوبة. قال لا يقع الطلاق. قلت فان كانت مجنونة ودخلت قال لاتطلق. قلت فان كانت سكرانه قال لزمها الطلاق ولا عذر لها.

مسألة : من كتاب الاشياخ وعن رجل قال ان دخل داري هذه احد فغلامه حر ولعله زوجته طالق قال ان دخلها الغلام او الحالف او صاحب الدار او احد من ذوي الارواح فإنه يحنث في كل ذلك.

مسألة : وعن رجل حلف لامرأته ان ذهبت الى بيت امك فانت طالق وليس لامها بيت تملكه ولا بيت بالكراء ولا لها ابنتين غيرها وان امها تكون عند ابنتها اياما ثم تجر فتكون عند الاخرى ثم تخرج فتكون عند المحلوف عليها اياما فمرضت احد بناتها فذهبت المحلوف عليها تريد ان تعود اختها فدخلت على اختها الصحيحة قبل المريضة فجاءت امها فدخلت على ابنتها المحلوف عليها عندها. فعلى ماوصفت فلا يقع عليها طلاق اذا كانت هذه الأم انما هي كالزائرة الى هذه مرة وإلى هذه مرة. وليس بمتخذة مسكناً عند أحد بناتها فقد صار ذلك الى البيت بيتها ولو كانت لا تملكه ولا تقره فإذا ذهبت الى ذلك البيت الذي أمها متخذة له سكناً لحقها الطلاق. واذا كانت هذه انما ذهبت تريد اختها فوجدت امها عندها لم تطلق حتى تتخذ الأم ذلك البيت سكناً.

مسألة : وسألته عن رجل حلف على امرأته بالطلاق فقال انت طالق ان برزت وكانت في البيت فبرزت الى الحائط هل تطلق امرأته. قال ان كان له نية فهو مانوى والا فإذا برزت من الجنز إلى الحائط طلقت.

مسألة : ومن جواب ابي عبدالله محمد بن محبوب رحمه الله. وعن رجل قال لامرأته ان دخلت منزل فلان فانت طالق فادخلت المرأة يدها أو رجلها أو رأسها. فالقول في ذلك ان ادخلت رجلها أو رأسها أو يدها فقد دخلت ووقع الطلاق. وكذلك ان قال في جاريته في العتاق فكذلك وان ادخلت احدى يديها ولم تدخل داخلة فلا يقع الطلاق ولا العتاق وقال آخرون ان دخل شيء من بدنها قل أو كثر فهو دخول ويقع الطلاق والعتاق وبالقول الأول ناخذ وما أحسن التبعد والتنزه من الشبهة. ومن غيره قال نعم قال نعم قد قيل هذا وقال من قال حتى يدخل بدنها كله ويدخل الاكثر ثم تطلق حينئذ. فان دخلت تحت سقف باب الدار هل تكون داخلة قال ابو عبدالله ما لم تجاوز رز الباب فلم تدخل فان جاوزته فهي داخلة ويقع عليها الطلاق.

الباب الثالث والسبعون

في طلاق الرجل زوجته إن عملت شيئاً

من الزيادة المضافة ومن جواب محمد بن سعيد رحمه الله وذكرت في رجل قال لامرأته ان فعلت شيئاً بغير رأيي فانت طالق فخبزت أو أكلت أو برزت من البيت أو ذهبت الى اهلها بغير رأيه قلت هل يقع عليها الطلاق بذلك أم لا. فاما على ماوصفت فاما اذا خبزت فقد عملت وقد وقع عليها الطلاق. وأما سائر ذلك فليس بعمل ولايقع عليها الطلاق بذلك إلا أن تكون له نية في شيء من ذلك وانما عرفنا من قول الشيخ رحمه الله انه من حلف لايعمل شيئاً فإنه يحنث اذا عمل شيئاً من أمر الدنيا وانما المعروف عند الناس أن العمل ماكان من الأعمال وليس الأكل والشرب عندنا من الأعمال ولا البر وزمن الأعمال ولا الوصول الى الأهل من الأعمال وانما الأعمال هي الأعمال المعروفة فيما وصفت وذكرت فالخبز عندنا في الاعمال التي يقع عليها الطلاق. وأما سار ذلك فلا يقع عليها به الحنث إلا أن يقصد الى شيء بعينه فله وعليه مانوى في ذلك والله أعلم بالصواب. قلت وكذلك ان هي تغوطت أو أراقت البول أو توضأت أو صلت هل يقع عليها الطلاق بذلك. فلا يقع عليها الطلاق بذلك. واما ان باعت أو اشترت فقد عملت ويقع عليها بذلك الطلاق. وقلت مايقع عليها الطلاق من هذه الأشياء ومالايقع عليها اذا كان مرسلاً أو كانت له نية فعلى ماوصفت فإذا عملت له شيئاً. من أعمال الدنيا فقد طلقت إلا أن يكون له نية في شيء بعينه. واما اعمال الآخرة فقد عرفنا أنه لاوجب عليه الحنث في ذلك فقد بينت لك مايقع عليها الطلاق مما وصفت انت والله أعلم بالصواب. مسألة: ومنه وأما الذي يقول لزوجه استعدي وتزوجي فإذا لم يرد بذلك طلاقاً. فلا طلاق وهذا كلم جاف واذا شك اراد الطلاق او لم يرد ففي الحكم لايلزمه وهو أعلم بنفسه. ومايذهب اليه به. بسم الله الرحمن

الرحيم. من جوابي ابي سعيد رضىه الله. وعن رجل يقول لزوجه انت طالق ان فعلت كذا وكذا. وكذلك انت طالق ان لم تفعلي كذا وكذا. وكذلك ان فعلت كذا وكذا فانت طالق قلت أكل هذه الأقاويل سواء في تقدم الطلاق وفي تأخيره وفي ان وان لم قلت أكله سواء ام بين اللفظين فرق قلت وكيف يوجب الطلاق من حينه ومالا يوجب الطلاق إلا بعد الاستثناء. فعلى ما وصفت قاما قوله انت طالق ان فعلت كذا وكذا. وقوله ان فعلت كذا وكذا فانت طالق فلا يقع الطلاق حتى تفعل ما حلف بطلاقها عليه وان طال المدة. فلا يقع بها ايلاء وسواء ذلك قال انت طالق ان فعلت كذا وكذا كلاما متصلا أو قال ان فعلت كذا وكذا فانت طالق على ما وصفت لك. وأما قوله ان لم تفعلي كذا وكذا فانت طالق أو انت طالق ان لم تفعلي كذا وكذا فهذا يقع به ايلاء فان لم تفعل ما حلف بطلاقها عليه حتى تمضي أربعة اشهر بانته منه بالايلاء وهى تطليقة لايمك فيها رجعتها. وأما في التقديم والتأخير فإذا كانت له نية في الاستثناء فسواء قوله انت طالق ان فعلت كذا وكذا أو أن فعلت كذا وكذا فانت طالق. وأما إذا لم تكن له نية في الاستثناء حتى يفرغ من كلام الطلاق فقال انت طالق وفرغ من الطلاق ثم استثنى. فلا ينفعه هذا الاستثناء. وكذلك يكون الفرق في قوله انت طالق ان فعلت كذا وكذا فانت طالق. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب الرابع والسبعون

الطلاق بالسكن والمساكنة والمبيت والنوم

وعن رجل حلف بطلاق زوجته ان اخرجت هذا الثوب من البيت وهما في حيز من البيت هل تطلق قال معي انها لا تطلق حتى تخرجه من البيت كله اذا كان مرسلا لليمين. وكذلك ان قال من هذا البيت يعجبني أن لا يقع الطلاق حتى يقول من هذا البيت الذي أنا فيه. واما ان قال انت طالق ان اخرجت هذا الثوب من بيت فمعي انه يقع الطلاق لان المعنى يخرج انه من بيت الى بيت أو من بيت الى غيره على معنى قوله.

مسألة : قال أبو عبدالله في رجل حلف لا يساكن زوجته. قال ان وطئها أو نام عندها أو أكل فقد حنث وكذلك في غير زوجته اذا أكل أو نام فنفس فاما ان لم ينفس فلا يحنث. قلت فان كان في منزلها الذي يسكن فيه أو في منزل غيرها. قال نعم. قلت فان كان في سفر أو طريق أو موضع غير بيت. فقال لا يحنث لا ولو جامع إلا في بيت أو خبا أو قبة أو خيمة. وقال في رجل حلف لا يساكنه فلان في هذا المنزل وكان الرجل يأوي الى المنزل فنفس في ليله أو نهاره ويرجع ولا ينام فيه هل يحنث. فأقول نعم يحنث انما اطعم معه في ذلك المنزل وكان لاخر يسكنه. وقلت ان كان دخوله في حديث يتحدث معه في الليل والنهار ولا يطعم معه فهذا عندي لا يحنث اذا لم ينفس ايضا معه في ذلك المنزل.

مسألة : حفظ زياد بن الوضاح عن أبيه عن هاشم بن غيلان في رجل قال لزوجته ان ساكنتك في البيت فانت طالق فتركها أربعة أشهر فقال تبين بالايلاء. قال زياد بن الوضاح. وكتبت الى ابي علي في رجل قال لامرأته انت طالق ان جامعتك في هذا الدرع أو هذا البيت فتركها أربعة أشهر فاحب أبو علي انها تطلق او تبين ثلاثا.

مسألة : وقال غيره وذلك عندي أنه قال لها أنت طالق ثلاثاً. لأنه لو قال لها أنت طالق وسكت لم تكن تطلق ثلاثاً والله أعلم.

مسألة : وقال في رجل حلف لا يدخل موضعاً وفيه شجرة فصعد على أغصان الشجرة. قال ان كان على الأغصان الداخلة في الموضع فهو داخل. وان كان على الأغصان الخارجة فهو خارج.

مسألة : قلت له فرجل حلف بطلاق امرأته ان سكن بنوها عنده في منزله بقية هذا الشهر الا أن يبدو له فتحول بنوها من عنده الى منزل آخر وهي عندهم فلما خلا أيام رجع اليهم ودعاهم الى منزله قبل تمام الشهر. وقال انه قد بدا له هل يكون القول قوله ثقة كان أو غير ثقة ان قد بداله ويرجعوا يتحولوا عنده الى منزله ولا يقع الطلاق. قال أما في الحكم فارجو أن يكون القول قوله فيما يسع المرأة لأنه مقر على نفسه. وأما فيما يسعه هو. فان كان بداله ذلك وسعه وان لم يبدله ذلك لم يكن قوله انه قد بدا له من غير ان يبدو واسعاً له عندي ولنا فعالة.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرقاق. وعن رجل حلف بطلاق زوجته لا يسكن عندها في هذا البيت فخرج وانتقل منه. ثم زارها بعد ذلك ودخل عليها في هذا البيت فقعد أو بقى قائماً. ثم انصرف تطلق منه أم لا. قال لا تطلق على ما وصفت إلا أن ينام أو يأكل أو يجامعها فيه ثم يحنث. ومنهم من قال لا يحنث حتى يسكن المسكن المعروف مع الناس من النثلة اليه بم يحتاج اليه.

مسألة : ومن غيره وعن رجل حلف على زوجته أنها لنامت في موضع كرهه فنامت فيه. ولم تنعس أو نعست فلم احفظ في هذه المسألة شيئاً إلا أن ابا علي الأزهر بن محمد قال ان أبا الحواري محمد بن الحواري. قال حتى تنعس ورأيتة يتعجب من ذلك ولعله أنكره. فاما ان كان له نية فله مانوى والله أعلم. ومن غيره قال نعم قد قيل هذا حتى تنعكس وذلك لقول الله: ﴿وجعلنا نومكم سباتاً﴾ أي نعاساً وقد قال من قال انها اذا نامت

فنعست أو لم تنعس حنث لأنه المعروف به من لغة العرب أن يقول نام غير ناعس ويقول نام وهو غير ناعس والله أعلم.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته ان بت الليلة في هذا البيت فانت طالق فباتت حتى اذا كانت في بعض الليل خرجت فقال لا يقع طلاق الا ان تبين الليلة كلها في البيت. وان قال ان نمت هذه الليلة فانت طالق فان نامت بعض الليل فإني أخاف أن يقع عليها الطلاق والله أعلم وينظر فيها. قال أبو الحواري ان كان نوى النعاس فلا تطلق حتى تنعس الليل كله وان نوى النوم الانطراح. فان انطرحت قليلاً أو كثيراً طلقت.

مسألة : وأما إن قال ان بت في هذا البيت فانت طالق ولم يقل هذه الليلة فقال من قال إذا باتت فيه أكثر من نصف الليل بشيء فهو مبين ويقع الطلاق.

مسألة : من كتاب الأشياخ أحسب عن أبي ابراهيم. وقيل في رجل قال لزوجته ان ايقظتني. فانت طالق فتكلمت أو ضربت الباب أو طحنت. فاستيقظ من ذلك كله ولم تقصد بذلك الى يقظته بذلك. ان ذلك لا يوجب الطلاق مالم تقصد الى يقظته بذلك أو تدعوه أو ترفسه. فان قصدت بذلك الى يقظته أو كلمته أو نادته أو رفسته فقد أيقظته. وإلا فلا يقع حنث بذلك. وقيل وكذلك لو ضربت فلم تمسك نفسها. فصاحت وكذلك ان صاحت اذا ضربت. ولم تقصد بذلك الى يقظته فلا يحنث وكذلك ان صرعت فاستيقظ بذلك لم يقع بذلك طلاق. والله اعلم. رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته ان بت في هذا المنزل فانت طالق فنامت الى نصف الليل. أو أقل أو أكثر ثم خرجت أو دخلت البيت بعد منتصف الليل أو أقل أو أكثر ثم خرجت أو دخلت بالبيت بعد نصف الليل وأقل أو أكثر حتى اصبحت. قال قد طلقت. قلت فان قال ان بت في هذا المنزل الليلة قال فحتي يكون في المنزل مذ تغرب الشمس حتى يطلع الفجر ثم يحنث.

قال أبو سعيد الذي عرفنا انه اذا لم يحد ليلة معروفة. وقال ان بت في هذا البيت فلا يحنث حتى تبیت اكثر الليل. واما اذا كان دون الأكثر لم يحنث. وهذا الرأي الذي قال في هذا في أول المسألة يعجبني. ومنه فان خرجت في ليلتها تلك من المسألة ثم رجعت فلا طلاق عليها.

مسألة : وقال أبو سعيد في رجل حلف بطلاق زوجته انها لاسكنت في هذا البيت نهراً وقد كان باقي شيء من النهار وقت ما حلف قال معي انه ان كان قال لها هي طالق انها لاتسكن هذا البيت. ففي بعض القول انها لا تطلق سكنته بعد ذلك أو لم تسكنه وان ذلك لا يكون استثناء وانما يكون خبراً إلا أن يقول ان سكنتي هذا البيت أو شيئاً يكون مستثنياً فيه لسكنها في ذلك البيت فان السكن في بعض القول الاكل والنوم أو الجماع. وفي بعض القول ان السكن المعروف بين الناس ولا يكون الجماع والأكل والنوم سكناً. والسكن المعروف بين الناس يوجب الحنث ولا أعلم فيه اختلافاً فان كانت هذه المرأة ساكنة فيه فتمت على سكنها بقية هذا اليوم فاخاف ان يقع الطلاق وهذا عندي يشبه السكن. وان كانت ليست بساكنة فحتى يكون سكنها ما يوجب السكن من اكل أو نوم أو جماع على قول من يقول بذلك والسكن المتعارف بالسكن قال أبو سعيد وعي انه يخرج على ظار معنى الحنث انها متى ماسكنت ذلك البيت نهراً وقع الحنث بالطلاق إذا كان مستثنياً به. وإذا كان في ظاهر الأمر محكوماً عليه بالطلاق والحنث وادعى الزوج غيره لم يقبل منه ذلك. ولا أعلم في ذلك اختلافاً. وان لم تحاكمه ورجعت الى تصديقه مما يسعه ففي بعض القول لا يسعها تصديقه كائناً ما كان لانها فروج لاتجوز اباحتها ولا التخيير فيها. وقيل ان كان ثقة وصدقته وسعها ذلك ولا تصدقه الا فما يكون ثقة مع المسلمين وقيل ان صدقته وسعها ذلك وقيل لا ينفعه الاستثناء بالنية. ويقع الطلاق بظاهر الحكم على مالفظ. فعلى هذا لا يسعه صدقته أو لم تصدقه لانه لا ينفعه الاستثناء بالنية.

الباب الخامس والسبعون

الطلاق بأشد وأعظم وأكبر وأكثر وكل..

من جامع بن جعفر. وإذا قال الرجل لزوجته انت طالق اشد الطلاق أو أكبره أو أعظمه فقال من قال هي واحدة إلا أن ينوي أكثر. وان قال أكثر الطلاق. فقال من قال ثلاثاً وقال من قال أكثر الطلاق اثنتان وذلك عن موسى بن علي رحمه الله. قال غيره أكثر الطلاق اثنتان لأن مازاد على النصف فهو أكثر وان قال أكثر عدد الطلاق كان ثلاثاً ولا اختلاف في ذلك معنا وان قال عدد أكثر الطلاق فهو مثل الأول ويجوز فيه الاختلاف.

مسألة : ومنه وأما الذي يقول انت طالق كل الطلاق ثلاث تطليقات. وان قال انت طالق كله أو كلهن فهي طالق واحدة أو ما نوى ان أراد أكثر. مسألة : قلت رأيت ان قال انت طالق سائر الطلاق قال تطلق واحدة. قلت رأيت ان قال لها انت طالق اشر الطلاق قال معي انها تطلق واحدة الا في قول قومنا أنها تطلق ثلاثاً. وكذلك قولهم أقبح الطلاق. وأما اصحابنا فيقولون واحدة. قلت رأيت ان قال لها أنت طالق اخير الطلاق. قال معي انها تطلق واحدة من حينها.

مسألة : وسألته عن رجل قال لامرأته انت طالق كل الطلاق. قال يقع عليها ثلاث تطليقات. فان قال لها انت طالق كله قال يقع عليها تطليقه إلا أن ينوي أكثر. فإن قال لها أنت طالق الطلاق. قال تطلق واحدة الا ان ينوي أكثر. وقال من قال اثنتين. وقال من قال ثلاثاً. فان قال لها انت طالق الطلاق كله قال تطلق ثلاثاً.

مسألة: وعن رجل قال لزوجته انت طالق كله معي انه واحدة الا ان ينوي أكثر. وقال من قال ثلاث تطليقات. قلت له فإن قال كلهن قال معي انه قيل واحدة حتى ينوي أكثر وبعض يقول ثلاث.

مسألة : وسألته عن من قال لامرأته انت طالق كل الطلاق كم تطلق.
قال معي انه قد قيل تطلق الطلاق كله ثلاث تطليقات. قلت له فإن قال
لها انت طالق كله. قال معي انه واحدة الا أن ينوي أكثر. قلت له فان قال
كلهن قال معي انه يختلف في ذلك فأحسب انه واحدة إلا أن ينوي أكثر
وقيل ثلاثا. قلت فان قال اكبر الطلاق أو أكثر الطلاق. قال أما اكبر الطلاق
فعندي أنه قيل واحدة إلا أن ينوي أكثر. وما أكثر الطلاق فأحسب انه
قيل ثلاثا وقيل اثنتين.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرقاق. قلت فرجل حلف بزنة
الجبال أتبين منه امرأته أم لا. فلم ادر ما اردت بهذا فان كان اراد بزنة
الجبال أي بثقل الجبال. فهي واحدة. ولا يبين الا ان يعني اكثر. وان كان
عنى بزنة الجبال بعدد وزن الجبال فقد بانث بثلاث وهو عاص فيما
ظلم. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب السادس والسبعون

الطلاق بالموت

وعن رجل قال لزوجته ان مت فأنت طالق. قال معي انه قال انها تطلق في الوقت من حين ما قال لها. وقال من قال عند الموت. ومعني انه في بعض القول انها ليس تطلق.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته إن مات ابنائى فأنت طالق ثلاثا فمات احدهما فقال لا تطلق حتى يموتا كلاهما. وقيل في رجل قال ان مات زيد قبل عمرو فامرأته طالق فغرقا جميعا ولا يدر أيهما مات قبل صاحبه. قال لا تطلق حتى يعلم أن زيدا مات قبل عمرو. وان قال ان لم يمت زيد قبل عمرو فامرأته طالق فغرقا جميعا ولا يدر أيهما مات قبل صاحبه قال فان امرأته تطلق حتى يعلم ان زيدا مات قبل عمرو.

مسألة : قلت له فرجل قال لزوجتيه أطولكما عمرا طالق متى يقع الطلاق. قال معي انهما يطلقان جميعا من حينهما. وقال من قال هما زوجتا ينفق عليهما ويكسوهما فإذا ماتت احدهما ورثها. وتطلق الأخرى من يوم طلق. وقال من قال يبيننا بالايلاء اذا مضت اربعة أشهر. قيل له ان ماتتا جميعا ولم يعلم ايهما ماتت قبل الأخرى. قال انه اقل مايكونان ان يرث من كل واحدة نصف ميراثه على اسوأ حالة. وعلى أحسن حالة ان ماتتا جميعا في وقت واحد ورثهما جميعا لانهما ماتتا جميعا وهما زوجتاه.

مسألة : وسألته عن رجل قال لزوجته انت طالق قبل موتي بيوم متى يقع عليها الطلاق. قال معي انه قد قيل تطلق من حينها. وقيل تبين بالايلاء. وقيل تطلق قبل موته بيوم. ولا يطاها مخافة ان يموت من غد فيكون قد وطى مطلقة لانها تطلق قبل موته. قلت فان مات أيكون عليها

عدة المطلقة أم عدة الوفاة قال معي ان كان طلاقاً يملك فيه رجعتها
لحقتها عدة الوفاة. وان كان ثلاثاً كان عليها عدة المطلقة. قلت له وان
كان ثلاثاً لم يكن ميراث قال هكذا عندي.

مسألة : من الزيادة المضافة. وقال أبو سعيد في رجل قال لزوجته انت
طالق ان لم تسق هذه الدابة كل يوم فسقتها أياماً ثم ماتت الدابة ولم
تسقها شيئاً. فعلى قول من يقول ان الحنث يقع في الميت فإذا ماتت الدابة
وقع الطلاق لانها قد عدمت وعلى قول من يقول ان الحنث لا يقع بالميت فلا
يقع طلاق بموت الدابة سقتها شيئاً أو لم سقها لان المعقول ان المنفعة
لها بالسقي بما يقع في احكام الحياة.

مسألة : من كتاب الاشياخ. وعن رجل قال لامرأته انت طالق ان قتل
فلان يوم الجمعة فضربه يوم الخميس ومات يوم الجمعة أو ضربه يوم
السبت فمات يوم الجمعة. قال المضيف لعنه ضربه يوم الجمعة ومات
يوم السبت. هل تطلق امرأته قال نعم اذا كان ضرباً هوى فيه حتى ماته
رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب السابع والسبعون الطلاق بالشعر

وعن رجل قال لامرأته انت طالق بعدد كل شعرة في رأسي فلما ذهبوا ينظروا رأسه رأوه مخلوقاً بالنوة ولم يكن في رأسه شعر قال لم تطلق ليس في رأسه شعره قيل أليس في رأسه أصول الشعر. قال لم يقل بكل أصل شعرة وإنما قال بكل شعرة وكان قد حلف رأسه بالنورة قبل أن يحلف.

مسألة : وسئل عمن طلق شعرة من امرأته قال ان كانت الشعرة بائنة منها لم تطلق.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الضياء. ومن قال لامرأته أنت طالق بعدد شعر رأسك أو شعر فرجك فقالت لا شعر. لها وقال هو ان بها شعراً. فالقول في الرأس قول الزوج. والقول في الفرج قول الزوجة والله أعلم. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب الثامن والسبعون

الطلاق بالوطي

وعن أبي الحواري واما الذي حلف بطلاق امرأته ماوطيها قط على الأرض وكان قد وطيها على سرير أو على ظهر بيت فنقول انها لا تطلقها اذا كان مرسلا لقوله. ولم يحضر نية لأن السرير والبيت مرتفعات على الأرض. وكل شيء في الأرض فهو على الأرض مثل البحار والجبال فهذا كله على الأرض فمن كان فوق جبل أو في بحر لم نقل انه على الأرض وهذا امر تقع عن الأرض. وللکلام حقائق ومجاز والله أعلم بالصواب. وان كان وطيها على حصير أو على فراش لازق بالأرض فقد طلقت ان كان مرسلا ليمينه. وان كانت له نية فهو مانوى وهذا مثل الذي قال ان مس فلانا أو مس الكعبة. فامرأته طالق فمس فلانا من فوق الثوب أو مس استار الكعبة فقد قالوا انه يحنث فهذا الذي حفظنا من قول الفقهاء والله أعلم بالصواب.

مسألة : ومن غيره ورجل حلف بطلاق زوجته ان منعه فلم تمنعه نفسها الى ان اراد منها اعتزلته من منامها الى غيره ثم عاجلته الى ان قال لها منعيني نفسك فلم تمنعه من بعدها أو لم تقل له من قبل لا. ولا نعم قلت ترى وقع عليها الطلاق أم لا. فمعي ان اعتزالها عنه اذا اراد منها نفسها لا يوجب عندي الامتناع إلا أن تكون تريد بذلك هي الامتناع أو يظهر اشارة ذلك منها انها ارادت بذلك الامتناع وقد يكون تحولها من موضع الى موضع لمعنى أو لمعاني وهي على غير الامتناع فإذا منعه وجب عليه الحنث. قيل له فيكون القول قولها اذا قالت انها ارادت الامتناع بذلك. قال معي انه اذا كان الفعل لا يوجب الطلاق إلا أن يريد به لم يكن لها عندي ارادة في الحكم. قلت له فيسعها هي المقام معه ان كانت هي قد ارادت بذلك الاعتزال عنه. وقال في رجل قال لامرأته انت طالق ان

طلبت اليك نفسك فمنعتيني فطلب اليها فلم تمنعه ثم عاد طلب اليها فامتنعته انه يحنث اذا وقع ماحلف عليه. ولا يبر الا بكماله متى طلب اليها نفسها فامتنعته. كان قد وقع ماحنث فيه عندي الا أن يحد حداً أن طلبه اليها في وقت معروف أو سمى بشيء من هذا فلم تمنعه ذلك المحدود ثم امتنعته بعد ذلك فلم يبين لي في ذلك حنث.

مسألة : وعن رجل حلف بطلاق امرأته ثلاثاً أن لم يطأ امرأته قد بانث منه بثلاث تطليقات كما قال. وقال في رجل قال لامرأته انت طالق ان وطيتك ان لم تغن قال ان غنت فقد بر وهي زوجته وان لم تغن حتى تمضي اربعة اشهر بانث منه بالايلاء. وان وطئها قبل ان تغن فقد حرمت عليه ابداً.

مسألة : من الزيادة المضافة وعن رجل حلف بطلاق امرأته انها لاتمنعه مجامعتها ماحد هذا الامتناع. فعلى ما وصفت فحد الامتناع معنا ان تمنعه نفسها عند طلبه مجامعتها من غير عذر لها في الحكم لو تحاكما فيه الى اهل العدل فما او تببه الحق لها من العذر وانما يمنعه العذر والامتناع. وقلت ارأيت ان طلب مجامعتها فقالت لا في هذا المكان لا افعل ولكن افعل من مكان كذا وكذا قلت هل يكون هذا امتناعاً. فقد اعلمتك انه ماكان لها في عذر في الحكم فليس هو بامتناع منها وكذلك ان طلبت مكاناً استز عليها وعليه وهي باذلة نفسها الا انها اختارت مكاناً غير مخوف او كان لها في ذلك حجة عذر فليس هذا بامتناع ان شاء الله على ما يظهر الا ان يكون ذلك علة منه وخداع. قلت وكذلك ان قالت لا ناسية ثم ذكرت فلم تمنعه واجابته هل يكون هذا امتناعاً فنقول على صفتك ان كان اعتقادها ليس فيه امتناع وانما قالت لا ناسية فليس ذلك بامتناع حتى يمسخها ويريدها فتمنعه ناسية أو ذاكرة لأن على اللفظ قال لاتمنعه مجامعتها فإذا مسك واراد مجامعتها فممنعه ناسية أو ذاكرة وقع الحنث لأنه لم يذكر نسيانها ولا اعتمادها والله أعلم بالعدل. قلت وان اراد مجامعتها فقاتلته او دفرته. ثم أجابته هل يكون امتناعاً. فنقول ذلك الى نية الرجل

في نفسه. وقد لبس على نفسه فإذا سأل عن هذا قيل له ان كنت تعني معنى الامتناع في حين ما يطلب اليها فقد امتنعت. وان كنت تعني تترك لك نفسها حتى تغلبها. فقد امتنعت وان كان معناه انما اباحت نفسها في مجلسها ذلك ورجعت برأي نفسها فقد رجعت عن الامتناع مامنعته فهو امتناع في لفظ المسألة وهو غير امتناع في احكام الرجعة على الامتناع والله أعلم. قلت فان طلب مجامعتها فهربت منه ثم رجعت اليه. قلت هل يكون ذلك من الامتناع فهذه كالأولى ان كان الهرب امتناعاً فقد امتنعت على لفظ يمينه الا ان يكون اذا جامعها في طلبه ذلك ولم يفترقا ولم تمنعه. واما في الحكم اذا دفرته وهربت فقد امتنعت. واما فيما بينهما فان كان انما اراد ما لم تمنعه جماعها في مجلسها ذلك وطلبه اليها مجامعتها وصدقته على نيته لم أر هذا بموجب عليها حيث الامتناع لان الممتنع من الحق ثم رجع اليه فهو ممتنع في اللفظ الظاهر وهو غير ممتنع اذا كان اخر أمره راجعاً والله أعلم.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته طالق ان لم يجامعها على وتد فجامعها على جبل تطلق أم لا. قال الله في كتابه : ﴿ألم نجعل الأرض مهدياً والجبال أوتاداً﴾. قال هذا في الاثار من قال كذلك وجامع على جبل لم أرد على من قال بهذا القول طلاقاً لأن الجبال أوتاداً.

مسألة : ومن كتاب الضياء أبو الحواري ومن قال لامرأته والله لأفعلن بك الليل مائة مرة فقالت انت ليس فيك مرتان كيف مائة مرة فقال ان لم افعل فانت طالق فلما دنا منها أولج حتى التقى الختان ثم نزع ثم أولج وكذلك حتى فعل كذلك مائة مرة ولم تكن له نية فارجو أنه قد بر والله أعلم.

مسألة : ومن حلف بطلاق امرأته ثلاثاً ان لم يطاها هذه الليلة عشر مرات. ثم قال نويت ان اضرب عليها عشر مرات. قال ابو عبد الله ان كان نوى ان يطاها حتى يقذف فعليه ان يطاها تلك الليلة عشر مرات حتى يقذف في كل مرة والا حنث. وان لم يكن نوى حتى يقذف فإذا وطاها

ما تغيب الحشفة ثم ينزعه كله ثم يرجع يفعل كذلك حتى تكمل عشر
مرات فقد بر. ولا تطلق قذف او لم يقذف وان لم يفعل كما وصفت لك في
تلك الليلة فانها تطلق. وان حلف بطلاقها ليطاها في شهر رمضان نهارا.
فليسافر بها فإذا عدا الفرسخين وطبها وقد خرج من يمينه.

الباب التاسع والسبعون الطلاق بالحيض والحمل

ومن الزيادة المضافة ومن جامع بن جعفر قال أبو الحواري اذا قال الرجل لزوجته إذا حضت حيضتين فانت طالق فإذا حاضت حيضتين طلقت واحدة وليس يعود يقع عليها طلاق بعد المرة الأولى. وإذا قال اذا حضت حيضة فانت طالق ثم قال اذا حضت حيضتين فانت طالق فحاضت واحدة فهي طالق واحدة ولا تحسب من عدتها. وإذا حاضت اخرى فهي طالق اخرى لان الحيضة الاولى مع الثانية حيضتان. وتحسب الثالثة من عدتها وعليها حيضتان من بعدها نسخة من بعد ذلك. ونقول ان كان نوى بالحيضتين غير الحيضة الاولى فلا يقع طلاق حتى تظهر من الحيضتين المؤخرتين جميعا. ثم تقع عليها تطليقة من بعدهما والحيضتان جميعا من عدتها.

مسألة : وإذا قال الرجل لامرأته اذا حضت فانت طالق وفلانة معك فقلت قد حضت فانه ينبغي في القياس ان يقع عليهما جميعا وقال بعض يصدقها على نفسها ولا يصدقها على صاحبها. قال أبو الحواري يقع عليها وعلى صاحبها الطلاق لأن هذا لا يمكن فيه البنية. وقال هكذا حفظنا.

مسألة : وإذا قال لها كلما حضت حيضتين فانت طالق فهو كما قال اذا حاضت اخرى بانته بتطليقة اخرى ويحسب بها من العدة فإذا حاضت الحيضة الاولى من اخر حيضها الذي احتسبت به.

مسألة : وإذا قال الرجل لامرأته كلما حضت فانت طالق فولدت ان الطلاق لا يقع عليها بالولد ولا يكون الولد حيضا وانظر فيها. قال أبو الحواري ليسه بحيض.

مسألة : واذا قال رجل لامرأته اذا حضت حيضة فانت طالق فانما يقع عليها الطلاق بعد الحيضة حتى ينقطع الدم عنها. وتغسل إلا أن تؤخر الغسل حتى يذهب وقت صلاة فان اخرته الى ان يذهب وقت الصلاة. وقع الطلاق حتى يذهب وقت الصلاة الا أن تكون له نية ان حضت. حتى تحيض فيتكلم بذلك فانها حينئذ طالق حتى ترى الدم. ومن غيره قال وقد قيل اذا قال ان حضت فانت طالق. قال من قال حتى تتم حيضها ويقع عليها اسم الحيض. وقال من قال إذا رأيت الدم فقد طلقت. واما اذا قال ان حضت حيضة فانت طالق حتى تحيض حيضة تامة من حيضها فإذا حاضت حيضة فقد طلقت غسلت او لم تغسل. إذا اكملت الحيضة فقد طلقت. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب الثمانون

الطلاق بالبحر وما خرج منه وما أشبه ذلك

وما أشبه ذلك والذي حلف بطلاق زوجته ليلحقه من البحر شيء فجلب صل فاشتري منه وحمله. فمعي أن الصل اذا كان من السمك والسمك من البحر فهو ضيء قد لحقه عندي. وهو يحنث.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرهاين. وفي الذي حلف بالطلاق انه يعرف وزن الفيل ان يجعل الفيل في مركب وي طرح في البحر ثم يخرج الفيل من المركب وينظر مبلغ الماء من المركب فيزن امتعة وتطرح في المركب حتى يغوص في البحر بمقدار ما غاص الفيل فانه يعلم مبلغ وزن الفيل أترى هذا سالماً من الحنث. على هذا الوصف. ولعل هنالك زيادة أو نقصاناً. قال هذا عندي من المحال لأن الوزن للأشياء غير هذا والحازر للأشياء ايضاً على ظن وغيب والحنث يلزمه لانه حلف على غيب لان الفيلة تختلف. ولا يكون وزنها واحداً لأن البحر يضرب بالموج ويزيد وينقص ويميد ويجزر والله أعلم.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب بالأشياخ. رجل حلف بطلاق امرأته ان لم يقطع البحر كلاماً مرسلًا كيف قطع ذلك. قال ان كان له نية الى موضع حده قطع الى ذلك الموضع وان لم تكن له نية قطع من حيث سهل الله عز وجل له عرضاً. ولا يباشر امرأته حتى يفعل فان لم يفعل حتى تمضي اربعة أشهر بانته بالايلاء. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب الحادي والثمانون

الرجل اذا حلف بطلاق زوجته ان فعل هو أو إن فعلت
هى أو ان فعل غيرهما ثم تداعوا في ذلك من يكون
قوله مقبولا وفي الجناية

ومن جامع بن جعفر واذا قال الرجل لزوجته ان لم أفعل كذا وكذا فانت طالق فقالت لم تفعل وقال هو قد فعلت فالمرأة المدعية في هذا ومثله وعليها البينة. وان قال ان لم تفعل هى في هذه الليلة كذا وكذا فانت طالق فقالت قد فعلت فالقول قولها اذا قالت ذلك في الليل وان قالت ذلك من بعد أن يذهب الوقت الذي قاله فعليها البينة انها قد فعلت. قلت وكيف ذلك قال ابو الحواري لأنه موضوع في يدها.

مسألة : ومنه وعن رجل قال لرجل ان فعلت كذا وكذا. فامرأتي طالق فقال الرجل قد فعلت فقال لا تطلق امرأته حتى يقيم الرجل بينة أنه قد فعل اذا لم يصدقه الزوج انه قد فعل.

مسألة : سألت أبا سعيد عن رجل حلف بطلاق زوجته ان عمل عملا فحك عينه ايكون قد عمل عملا تطلق به زوجته قال معى انه ليس ذلك بعمل ولا تطلق زوجته بذلك على معنى قوله. قلت فان مرط ابطه ايكون ذلك عملا وتطلق به زوجته. قال معى ان ذلك من عمل الاخرة لا من اعمال الدنيا وتطلق بذلك اذا كان مرسلا للاعمال ولم تكن له نية.

مسألة : وسألته عن رجل له اربع نسوة فقال زوجته طالق ان فعل كذا وكذا ثم فعل. هل يقع الطلاق على واحدة منهن او يقع الطلاق عليهن جميعا. قال معى ان في بعض القول انه يقع عليه معنى طلاقهن كلهن

لثبوت طلاق واحدة منهن. ولا يعرف أيهن وفي بعض القول انه يحكم عليه بطلاق واحدة ولا يعرف أيهن. ويوقف عليه ثلاث منهن. قلت له فله ان يختار أيهن شاء فيوقع عليها الطلاق قبل دخوله. قال معي انه ليس له ذلك اذا كان قد وقع الطلاق على غير استثناء شيء منهن. قلت له فإذا أوقع عليهن على غير نية فيكون عليه مؤنتهن كلهن جميعاً ما لم يصح طلاق أحد من ما يلزمه أم لا. قال معي انه اذا كان لا يصح بهذا طلاق احدهن بعينه فهو مأخوذ بذلك على قول من يقول بتوقيفهن لكل واحدة منهن على الانفراد حتى يبين له الطلاق. ثم هنالك لا يكون له عليهن شيء.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته انت طالق انه يفعل كذا وكذا. هل يكون مولياً بهذا القول. فهذا من الايلاء اذا قال انه يفعل او انه لم يفعل. قال أبو سعيد معي انه يحنث من حينه ولا يكون استثناء ويكون بمنزلة الخبر في قوله انه يفعل كذا وكذا. ومعني انه في بعض القول ان هذا استثناء.

مسألة : وسئل عن رجل قال لزوجته انت طالق ان عدتي تفعل كذا وكذا هل يقع عليها الطلاق قبل ان تفعل. قال معي ان في ذلك اختلافاً. قال من قال انها تطلق اذا لم يثبت له الاستثناء. وقال من قال انها لا تطلق اذا كان الاستثناء متصلاً بالطلاق أو استثنى قبل الطلاق متصلاً به. او نوى الاستثناء ثم استثنى متصلاً. وقال من قال لا يجزيه حتى ينوي الاستثناء قبل الطلاق ولو استثنى متصلاً بالطلاق.

مسألة : نقلت هذه المسألة من الزيادة المضافة سألت أبا الحواري عن رجل قال لامرأته انت طالق ان قبحت ابي فقالت قبح وجهه على وجه رهطه فوقف عنها أبو الحواري ولم يقل شيئاً. وكذلك وقف أبو محمد عنها أيضاً. قلت لأبي سعيد فما تقول انت قال ما اقول انا فيما وقفوا عنه غير انه يشبه عندي معاني الاختلاف فيخرج عندي على بعض القول انها تطلق لقول الله ولولا رهطك لرجمناك فقالوا ان الرهط هاهنا من

العشيرة ووالده من رهطه عندي. وقال من قال لا تطلق لقول الله عز وجل ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾. وهم غير العشيرة وهم هاهنا الاشباه والله أعلم.

مسألة : قال المضيف وجدت في رجل طلق زوجته ان لعنته فسمعها تقول الملعون ان لا يقع عليها بهذا طلاق إلا ان تلعه والله أعلم.

مسألة: وعن رجل حلف بالطلاق لقد اخبره فلان وفلان فانكر الرجل انهما لم يخبراه ذلك وهما عدلان فالقول في هذا قول الزوج ولا تطلق. ولك شيء حلف عليه فيما بينه وبين غيرها فالقول قوله فيه. وكل شيء حلف عليه فيه انها فعلته هي أو فعله هو بها وانكرته فعليه البينة فيه وإلا طلقت.

مسألة : وكذلك الذي جعل الطلاق لامرأته ان دخلت دار فلان فانت طالق فقالت اني قد دخلت ثم رجعت فقالت اني لم ادخل. ثم قالت اني قد دخلت فأرى امرهما بائن ولا يلتفت الى قولها. قال غيره وقد قيل انها لاتصدق في قولها انها قد دخلت من بعد أن قالت انها لم تدخل من بعد ان قالت انها قد دخلت.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته انت طالف ان فعلت كذا وكذا. وقال لرجل أو لغلام امرأتي طالق ان فعلت كذا وكذا. فاما المرأة إذا قالت قد فعلت وقع عليها الطلاق. وان رجعت فقالت لم افعل فالقول قولها وترجع الى زوجها. وان قالت لم افعل ثم قالت قد فعلت فإن ذلك يمكن ان يكون لم تفعل ثم فعلت فالقول قولها. واما الرجل والغلام فان صدقهما الزوج فذلك اليه وان كذبهما فعلى المرأة البينة انهما قد فعلا والا فيمين الرجل انه مايعلم أنه قد فعله. ومن غيره قال وقد قيل انه اذا قال إن فعلت كذا وكذا فانت طالق وذلك مما يمكن ان يطلع عليه غيرها فلا تصدق حتى يصح ذلك بالبينة. وقال من قال القول قولها. فان قالت انها قد فعلت فانها تصدق في ذلك ويقع الطلاق في الحكم. فان قالت انها لم

تكن فعلت ذلك الذي حلف عليها فيه. ولم يكن تزوجت ولا تزوج هو اختها ولا تزوج اربع زوجات غيرها فالقول قولها وهي امرأته ويحكم عليها بذلك لان تلك توبتها فان رجعت فقالت انها قد فعلت ذلك لم يقبل قولها. وكانت امرأته على اقرارها انها لم تفعل بعد قولها انها قد فعلت. فقد صارت بمنزلة الكاذبة وهذا في الفعل المستقبل. واما ان قال أنت طالق ان كنت فعلت. وقال انها كانت قد فعلته فانها تصدق. فان قالت انها لم تكن فعلت فانها تصدق في رجعتها لان تلك توبتها. فان رجعت فقالت انها كانت قد فعلت فهذه لاتصدق على كل حال لانها انما كانت قالت انها فعلت فعلا ماضيا ثم انكرته ثم ادعته بعد ان اقرت انها لم تفعله. وان قالت انها لم تكن فعلته ثم قالت انها كانت فعلته لم يقبل قولها في الفعل الماضي لانها تقر انها كاذبة بدعواها انها قد اقرت انها لم تفعله. واما ان قال ان فعلت كذا وكذا فانت طالق فقالت انها لم تفعل ثم قالت انها قد فعلته فانها تصدق لان ذلك مما يمكن. رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته انت طالق ان خنتك في مالك ثم اعطته بعد ذلك شيئا من مالها يبيعه لها ويعطيها ثمنه فباعه لها واتزن ثمنه وسلمه اليها. وانفقته الا شيئا من الثمن رد عليها فاعطته يرده على من اشترى السلعة. فقال لها ان نفق في شيء اشتريته به انفقته وان لم ينفق رددته على المشتري يبدلني به فسكنت ولم يعجبها. ولم تقل له شيئا فذهب فانفق الفضة. فنفقت في شيء اشتراه به. قلت هل يكون هذا عندي خانها في مالها ويقع الطلاق عليها. فلا ادري ما هذه الردود ومعني انه ان كان ذلك مما لايجوز في النقد من سنة أهل البلد. فذلك عندي مال للمشتري وانما اشترى بمال المشتري ولايبين لي انه خانها في شيء من غش سلعتها فهو مال واذا انفذ مالها بغير امرها ولا رضاها فاخاف ان يكون قد خانها واذا خانها وقع عندي الحنث. قلت ان لم تكن تقدمت عليه ان لايشترى به فاشترى هو به هل تسلم من الطلاق حتى يخالف امرها اذا تقدمت عليه. فمعني انه اذا كان ذلك مالها وانفذه بغير اذن منها

ولا رضاء يقوم مقام الاذن في التعارف بينهما فمعي انها خيانة منه لها. وقد مضى ماعندي أو لم يقف عليه من معنى ذلك. وقلت ان أبدلها بالذي لها فضة جيدة بعد ان اشترى بالذي لها. وانفقه واجازت له ذلك اذا أبدلها هل تسلم من الطلاق ولا يكون خيانة. فاخاف على هذا ان لا يسلم من الطلاق. وليس اتمام ذلك له بعد دخوله في ما هو خيانة لها تبرأة من الحنث ولكن تبرأة من الضمان واللازم مع التوبة. وقلت ان اجازت له بعد فعله ولم ينفعه ولا يقع الطلاق ولا تكون خيانة. فلا يبين لي في هذا نفع له بعد ان دخل في الذي يجب به الحنث. وقلت ان كان ينفع ولا خيانة فقد مضى القول عندي في ذلك. وقلت ان وطئها في هذا كله قبل ان يردها اتمت له فعله قبل الوطي أو بعده ابدلها بشيء قبل الوطي أو بعده. هل تحرم عليه بذلك ويفرق بينهما. فمعي انه لا يقع البذل ولا الإتمام بعد وقوع ما يجب به الحنث من الخيانة. واذا وطئها على ذلك قبل الإتمام أو بعده قبل البذل أو بعده من غير رد فاخاف ان تحرم عليه. واذا حرمت عليه بسبب ذلك فمعي انه يفرق بينهما ولا تحل له ابدا. وقلت وما يعجبك في ذلك ان كان فيه اختلاف الفراق ام الإقامة. فلا يبين لي في هذا اختلاف. واما اذا كان اختلافاً فيعجبني في الحكم أن لا يحكم عليه الحاكم الا حتى لا يجد مساعاً في الترك. واما في التنزه من الفروج فاحب ان يخرج من اختلاف اهل العلم في الفروج.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق امرأته ان خانها في مالها. وكانا متفاوضين وأخذ من مالها بغير رأيها هل يكون قد خانها. فإذا كانا متفاوضين في المال يفعل كل واحد منهما في مال صاحبه ما يشاء برضا صاحبه منهما فهذه معي هي المفاوضة. واذا كان ذلك لم يبين لي خيانة بأخذه ما يجوز له. واذا كان يفعل في ذلك ما لا يجوز له في دينه فذلك عندي خيانة.

مسألة : وسئل عن رجل قال لامرأته انت طالق ان خنتيني في مالي فاطعمت ضعيفا من ماله هل تطلق. قال مالم يكن حقا من فعلها فهو

خيانة. ومعني انها قد خانتته في ذلك.

مسألة : وسألته عن رجل قال لزوجته انت طالق ان عدتي تضربي ابني فاخذت اذنه فقاستها هل يكون القياس ضربا يقع به حكم الطلاق. قال عندي انه قد قيل في ذلك باختلاف. فقال من قال يقع الطلاق وذلك على قول من يقول بالمعاني وقال من قال لا يقع الطلاق وذلك من يذهب الى التسمية. قلت له فالاختلاف يدخل على ايمان الطلاق بالتسمية والمعاني مثل ما يدخل في سائر الايمان غير الطلاق قال هكذا عندي. مسألة وعن رجل قال لامرأته وقد اخذت ثوبا من الفبنة انت طالق ان لم ترديه فبقيت قائمة ساعة مغايظة له ثم ردت من يومها قلت هي يقع الطلاق عليها وهل قيل انه يكون ايلاء ان لم ترده الى اربعة اشهر وقع ايلاء. فمعي على ظاهر اللفظ ان هذا ايلاء ان لم ترده الى اربعة اشهر بانته بالايلاء وان رده قبل ذلك بر ولا طلاق عليه إلا أن تكون له نية في ذلك الى وقت ان لم ترده اليه حتى انقضى الوقت فمعي انه يقع الطلاق على قول من يوجب النيات في الايمان. قال غيره وقد حفظنا عنه انه لايجوب الطلاق بالنية في بعض القول حتى يتفق اللفظ والنية وكذلك لا يلحق الطلاق بحكم اللفظ حتى يتفق اللفظ والنية وله تفسير. وقلت ان قالت مجيبه له لا ارده ثم رده قبل أجل الايلاء هل يبر أم اذا اجابت بقولها لا وقع الطلاق. فعلى ظاهر هذه المسألة فمعي لا يضره قولها لا ارده اذا رده قبل أجل الايلاء وقلت له ان قال لها انت طالق ان لم تغطي ولدك هذا فقالت لا افطمه فارضته ذلك اليوم وافطمته من الغد هل يقع الطلاق فهذه مثل الاولى واذا افطمته قبل اربعة اشهر فقد بر الا ان تكون له نية ان ارضعته ولم تغطي ذلك اليوم ففعلت ذلك. فمعي انه يقع الحنث على قول من يلزمه اليمين بالنية. وقلت أنك وجدت في الاثر عن ابي الوليد هاشم في رجل قال لامرأته ان لم تغطي هذا الغلام يعني ابنه. فانت طالق فقالت لا افطمه فارضته ذلك اليوم وافطمته من الغد. فقال اخاف ان تكون قد طلقت فقال له السائل رأيت ان قال ان لم تصومي. فانت طالق فقالت لا أصوم

فاكلت يومها ثم صامت بعد فقال هاشم انها مثل الاولى. فقال له السائل ارأيت ان قال لها ان لم تدخلي هذا البيت فانت طالق. فقالت لا أدخله ثم دخلت بعد عشرة ايام فقالت قد دخلت. ورأى ان هذا والاخر مختلف. قال له السائل هذا شيء والاخر شيء قال نعم. قلت فاحببت توقيفي على ذلك وأبين لك فيه ما فتح الله لي من النظر بالحق. فاعلم اني قد فكرت فيها فلم يبن لي في ذلك فرق. وخرج معي كله معنى واحد فان بان لك فرق ووجدت ذلك فاحب تعريفك لي ذلك. وقلت ولو قال لها ان تصومي فسكتت فاكلت أياما ثم صامت هل يكون قد بر أم انما يلحقها ما قال اذا ردت عليه انها لاتصوم. وكذلك في فطام الولد فمعي ان هذا كله سواء. قالت له وانها لاتفعل او لم تقل. فإذا فعلت قبل انقضاء الأجل بر الا ان تكون له نية على ما وصفت لك. وقلت وكذلك قوله لها وهي في النهار ان لم تصومي فصامت بقية يومها أو أكلت. وصامت للغد ولم تجبه بقولها الا سكتت عند قولها هل يبر بذلك. فمعي انه سواء اذا صامت قبل الاجل يومها. واما اذا صامت بقية اليوم فليس كذلك عندي بصوم يبريه والله أعلم.

الباب الثاني والثمانون

الطلاق إذا جعل في يدها أو يد غيرها

وسأله عن رجل اعطى زوجته طلاقها فلم تطلق نفسها فلما كان من الغد رجعت اليه فقالت اليس قد اعطينتني طلاقي. قال نعم قالت قد طلقت نفسي. قال لا تطلق وانما سأله. انما كان جعل لها من طلاقها فلم تفعل حتى خرج من يدها. ومن غيره قال وقد قيل تطلق إلا ان تكون قالت أليس كنت اعطينتني طلاقي فيقول نعم فهناك ليس تطلق.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته ان مسستك فانت طالق فمسته هي من غيره رأيه. فلم يره طلاقا.

مسألة : قال ابو سعيد في الرجل يجعل طلاق امرأته في يد رجلين فيطلق احدهما. انه قال من قال تطلق وشبهه بالعبد ولان الطلاق لا يتجزأ. وقال من قال لا تطلق حتى يجتمعا على الطلاق قلت له فما العلة في قول من يقول ان طلاق احد سيدي العبد يقع وقد ثبت الاجماع انه لا يثبت تزويجه الا باذن الموالي كلهم. قال معي انه يخرج ان الطلاق مثل الحرية اذا ثبت في الاجماع ان لو اعتق احدهم لتثبت الحرية بعق احدهم وقد كان لهم. وكذلك الطلاق مثله عندي. قلت فما العلة في قول من يقول انها لا تطلق حتى يطلقوا جميعا. قال معي انه يقول اذ هم يملكون الطلاق جميعا. فلا يقع بفعل احدهم حتى يجتمعوا عليه.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق زوجته بيد رجلين. فطلق احدهما فقال لا يجوز طلاقه. قلت فان مات احدهما وطلق الاخر قال موسى لا يجوز طلاقه. وقال احسب الازهر تطلق المرأة حينئذ. قال من قال اذا طلق احد السيدين جاز طلاقه على قياس قول من قال اذا طلق احد السيدين جاز طلاقه وكان عليه الصداق وعلى قياس من قال في الوصيين انهما يجوز

لكل واحد منهما ان ينفذ نصف الوصية على الانفراد.

مسألة ان جعله في ايديهما بحق الى متى هو في ايدهما. فقال موسى حتى ينزعه بلسانه والله أعلم. وقال الأزهر هو في ايديهما حتى ينتزعه بلسانه. ومن غيره قال وقد قيل اذا جعله في ايديهما بحق لم يجز انتزاعه الا باداء الحق او يتفقون على فسخ ذلك. ورده اليه بلا اداء حق اليهما.

مسألة : قال هاشم بن غيلان في رجل أراد سفراً فقالت له امرأته انك تخرج فتطيل الغيبة عني فاجعل طلاقى في بيدي الى أجل فقال ان لم أج الى سنة فطلاقك بيدك فطلقى نفسك اذا بدا لك فانتظرتة سنة. فلم يج فتربصت سنة اخرى فلم يج فطلقت نفسها. فقال هاشم الذي سمعنا انها اذا تجاوزت لم يكن في يدها شيء. قال العلا بن عثمان وخالد بن سعوة. وقال عمر بن مفضل وأزهر ومسبح تطلق وهو رأيهم فتردها هاشم لقولهم. ولم يرجع عن قوله. ومن غيره ومعنى انه قد قيل ان فارقت مجلسها او موضعها الذي كانت فيه في وقت دخول السنة ولم تطلق نفسها خرج الطلاق ومن يدها.

مسألة: ورجل قال لامرأته اني علق وأخاف ان تزل لسانى منى بشيء لا أهواه من طلاقك واني أريد ان اجعل طلاقك بيدك بتحفظينه فلما جعل ذلك في يدها طلقت. قال لايجوز لها ذلك. قال غيره وكذلك ان قال لها على ان لا تطلقى نفسك لانه قد منعها الطلاق.

مسألة : ورجل جعل طلاق امرأته بيدها هذا اليوم فخرجت الى قومها فأشهدتهم انها قد طلقت نفسها وأشهد زوجها حين خرجت من الباب رجلاً انى قد نزع منها الطلاق فأروا انها ان صدقته وصدقت الشاهد أن زوجها نزع منها الطلاق قبل ان تطلق نفسها. فلم يروا بأساً. قال غيره ومعنى انه قد قيل تطلق اذا طلقت قبل ان تعلم برجعة الزوج في الطلاق ولو صح انتزاعه.

مسألة : قال محمد بن خالد سمعنا في رجل جعل طلاق امرأته بيدها

سنة فهو بيدها الى تمام السنة. فان نزع منها الطلاق رجع اليه إلا أن يكون جعله بيدها بحق فهو بيدها ولا رجعة له فيه. جواب محمد بن نصر الى موسى بن علي ورجل جعل طلاق امرأته بيدها ثلاثة أيام فلما انقضت الثلاث قالت قد كنت طلقت نفسي في الثلاث هل يقبل قولها. قال ابو عبدالله هاشم اذا لم تكن متهمة فانها تصدق وان كانت متهمة فانه أعلم. قال غيره معي انه قد قيل في مثل هذا باختلاف فقيل تصدق. وقيل عليها الصحة اذا كان الوقت قد انقضى. وان قالت انها قد طلقت نفسها وهي بعد في الوقت فالقول قولها.

مسألة : سألت موسى بن علي عن رجل جعل طلاق امرأته بيدها الى وقت ثم وطئها هل يكون ذلك رجعة في الطلاق. وعنه جعل ذلك الى غير وقت بحق ثم وطئها هل لاينتقض ذلك من يدها قال لا ان يجتمعا على ذلك قال غيره ومعني انه قد قيل ذلك إلا أن يعطيها الحق فله الرجعة.

الباب الثالث والثمانون

الطلاق إذا جعل في اليد

وسألته عن رجل اعطى زوجته طلاقها فقالت له في الوقت شيئاً غاب عنه في الوقت. فقالت المرأة انها لم تطلق نفسها وشك هو فيما قالت وغاب عنه. قال معي اذا كانت زوجته لاشك في ذلك فهي زوجته حتى يعلم انه طلقها أو لم يطلقها في الوقت على معنى قوله وعليه انصافها بالعدل حتى يعلم انها خرجت منه.

مسألة : وقال أبو سعيد في رجل جعل طلاق زوجته بيدها هي وفي موضع فحطت عنه. قال معي انه اذا خرجت من موضعها فقد خرج الطلاق من يدها. قلت فان قال لها طلقي نفسك متى ماشئت. قال معي انه قيل في ذلك باختلاف فقال بعض انها متى شاءت طلقت نفسها. وقال من قال ان لم تطلق نفسها حتى تخرج من الموضع فقد خرج الطلاق من يدها.

مسألة : وقال أبو سعيد اذا جعل الرجل طلاق امرأته بيدها وهي قائمة وهو قائم قياما اوهما نائمان فاقما ولم يفارقا المجلس انه بعد الطلاق في يدها. وانما يخرج مفرقة المجلس قال ولا أعلم في هذا اختلافا من قول اصحابنا على معنى قوله. واذا قال لها امرك بيدك يريد بذلك انه قد جعل الطلاق بيدها فهو كذلك. واذا جعل طلاقها بيد غيرها فله ان يطلقها مالم يرجعه منه على معنى قوله.

مسألة : ورجل قال لزوجته متى شئت طلقي نفسك ثم وطئها هل يكون ذلك ارتجاعا. قال معي ان بعضا يجعل في ذلك غاية واذا جعل طلاقها في يدها الى غاية. فيختلف في الوطي انه يكون ارتجاعا أو لا يكون قلت له فان قال لها متى ماشئت. قال معي ان بعضا يجعل هذا كقوله

كلما شئت وبعضا يجعله كقوله متى شئت على معنى قوله.

مسألة : قال أبو سعيد في رجل قال لزوجتك طلاقك بيدك الى عشرة ايام فطلقت نفسها بانقضاء العشر قال معي انها تطلق. قلت فان قالت في العشر اني طلقت نفسي ولم تسم بشيء كم يقع عليها من الطلاق. قال في بعض القول انها تطلق ثلاثا. وقال من قال واحدة مالم تسم أكثر منها. قلت له فهل له ان يطاها في العشر ولا يعرف طلقت نفسها ام بعد. قال أبو سعيد كذا معي. قلت له فإن وطئها في هذه المدة ثم قالت انها كانت طلقت نفسها. قبل وطئه هل عليه ان يصدقها. قال معي لا تصدق لترك النكير منها حين وطئه. قلت له فان انقضت المدة التي جعل طلاقها فيها ثم طلقت نفسها. هل تطلق. قال معي انه لا يقع عليها الطلاق.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق امرأته في يدها ثلاثة ايام ان فعلت كذا وكذا فلم تفعل في الثلاث شيئا ثم قالت من بعدما فعلت في الثلاثة الأيام قد طلقت نفسي ثلاثا قال اذا قلت ذلك في الثلاث والا فهي مدعية ان قالت بعد ذلك.

مسألة : من الزيادة المضافة وقيل في الرجل يجعل طلاق امرأته في يدها فطلقت نفسها طلاقا مرسلا فقال من قال هي ثلاث تطليقات. وقال من قال هي واحدة لا يملك رجعتها الا برضاها. وقال من قال يملك الرجعة الا ان يكون قبل على ذلك فدية قليلاً أو كثيراً ولا رجعة إلا برضاها. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب الرابع والثمانون

الطلاق إذا جعل بيد الزوجة أو أمرت بذلك أو جعل في يد غيرها بحق أو بغير حق أو أمر بذلك أو تزوج عليها أو تسرى

ورجل قال لزوجته اذا رأيت الهلال فطلقي نفسك. فرأت الهلال فلم تطلق ألهما ان تطلق بعد ذلك. قال لا. قلت فان قال اذا انقضى الشهر فطلقي نفسك ألهما ان تطلق بعد ذلك اي حين شاءت قال نعم. قلت لم قال لان ذلك حضر عليها. وقال اذا رأيت الهلال. وهذا قال بعد انضاء شيء حده فهذا مخالف لذلك.

مسألة : عن ابي المؤثر وعن رجل جعل طلاق امرأته في يدها ثم تناكرا وقالت طلقت نفسي وقال هو انما طلقت نفسها بعد ان قامت او قمت ما الحكم في ذلك. قال انه اذا أقرأته قد اعطاها طلاقها فعليه البينة انها انما طلقت نفسها بعد قيامه أو قيامها. فان لم تكن معه بينة فعليها ان تحلف بالله انها طلقت نفسها قبل ان يتفرقا.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق امرأته في يدها فقالت طلقت نفسي في مجلسي وقال هو انما طلقتي نفسك بعد قيامك لمن القول. قال القول قولها الا ان تكون ادعت طلاقا من بعد ما جامعها فالقول قوله. ولا تصدق والايمان بينهما.

مسألة : واذا جعل طلاقها بيدها فقالت في الوقت قد طلقت نفسي. فقد طلقت وبعد الوقت لاينفعها في قول اصحابنا الأكثر منهم.

مسألة : وعن من تزوج امرأة وجعل من صداقها طلاقها في يدها. قال اذا

عقدت العقدة وجعل بعد ان صارت امرأته طلاقها في يدها فان طلقت جاز وان طلق هو جاز ذلك والله أعلم.

مسألة : وقال الوضاح بن عقبة في رجل تزوج امرأة واشهد الولي عند عقدة النكاح ان طلاق فلانة في يده التي املكها وقبل الزوج على ذلك الشرط ثم طلق الولي من الغد ان الطلاق يقع وعلى الزوج الصداق تام ان دخل وان لم يدخل فنصف الصداق. فان طلق الزوج ولم يطلق الولي وقع الطلاق. وقال ابو عبدالله مثل ذلك.

مسألة : رجل له زوجة قال لعمره طلقها فطلقها عمره ثلاث تطليقات اتبين منه امرأته بهذا أم لا. ما أبصرها تطلق إلا واحدة اذا لم يأمر بطلاقها ثلاثا.

مسألة : وعن ابي علي رجل جعل طلاق امرأته بيد رجل الى اجل فمات الزوج قبل الاجل هل ينهدم الطلاق قال نعم.

مسألة : وعن رجل اعطى امرأته عند النكاح انه ان تزوج عليها او تسرى عليها فطلاقها بيدها فتزوج او تسرى عليها ثم باشرها هل يخرج وطيه اياها الطلاق من يدها. فإذا اشترط ذلك عليه لها وليها عند عقدة النكاح فذلك لها عليه فطلقت نفسها حين علمت أنه تزوج أو تسرى عليها طلقت وان جاوزت الوقت ولم تطلق نفسها فقد خرج الطلاق من يدها ولو لم يطأها الا ان يجعل طلاقها بيدها بعد تزويجه او تسريه عليها فانه يكون لها فإن وطئها لم يخرج وطيه اياها الطلاق من يدها لانه بحق جعله في يدها. والقول في ذلك قوله انه جعل في يدها الى وقت كذا وكذا. قال ابو معاوية ان جعل طلاقها بيدها عند النكاح ان تزوج عليها او تسرى فلم تطلق نفسها حتى جاوزت الوقت لانه لا يخرج من يدها الطلاق وهو في يدها كما شرطوا عليه عند عقدة التزويج ومن غيره كل ذلك معنا سواء جعله قبل التسرى او بعد السرى قبل التزويج أو بعد التزويج إلا أن يجعل طلاقها بيدها الى اجل فهو الى الاجل ولا تخرجه

المفارقة ولا الوطي الى ذلك الاجل او بحق. فلا يفكه الا اداء الحق. وان كان جعل طلاقها بيدها عند عقدة النكاح من حقها الذي تزوجها عليه ان تزوج أو تسرى وشرط ذلك م حقها او من صداقها. فذلك ثابت في موضعه. ولا يخرج الطلاق من يدها اذا تزوج عليها أو تسرى. ومتى ما شاءت طلقت نفسها. ومن غيره وقال اذا جعل الرجل طلاق امرأته بيدها او بيد غيرها فطلقت او طلقها واحدة ثم اتبعها بعد ذلك طلاقا ثانيا في العدة أو مما يجوز طلاقها قبل اقترافها او مقامها من مجلسهما فمعي ان في ذلك اختلافا. فاكثر القول معنا انه لا يلحق الا الطلاق الأول. واما بعد انقضاء العدة وتزويج جديد فلا يلحق الطلاق واذا كان قد طلقها الذي جعل في يده. وأما اذا جعل طلاقها في يد غيرها فلم يطلقها المجعول في يده حتى طلقها هو واحدة وانقضت عدتها وتزوجها بتزويج جديد ثم طلقها الذي جعل في يده الطلاق وقع الطلاق الا ان يكون طلقها ثلاثا فقد انفسخ ذلك النكاح وذلك الطلاق. ولا طلاق في يد المجعول في يده.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته ان خرجت الى اهلك فطلقني نفسك. فقالت قبل أن يفترقا قد طلقت نفسي ولم تخرج الى اهلها هل يقع الطلاق. قال معي انه لا يقع طلاق. قلت له فهل يثبت الطلاق في يدها حتى يفعل. قال معي انه كذلك لانه قد جعل لها ذلك الى غاية. قلت له فان خرجت الى اهلها ثم طلقت نفسها طلقت قال هكذا عندي. قيل له فحين متى تخرج حتى اسم الخروج ام حتى تصل. قال معي انها اذا خرجت من الموضع الذي قال لها فيه خارجة في التهمة في النية. فقد وقع اسم الخروج. قلت له فان كان اهلها في قرية وهي في قرية. قال ان كان اهلها في قرية وخرجت اليهم. ولو كانت بعد في الدار فقد وقع اسم الخروج وان كانوا في القرية فإذا خرجت من الدار. فقد وقع اسم الخروج قيل له فإذا حصل لها اسم الخروج فلم تطلق نفسها معا خلا ذلك هل يزول من يدها الطلاق قال هكذا يخرج عندي في بعض القول. قيل له فان قال لها اذا رأيت الهلال

فطلقني نفسك فرأت الهلال ثم طلقت نفسها. فقال من قال انها اذا رأت الهلال فلم تطلق نفسها حتى فارقت مجلسها انها لاتطلق. وقال من قال ان لها في ذلك ليلتها وصباحها. ثم لاتطلق. وقال من قال ان لها ابدا ان تطلق نفسها.

مسألة : وقال في رجل جعل طلاق زوجته في يدها فقالت قد طلقت نفسي في المجلس. وقال هو طلقت نفسك بعد ان افترقنا من المجلس. قال القول قولها إلا أن تكون ادعت الطلاق بعد أن جامعها فله القول ولا تصدق والايمان بينهما. قلت لابي سعيد ما تقول انت قال معي انهما اذا افترقا او قاما من مجلسهما كان القول قوله مع يمينه. وان كان اختلافهما في المجلس أو قبل صحة المفارقة كان القول قولها إلا أن يكون وطئها فان كان قد وطئها. كان ذلك ارتجاعا منه وكان ذلك دعوى منها انها طلقت نفسها. قبل الارتجاع. قال اما اذا كانا في مجلسهما فالقول قولها ولانعلم في ذلك اختلافا الا ان يكون رجع عليها في الطلاق في المجلس. ثم ادعت الطلاق بعد رجته وقالت انها طلقت قبل رجعه ففيه اختلاف. واما اذا خرجت من مجلسها ذلك وغاب كل واحد عن صاحبه وأقرا بذلك ففي ذلك اختلاف. فقال من قال القول قوله. وقال من قال القول قولها انها طلقت نفسها. في المجلس والأول أكثر ومالم يفترقا وقد قاما من مجلسهما. ثم اختلفا ففيه الاختلاف وحسن ان يكون القول قولها وسألته أبا سعيد عن رجل قال لزوجته اذا دخل الليل فطلاقك بيدك. فقالت اذا دخل فقد طلقت هل تطلق اذا دخل الليل ولو لم تطلق نفسها حين دخول الليل. قال فليس عندي انها تطلق بهذا. قلت له فان لم يفترقا من مجلسهما ذلك حتى دخل الليل هل تطلق بلفظها الاول. قال ليس معي ذلك قلت فان لم يزاالا في مجلسهما ذلك الى ان دخل الليل. ثم افترقا ثم طلقت نفسها بعد افتراقهما في المجلس او في غير المجلس هل تطلق. قال معي انها ليس تطلق اذا فارقت مجلسها بعد ذلك ان دخل الليل. ولم تطلق نفسها.

مسألة : وعن رجل يقول لزوجته اذا دخل شهر رمضان. فطلاقك بيدك

اي ساعة يكون الطلاق بيدها ومتى لا يكون قال ساعة ترى الهلال. قلت فان لم تر الهلال حتى خلا يومان او اقل او اكثر ثم اخبرت قال فلا شيء في يدها. قال ابو سعيد هذه يكون الطلاق في يدها اذا دخل شهر رمضان في اول ساعة منه رأيت الهلال او لم تره. فان لم تطلق نفسها حتى فارقت ذلك المجلس خرج الطلاق من يدها. ولا ينفعها ان لم ترى الهلال. واذا قال لها اذا رأيت هلال شهر رمضان فطلاقك في يدك حتى ترى هلال شهر رمضان ثم يكون القول فيه على ما وصفت لك.

مسألة : احسب عن ابي عبيدة رحمه الله. في رجل قال لزوجته طلاقك بيدك. قالت ان جعلت طلاقي بيدي طلقت نفسي. قال لا تطلق. قلت فإن نوت الطلاق هل تطلق وتكون لها نية. قال لا.

مسألة : وعن رجل خير زوجته وهي أمة أو جعل طلاقها بيدها فاختارت نفسها. وطلقت وكره السيد أن يمضي لها. قال قد وقع الطلاق.

مسألة : من الزيادة المضافة واعلم ان الزوجة ليس كغيرها ممن يجعل الطلاق في يده لان الزوجة اذا قامت من مجلسها. ولم تطلق نفسها سقط الطلاق من يدها. والرجل الذي في يده الطلاق يجوز متى ما طلق حتى ينتزع من يده.

مسألة : واذا جعل الزوج طلاق زوجته في يدها أو في يد رجل ان يطلق ثلاثا. فطلق واحدة ثم بدا لهما بعد ذلك ان يتما الطلاق. لم يكن لهما الا ان يقولوا بالطلاق في اول مرة. رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته قد جعلت طلاقك بيدك علي ثلاثين شاة فطلقت نفسها على الثلاثين وكان لها عليه اربعمائة درهم فقال الرجل إني انما جعلت في يدها علي ان اعطى ثلاثين شاة وابراً من الباقي قالت هي بل احط الثلاثين من الاربعمائة. ولي الباقي وعلى ذلك طلقت نفسي. قال القول قوله في ذلك. ولا ارى طلاقاً وقع لانها طلقت على غير ما جعل في يدها. قال أبو سعيد يقع الطلاق على هذا على ثلاثين ويكون عليه ما بقي

من الحق ويكون خلعا وهي املك بنفسها.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته قد جعلت طلاقك بيدك اليوم. فقال لها انها معك بواحدة فاطلق نفسي واحدة. ثم خرج هو وبقيت ساعة ثم دخل شهود عليها فقالت اشهدوا اني قد طلقت نفسي ثم قالت من بعد انما عنيت تلك الواحدة التي قلت فانه لها نيتها ولا ارى تطلق الا بواحدة. قلت له فإن طلقت نفسها وترى انها قد بانث قال ولو كانت ترى ذلك.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته طلاقك بيدك وهما في مجلس. وكانت قائمة فجلست او قاعدة فنامت او كانت نائمة فقالت او قعدت او كانت في احد هؤلاء الصفات فاكلت وشربت ولم تفارق مجلسها ذلك ا يكون الطلاق بيدها مالم تفارق مجلسها ذلك قال نعم. إلا أن تنام فتنعس فقل ان النعاس افتراق وهو شبيه بما قيل لانه تزول به الاحكام عن النعاس لانه مفارق لما كان فيه من احكام اليقظة.

مسألة : من الزيادة المضافة ومن جواب موسى بن علي وعن رجل اعطى زوجته طلاقها وهما بسيران يمشيان او راكبان فسارا ماشاء الله. ثم طلقت نفسها فنقول ان الطلاق قد وقع. وعنه ان جعل طلاقها بيدها وهما قائمان ثم مشيا فطلقت في مشيتها ولم يفترقا فهي عندي مثلها اذا اعطاها طلاقها وهما في مجلس فقام الزوج فذهب ثم طلقت نفسها فلا نرى في ذلك طلاقا. وان قام ولم يذهب فطلقت نفسها وهو قائم وهو طلاق رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته قد اعطيتك هواك وماتريدين قالت قد طلقت نفسي فقال لا اجيز لك فقال سله عن نيته فان نوى طلاقا فقد طلقت وان لم ينو طلاقا فهي زوجته ولا طلاق عليه.

مسألة : عن أبي سعيد قلت له فإذا جعل طلاق زوجته بيد رجل فطلقها واحدة هل له ان يطلقها ثانية اذا لم يحد له. قال عندي ان الذي بياض بالأصل في الوكالات انه لا يفعل الا مرة واحدة فليس له ان يطلقها ثانية

والذي يذهب الى ان فعله يقع مرة بعد مرة مالم يحد له اشبه ان يقع طلاقه عليها ثانية وثالثة مالم يكن حد له حدا. واما الامر فيعجبني ان لا يثبت الا مرة واحدة ولا يعجبني ان يكون فيه اختلاف ولعله لا يتعري من الاختلاف ايضا على ما رأيت يذهب ولا يؤخذ منه الا ما وافق الحق والصواب ان شاء الله.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق زوجته في يدها اليوم الى الليل فلما كان من الغد قال قد كنت طلقت نفسي امس. فهذه المسألة معروفة عن ابي علي وابي عبدالله رحمهما الله والفقهاء انها انما تصدق في الوقت الذي حد لها. ولا تصدق من بعد ذلك. وقلت هل فيها اختلاف وفيما لها التصديق فقد رأيت في الذي جعل طلاق امرأته في يدها بلا حد وهما في مجلس فلما افترقا قالت قد كنت طلقت نفسي في المجلس قبل ان يفترقا فقد رأيت عن ابي علي وغيرها انها تصدق. ومن غيره وقيل انها لا تصدق اذا لم تقل في المجلس. وأما قوله لزوجته امرك بيدك. فان عني به الطلاق وطلقت نفسها طلقت والا لم يكن بشيء.

مسألة : واذا قال امرك بيدك يريد الطلاق فطلقت نفسها مرسلة من قبل ان يفترقا فهي ثلاث تطليقات الا ان تسمى هي واحدة أو اثنتين فهو ما سمت او يسمى هو. كما جعل في يدها وليس في ذلك نية.

مسألة : واذا قال الرجل لزوجته انا منك طالق فليل ليس هذا بشيء لان الزوج لا يكون طالقا. وكذلك عن بعض الفقهاء في الذي يجعل طلاق امرأته في يدها فتطلق هي زوجها انه طلاق. وقال بعض ليس بطلاق حتى تطلق هي وهذا الرأي احب الي.

مسألة : واذا جعل الرجل طلاق زوجته في يد رجل ولم يسم له فطلق الرجل ثلاثا. فاحتج هو انها واحدة لم يقبل ذلك منه وقد طلقت ثلاثا.

مسألة : وسألته عن رجل جعل طلاق زوجته في يدها فقالت قد أخرجت نفسي هل يقع الطلاق به قال معي أنه يختلف في ذلك فبعض يجعل هذا

اللفظ الخروج والتسريح والفراق طلاقا. وإذا كان كذلك على هذا عندي من الطلاق ويقع به الطلاق وبعض يقول أنه لا يقع به الطلاق. فلا يقع به شيء ولو ارادت المرأة بذلك الطلاق ولا نية لها في ذلك على زوجها قلت له أرايت ان قالت له كلاما لا يقع به فظن انه قد وقع فردها ثم طلقها ثانية ثم أنه سألها عن ذلك وهي بعد في العدة. فقالت انها قالت شيئا لا يقع به الطلاق. هل يكون القول قولها في ذلك قال معي ان القول قولها في ذلك حتى قلت أرايت ان ردها ثم قالت بعد الرد انها قد طلقت نفسها بكلام يقع به الطلاق هل يكون القول قولها في ذلك فقال على معنى قوله انه لا يكون قول بعد ذلك. وان كان الخروج الاخر برأيها لم يكن له عليها رجعة الا براهها. قلت له أرايت ان كان يعلم انها كانت قد قالت له شيئا قبل هذا ولم يعرف ما هو ثم قالت له انما قالت له شيئا لا يجب به الطلاق. هل يكون القول قولها في ذلك ولا شيء عليه فيما غاب عنه. قال معي اذا كانت زوجته في الحكم فهي زوجته حتى يصح عنده ان ذلك قول يفسدها عليه على معنى قوله ليس جملة اللفظ.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق امرأته بيدها تطلق نفسها متى شاءت فان زعمت انها طلقت نفسها. وانقضت عدتها هل يقبل قولها قال نعم.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق زوجته في يد عبده او عبد غيره فطلق العبد. قال قد وقع الطلاق. قال ابو سعيد هكذا عندي.

مسألة : ومن جامع بن جعفر وليس للذي يجعل في يده الطلاق ان يولي ولا يظاهر وان طلقت وقال نويت اثنتين او ثلاثا فليس له نية ولا تكون النية الا للزوج.

مسألة : ومن جعل طلاق زوجته في يد رجل ليطلقها ثم مات الذي جعل الطلاق في يده ولم يعرف انه طلق فلا بأس على الزوج في زوجته ولا نرى طلاقا حتى يعلم ان الذي في يده الطلاق قد طلق. وقال بعض خلاف ذلك وهذا رأينا.

مسألة : في رجل جعل طلاق امرأته في يدها فقالت لا ولا كرامة لك لا اطلق نفسي ثم طلقت نفسها في مجلسها فقل ان طلاقها ليس بشيء حيث لم تقبل.

مسألة : وقال من جعل طلاق زوجته في يد عبد فطلق جاز ذلك.

مسألة : واذا جعل الرجل طلاق امرأته بيد رجل اخر فجعلها ذلك الرجل الى رجل اخر فقد رد ما جعل اليه ليس لواحد منهما ان يقضي فيه. ومن غيره قال ان الطلاق في يد الاول وان طلق الزوج او الاول طلقت وان طلق الاخر لم تطلق.

مسألة : رجل قال لزوجته طلقي نفسك وانصرف عنها فلما كان بعد ذلك طلب ان يجامعها فقالت أنا طلقت نفسي منذ أمرتني هذا مولي بالطلاق وهو لما امرها بالطلاق لم يسمعها طلقت نفسها حتى انصرف القول في ذلك قول من وكيف يتوجه الحكم بينهما. قال اذا لم تطلق نفسها في مجلسهما حتى انصرف عنها. ثم ادعت الطلاق فعليها البينة بانها طلقت نفسها في ذلك المجلس والقول قول الزوج مع يمينه لانه قد قيل اذا لم تطلق نفسها في مجلسهما حتى يفترقا منه او ينعس او يجامعها. فقد خرج الطلاق من يدها. وقد قيل فيه غير هذا انها متى طلقت نفسها طلقت.

مسألة : قال ابو المؤثر الذي نحفظ في الرجل جعل طلاق زوجته في يد رجلين فطلق احدهما. فقال من قال من المسلمين لا تطلق حتى يطلقا جميعا. والذي أقول به ان طلق احدهما وامضى الاخر طلقت. وان طلق احدهما وكره الاخر لم تطلق اشترط او لم يشترط الا ان يكونا شرطا عليه انه ايهما طلق فطلاقه جائز فان اعطاهما هذا فايهما طلقت.

مسألة : من الزيادة المضافة قال ابو عبد الله في رجل له امرأتان فجعل طلاق احدهما في يد رجل لا يسمى وان الرجل طلق احدهما. فقال الزوج انما نوى انه جعل في يده طلاق الاخرى غير التي طلق الرجل. قال القول

قول الزوج قال ابو زياد رحمه الله القول قول المطلق ورأى من قال القول الزوج احب الي.

مسألة : وعن رجل قال لرجل قد جعلت طلاق امرأتي هذه بيدك غير انك لاتطلقها فليس للرجل ان يطلقها.

مسألة : ومن جعل طلاق امرأته في يد صبي فان تكلم الصبي فهو ما قضى. وان لم يتكلم فليس بشيء.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق امرأته في يدها الى اجل مسمى ثم اشهد شاهدين انه قد انتزع من يدها الطلاق. فطلعت نفسها من قبل ان يخلو الاجل الذي جعله لها قال بعض الفقهاء ان اعلمها الزوج من قبل ان تطلق نفسها انه قد انتزع من يدها الطلاق فقد خرج من يدها الطلاق ولا طلاق لها وكذلك ان اعلمها الشاهدان او احدهما انه قد انتزع من يدها الطلاق فلا طلاق بعد ذلك. وان اعلمها شاهدا عدل غيرهما انه قد انتزع الطلاق من يدها فلا يجوز طلاقها بعد ذلك وان كان الشاهدان ليسا بعدلين وقد اعلمها بانتزاعه الطلاق من يدها أو كان احدهما ليس بعدل وأعلمها قال ليس ينفع ذلك حتى يكون اللذان اشهدهما على انتزاع الطلاق من يدها عدلين ويعلمها بذلك او يعلمها احدهما من قبل ان تطلق نفسها. قال فان اعلمها ذلك الزوج او الشاهدان أو أحدهما فقالت انها قد طلقت نفسها قبل ذلك الوقت الذي قد جعله لها. فالقول قولها مع يمينها. رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق امرأته في يدها فقامت من مجلسها ولم يسمع لها طلاق فزعمت انها قد طلقت نفسها. فقالت من قال قد ائتمنها زوجها وهي المصدقة.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق امرأته بيدها فقالت قد طلقت نفسي فقال انما جعلت في يدها تطليقة واحدة اعليه البينة في ذلك أم عليها. قال عليه البينة انه انما جعل في يدها تطليقة.

مسألة : وسئل ابو سعيد عن امرأة قالت لزوجها طلقني فقال لها امرك بيدك فقالت قد طلقت نفسي هل يقع الطلاق. قال معي ان بعضا يقول انه لا يقع به الطلاق حتى يريد به الطلاق. ومعني ان بعضا يقول يضع الطلاق للجواب الذي كان بينهما. واما اذا لم يكن بينهما كلام في ذلك لم يقع الطلاق حتى يريد به الطلاق.

مسألة : وسألته عن من قال لزوجته امرك بيدك يريد الطلاق بذلك فطلعت نفسها هل يقع الطلاق. قال معي انه قد قيل يقع الطلاق قلت له فكم يقع عليها من الطلاق ثلاث أم واحدة. قال معي انه قد قيل ثلاثا فقال له ولده هل قال احد انها واحدة. قال معي ان بعضا يقول ذلك انها واحدة. قلت له انا ان قال امرك بيدك. وهو لا يريد الطلاق فطلعت نفسها هل يقع الطلاق قال معي ان بعضا يقول لا يقع الطلاق. وقال من قال يقع الطلاق فيما يوجد فيما يضاف الى اثار أصحابنا.

مسألة : وقرأ علينا ابو سعيد من كتاب في رجل وقع بينه وبين امرأته كلام فقال لابنته وهو يومئذ الى ابنته قد جعلت طلاقك بيدك واراد ذلك ان تسمع امرأته ففي الكتاب انها يقع عليها الطلاق. وقلت لابي سعيد فما عندك في ذلك. قال معي انه قد قيل تطلق وقيل لا تطلق.

مسألة : من الزيادة المضافة وعن رجل قال لامرأته ان ركبت البحر فأمرها بيدها ثم ركب البحر ولم تعلم بركوبه ثم علمت من بعد فارادت ان تطلق نفسها هل لها ذلك. قال لا.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق امرأته بيدها فقالت لرجل وهي في مجلسها طلقني فطلقها الرجل. قال لا يقع الطلاق وليس بيد الرجل شيء.

مسألة : وقال في رجل جعل طلاق امرأته بيدها ونوى في نفسه ان الطلاق اليها ان شاءت ان تطلق نفسها في ذلك المجلس. وان شاءت في غيره. قال ان طلقت نفسها في ذلك المجلس. وإلا فلا طلاق لها من بعد

ولا تضره نيته في هذا ولا أوجبه عليه.

مسألة : مما يوجد انه معروض على ابي عبدالله رحمه الله عن رجل قال لامرأته احتكمي في نفسك فقالت قد طلقت نفسي ثلاثا. قال جاز ما احتكمت. وقال أبو عبدالله هو الى نيته الا ان يكون بينهما مخاطبة في الطلاق.

مسألة : قال أبو معاوية في امرأة رجل قالت لزوجها لك من مالي مائة درهم وتجعل امري بيد والدي. فقال لها قد جعلت امرك بيد والدك فكره والدها ان يقبل او قبل. فطلق او لم يطلق فإذا طلق الأب فالنية للزوج ولا رجعة له عليها إلا باذنها. واما اذا لم يطلق فلا أحب له أن يأخذ منها شيئا على عشر شيء فاته وان تمسك عليها بذلك كان عليها الذي شرطه له. قال غيره اذا جعل امرها الذي كان عليه اساس الشرط شرطها في يد والدها فمعي انه يجب عليها ذلك له قبل الأب أو لم يقبل.

الباب الخامس والثمانون

فيمن جعل طلاق زوجته بيدها أو بيد غيرها ان تزوج عليها أو تسرى

سألت أبا سعيد عن رجل جعل طلاق زوجته في يد رجل مرسلا بلا حد. ثم افترقا ولم يطلق المجعول في يده أيكون افتراقهما ينزع الطلاق من يده. قال لا أعلم ذلك. قلت له أرأيت ان وطى الزوج أيكون ذلك ارتجاعا منه للطلاق من يد الآخر قال انه يختلف في ذلك. قلت له فما يعجبك من القولين قال يعجبني ألا يكون الوطي ينزع الطلاق من يد المجعول في يده واحب ان يكون في يده حتى يرتجعه بلسانه. ويعجبني ان يكون الغير خلاف الزوجة. قلت له فهل قيل في الزوجة اذا جعل طلاقها بيدها ثم وطىها ألا ان يكون الوطي والافتراق منهما ارتجاعا حتى يرتجعه بلسانه مثل مالو جعل طلاقها بيد غيرها. قال لا أعلم ذلك ورأيت يذهب انه اذا وطىها او افترقا فقد خرج الطلاق من يدها. واما اذا حد لها حدا ثم وطى فقد اختلف فيه فبعض يرى ان الوطي ارتجاع. وبعض لا يراه ارتجاعا. واما ان افترقا فلا أعلم فيه اختلافا إلا ان الطلاق بيدها الى الوقت.

مسألة : وقال في رجل قال لزوجته طلاقك في يدك فقالت ان جعلت طلاقى في يدي طلقت نفسي قال لا تطلق. قلت فان نوت الطلاق هل لها نية. قال لا.

مسألة : سألته عن رجل يقول لزوجته انت خلية او برية او اعتدي او تزوجي قال على بعض قول الفقهاء انها تطلق الا ان ينوي غير الطلاق. قال وقد قال اكثر الفقهاء انها لا تطلق حتى ينوي به الطلاق.

مسألة : وسئل ابو سعيد عن رجل قال لزوجته طلاقك في فعلك كذا وكذا

الا بامري او بعلمي فاذن لها مرة أو علم بها مرة ففعلت ذلك الذي حلف عليها ما الحكم. قال أما قوله الا بامري فإذا اذن لها مرة حتى فعلت فقد قيل يكتفي بذلك ولو فعلت ذلك بغير أمره لم تطلق. ويكتفي بالاول. وقال من قال لا تطلق ان فعلت بغير أمره مرة اخرى بغير أمره حتى ياذن لها اذنا مباحا فإذا اذن لها اذنا مباحا اكتفت بذلك لما يستقبل. وقال من قال ولو اذن لها اذنا مباحا فلا يجزئها ذلك وان فعلت ذلك بغير أمره. وأما قوله الا بعلمي فإذا فعلت بعلمه مرة أو أكثر من ذلك لم يكتف بذلك فيما يستقبل. وان فعلت بغير علمه طلقت ولا لغلم في ذلك اختلافا.

مسألة : وقال هاشم في رجل جعل طلاق امرأته بيدها فخلا لذلك عشرة أيام. ثم وقع بينهما كلام فقال لولا أنني قد جعلت امرك بيدك لفعلت رأيي فطلبت نفسها قال هاشم قد طلقت وكذلك. قال عزان بن الصقر. قال وحفظ ابو زيادة في امرأة قالت لزوجها انت طالق قال الزوج قد قبلت فقال برأيته انه طلاق. وحفظ أن الرجل يجعل طلاق امرأته في يدها فتقول قد طلقتك. قال هاشم قد طلقت وكذلك قال زياد ابن مثوبة وحواري بن ابي عثمان. وقال عمر بن محمد رأيت في جواب من ابي علي الى ابي مروان في هذه المسألة الرجال لا يطلقون فطلاقها عندها وهو ولم يعزم وفي انفسنا من ذلك ونحن سائلون عنها فانظر فيها. قال غيره قول من يقول ليس بطلاق عندي اشبه في الحكم ويوجد انها لا تطلق. وقال هاشم في امرأة طلبت الى زوجها الطلاق فقال قد خرج مني شيء لا يخرج من فمي لك طلاق. ولكن رددته اليك فابريء نفسك فطلقت نفسها قال انما اريد ببراءة نفسك لم امرك ان تطلق نفسك قال اخاف ان تكون قد بانث والله أعلم. قال غيره أما في الحكم فمعي انه لا يشبه الطلاق لانها لم تقل ما أمرها.

مسألة : قلت لهاشم ماتقول في رجل جعل طلاق امرأته في يدها. ثم ناما فنعسا في مكانهما ماشاء الله ثم انتبهت المرأة في يدها. ثم ناما فنعسا في مكانهما ماشاء الله ثم انتبهت المرأة من نومها فطلقت نفسها. فقال نجد في

كتب أهل القبلة النعاس افتراق ولا تطلق. قلت فقبلت انت ذلك. قال نعم قد قبله قلبي.

مسألة : جواب موسى بن علي وعن رجل وقع بينه وبين امرأته مراسمة سمة فاعطاها طلاقها وهما يسيران يمشيان أو راكبان فسارا ما قدر الله ثم طلقت نفسها. فنقول ان الطلاق قد وقع وكذلك ان كانا قائمين. ثم مشيا فطلقت نفسها في مشيها ولم يفترقا فهي عندي مثلها. وكذلك إن كلنا في مجلس فقام ولم يذهب. فطلقت نفسها طلقت إلا أن يذهب فإذا ذهب وطلقت لم تطلق.

مسألة : وسألت أبا سعيد رحمه الله عن رجل قال لزوجته اذا دخل الليل فطلاقك بيدك فقال اذا دخل الليل فقد طلقت نفسي هل تطلق اذا دخل الليل ولو لم تطلق نفسها حين دخول الليل. قال فليس عندي انها تطلق بهذه. قلت له فإن لم يفترقا من مجلسهما ذلك الى ان دخل الليل ثم افترقا ثم طلقت نفسها بعد افتراقهما في المجلس او في غير المجلس هل تطلق قال ليس معي انها تطلق اذا فارقت مجلسها بعد ان دخل الليل ولم تطلق نفسها.

مسألة : من الأثر وقال في رجل جعل طلاق زوجته في يدها فقالت طلقت نفسي في المجلس وقال هو طلقت نفسك بعد ان افترقنا من المجلس قال القول قولها إلا أن تكون ادعت الطلاق بعد ان جامعها فله القول ولا تصدق والايمان بينهما. قلت لأبي سعيد رضي الله عنه ماتقول انت. قال معي انه اذا افترقا أو قاما من المجلس كان القول قوله مع يمينه. وان كان اختلافهما في المجلس او قبل صحة المفارقة كان القول قولها الا ان يكون وطئها. فان وطئها كان ذلك ارتجاعا منه وكان ذلك دعوى منها انها طلقت نفسها قبل الارتجاع.

مسألة : ابو سعيد وسأله عن رجل جعل طلاق امرأته في يد ثلاثة رجال. فطلق واحد منهم ولم يمض الباقيان الطلاق. هل تطلق قال

لا تطلق. قلت له فان طلقها احدهما ثم جامعها ثم علم الاخران بالطلاق فتمما. هل تفسد عليه ابدا قال لا يقع الطلاق حتى يطلقوا كلهم فإذا طلقوا كلهم وقع الطلاق. قلت له فان طلق واحد منهم في الوقت وتمم الاخران لا يقع به الطلاق. قال لا يبين لي ان يقع الطلاق حتى يطلقوا كلهم فاذا طلقوا كلهم بالسنتهم وقع الطلاق.

مسألة : وعنه رحمه الله وسئل عن رجل جعل طلاق زوجته بيد رجلين ولم يسم واحدة ولا ثلاثة ولا اثنتين فطلقوا كلهم الزوج مع الرجلين كم تطلق قال ان كان المطلق الثاني هما أو الزوج في العدة طلقت اثنتين قال إذا كان قد جعل طلاقها بيد الرجلين مجملا. وأما اذا اعطى طلاقها الاول في موقف والثاني في موقف اخر فطلقوا كلهم في العدة. وقع عليها ثلاث تطليقات. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب السادس والثمانون

في بيع الطلاق للزوجة وغيرها

وسألته عن رجل اباع زوجته بتطليقة وقبلت البيع وطلقت نفسها. هل يملك الرجعة قال لا. قلت له فما العلة وقد كانت زوجته الى ان طلقت نفسها. قال لان عندي خلع لانهم قالوا كل شيء اخذ الزوج عليه فدية فهو خلع فلما باع لها طلاقها كان قد أخذ على الطلاق فدية. قلت وكيف اذا كان خلعاً لم يقع الخلع من حينه. قال قد قيل يقع من حينه. وقيل حتى تطلق نفسها فلما طلقت نفسها كان خلعاً لسبب قبول الفدية.

مسألة : واذا أباغ الرجل على زوجته طلاقها بثمن معروف فقال من قال تطلق من حينها طلقت نفسها او لم تطلق نفسها. وقيل لا تطلق حتى تطلق نفسها ويثبت البيع على حال اذا صح معناه ويثبت عليها له الثمن وليس له عليها فيه رجعة. ولا رجعة له عليها في نفسها الا برضاها لأنه يقوم مقام الخلع. وقيل ان الشراء منه طلاق جائز. وليس هو بمنزلة الخلع ولو اشترت منه باكثر من صداقها فما وصل اليها منه.

مسألة : وسألته عن رجل قال لزوجته قد بايعتس طلاقش ببقية حقش. فسكتت ولم تطلق نفسها في ذلك الوقت. ثم طلقت نفسها بعد ذلك. هل قيل انها تطلق قال معي انه ان كان مثل البيع فالبيع معي مالم يرجع حتى قبلت أو حكمت كان لها ذلك عندي. وان كان بمنزله الخلع فمعي انه اذا افترقا فأبطل حكمه بينهما وهو بالبيع عندي أشبه. قلت له فلو انها طلقت نفسها بعد ذلك مرسله ولم تذكر البيع ولا عقدة الرضا إلا انها لم تقدم من ذكره لها هل يقع عليها الطلاق. قال معي انه اذا ثبت عليها بالبيع كان حكمها فيه عندي يشبه معنى القبول. قلت له أرايت ان طلقت نفسها واحدة وكانت معه بثلاث هل تطلق واحدة كما

سمت وتبقى باثنتين. قال معي انه اذا ثبت حكم ذلك طلقت كما سمت. قلت فان لم تسم شيئا هل يكون ثلاثا. قال معي انه اذا ثبت حكم طلاقها ولم تسم شيئا ولم يكن حد لها في البيع الا انه بايعها طلاقها او قضاها طلاقها فطلقت نفسها مرسله اشبه عندي معنى الاختلاف بوقوع الثلاث أو الواحدة.

مسألة : وفي الذي يبيع تطليقة على زوجته بصداقها. ثم تطلق نفسها هل له ان يردها وان كرهت قال نعم وعليها الرجعة.

مسألة : قيل له فان اشترت امرأة طلاقها من عند زوجها ووزنت الثمن فلما قبض الثمن غير. وقال قد غيرت وطلقت نفسها هي بعد تغييره هل يقع الطلاق. قال هكذا معي انه يقع الطلاق ولا رجعة له في ذلك الا ان تقيله هي وتفسخ البيع. قال ومعني انه في بعض القول انه من حين ما يقع البيع. فقد وقع الطلاق ولو لم تطلق هي نفسها ولا قبضت الثمن اذا ثبت البيع على هذا القول لا تقع اقالتها له ولا قسحها للبيع اذا ثبت لانه قد أوقع الطلاق بثبوته. قلت له فإذا قال الزوج قد بايعتك تطليقة من طلاقك بكذا وكذا درهم. وقبلت المرأة ذلك هل يكون هذا البيع تاما. قال هكذا معي. ومن غيره اختلف فيمن جعل طلاق زوجته في يدها الى وقت معروف بغير حق. ثم وطئها في الوقت فقال من قال ان وطئها ينزع الطلاق من يدها. وقال من قال لا ينزع الطلاق من يدها الا ان ينزعه بلسانه. واما اذا جعله لغير وقت معروف بغير حق فلا اختلاف في ذلك انه اذا وطئها او افترقا انه يخرج الطلاق من يدها. واما اذا جعل طلاقها في يدها الى وقت او غير وقت بحق فلا ينزع وطئها اياها ولا ارتجاعه بلسانه الطلاق منها الا ان يعطيها الحق الذي جعله في يدها ولا نعلم في ذلك اختلافا. وكذلك اذا جعل الطلاق في غير يدها. فاذا كان ذلك لغير وقت فقد قال من قال ان وطئها ينزع الطلاق من يده. وقال من قال ان ذلك لا ينزع الطلاق من يده. ومن غيره قال نعم وقد يوجد ذلك عن هاشم بن غيلان رحمه الله. واما اذا كان لو وقت مسمى فلا ينزعه الوطي من يده ولا

ينزعه الا انتزاعه بلسانه ولا نعلم في هذا اختلافاً. واذا جعل طلاق
زوجته في يد غيرها بحق لوقت أو لغير وقت فهو كمن جعله في يده
زوجته بحق والله أعلم.

الباب السابع والثمانون

في بيع الطلاق ورهنه وهبته

من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع

وعن رجل باع طلاق زوجته بثمن معروف الى أجل فلما بلغ الاجل عجز عن الثمن. فطلقها الرجل تطلق من زوجها ويسقط حقها عنه أم لا. قال اذا باع طلاقها لرجل فطلق المشتري بعد وجوب ذلك ومحلّه. طلقت دفع الثمن او عجز عن الثمن الا ان يقلبه الطلاق فله ذلك وعليه الثمن لربه. قلت فان كان المشتري مات وترك ايتاما تطلق زوجته أم لا. قال هي زوجته مالم يطلقها المشتري على قول من اجاز بيع الطلاق حتى يطلق المشتري.

مسألة: قال المضيف ان قال قائل هل تطلق ان طلقها الورثة او احدهم أو ارادوا ان يبيعوه في دين الهالك يجوز ام لا. الجواب فليس لورثة هذا المشتري تصرف بعد موت المشتري في ذلك.

مسألة: وعن رجل أرهن طلاق زوجته بيد غريمه بلا مدة فطلقها الغريم صداقها على من. اقول ان طلقها الغريم المرتهن في وقت اجازة ذلك له فطلقت وذهب الرهن بما فيه من الحق وصداق المرأة على زوجها وذلك على قول من اوجب رهن الطلاق.

مسألة: وعن رجل قال لرجل هب لي طلاق زوجتك قال قد فعلت ووهبته لك تفسد عليه زوجته وتصح هذه الهبة أم لا. وهل له عليه رجعة. قال لا تفسد عليه زوجته وعندي ان له الرجعة في ذلك لان الهبة لا تثبت الا بالاحراز ولا اراه احرازاً والاختلاف في الرهن والهبة اشد ولا يثبت والله أعلم. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب الثامن والثمانون

في بيع الطلاق

ومن جامع بن جعفر وبيع الطلاق جائز للمرأة ولغيرها وان طلق الزوج او المشتري مضى طلاقه واذا طلق الزوج رجع عليه المشتري بالثمن. واذا كانت الزوجة المشتريه للطلاق بانتهى من ذلك من حين ماضى في يدها. وان لم تطلق وصار خلعاً. قال ابو الحواري قد قيل هذا. وقال من قال من الفقهاء انها لا تطلق حتى تطلق نفسها وبه نأخذ. قال غيره نعم فاذا طلقت نفسها كان خلعاً وقد قيل طلاقاً يملك فيه الرجعة.

مسألة : وسألته عن رجل اشترى منه زوجته طلاقها كله فطلقت نفسها ولم تسم كم تطلق قال معي انه مالم تسم فيقع في ذلك عندي معنى الاختلاف على حسب ما قيل في من جعل طلاق زوجته في يدها ولم تسم فمعي انه قد قيل في ذلك بالثلاث وقيل بالواحدة. قلت له فان رجعت فطلبت ان ترجع عليه في حقها وصح انه كان مسيئاً اليها. هل لها في ذلك رجعة قال معي انه اذا لم يكن في حال ما تنقيه لمعنى مالم ترد بيعه في حال التقية فالبيع تام عندي اذا ثبت معنى البيع أن البيع في بعض القول لا يشبه معنى الخلع والبرآن لأن الزيادة عليها أو النقصان. وقد قيل انه اذا اشترى منه طلاقها باكثر من حقها الذي عليه وما ساق اليها لم يثبت عليها معنى الزيادة فإذا ثبت معنى هذا فهو يشبه الخلع واذا اشبه الخلع. وكان الخلع عن اساءة او على مالا يجوز ويثبت لم يبعد عندي ان يكون متصلاً لها الرجعة.

مسألة : من الزيادة المضافة قال ابو زياد في رجل عليه لامرأته صدق الف درهم. فقال له رجل بع مني تطليقة من طلاق امرأته بألفي درهم فباع منه تطليقة بألفي درهم. فطلق المشتري المرأة وقبض الزوج الألفين

من المشتري ثم اراد الزوج مراجعة امرأته. فقالت المرأة ليس لك علي رجعة فقال الزوج انك لم تفتدي الي من شيء ومالك علي. فانه يملك الرجعة والالفين له وعليه حقها لانها لم تفتد اليه بشيء.

مسألة : وسألته عن رجل طلق امرأته على رضا جبرائيل عليه السلام هل يقع عليها الطلاق قال يختلف في ذلك فبعض الفقهاء او وقع الطلاق لان جبرائيل عليه السلام لا يعلم ما عنده. ولا يجوز ان يأتينا عنه خبر رضا او غير رضا وهذا كنحو من قال امرأته طالق ان رضيت الشاة أو الدابة فهذا لا يجوز أن يأتي على احد من هؤلاء خبر رضا او غيره. وقال بعض الفقهاء لا يقع الطلاق حتى يعلم انه قد رضى بذلك. قلت فلو طلقها على رضا ابوها فلم يعلم من ابوها رضا ولا كراهية حتى مات قال فلا يقع بها طلاق. قلت فلو اعتق عبده على رضا اللسان فلم يعلم منه رضا ولا كراهية حتى مات قال لا يقع العتق. قال وقد قال بعض الفقهاء ان العتق يقع بالعبد وفرق بين العتق والطلاق فانظر في ذلك. قلت فاني وجدت في الاثر عن ابي عثمان سليمان بن عثمان في الرجل يطلق زوجته في نفسه ويشير اليها باصبعه ان الطلاق يقع بها. قال قد قيل بهذا. قلت فما تقول فيمن قد قيل في هذا. قال ليس على هذا عمل.

مسألة : وسألته أبا سعيد عن رجل عليه لزوجته الف درهم صداقها. فأرهن طلاقها بيدها بحقها فطلقت نفسها. هل يلحقه شيء من حقها بعد وجوب الطلاق ام يكون الرهن بما فيه. قال معي انه على قول من يقول انه اذا تلف الرهن تلف بما فيه من الحق. فانها اذا طلقت نفسها فقد اتلفت عليه الرهن وقد ذهب الرهن بما فيه. قلت له وكذلك ان ارهنه في يد غيرها بحق عليه له فطلق المرتهن هل يكون سواء. ويذهب الرهن بما فيه على قول من يقول بذلك. قيل له فعلى قول من يقول ان الرهن لا يكون بما فيه كيف القول فيها. قال معي انه اذا كان المرتهن هو المتلف للرهن فهو ضامن لا محالة عندي لما اتلف وانما الاختلاف عندي اذا تلف الرهن من غير ان يتلفه المرتهن فهناك يجري الاختلاف مما يشبه فإذا طلق المرتهن

كان عندي اتلافا منه للرهن ويثبت اتلاف الرهن عندي ابطال الحق الذي يتلفه على الزوج ويلزمه بمعناه وجوب الذي للمرأة او ما جعله في يدي ورضى به ان يكون رهنا به في قول من يقول بذلك. قال والطلاق عندي يجوز رهنه في قول أصحابنا ولا اعلم فيه اختلافا من قولهم لانه اذا جاز بيعه جاز رهنه. قال وما أشبه عندي ان لايجوز رهنه لانه ضرر على المرتهن والمرهن.

مسألة : وقال بشير بن المنذر في رجل سألته امرأته طلاقها فأعطاه الطلاق فقالت اشهدوا اني قد طلقت نفسي. قال قد كان يقال فيما بلغني انها اذا طلقت نفسها وجعل ذلك زوجها كالثلاث من الرجال ثم بلغني بعد ذلك انها ان طلقت نفسها واحدة فهي واحدة وان طلقت ثلاثا فهي ثلاث وان طلقت طلاقا مبهما فهي واحدة بلغني هذا والله أعلم. قال غيره معي انه قد قيل في ذلك باختلاف وذلك معي يشبه الخيار اذا لم يسم لها ولم تسم هي. واكثر القول معي في الخيار انه تطليقة.

مسألة : قال محمد بن علي قال موسى بن علي اذا جعل طلاق امرأته بيدها فطلقت نفسها مرسلا بانث بثلاث فان سمت فهو ماسمت. وقال ضمام مثل قول موسى بن علي. وقال عمر بن المغل بن عبدالله بن الحسن كان يقول هي واحدة ولو طلقت نفسها كلاما مرسلا ولم تسم. وحفظ الثقة ان رجلا جعل طلاق امرأته بيدها فطلقت نفسها ولم تسم فقالت قد طلقت نفسي فحفظ الثقة ان عبدالرحمن بن الحسن رد بينهما وكانت مع الرجل امرأته. قال غيره الواحدة عندي اشبه بمعاني الحكم في هذا.

مسألة : وقال محمد بن محبوب في رجل جعل طلاق امرأته في يدها بحق لها عليه فطلقت نفسها قال يبطل قدر الرهن ان كان رهنه بمائة درهم فطلقت نفسها ذهب من حقها مائة درهم. قال وكذلك لو رهنه الى غيرها بحق فطلق الرجل ذهب من حقه بقدر الرهن. وقال اذا باع الرجل من رجل تطليقه، بألفي درهم. فطلق الرجل فله ان يردها ان شاء. وان شاء باعها من امرأته طلقت من حين يشتريها وهو خلع ولا ملك له عليها.

وقال الوضاح بن عقبة قال هاشم بن غيلان قال موسى خذ منه.

مسألة : وعن ابي سعيد رحمه الله قلت له فان اشترت طلاقها باكثر من صداقها هل يثبت عليها ذلك. قال يوجد انه يثبت عليها كان قليلا او كثيرا. ويوجد انه انما يثبت عليها. بقدر صداقها ولا تثبت عليها الزيادة. قلت فان اشترت طلاقها بصداقها الذي عليه وزيادة مائة درهم. قال يشبه عندي ان ينحط صداقها الذي باقي عليه ويثبت له من الزيادة التي زادته بقدر ماساق اليها ولا يثبت له غير ذلك في بعض القول. وقال من قال ان ذلك يثبت عليها ولو زادته على الحق لان هذا غير الخلع ولم يذكر الصداق.

مسألة : وعنه رحمه الله ورجل باع على زوجته طلاقها بثمن معروف فقال من قال تطلق من حينها طلقت نفسها او لم تطلق نفسها. وقيل لا تطلق حتى تطلق نفسها. ويثبت البيع على حال اذا صح معناه ويثبت عليها له الثمن وليس عليها فيه رجعة ولا رجعة له عليها الا برضاها لانه يقوم مقام الخلع. وقيل ان الشراء منه طلاقا جائزا وليس هو بمنزلة الخلع ولو اشترت منه باكثر من صداقها فما وصله اليها منه.

مسألة : وقال هاشم ومسيح في رجل طلبت اليه امرأته طلاقها. فقال لها امرك بيدك فخرجت الى جاراها فجاءت به الى زوجها فقالت لجارها هذا قد وضع طلاقى بيدي اليس قد وضعت طلاقى بيدي فسكت زوجها فقالت للرجل اشهد اني قد طلقت نفسي مائة وخمسين تطليقه. فقال هاشم حيث خرجت الى جاراها فقد رجع الطلاق اليه. فقال مسيح ان كان حين رجعت اليه وهو متمم لها ما في يدها فقد طلقت. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب التاسع والثمانون

الوكالة في الطلاق

وعن رجل يجعل طلاق زوجته في يد رجل الى مدة ثم جن الزوج فطلقها الوكيل في ذلك الاجل والزوج مجنون هل يقع الطلاق. قال معي انه لا يقع الطلاق. والزوج في حينه ذلك مجنون لان الوكالة قد انفسخت. قيل له فان افاق الزوج قبل انقضاء الاجل فطلق الوكيل هل يقع الطلاق ام تنتقض الوكالة. قال معي انه يقع الطلاق مالم يرجع الزوج في الوكالة بعد صحته. قلت فان جن الوكيل فطلق في حين جنونه قبل الاجل هل يقع الطلاق ام تنتقض الوكالة. قال معي انه يقع الطلاق مالم يرجع الزوج في الوكالة بعد صحته. قلت فان جن الوكيل فطلق في حين جنونه قبل الاجل هل يقع الطلاق قال معي انه يختلف فيه بعض يقول انه يقع الطلاق وبعض يقول لا يقع الطلاق والله أعلم.

مسألة : ورجل جعل طلاق زوجته في يد رجل الى حد معروف ثم انقضى الحد فقال الوكيل انه كان طلق المرأة قبل انقضاء الحد او يعد انقضاء الحد. قال اما في الحكم فلا يقبل قوله حتى يصح ذلك. قلت له فان رجع الزوج من قبل انقضاء الحد هل يخرج الطلاق من يد الوكيل اذا رجع فيه الزوج قال معي انه قد قيل ذلك اذا كان بغير حق. قلت له فان قال الوكيل بعد رجعة الزوج انه كان قد طلقها قبل رجعة الزوج في الطلاق. هل يقبل قوله ويقع الطلاق. قال معي انه اذا خرج الطلاق من يده وقال بعد ذلك فهو قوله لعله اراد فهو بمنزلة قوله بعد انقضاء الاجل عندي. قلت له فان طلقها في الاجل وصح ان الزوج قد رجع عليه في الطلاق. ولم يكن علم الوكيل برجوع الزوج في الطلاق فلم يعلم كان الطلاق قبل رجعة الزوج او بعدها هل يقع الطلاق وكذلك في الاجل. قال معي ان الطلاق اشبه انه في الاجل حتى يعلم انه خرج من الاجل.

والرجعة حادثة اذا كان الطلاق قد ثبت اذا صح هذا على هذا المعنى.

مسألة : من الزيادة المضافة. ومن وكل رجلا في طلاق زوجته وخرج من عمان وطلبت المرأة الى الوكيل ان يطلقها فامتنع ورفعت عليه الى الحاكم وصح مع الحاكم وكالته. فقال له الحاكم طلقها فامتنع ايجوز في الحكم ان يجبره ويحبسه حتى يطلقها ام لا. فليس للحاكم ان يجبر الوكيل على الطلاق الا ان لا يكون معه مؤنة على المرأة من زوجها فهناك لايسع الوكيل الامتناع وللحاكم جبره على ايقاع الطلاق وبالله التوفيق.

مسألة : وعن ابي سعيد قلت فاذا جعل طلاق زوجته بيد رجل فطلقها واحدة. فهل له ان يطلقها ثانية اذا لم يحد له. قال عندي ان الذي يذهب في الوكالات انه لايفعل الا مرة فليس له ان يطلقها ثانية. والذي يذهب الى ان فعله يقع مرة بعد مرة مالم يجد له اشبه ان يقع طلاقه عليها ثانية. وثالثة مالم يكن حد له حدا. واما الامر فيعجبني انه لا يكون فيه الاختلاف ولعله لايتعري من الاختلاف ايضا على معنى ما رأيت يذهب. ولا يؤخذ منه الا ماوافق الحق والصواب ان شاء الله.

الباب التسعون

في الخيارات

قال معي انه قد قيل اذا قال الرجل لزوجته اختاريني او اختاري اهلك او احدا من الناس فاخترت. ثم قال انه لم يرد الطلاق كان له ذلك. فان قال اختاريني او الطلاق او اختاريني او نفسك فاخترت لم تكن له في ذلك نية. ويقع الطلاق.

مسألة: وقال جابر إذا خير الرجل امرأته ثم جامعها. قبل ان تختار أو رجع في امره او تفارقا فلا خيار لها. وقال هاشم بن غيلان الخيار ان يقول اختاريني او نفسك فتقول قد اخترتك فلا طلاق. وان قالت قد اخترت نفسي فقد بانث. وقد اختلف الفقهاء في ثلاث وواحدة.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته اختاريني او فلانا. فقالت قد اخترت فلانا. قال الزوج لم انو طلاقا قال له نيته. قال وانما لا تقبل له نية اذا قال اختاريني او نفسك او قال اختاري مني الطلاق او الامساك او قال اختاريني او الطلاق فتختار نفسها او تختار الطلاق ثم يقول لم انو طلاقا. فان هذا لا تقبل له نية.

مسألة : ورجل قال لامرأته اختاري مني الطلاق او الامساك فقلت له ان اختارت الطلاق فقال لها بعدما تختار الطلاق لا. ولا كرامة لك. فقال هي امرأته ولا أرى طلاقا فان اختارت الامساك ايضا فلا أرى طلاقا. قال غيره ومعني انه قد قيل اذا قال لها اختاري مني الطلاق او الامساك. فاخترت الطلاق انه طلاق ولا نية له في ذلك. وان قال اختاري مني بين ان اطلقك أو أمسك فلا يكون طلاقا اذا لم يرد به.

مسألة : امرأة خيرها زوجها فطلقت نفسها ثلاثا فقد بانث منه. وفي موضع اخر حرمت عليه. قال غيره معني انه اذا قال لها اختاريني او

الطلاق الطلاق او اختاريني او نفسك فطلقت نفسها. لم يكن ذلك طلاقا ولا خيارا وان اختارت نفسها او الطلاق على ماخيرها من قبول لفظه لها فقد قيل يكون تطليقة بائنة. وقيل يملك رجعتها فيها. وقيل انه ثلاث تطليقات.

مسألة : وزعموا ان عمر بن الخطاب وعبدالله بن مسعود قالوا في المختارة نفسها هي تطليقة واحدة. وزوجها املك برجعتها وزعموا ان جابرا قال في اخر زمانه ان المخيرة اذا اختارت نفسها. فلا اراها الا قد بانته منه ولا اقول فيها شيئا واحب ذلك ابي الا ينكحها حتى تنكح زوجها غيره. واذا قالت المرأة لزوجها خيري في الطلاق او تذاكر الطلاق. فقال لها اختاري فاخترت نفسها فقال الزوج لم انو الطلاق فانه لا يصدق في القضاء وليس للمرأة ان تدعه يجامعها حتى يراجعها ويشهد على مراجعتها ان كان له عليها رجعة. قال غيره أرجو انه قد قيل اذا لم يرد الطلاق بذلك على حالة. فله نيته. قال غيره معي انه قد قيل اقال الرجل لزوجته اختاريني او اختاري نفسك او احدا من الناس فاخترت ثم قال انه لم يرد الطلاق كان له ذلك فان قال اختاريني او الطلاق او اختاريني او نفسك فاخترت ولم تكن له نية في ذلك ويقع الطلاق.

مسألة : وقال الربيع اذا قال الرجل لامرأته اختاري نفسك او اختاري امك او احدا من ذوي رحمتك والزوج ينوي الطلاق فاخترت المرأة شيئا من ذلك فانه يقع الطلاق عليها. وقال الربيع ما كان من اشباه هذه المقالة على وجه الطلاق فإن الطلاق واقع عليها. وقال الربيع عن ابي عبيدة اذا قال الرجل لامرأته قال غيره وذلك معي اذا اراد الطلاق ولو قال اختاري نفسك فاخترت كان ذلك عندي طلاقا. وكذلك لو قال اختاري الطلاق فاخترت. وقال الربيع في اشباه هذا كله ان الخيار تطليقة ويملك الرجل الرجعة وهو قول عمر ابن الخطاب وعبدالله بن عباس. وقال الربيع اذا قال الرجل لامرأته اختاري من ثلاث تطليقات ماشئت فقالت قد طلقت نفسي. كان ذلك جائزا ووقع الطلاق ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره.

مسألة : رجل خير امرأته أو قال لها امرك بيدك. فقالت قد قبلت ولم
يسم طلاقاً ولا سمت. فان قالت قد اخترت نفسي في الخيار فهي واحدة
وهو املك برجعتها. وان قالت قد قبلت ولم تختري ولم تطلق فلا نرى
طلاقاً.

مسألة : وعن الخيار قال بعض الفقهاء اذا اختارت نفسها فهي واحدة
وهو املك برجعتها. وان اختارت زوجها فلا شيء.

مسألة : رجل قال لامرأته ان تزوج عليها أو تسرى فأمرها بيدها
وامرها عليها فقال لها ذلك ان تزوج عليها أو تسرى. قال الوضاح بن
عقبة سألت عبدالمقتدر عن الذي يقول لامرأته اختاريني أو نفسك
فتختار نفسها هل يكون له ذلك في نيته. قال لا نية له في تخيير امرأته
وهي تطليقة قلت فإن قالت المرأة لزوجها اخترني أو غلامك أو ابنك أو من
كان فاختر ابنه أو غلامه هل يدخل عليه في ذلك شيء. قال لا يضره ذلك
لان ليس في يدها شيء.

مسألة : وقال جابر اذا خير الرجل امرأته ثم جامعها قبل ان تختار
نفسها أو رجع في امره أو تفارقا فلا خيار لها. وقال هاشم بن غيلان في
رجل قال لامرأته اختاري فقالت قد اخترت. أو قد قبلت قال الخيار انما
هو ان يقول الرجل اختاريني أو نفسك فتقول قد اخترتك فلا تطلق
نسخة فلا طلاق. واذا قالت قد اخترت نفسي فقد بانت. وقد اختلف الفقهاء
في ثلاث أو واحدة. واما على ما ذكرت فهذا ليس بشيء وهم اولى بلبسهم.
وقال أبو سفيان في رجل قال لامرأته اختاريني أو ابنك أو غلامك قال ذلك
الى مانوى. وقال الوضاح سألت أبا عثمان عن رجل قال اختاريني أو
فلانا وقد كان رجل يدخل عليها فقالت اخترت فلانا فقال ان لم يرد طلاقاً
فلا شيء.

مسألة : رجل خير امرأته فقالت حتى تأتي أهلها فقال ليس لها ذلك
انما لها ان اختارت حينئذ وان لم تختري فهي امرأته وانما خيرها ولم يخير

أهلا.

مسألة : رجل خير امرأته فسكتت ولم تقل شيئا ولم تختار فجامعها زوجها عند ذلك ولبثا بعد ذلك فقال سكوتها رضا بزوجه. قال غيره ومعني انه قيل اذا لم تقل شيئا فهي تطليقة وان اختارت زوجها فلا طلاق.

مسألة : وسألت أبا الحواري عن رجل قال لامرأته اختاريني او اختاري نفسك فقالت قد اخترت نفسي مايقع عليها من الطلاق قال من قال انها تطليقة واحدة وهو املك برجعتها وهو المجتمع عليه وبلغنا انه قول عمر بن الخطاب. وقال من قال ان اختارت زوجها فهي واحدة وهو املك برجعتها. وان اختارت نفسها فهي تطليقة بائنة. وقالوا انه هذا قول علي بن ابي طالب. وقال من قال ان اختارت زوجها فهي تطليقة بائنة وان اختارت نفسها فهي بانت بثلاث تطليقات وقال ان هذا قول زيد بن ثابت. وروي عن عائشة انها قالت خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه فلم يكن طلاقا والمعمول به هذا. رجع الى كتاب بيان الشرع.

الباب الحادي والتسعون في طلاق الصبيّة

وعن رجل تزوج صبية ثم طلقها ثلاثا. قبل الدخول وقبل بلوغها فلما بلغت غيرت التزويج ولم ترض به هل عليه صداقها بالوطي وهل يثبت الطلاق وهل قيل انه لا يقع الطلاق وان الطلاق هاهنا باطل لانه لم يقع تزويج وانما كان التزويج موقوفا فهل يكون الطلاق موقوفا كما كان التزويج موقوفا وان لم كن فما الفرق بينه وبين البرآن وقد كان البرآن طلاقا في قول اصحابنا. فاما الصداق فمعي انه قد قيل يثبت بالوطي. واما الطلاق فيختلف فيه فيما عندي انه قيل فبعض يوجب من حينه اذا كانت زوجته في حين ما طلقها يجوز له وطئها وبعض لا يوجب اذا انفسخ النكاح واذا لا طلاق الا بعد النكاح والله أعلم. ولا اعلم انه قيل ان الطلاق موقوف هاهنا ولا برآن الطلاق. وانما معي قيل يوقف برآن الشريعة.

مسألة : وعن رجل تزوج صبية ثم طلقها ثلاثا بعد الدخول وقبل بلوغها فلما بلغت غيرت التزويج ولم ترض به هل عليه صداقها بالوطي فاما الصداق فمعي انه قيل يثبت بالوطي واما الطلاق فيختلف فيه فيما عندي انه قيل فبعض يوجب من حينه لانها كانت زوجة له في حين ما طلقها. يجوز له وطئها. وبعض لا يوجب اذا انفسخ النكاح واذا لا طلاق الا بعد النكاح ولا اعلم انه قيل ان الطلاق موقوف هاهنا فانظر في ذلك ولا تأخذ منه الا ما وافق الحق والصواب.

مسألة : واذا طلق الرجل زوجته وهي صبية غير بالغ واراد الخلاص من الصداق فان كان والدها ثقة وسلم اليه صداقها فقد برأ. وان كان غير ثقة ففي برآئه من الصداق اختلاف الا ان يكون سلمه اليه برأي الحاكم.

ارأيت ان انتزع والدها صداقها أو سلمه اليه الزوج يبرأ من ذلك أم لا. فقد قيل في برآنه على هذا الوجه اختلاف.

مسألة : وعن ابي ابراهيم محمد بن سعيد بن ابي بكر في رجل تزوج صبية ودخل بها. ثم طلقها. فان عليه صداقها وقد بانث منه وعليها عدة المطلقه. قلت فان طلقها قبل ان يدخل بها. قال ليس عليها عدة قلت فهل عليه لها حق. قال عليها يمين بالله اذا بلغت ان لو لم يطلقها لرضيت به زوجا فاذا احلفت كان لها نصف الصداق.

الباب الثاني والتسعون

في طلاق السكران

وقال الشيخ رضى الله عنه ان السكران لا يجوز تزويجه ولا بيعه ولا شراؤه. فان طلق زوجته جائز عليه ذلك. وقال الفرق بين طلاق السكران وتزويجه ان التزويج يجرى مجرى البياعات. لان النكاح يجب به عليه. مال كالبيع يجب به البذل واذا عقد على نفسه كان ذلك عقدا مجهولا لا يلزمه اذا كان مجراه مجرى البيع المجهول. فان كان هو صحا ورضي به لزمه ذلك العقد. كما قيل في البيع المجهول انه اذا رضيه صاحبه لزمه واذا لم يرض به انتقض ذلك البيع وكذلك العقد والطلاق. انما هو عقد كان له أن يحله او ينفيه فان حله صاحبا أو سكرانا فقد انحل. فان قال قائل ان الطلاق يجب به الصداق فما انكرت انه لا يلزم ايضا للعلة التي نصبتها في النكاح. قيل له الصداق يجب بالعقد والدخول ألا ترى ان الرجل قد يسلم الى زوجته صداقا وتكون باقية معه على التزويج. فلو كان الصداق لا يجب الا بالطلاق لكان يجب ان لا يسلمه اليها وان سلمه اليها. لم يجز له المقام معها وبالله التوفيق. وقال من وطى امرأة ميتة. قال ان كانت امرأته فلا شيء عليه. وان كانت اجنبية فعليه الحد ويلزمه الصداق.

الباب الثالث والتسعون في التزويج على شرط

وقال اذا تزوج الرجل امرأة على رضا انسان فمات ذلك الانسان. ولم يعلم منه رضا فان النكاح فاسد وكل من اشترط رضاءه في شيء. فالشيء موقوف حتى يعلم رضاؤه فان صار الى حالة لا يعلم رضاؤه فسد ذلك الشيء، المشتراط فيه.

الباب الرابع والتسعون في الطلاق والرد

وقال من طلق زوجته ثم ردها وراجعها ومكثت مدة ثم شك فلم يعلم
اكان الرد بشاهدين ام لا انه لا بأس عليه وهذا من وسواس الشيطان الا
ان يستيقن انه كان ردها بلا شاهدين.

مسألة : في رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى ماتت. قال الشيخ
رضي الله عنه اذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها حتى ماتت فقال ورثة
المرأة انها لم ترض بالزوج وقال الزوج بل رضيت فان القول قول ورثة
المرأة وعلى الزوج في الرضاء البينة فان كان الميت هو الزوج فقال ورثة
الزوج انها لم تكن رضيت به قبل الموت. وقالت الزوجة بل كنت رضيت
به زوجا فالقول قول المرأة مع يمينها لان هذا شيء لايعرف صحته الا
من قولها. في الظهار والطلاق، وقال من ظاهر من زوجته فمرض حتى
افاق وقد بقى أقل من شهرين فانه يطعم والمرض عذر عن الصوم.

في الطلاق ومن طلق زوجته واشترط في طلاقه شرطا غير معقول
ولايصح في لفظ ولامعنى فالطلاق واقع والشرط باطل اذ ليس له حكم
يعلم. في هبة الصداق وقيل هبة الصداق العاجل للاب جائزة بلا ضمان
الزوج له. والاجل لايصح الهبة للأب الا بعد الضمان من الزوج له. واذا
قال الرجل انت طالق ان كلمت فلانا او فلانا. وكلمت احدهما فانه يحنث
وان كلمت الاخر فانه يحنث ايضا. وكل يمين حلف بها على اشياء كثيرة
فان صاحبها يحنث في كل واحدة منهما وان كانت اليمين واحدة. واذا
زوج الرجل ابنته برجل ثم ادعى التزويج رجل اخر وتنازع تزويجها
الرجلان. ولم يعرف ايهما زوج كان للحاكم ان يجبرهما جميعا على
الطلاق. ثم يستأنف التزويج لمن شاء منهما وبالله التوفيق.

في العنين ومن جاز بامراة ولم يقدر على نكاحها أجل سنة فإن قدر على نكاحها فهي امرأته والا فلها الخروج منه ان ارادت ذلك ويفارقها. ولها صداقها كاملا بما مس من فرجها ونظر اليه. وان كان قد جامعها ثم ذهب ذلك منه فليس لها خروج منه الا ان يفارقها هو برأيه. وقيل حكم الرجال والنساء في اليعوب واحد وهذه المسائل من المختصر. ومما يرد به التزويج من النساء المجنونة والمجنومة والعفلا والبرصا والنخشة اذا كان ذلك بها قبل التزويج ولم يعلم الزوج فلما علم اطلع على ذلك وكرهها فان ذلك له. وتخرج بلا صداق اذا لم يجزبها. فان كان قد علم وتزوجها على علم منه بذلك الذي بها ثم كرهها واراد ان يخرجها فله ذلك. ويعطيها نصف الصداق. وان كان قد تزوجها ولم يعلم ان بها شيئا مما يرد به حتى جاز بها ثم اطلع عليه فقد لزمه بعد الجواز فان اراد تركها فله ذلك. ولها عليه الصداق لما نال منها. وان كان سال عن ذلك وكتمه او سال وليها فكتمه فلما جازبها اطلع على العيب فان كانت هي التي كتّمته وغرته فلا صداق لها عليه. وان كان وليها الذي غره فلها الصداق عليه ورجع هو على من غره. وان سأل فقال ما بها برص ولا تحش ولا جزام ولا عفل فزوج بها ثم علم فان رضى فهي زوجته وان كره فخرجها فعليه الصداق لها ويرجع هو على من غره من الاولياء. وكذلك المرأة لها مثل الرجل اذا كان به شيء من ذلك فلها رده. وان كرهته قبل الجواز. وبعد الجواز ان شاءت تتبرأ وتخرج بغير صداق. واما الرتقاء فان بها عاهة لها معالجة فتؤجل في معالجة نفسها سنة فان اصلحت نفسها. فهي زوجته وتثبت معه وان لم تكن فيها معالجة او لم تعالج نفسها واراد ان يخرجها بعد ذلك فذلك له وتخرج بلا صداق. ولا شيء عليه مما مس من فرجها او نظر اليه لان العلة كانت منها والمنع للوطي منها. للعيب الذي بها فلم يلزمه صداق. والزوج العنين ايضا مثلها يرد في التزويج بعد ان يمدد سنة فان قدر في السنة على مجامعتها فهي امرأته. وان عجز ولم يقدر خرجت منه ولها الصداق ان كان مس الفرج او نظر اليه لان العيب

جاء منه ولم يكن منها. وان عجل فطلقها قبل السنة فلها الصداق وان لم يمسه الفرج ولا نظر اليه ثم طلقها. فلها نصف الصداق. وكذلك ان عجل زوج الرتقاء فطلق في المدة فلها نصف الصداق. وان مات احدهما في المدة فبينهما الميراث. وان كان الزوج جاز بزوجه مرة واحدة ثم ذهب ذلك منه لم يحكم عليه بفراقها وعليه النفقة فان عجز عن نفقتها ولم ينفق الزوج على زوجته من الاعدام وطلبت الخروج منه حكم عليه ان يخرجها ويعطيها صداقها. وان لم يجد كان ديناً عليه اذا قدر. وان رغبت في المقام معه على الجوع فذلك اليها.

مسألة: من الاثر يحكم على الرجل في نفقة زوجته متى جاز بها أو اجابته الى ان يجوز بها فحينئذ ذلك يلزمه. وان لم تخبره لم يلزمه. وان طلبت النفقة وطلب الجواز فامتنعت عن ذلك حتى يوفيهما عاجل الصداق فذلك لها. وان تاخر ولم يؤد ذلك مدد في ذلك مدة قدر ما يرى الحاكم فان انقضت المدة قبل ان يؤدي وطلبت النفقة حكم عليه بعد المدة بالنفقة ويمدد في ذلك ماشاء. وعليه النفقة في ذلك والكسوة. ونفقة المرأة على زوجها الوسط من ذلك نفقة شاري ربع صاع من الحب ومن تمر أو من ونصف من رطباً ومن البسر منوان ومن الدهن لكل جمعة كياس ودرهمان لادماها كل شهر والكسوة لكل سنة قميصان وجلبابان وازار وخمار على قدر كسوة مثلها من نساؤها والله أعلم. تم الذي من مختصر الشيخ أبي الحسن رحمه الله.

مسألة : ومن كان له على رجل حق وهو مقر به لصاحبه وقدر أن يأخذ منه حيث لا يعلم فليس له ذلك ولكن ان كان جاحداً فله ان يأخذ من ماله بقدر حقه. وكذلك ان كان له عشرة دنانير ووجد له عشرة مثاقيل. فآخذها. فليس له ان يرجع عليه بفضل الصرف وكذلك ان كان له دراهم فآخذها كان له ان يأخذ باقي حقه وفي ذلك ايضاً انه اذا دفع اليه المطلوب امانة فليس له اخذها من حقه وله ان يأخذ لنفسه اذا لم يكن امانة وفرق

في ذلك كانت له عليه عشرة دراهم ودفع اليه عشرة دراهم. وليس له ان يأخذها ولكن ان قدر عليها من غير الامانة أخذها. والحق ان ترد الامانة الى من ائتمنتك ولا تخن من خانتك. وانما يجوز له ان يأخذ من مال الغريم اذا جرده. واما اذا مطله ولم يجده فليس له ان يأخذ لنفسه من ماله. وقال ابو محمد في موضع اخر ومن وجب له قبل أحد من الناس حق وكان لذلك الرجل عنده شيء جاز له ان يأخذ له من تحت يده اذا كان عنده انه لا يعطيه حقه. جواب من الشيخ العالم العلامة محمد بن عبدالله بن مداد الى عبدالله بن عيسى نقلته من السؤال الذي هو بخط يده رحمه الله وانا نقلته مثل ما وجدته. بسم الله الرحمن الرحيم. سألني الاخ عبدالله بن عيسى وعن رجل جرى بينه وبين زوجته منازعة وحلف او قال ان دنا الى زوجته او جاملها او جامعها كمن دنا او جامل او جامع والدته ثم لبث عشرة ايام او اقل او اكثر. وجامع زوجته وهو لم يذكر الطلاق في يمينه. ولما وقع منه الجماع جاء من جاء الى المرأة وقال لها قد حرمت على زوجك فاعتزلت المرأة عنا زوجها وافتي من افتي بالحرمة بينهما وطلبت منه اخذ الصداق الاجل وهو على خير مما خلف والده فقسم لها الوالد او الولد او حازته بغير قسم واليوم في مدة اربع سنين سأل ما يكون هذا حكمه الظهار وتحم عليه بالوطي ام يكون حكمه حكم الايمان المرسله ووطيها حلال ولم تحرم عليه. وهي زوجته وعليها رد ما اخذته من المال ام لا. الجواب في ذلك قولان قول حكمه حكم الظهار وقول هو كمن حرم زوجته على نفسه وهو اكثر القول وبه نأخذ ونعمل ان عليه اطعام عشرة مساكين كل مسكين اربعة اسداس الا ربع السدس لكل مسكين بمكيال نزوى ست مكايك وربيع المكوك من ذرة او شعير. والمرأة امرأته وترد عليه وترد ما اخذته من ماله وهي حلال له ولا تحرم عليه بتلك الوطية هكذا وجدته في الضياع وبيان الشرع والمصنف

والجامع ينظر في هذه المسألة.

مسألة : ومن باع طلاق امرأته من رجل ولم يسم واحدة ولا ثلاثا فطلق المشتري واحدة ثم طلق واحدة ثم طلق ثانية فليس له ذلك وإنما له ما طلق في الاول ان طلق واحدة او اثنتين او ثلاثا. فليس له ان يطلق الا مرة واحدة الا ان يكون اشترى منه ثلاث تطليقات فله ان يطلق مرة بعد مرة في العدة والزوج يملك الرجعة ما لم تبين بالثلاث. واذا جعل طلاقها بيدها فطلقت نفسها بانتهى عندهم ولم يكن لها اليه الرجعة حتى تتكح زوجاً غيره والله أعلم.

قال المحقق

قد انتهى والحمد لله رب العالمين مراجعة وتصحيح الجزء الحادي والخمسون من كتاب بيان الشرع.. ويبحث هذا الجزء احكام الطلاق وما يثبت منه وما لا يثبت وفي الطلاق بنية وبغير نية وفي طلاق الصريح والكناية وفي وطى المطلقة وفي الجبر والاكرام على الطلاق وفي طلاق الاعجم والمجنون وفي الاستثناء في الطلاق وفي تفويض الزوج المرأة ان تطلق نفسها وفي الطلاق بالأوقات وفي الايمان بالطلاق وفي بيع الطلاق ومعاني ذلك .. والله ولي التوفيق ..

كتبه

سالم بن حمد بن سليمان الحارثي

صفر ١٤٠٦ هـ

فهرس الجزء الحادي والخمسون

الصفحة	البیان	مسلسل
٥	الباب الأول : في الطلاق وأقسامه وما يقع به الطلاق وما لا يقع.	١
٨	الباب الثاني : في الطلاق بلا نية له ويلحق امرأته طلاقاً بعد طلاق وغير ذلك.	٢
١٠	الباب الثالث : في طلاق الوعد والتهديد والنفي.	٣
١٢	الباب الرابع : في لفظ الطلاق والكناية.	٤
٢٩	الباب الخامس : الطلاق للسنة.	٥
٣٥	الباب السادس : في الطلاق بالفعل وتركه اذا اجتمع.	٦
٣٧	الباب السابع : في طلاق المرأة اذا لم يدخل بها.	٧
٤٠	الباب الثامن : المرأة اذا طلقت ثم تزوجت بزواج بعد ذلك ثم تزوجها بعد ذلك بكم تكون عنده.	٨
٤٢	الباب التاسع : في وطى المطلقة مالم يقع الطلاق.	٩
٤٤	الباب العاشر : في طلاق الجاهلية والكناية.	١٠
٤٦	الباب الحادي عشر : الطلاق بالحكاية والنوم وما أشبه ذلك.	١١
٤٨	الباب الثاني عشر : الاخبار في الطلاق.	١٢
٤٩	الباب الثالث عشر : الطلاق بالجبر.	١٣
٥٥	الباب الرابع عشر : الحيلة في الطلاق.	١٤
٥٨	الباب الخامس عشر : الطلاق بقول الرجل أن كنت أو كان كذا وكذا وما أشبه ذلك.	١٥
٦٥	الباب السادس عشر : في طلاق الاعجم والمجنون والسكران والصبي وما أشبه ذلك.	١٦
٦٩	الباب السابع عشر : في طلاق الضرر.	١٧
٧٣	الباب الثامن عشر : في الطلاق في النفس والنية واذا طلق واحدة وأراد أكثر أو طلق أكثر من واحدة وأراد واحدة.	١٨
٧٩	الباب التاسع عشر : في الشك الذي يعارض الطلاق.	١٩
٨١	الباب العشرون : فيمن قال قولاً فظن أنه قد وقع الطلاق فسئل فقال أنه طلقها وما أشبه ذلك.	٢٠

تابع فهرس الجزء الحادي والخمسون

الصفحة	البيان	مسلسل
٨٣	الباب الحادي والعشرون: الطلاق بالاستثناء بالطلاق.	٢١
٨٥	الباب الثاني والعشرون: في طلاق المشيئة والاستثناء.	٢٢
٩٦	الباب الثالث والعشرون: الاستثناء في الطلاق.	٢٣
٩٨	الباب الرابع والعشرون: الطلاق بكلمة ويمتنع متى ما وان لم وإذا لم وبشروق الشمس وغروبها.	٢٤
١٠١	الباب الخامس والعشرون: الطلاق بيوم وغداً وأمس وما أشبه ذلك.	٢٥
١٠٥	الباب السادس والعشرون: إذا قال الرجل لزوجته أنت طالق واحدة في واحدة أو من واحدة الى واحدة.	٢٦
١٠٦	الباب السابع والعشرون: في قول الزوج لزوجته قولي انك مطلقة او قد طلقك او غير هذا وما أشبه ذلك.	٢٧
١٠٧	الباب الثامن والعشرون: في قول الرجل لزوجته قد طلقك أو الساعة أطلقك او يامطلقة او قولوا انها طالق.	٢٨
١١٠	الباب التاسع والعشرون: الطلاق بالاوقات من الزيادة المضافة من كتاب الرقاق.	٢٩
١١٣	الباب الثلاثون: الطلاق بالحين والزمان والدمر والقريب والساعة.	٣٠
١١٦	الباب الحادي والثلاثون: في الرد قبل وقوع الطلاق.	٣١
١١٨	الباب الثاني والثلاثون: فيمن تقول له زوجته شيئاً فقال ان لم اكن كذا وكذا أو كذا أو ان كنت كذا فانت طالق.	٣٢
١٢٠	الباب الثالث والثلاثون: في طلاق الزوجة على فعلها وماتصدق فيه اذا ادعته.	٣٣
١٢٦	الباب الرابع والثلاثون: في الطلاق على انه يختار من نسائه.	٣٤
١٢٧	الباب الخامس والثلاثون: الطلاق والذي يدعى الزوج ان له فيه نيته وما اتصل به من ايلاء والتصديق في ذلك.	٣٥
١٣٣	الباب السادس والثلاثون: في طلاق من لا يملك.	٣٦
١٣٥	الباب السابع والثلاثون: في الرجل اذا طلق زوجته غيره فامضاه هو في نفسه.	٣٧

تابع فهرس الجزء الحادي والخمسون

الصفحة	البیان	مسلسل
١٣٦	الباب الثامن والثلاثون: فيمن اراد ان يطلق زوجة له فطلق غيرها.	٣٨
١٣٧	الباب التاسع والثلاثون: فيمن له زوجة اسمها زينب فطلب زينب ثم قال نوى غيرها او كانت له امرأتان اسمهما واحد فطلق وسمى بذلك الاسم ثم قال اردت احدهما وما أشبه ذلك.	٣٩
١٣٩	الباب الأربعون: في الزوج اذا غلط بالطلاق او مازح.	٤٠
١٤٠	الباب الحادي والأربعون: اذا طلق ثم لم يعرف من طلق او تزوج امرأة ثم طلقها قبل أن تعلم.	٤١
١٤٣	الباب الثاني والأربعون: الطلاق انه لا يفعل الا ان يحكم عليه حاكم.	٤٢
١٤٦	الباب الثالث والأربعون: الطلاق بالعين واليد والرجل والقميص والازار وما اشبه ذلك.	٤٣
١٤٧	الباب الرابع والأربعون: في الرجل اذا فعل فعلا او قال قولاً مما يطلق بالزوجة زوجة غيره فامضى الزوج ذلك وما أشبه ذلك.	٤٤
١٤٨	الباب الخامس والأربعون: فيمن جعل طلاق زوجته إن فعلت شيئا إلا باذنه.	٤٥
١٥٠	الباب السادس والأربعون: الايمان بالطلاق.	٤٦
١٥٢	الباب السابع والأربعون: في يمين الرجل بطلاق زوجته وفي الاستثناء.	٤٧
١٥٤	الباب الثامن والأربعون: في يمين الرجل بطلاق زوجته على عمله وما أشبه ذلك.	٤٨
١٥٨	الباب التاسع والأربعون: الطلاق بالغيب والمعدوم واللبس من الزيادة المضافة.	٤٩
١٦١	الباب الخمسون: الطلاق بالكتابة.	٥٠
١٦٣	الباب الحادي والخمسون: الطلاق بالكلام والحديث والخبر وما أشبه ذلك.	٥١
١٦٧	الباب الثاني والخمسون: اليمين بالطلاق بالتزويج.	٥٢
١٦٩	الباب الثالث والخمسون: الطلاق بالولد.	٥٣
١٧٧	الباب الرابع والخمسون: الطلاق بالعطية والعارية.	٥٤

تابع فهرس الجزء الحادي والخمسون

الصفحة	البیان	مسلسل
١٧٨	الباب الخامس والخمسون: الطلاق على عيطة لزوجته وعلى شرط ان عليها له كذا أو كذا وما أشبه ذلك.	٥٥
١٨٠	الباب السادس والخمسون: الطلاق بالعطية وبعطية الحق وغيره والعارية.	٥٦
١٨٢	الباب السابع والخمسون: الطلاق بقبض الشيء ورده اذا كان في غيره.	٥٧
١٨٥	الباب الثامن والخمسون: الطلاق بالبيع والشراء.	٥٨
١٨٦	الباب التاسع والخمسون: اليمين بالطلاق بالدراهم والثوب والغزل.	٥٩
١٨٨	الباب الستون: الطلاق بلبس الثياب وغسلها وما أشبه ذلك.	٦٠
١٩٠	الباب الحادي والستون: الطلاق بالأكل وما أشبه ذلك.	٦١
١٩٢	الباب الثاني والستون: اليمين بالطلاق بما كان من النخلة من رطب أو تمر أو غيره.	٦٢
١٩٤	الباب الثالث والستون: الطلاق بالشجر واللحم والطبيخ.	٦٣
١٩٥	الباب الرابع والستون: الطلاق بالأكل والشرب.	٦٤
١٩٨	الباب الخامس والستون: في طلاق الزوجة بخروجها من البيت أو دخولها وبشروق الشمس وغروبها.	٦٥
٢٠١	الباب السادس والستون: الطلاق بالحج والخروج الى الحج من الزيادة المضافة.	٦٦
٢٠٤	الباب السابع والستون: الطلاق باللعن والقبح وما أشبه ذلك.	٦٧
٢٠٦	الباب الثامن والستون: الطلاق بذبح الشاة والصلاة.	٦٨
٢٠٨	الباب التاسع والستون: الطلاق بالصوم.	٦٩
٢٠٩	الباب السبعون: الطلاق بالذهاب والمضي والمجيء وما أشبه ذلك.	٧٠
٢١١	الباب الحادي والسبعون: الطلاق بالمرور والمضي والذهاب.	٧١
٢١٢	الباب الثاني والسبعون: طلاق الزوجة بالخروج من البيت أو دخوله.	٧٢
٢١٦	الباب الثالث والسبعون: في طلاق الرجل زوجته ان عملت شيئاً.	٧٣
٢١٨	الباب الرابع والسبعون: الطلاق بالسكن والمسكنة والمبيت والنوم.	٧٤
٢٢٢	الباب الخامس والسبعون: الطلاق بأشد وأعظم وأكبر وأكثر وكل..	٧٥
٢٢٤	الباب السادس والسبعون: الطلاق بالموت.	٧٦

تابع فهرس الجزء الحادي والخمسون

الصفحة	البیان	مسلسل
٢٢٦	الباب السابع والسبعون: الطلاق بالشعر..	٧٧
٢٢٧	الباب الثامن والسبعون: الطلاق بالوطي..	٧٨
٢٣١	الباب التاسع والسبعون: الطلاق بالحيز والحمل..	٧٩
٢٣٣	الباب العاشر والثمانون: الطلاق بالبحر وماخرج منه وماشبه ذلك.	٨٠
٢٣٤	الباب الحادي والثمانون: الرجل اذا حلف بطلاق زوجته ان فعل هو او ان فعلت هي او ان فعل غيرها ثم تداعوا في ذلك من يكون قوله مقبولا وفي الخيانة.	٨١
٢٤١	الباب الثاني والثمانون: الطلاق اذا جعل في يدها او يدها غيرها.	٨٢
٢٤٤	الباب الثالث والثمانون: الطلاق اذا جعل في اليد..	٨٣
٢٤٦	الباب الرابع والثمانون: الطلاق اذا جعل بيد الزوجة او امرت بذلك او جعل في يد غيرها بحق او بغير حق او امر بذلك او تزوج عليها او تسرى.	٨٤
٢٥٨	الباب الخامس والثمانون: فيمن جعل طلاق زوجته بيدها او بيد غيرها ان تزوج عليها او تسرى.	٩٥
٢٦٢	الباب السادس والثمانون: في بيع الطلاق للزوجة وغيرها.	٨٦
٢٦٥	الباب السابع والثمانون: في بيع الطلاق ورهنه وهبته من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع.	٨٧
٢٦٦	الباب الثامن والثمانون: في بيع الطلاق.	٨٨
٢٧٠	الباب التاسع والثمانون: الوكالة في الطلاق.	٨٩
٢٧٢	الباب العاشر والثمانون: في الخيار.	٩٠
٢٧٦	الباب الحادي والتسعون: في طلاق الصبية.	٩١
٢٧٨	الباب الثاني والتسعون: في طلاق السكران.	٩٢
٢٧٩	الباب الثالث والتسعون: في التزويج على شرط.	٩٣
٢٨٠	الباب الرابع والتسعون: في الطلاق والرد.	٩٤

بَيَانُ الشَّمْسِ

تأليف

العالم محمد بن إبراهيم الكندي

الجزء الثاني والخمسون

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول في البرآن

احسب عن أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر في امرأة جري بينها وبين زوجها خصام. وطلبت منه البرآن فقال لها حتي تجيء عمره وطال بينهما الخصام والمجلس. فقالت اشهدوا اني قد أبرأت فلانا من حقي ما أبرى لي نفسي ولم يجبها وافترقا وبعد أن خلاصة قال لها ذلك اليوم قبلت برآنك ما يجب بيهما. فعلى ماوصفت فإذا افترقا من مجلسهما فقد انقطع حكم البرآن بينهما. ولايثبت البرآن ثانية الا بعد أن تبري الزوجة ويبرى لها زوجها نفسها في مجلسهما الذي قعدا للبرآن فيه والله اعلم.

مسألة : عن أبي الحواري عن رجل قال لزوجته متي ماأبريتني من حقه فقد أبرأت لك نفسك او قال يوم تبريني من حقه فقد أبرأت لك نفسك فخلا للمرأة شهران أو اقل أو أكثر ثم أبرأته من حقه. قلت ماترى قد وقع البرآن أو ليس في هذا برآن وهي زوجته. فعلى ماوصفت أما قوله متي ماأبريتني من حقه فقد أبرأت لك نفسك فان كان معناه متي ماأبرأته من حقه في ذلك اليوم أو بعد ذلك اليوم فمتي ما أبرأته من حقه فقد وقع البرآن. وان لم يكن له في ذلك بينه فإذا افترقا من مجلسهما ذلك ثم أبرأته بعد ذلك لم يقع برآن وكانت امرأته وعليه حقه. وأما قوله يوم تبريه من حقه فقد أبرى لها نفسها متي ما أبرأته في ذلك المجلس أو في ذلك اليوم أو بعد ذلك اليوم فقد وقع البرآن الا أن يرجع عليها فيقول أنه لا يبرى لها نفسها. فإذا قال هذا القول من قبل البرآن ثم كان منها البرآن بعد ذلك لم يقع برآن وكانت

امراته وعليه حقها .

مسألة : من الزيادة المضافة . وعن رجل كان عليه صداق لزوجته فسلمه - إليها ووقعت بينهما خصومة فأراد المباراة كيف يكون قولهما حتي يقع الخلع . قال يقول قد أبرأت لها نفسها على أن ترد علي صداقها أو شيئاً منه على ما اتفقا عليه . فإذا اتفقا على ذلك فهو خلع . وتقول هي قد رددت ما أخذت منه على أن يبيري لي نفسي . فإذا قبل وأبيري لها نفسها فقد وقع الخلع ويحكم عليها أن ترد عليه ما اتفقا عليه .

مسألة : وعن رجل قضى زوجته صداقها كله ثم اتفق هو وهي على المباراة فقال الزوج اشهدوا إني قد أبرأت لها نفسها ايقع الخلع بهذا أم تكون تطليقة وهو املك برجعتها مادامت في العدة . قالوا هي تطليقة وهو املك برجعتها مادامت في العدة . وعليه النفقة والسكناء ويتوارثان ماداما في العدة .

مسألة : وقال أبو سعيد في البرآن من الرجل لزوجته الذي لا أعلم فيه اختلافاً أنه يقع به اذا قالت له قد أبرأتك من صداقي الذي عليك ما أبريت لي نفسي . فقال هو قد أبرأت لك نفسك وسكت كان هذا برآناً ويبيري من حقها عندي إذا كان الحق الذي أبرأته منه معروفاً .

مسألة : وعن رجل له امرأتان فقال لكل واحدة منهما دعي ماعلي ظهري واطلق الاخرى ثم طلقها . قال جائز طلاقه أياهما ولهما عليه الصداق . قال غيره معي انه ان أبرأته كل واحدة منهما من حقها على ان يطلق الاخرى فطلقها وقع الطلاق ويملك رجعتها لأنه لا يقع موقع الخلع وانما اشترت كل واحدة منهما طلاق الاخرى لاطلقها . رجع الى كتاب بيان الشرع .

الباب الثاني

في البرآن والخلع وجوازهما للزوجين

وعن رجل تزوج بامرأة ثم كرهته وتباريا. قال عليها ان ترد مأخذت منه . قلت فان كرهته بعد ان جاز بها . هل عليها ان ترد ماصار إليها من عنده قال : قال محمد بن هارون ولو جاز بها فعليها أن ترد ماصار إليها من عنده إذا كرهته . قلت له فما تقول أنت . قال نحن نقول ليس عليها رده إذا جاز بها .

مسألة : من كتاب الرهائن قلت فان كرهت المرأة زوجها وابغضته يجوز لها ان تختلع إليه من حقها ويخالعها أم لا . قال إذا بغضته بغير حق . وقد قدر على الجواز عليها لم يحكم عليه باخراجها إلا أن يشاء وهي آئمة في ذلك الذي طلبته منه الا أن تخاف أن تعصى الله في الاسلام ولا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به . قلت وما يلزمها ان خالعه وهو محب لها . قال قد مضى الجواب . وقد قيل ان المختلعات من المنافقات إلا ان تخاف أن تعصى الله في بغضته فاختلعت فله ان يقبل ذلك فلا جناح عليهما فيما افتدت به . ولا يحكم عليه ان يخالعها في الحكم .

مسألة : ومن الأثر وقيل في التي تبغض جماع زوجها أو داره إذا قبل خلعها فلا يأخذ منها شيئا مما قد ذهب من مهرها انما يأخذ ما بقي بعينه وما ذهب فقد ذهب قال غيره وقد قيل له يجوز له ان يأخذ منها ما ذهب وما بقي . ولكن لا يزداد على ما اصدقها شيئا . وقال من قال لا يأخذ منها ما قد صار إليها شيئا . وانما يجوز له قبول ما عليه لها وان اختلعت منه وليس لها عليه شيء ولا افتدت منه بشيء .

مسألة : وقال الربيع لا يحل مهر المختلعة حتي يعلم الزوج انها له

كارهة ولجماعة مبغضة فهناك يحل له مالها . قال غيره ومعني انه قد قيل يجوز له اذا لم يكن منه اساءة . وقال قوم حتي تقول له لا اغتسل لك من جنابة ولا اقيم لله حدا ماكنت عندك . قال ولاتقول هذا مسلمة . ولا تكلف ان تقول . ولاحقا بالنشوز .

مسألة : وقيل في التي تختلع عن نشوز ثم ترجع في العدة فتطلب اما ان يراجعها . واما ان يرد عليها مالها فقال من قال لها ذلك الا اذ يشاء هو ان يراجعها أو يرد عليها مالها . وإذا اختلعت عن نشوز ولم تحتج عليه في الرجعة حتي انقضت العدة فلا شيء لها .

مسألة : من كتاب الاشياخ وعن رجل تزوج امرأة ثم كرهته وتباريا هل عليها ان ترد ما صار اليها من عنده قال : قال محمد بن هارون : ولو جاز بها فعليها أن ترد ما صار إليها من عنده إذا كرهته . قلت فما تقول انت قال نحن نقول ليس عليها رده إذا جاز بها .

مسألة : قال أبو المنذر بشير وإذا كرهت المرأة زوجها فاختلعت منه وارادت الخروج منه فلا بأس عليها .

مسألة : ومختلف في خلع السكران والمكره فاجازه قوم ولم يجزه آخرون .

مسألة : والطلاق لا يتبع الخلع وهو قول ابن عباس والحسن وجابر ابن زيد والشافعي وغيرهم . وهو أكثر القول . وقال غيرهم ان الخلع يلحق الطلاق .

مسألة : الخلع فسخ نكاح ليس بطلاق . واجمعت الامة على ان الايلاء والظهار لا يلحقها . وان حكم اللعان زایل عنها اذا قذفها في العدة . وكذلك اجمعوا ان لاميراث بينهما إذا مات احدهما في العدة فمن قال ان الطلاق يلحقها محتاج الى دليل .

فصل : تقول خلع الرجل امرأته خلعا واختلعت المرأة خلعة واختلاعا وتخلعا . وتقول خلع الرجل رداءه وقميصه وخفه ونعله خلعا والأول بالضم وهذا بالفتح .

مسألة : والخلع على المحرمات لا يصح وكذلك الخلع على المجهولات باطل لأنه يوجب حقال . ويوجب المطالبة به . والخلع يقع على ثلاثة اوجه فشيء يقع على شيء بعينه . وخلع يقع على شيء في الذمة ويكون حالاً . وخلع يقع على مال معلوم ولا تنازع في ذلك .

الباب الثالث

في لفظ البرآن والخلع

وعن رجل قالت له زوجته قد أبرأتك من حقي ما أبرأت لي نفسي . قال قد أبريت لك نفسك ... ما بريت من حقي في الدنيا والآخرة أيقع البرآن . قال الله اعلم لا يدعي على الله علم الآخرة . قلت له فان كانت عنده بعد هذا القول ما حالها عند ذلك . قال لا أقول في ذلك شيئاً .

مسألة: وسالت ابا سعيد محمد بن سعيد أكرمه الله عن الرجل وزوجته يتنازعان فيتداعيان إلى البرآن . فتقول المرأة لما حضرها كما تشهدوا اني قد أبريته من حقي ما أبري لي نفسي . فيقول الرجل كما تشهدوا اني قد قبلت . هل تري هذا يقع موقع برآن الطلاق . قال معي انه يقع موقع برآن الطلاق على حسب ما عرفنا . قلت له فان كان الرجل الذي قال كما تشهدوا اني قد أبريت لها نفسها ما أبرتني من حقها فقالت المرأة كما تشهدوا اني قد قبلت هل عليهما بأس . قال هو معي مثل الأولى . قلت فان قالت المرأة اشهدوا اني قد أبريته من مالي عليه ما أعطاني ثيابي التي عنده لي فقال الرجل قد قبلت وافترقا ولم يعطها ثيابها التي اشترطت هل تري بينهما بأسا . قال ان أراد بذلك برآن الخلع . فهو عندي برآن . وان لم يريد برآن لم يقع عندي برآن . قلت فان أراد بذلك اللفظ البرآن وادعي الزوج تلك الثياب . ولم يردها بعينها ا يكون البرآن قد وقع . ويكون لها قيمة الثياب . قال نعم عليه قيمة الثياب التي وقع عليها البرآن . قلت له فان اختلفا في القيمة ولم تحضر الثياب . ولا ادركت معرفتها مع احد من العدول فاي احدهما أولى بالقول في القيمة . قال معي انه الزوج وهو الضامن مع يمينه إن أرادت المرأة يمينه . قلت فان رد الزوج إلى المرأة اليمين في قيمة الثياب . فلم تحلف المرأة هل يكون لها إلا ما اقربه الزوج من قيمة الثياب .

قال لايبين لي عليه أكثر من ذلك في الحكم . وأما في الواجب فعليه الاحتياط . قلت له فان تداعيا للبرآن وكان القول بينهما قول المرأة قد أبريته من مالي ما اعطاني ثيابي فقال الرجل قد قبلت . ثم ادعا انه لم يرد بقوله ذلك برأنا هل يكون القول قوله هاهنا وتكون زوجته . قال هكذا عندي ان القول قوله مع يمينه إن أرادت ذلك . قلت فان قالت المرأة قد أبريته من مالي ان اعطاني ثيابي . قال الرجل قد قبلت . وافترقا على ذلك ولم يعطها ثيابها حتي افترقا هل تري باسا . قال اما في البرآن فليس يكون برآنا حتي يريد به البرآن . قلت له فان قالت قد أبريته مما لي عليه حتي يعطيني ثيابي فقال قد قبلت . وافترقا ولم يعطها ثيابها أتري باسا . قال لا باس عليهما مالم يريد بها البرآن . قلت له فان قال المرأة قد أبريته من مالي مادفع الي ثوبي الذي عنده لي . فقال قد قبلت وافترقا على ذلك . ومات الزوج قبل ان يدفع اليها ثوبها . اتري برآنا قد وقع بينهما ولا ميراث لها في ماله . قال لا الا ان يعلم من الزوج أنه أراد بذلك البرآن . وكانت هي قد أرادت بذلك الخلع . قلت أرأيت أن قامت بينه أنهما قعد للبرآن . ولم تقم بينه عليهما بعد البرآن انهما أراد بذلك البرآن اتكون مثل التي قبلها . قال هكذا عندي مالم يعرف منها بعد هذا . قلت أرأيت ان كانت نيه المرأة ومذهبها في ذلك اللفظ وذلك المجلس البرآن برآن الطلاق . ومات الزوج كما وصفت لك ولم يدفع اليها ما اشترطت عليه رده ولا علم من الزوج بعد هذا اللفظ انه أراد بذلك البرآن أيحل لها ميراثها من ماله حتي يعلم ان الزوج أراد بذلك اللفظ البرآن برآن الطلاق . قال هكذا عندي . قلت له وللرجل في مثل هذا ما للمرأة على ما وصفت لك . قال هكذا معي لأن البرآن لا يقع عندي مالم يوتي بلفظه الا بالارادة منهما له جميعا . فاذا لم يعلم الارادة لم امنع احدهما في الحكم حكم الزوجة من الآخر حتي ما يعلم ما عندها في ذلك . قلت له أرأيت ان غاب الزوج أو المرأة على ما وصفت لك في الموت ايكونان علي حكم الزوجية حتي يعلم منهما اتماما للبرآن او موت احدهما . قال نعم هكذا عندي .

مسألة : احسب عن أبي الحواري ولو كان صدق المرأة الف درهم فابرت زوجها من درهم واحد وأبري لها نفسها لكانا قد اختلعا ولا ميرا ق بينهما والله اعلم بالصواب .

مسألة : وقال أي امرأة قالت لزوجها أبري لي نفسي وأبريك مما عليك . قال قد قبلت فهو برآن . قال أبو سعيد إذا أراد بذلك برآنا وأن لم يريد البرآن فلا يقع هنالك برآن معنا .

مسألة : ومن جواب أبي سعيد رحمه الله الى رمشقي بن راشد وذكرت في رجل قعد هو وزوجته للبرآن فتقول المرأة قد أبرك الله من حقي ما أبرأت لي نفسي فيقول الزوج قد أبرك الله ما أبريتيني من حقي . فإذا أراد بذلك البرآن وقع البرآن في بعض قول المسلمين وهو احب الى . قلت وكذلك ان قالت المرأة أبرك الله من حقي ما أبرأت لي نفسي فيقول الزوج أبري الله لك نفسك . فقلت كنت عرفت من قول الشيخ رحمه الله في هذا انه لا يقع برآن ولو أراد به البرآن . وفي نفسي من ذلك واحب أن أراد البرآن وقصدا اليه ان البرآن يقع . فاذا لم لم يريد البرآن فارجو أنه لا يقع برآن على بعض ما يبين لي في بعض المقالات . ومن الجواب وأما البرآن من الزوجين فإذا أراد الرجل وزوجته البرآن وهو برآن الخلع وهو البرآن أيضا ولم يسمى خلعا فاذا أرادا البرآن وقصدا اليه فقصدا على اكمال حروقه وكان أرادتاهما البرآن فقد وقع البرآن فإذا وقع البرآن بوجه من الوجوه فلا يلحق البرآن الطلاق ولانعلم في هذا اختلافا من قول المسلمين . وإذا قصدا الى البرآن فغلطا بلفظ أراد به البرآن ولو لم يبلغا كمال لفظ ما يوجب البرآن فقد وقع البرآن لأن البرآن باب من ابواب الطلاق . وقد جاء فيه الاثر انه ثابت بين الزوجين إذا أراد به لانه طلاق . وقد قصدا الى ما يريد به الطلاق فاخطئا اللفظ في ذلك . كما أنه لو قال الرجل . وقد أراد الطلاق لزوجته اخرجي أو اذهبي أو اعتدي أو ليسك بامرأتي أو شيئا من نحو هذا فقد وقع الطلاق حتي انه قال من قال لو قال لا اله الا الله

يريد به الطلاق لزوجه فقد وقع الطلاق . وقال من قال ان ذلك ليس بطلاق . وكذلك غير ذلك . من التوحيد فالقول فيه مثل ذلك ولو ان الرجل وامراته لم يقصدا الى البرآن لم كان بينهما لفظ يوجب البرآن في الحكم وقع عليهما البرآن أراد البرآن أو لم يريداه . وذلك مثل قول الرجل لزوجه قد أبرأت لك نفسك ماأبريتيني من صداقك . فقالت قد أبرأتك من صداقي أو من حقي الذي عليك أو قالت له قد أبرأتك من حقي الذي عليك لي ماأبرأت لي نفسي . فقال قد قبلت فهذا ونحوه مما يقع به البرآن ولو لم يريد البرآن كما انه اذا قصد الى اللفظ الذي يجب به الطلاق . وقع الطلاق ولو لم يرد به الطلاق . وانما لا يقع الطلاق اذا كان اللفظ لا يوقع الطلاق الا بالنية . ما كان من الالفاظ غير لفظ الطلاق . وكذلك البرآن هو مثل الطلاق والله اعلم بالصواب .

مسألة : ومما يوجد من سماع رمشقي عن محمد بن سعيد رحمه الله عن رجل قالت له امراته قد أبرأتك من مالي . فقال قد قبلت . فقال أبو سعيد إذا قعد للخلع فقد وقع الخلع . وان لم يريد الخلع فلا يقع خلع . قلت فالمرأة تقول لزوجه قد أبريتك من مالي أو من حقي ماأبريت لي نفسي . فقال الزوج قد قبلت . قال ان أراد الخلع وقع الخلع وأن قال الزوج أنه لم يرد الخلع لم يقع الخلع . قلت فان قالت قد أبريتك من مالي أو قالت من حقي ماأبريت لي نفسي . فقال الزوج قد قبلت . قال فقد وقع الخلع أراد به الزوج الخلع أو لم يرد به الخلع . قلت فان قالت قد أبرأك الله من حقي ماأبريت لي نفسي . فقال الزوج قد قبلت . قال من قال أن أراد الخلع وقع الخلع . وقال من قال قد وقع الخلع . قلت فان قالت أبرأك الله من حقي ماأبريت لي نفسي . فقال الزوج قد قبلت . قال من قال لا يقع بهذا خلع أراد الخلع أو لم يرد الخلع . وقال من قال ان أراد الخلع وقع الخلع .

مسألة : عن أبي علي الحسن بن أحمد والزوجان : اذا قعدا للخلع فقالت قد أبرأتك من حقي ماأبرأت لي نفسي . فقال هو أبريتش أو

أبريتك أيقع بينهما الخلع أم لا. فإذا أراد الخلع وقع الخلع بهذا .
فالله اعلم .

مسألة : ومن غيره وعن رجل قالت له زوجته قد أبريتك من حقي
مأبريت لي نفسي . فقال الزوج قد قبلت فعن أبي ابراهيم انه قد وقع
البرآن . قلت فان قالت هذه المرأة لزوجها قد أبريتك من حقي ما . قال
الزوج قد قبلت فقال الشيخ لا يقع البرآن وانما يبري من الحق .

مسألة : وعن امرأة قالت لزوجها قد أبريتك من حقي مأبريت لي
نفسي . فقال الزوج قد قبلت فانه يقع البرآن . فان قالت المرأة لزوجها
قد أبريتك من حقي مأبريت لي نفسي . فقال الزوج قد قبلت الحق ولا
أبري لك نفسك . فانه لا يقع برآن ولا يبري من حقها .

مسألة : في دعوي الجهالة في الصداق في البرآن . عن أبي الحواري
وعن رجل قالت له زوجته قد أبرأتك . وقال الزوج قد أبرأت لك نفسك
ولم تذكر الحق . فعلى ما وصفت فان احتجت المرأة بما يجب لها حقها
على زوجها كان ذلك البرآن طلاقا وهو املك برجعتها فان لم تحتج
المرأة بحجة ولا طلبت اليه حقها فقد وقع البرآن وانما يكون املك
برجعتها املك برجعتها مادامت في العدة . فاذا انقضت العدة فلا
رجعة له عليها ولو ادركت حقها .

مسألة : عن أبي الحواري وعن رجل قالت له زوجته قد أبرأتك من
حقي مأبرأت لي نفسي فقال قد أبري الله لك نفسك . فعلى ما وصفت فاذا
قال لها قد أبري الله لك نفسك فقال من قال قد وقع البرآن وقال من قال
لا يقع برآن والله لا يبري نساء الناس . وان قال أبر الله لك نفسك . فقد
قالوا الطلاق اذا قال قد طلقك الله أو قال طلقك الله فالقول فيها كما
وصفت لك في البرآن .

مسألة : وعن أبي الحواري وعن رجل عليه لامرأته الف درهم
خصومة فقالت له يا عبد لاتؤذيني . ولا أؤذك ابري نفسي حتي أبريك

من حقي الذي عليك لي . قال قولي فقلت له اني اشهدكم اني قد أبرأت
قال هو قد قبلت واني قد أبريتها وكان معناه انه قد أبرأها من
العشرة من عشرة دراهم الذي عليها ولم يبرأها نفسها . فعلى
ما وصفت فان كان هذا الرجل وهذه المرأة قد قعدا للبرآن برآن
الطلاق وعلى ذلك أبرأته من صداقها . وقال انه قد قيل برأها وقد
أبرأها فقد وقع البرآن فقد يري من لم يكونا قعدا البرآن وانما كان
يتنازعان بالكلام فيما بينهما فقلت له قد أبرأتك من صداقي وقال قد
قيل وقد أبرأتك ثم احتج بعد ذلك بتلك الحجة وقال انما أبرأتها من
الدراهم التي عليها لي قبل قوله في ذلك مع يمينه مانوي لها بذلك
البرآن طلاقا .

مسألة : وعن أبي الحواري وعن رجل قالت له امرأته قد أبرأتك من
حقي ما أبريت لي نفسي . قال الزوج للمرأة أنت طالق ثلاثا . ولم يقل
أبرأت لك نفسك فعلى ما وصفت فقد طلقت المرأة ثلاثا وبانت منه .
وعلى الزوج لها صداقها تاماً ان كان جاز بها . وان قال الزوج قد
أبرأت لك نفسك فقد وقع البرآن ولاحق لها عليه . وأما الطلاق فقال
من قال يلحقها الطلاق . وقال من قال لا يلحقها الطلاق . وبه نأخذ
وهو أحب إلينا .

مسألة : وسئل عن رجل تقول له امرأته قد أبرأتك نسخة أنت بريء
من حقي الذي تزوجتني عليه . وكان تزوجها على ثلاثمائة درهم
وكان أوصلها المائتين . أنه لا يجوز له برأها له الا من المائة التي
بعد عليه . وأما المائتان فليس هما عليه فيكون يجوز برأها له .

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الاشياخ قلت رجل خالع
زوجته وكان اعطاها من نقدها نخلا قائمة هل يدخل النخل في الخلع
قال لا الا ان يشترط عليها رجع الى كتاب بيان الشرع .

مسألة : ومن جواب أبي الحواري رحمه الله سألت رحمتنا الله واياك

عن رجل قال لزوجته متي ما أبرأيتيني من حقك فقد أبرأت لك نفسك فخلا للمرأة شهران أو أقل أو أكثر ثم أبرأتها من حقها . قلت ماتري قد وقع البرآن أو ليس في هذا برآن وهي زوجته . فعلى ما وصفت أما قوله متي ما أبريتيني من حقك هذا فقد أبريت لك نفسك فإن معناه متي ما أبراته من حقها في ذلك اليوم أو بعد ذلك اليوم . فمتي ما أبرته من حقها فقد وقع البرآن وإن لم يكن له في ذلك اليوم أو بعد ذلك اليوم . فمتي ما أبرته من حقها . فقد وقع البرآن وإن لم يكن له في ذلك نيه . وإذا افترقا من مجلسهما ذلك ثم أبرته بعد ذلك لم يقع برآن وكانت امرأته . وعليه حقها . وأما قوله يوم تبريه من حقها فقد أبري لها نفسها متي ، أبرأتها في ذلك المجلس أو في ذلك اليوم أو بعد ذلك اليوم فقد وقع البرآن إلا أن يرجع عليها فيقول انه لا يبري لها نفسها فإذا قال هذا القول من قبل البرآن ثم كان منها البرآن بعد ذلك لم يقع برآن وكانت امرأته وعليه حقها .

مسألة : ومن جوابه أيضا وعن رجل قالت له امرأته قد أبرأتك وقال الزوج قد أبرأت لك نفسك . ولم يذكر الحق . فعلى ما وصفت فإن احتجت المرأة بحجة بما يجب لها حقها على زوجها . كان ذلك البرآن طلاقا . وهو املك برجعتها وإن لم يحتج المرأة بحجة ولا طلبت اليه حقها . فقد وقع البرآن وإنما يكون املك برجعتها مادامت في العدة . فإذا انقضت العدة فلا رجعة له عليها ولو ادركت حقها .

مسألة : ومن جواب أبي الحواري وعن امرأة قالت لزوجها أقبل مالك فقال: قد قبلت ولا أفارقك . وهما يومئذ في مخاطبة أو غير مخاطبة . فعلى ما وصفت فلا يبري من حقها لأنها إنما قالت أقبل مالك فإن كانا قعدا للبرآن فقالت له أقبل مالك تعني صداقها الذي عليه لها . فقال قد قبلت ولا أفارقك فقد قالوا انه لا يبري . وهي امرأته وعليه حقها . وإن كانت قالت أقبل مالك تعني قد اعطيته صداقها الذي عليه لها ولم

تكن هنالك مخاطبة برآن . فاذا قبله قعد بريء من حقها وهي امراته .

مسألة : من الزيادة المضافة قلت له فاذا قالت المرأة لزوجها قد أبرأتك من حقي ما أبريت لي نفسي . قال نعم . ثم احتج انه برأها من الشرك هل يقع البرآن . قال نعم ان هذا عندي مثل قوله قد قبلت . وقد اختلفوا في ذلك فقال من قال يقع البرآن . وقال من قال لا يقع الا ان يريد . وقال من قال لا يقع وأراده على قول من يقول ان النية لا يقع بها طلاق . قال المضيف وقد وجدت في مختصر الشيخ أبي الحسن انه لا يقع بقوله نعم وليس قوله نعم . كقوله قد قبلت والله اعلم .

مسألة : واذا اقعد الزوجان للخلع باتفاق منهما فلم يحسن اللفظ فعلمهما احدا ان يتباريا فجائز.

مسألة : وعن أبي سعيد واما البرآن من الزوجين فإذا أراد الرجل وزوجته البرآن وهو برآن الخلع . وهو البرآن ايضا ولم يسمى خلعا فاذا ارادا البرآن وقصدا اليه مقصدا على كمال حروفه وكان ارادتهما البرآن فقد وقع البرآن واذا وقع البرآن بوجه من الوجوه فلا يلحق البرآن بالطلاق ولا نعلم في هذا اختلافًا من قول المسلمين . واذا قصدا الى البرآن فغلطا بلفظ ارادا به البرآن ولو لم يبلغا كمال لفظ ما يوجب به البرآن فقد وقع البرآن لأن البرآن باب من ابواب الطلاق . وقد جاء فيه الاثر انه ثابت بين الزوجين اذا اراده لأنه طلاق وقد قصدا الى ما يراد به الطلاق فاخطئا اللفظ . في ذلك كما انه لو قال الرجل وقد اراد الطلاق لزوجته اخرجني أو اذهبني أو اعتدي قد تقدم القول فيها .

مسألة : وقال أبو سعيد رحمه الله في البرآن من الرجل لزوجته الذي لا اعلم فيه اختلافًا . أنه يقع به انه اذا قالت له قد أبرأتك من صداقي الذي عليك ما أبريت لي نفسي فقال هو قد أبريت لك نفسك . وسكت

كان هذا برآنا ويبري من حقها عندي إذا كان الحق الذي أبرته منه معروفا . وإذا أبرته من حقها هكذا ما أبرىء لها نفسها ثم احتجت انها انما أبراته من درهم وانها لم تسمي الحق كان لها عندي الرجعة بالجهالة ويقع البرآن ويلحقها في نفسها بالرد في بعض القول . وقال من قال يقع البرآن ولا رجعة له عليها في نفسها .

مسألة : وعنه وعن رجل قالت له زوجته اشهدوا اني قد أبريته من حقي ما أبرى لي نفسي . قال اشهدوا اني قبلت كلامها . قال يخرج في هذا اختلاف عندي فبعض يوجب بقوله البرآن اراده أو لم يرده بقوله قد قبلت وكلامها لامعني له . وقيل لا يقع البرآن حتي يريده .

مسألة : وعن رجل تبرت اليه زوجته من السيئة وأبرى لها نفسها . وأبرآته من حقها ووقع البرآن ثم مضى اليها فقال انا استغفر الله تعالى بما آسأت اليك ان اردتي أن اردك وترجعي إلى منزلك فعلت ذلك . وعلى لك الحسنه . فقالت لا قلت هل ينهدم عنه حقها ويبري منه اذا عرض عليها الاحسان ولو احضرت بينه بالاساءة بعد ذلك . فمعي ان هذا مما يرجي فيه الاختلاف . اذا عرض عليها الرد والاحسان . واطهر ذلك في العدة فلم تفعل فاحسب انه يختلف في مثل ذلك ويعجبني انها ان اتمت له البرآن بعد ذلك في العدة بعد ان ملكت نفسها منه جاز ذلك له وان لم يتم الا انها لم ترجع اليه . فارجوان هذا موضع الاختلاف وقلت ان انعمت له ان يردها بلا حق اذا عرض عليها الاحسان او انقصها من حقها هل له ذلك . ولا يلزمه لها شيء من الحق طالبت به بعد ذلك أو لم تطالبه . فمعي انه اذا رضيت بذلك ان يردها في العدة بغير شيء أو بأقل من حقها . ثم لم ترجع عليه فارجوانه يجوز له ذلك وما لم يعلم هناك تقيه . وأما ان رجعت عن ذلك بعد الرد فمعي انه لها الرجعة في أكثر ما عندي انه قيل .

مسألة : ومن جواب أبي الحواري سألت رحمك الله عن رجل وامرأته قعد البرآن فقالت المرأة اشهدوا اني قد أبرأت زوجي هذا من كل حق

لي عليه ان يبيري لي نفسي . فقال الزوج اشهدوا اني قد قبلت وهي ذالق . ولم يقل اشهدوا اني ابرأت لها نفسها . فعلى ماوصفت . فقد وقع البرآن . وقال من قال يلحقها الطلاق اذا كان كلامه متصلا . وقال من قال يكون برآنا ولايلحقها الطلاق . وبهذا القول ناخذ . وان قال اشهدوا . انها طالق ولم يقل قد قبلت اذا أبرته من حقها فقد قالوا انها تطلق . وعليه حقها ولانعلم في هذا اختلافا . قال غيره معي انه اذا كان قوله قد قبلت برآنا لم يلحقه الطلاق ولو وصل به الطلاق لأنه لو قال قد أبريت لك نفسك انت طالق موصولا بالبرآن وقد قالت له قد أبرأتك من كل حق عليك لي ان أبريت لي نفسي . فقال قد أبريت لك نفسك وانت طالق أو قال بريت إليك نفسك أنت طالق لم يقع الطلاق لأن قوله قد أبريت لك نفسك وقوع الخلع بالاتفاق معنا . واما قوله قد قبلت فمعي انه قد قيل يكون خلعاً ولو لم يرد به . وقيل لا يكون خلعاً حتي يريد به الخلع . وهناك اختلف عندي لحوق الطلاق به اذا اتصل . قال ولو كانت هذه المباراة لامرأة غير مدخول بها لم يلحقها الطلاق على حال .

مسألة : وقال أبو سعيد رحمه الله في المرأة : اذا قالت لزوجها قد أبرأتك من كل حق عليك لي ما أبريت لي نفسي فأبيري لها نفسها ثم احتجت بالجهالة في حقها فليس لها عندي رجعة ويبري من كل حق عليه لها اذا كان من غير اساءة . قلت له فقولها من صداقي كقولها من حقي اذا رجعت بالجهالة . قال كله عندي سواء ويشبهه بعضه بعضا .

مسألة : وقال محمد بن محبوب في امرأة قالت لزوجها قد أبرأتك من مالي على ان تطلقني واحدة . فقال قد قبلت المال وانت طالق ثلاثا . قال يلزمه مالها اذا تعدي ما شرطت . وكذلك ان قالت علي ان تطلقني ثلاثا فطلقها واحدة .

مسألة : قلت الكلام الذي يقعد ان له صاحباً الخلع ان قصرا عن

الكلام مثل ما يكون . قال هذا كلام تختلف معانيه . ولكن مثله ان يقعد للخلع بداه فتقول المرأة قد أبرأتك من حقي فيقول الزوج قد أبرأتك فهذا تقصير من القول عن تمامه فيقع الخلع على ما قصداه . وواجبه عليهما كثير من الفقهاء والحكم . بخلافه اذا وقعت الاحكام قلت له فانت ماتقول قال اذا اوجباه على انفسهما كان خلعا لانهما قعدا للخلع وأراداه .

مسألة : جواب الشيخ احمد بن مفرج في امرأة قالت لزوجها أبرأتك من حقي وصدائقك فقال الزوج قبلت أيتم هذا البرآن على هذا اللفظ ونيتها وكذلك عن أبرأتته زوجته ليبريء لها نفسها فقال انه لايعرف . فعلمه رجل فابري لها نفسها اينتقض هذا البرآن أم يتم . الجواب في لفظ المرأة التي قالت ابرأتك من حقي وصدائقك . وقال قبلت ولم يبرأها فهي امراته على اكثر القول والله اعلم . والذي نعلم بعد ان أبرأتته في مقامها فذلك برآن تام والله اعلم .

مسألة : من كتاب الاشياخ عن ابن قريشي وعن امرأة قالت لزوجها : قد أبرأتك من حقي ماأبريت لي نفسي فسكت وجاء وذهب ثم قال لها قد أبرأت لك نفسك . هل يقع البرآن . قال روي الشيخ أبو الحسن ان الشيخ أبا محمد قال أن البرآن قد وقع قالوا فيها قول آخر انهما اذا افترقا من مجلسهما قبل ان يبري لها نفسها فقد انتقض البرآن .

مسألة : ومن الزيادة المضافة أيضا سالت عن رجل قالت له امراته قد أبرأتك من حقي بانه نوي بقوله ذلك الحق فقط . هل يقع البرآن . فمعي ان ذلك مما يجري فيه الاختلاف فاحسب أن بعضا يجعل له في ذلك نيته ولا يلزمه برآن إذا نوي . وبعض يوجب عليه في ذلك البرآن ولايجعل له نيته في ذلك . قال أبو القاسم وقد قال من قال انه ولو قال قد قبلت برآن حقي ولا أبري لك نفسك انه يقع البرآن ولاينفعه استثناء .

مسألة : من كتاب الأشياخ وعن ارسل إلى امرأته وهي مغضبة لترجع أو تبريه فردت أنها قد أبرأت من حقها ما أبرى لها نفسها . فلما بلغه سكت ثم انه بعد السكوت جري كلام أو بعد أيام قال قد أبريتها . قال إذا ابراهم فقد وقع البرآن ان كانت المرأة أبرأتة وإن لم تكن أبرته وقد أبراهما كانت تطليقه اذا أبراهما مرسلًا لقوله .

مسألة : منه ذكر أبو زياد عن عبد المقتدر في امرأة قالت لزوجها قد أبرأتك ممالي على أن تطلقني . فقال قد قبلت وأنت طالق واحدة . قال هي واحدة . وإن قال قد قبلت وأنت طالق اثنتين هي اثنتين . وإن قال قد قبلت وانصرفا على ذلك ، فهو خلع وهي تطليقة . وإن قال قد قبلت ولا اطلقك وهي امرأته ومالها عليه لأنها كانت مشترطة الطلاق . رجع إلى كتاب بيان الشرع .

مسألة : عن أبي الحواري وعن امرأة ورجل قعدت هي وهو للبرآن . فقال زوجها لمن حضرهما من الشهود اشهدوا إنني قد أبرأت زوجتي فلانة ابنة فلان نفسها ما أبرأتني من حقها الذي على لها . قالت زوجته قد أبرأتك من كل حق عليك لي ما أبرأت لي نفسي . فقال زوجها قد أبرأت لك نفسك ثم رجعت المرأة فقالت لا ادري أهذا برآن أم لا وأنا ناقضة ماقلته وراجعة فيه . فعلى ماوصفت فقد وقع البرآن بينهما ولارجعة لها عليه الا باتفاق منهما على ذلك أو يكون اختلف من صداقها من اساءة منه اليها .

مسألة : جواب الشيخ احمد بن مفرج رحمه الله عن امرأة تقول لزوجها عند الخلع أبرأتك من حقي وصداقي أبرى لي نفسي فيقول قبلت . ولم يقل أبريت لك نفسك ايتم هذا البرآن أم لا . الجواب فلا يتم حتي يبري لها نفسها والله اعلم . لأنها حين أبرأتة . وقيل برأتها ثم امرته أن يبري لها نفسها فخالف أمرها وإن نوي بقبلت برآن نفسها فلعله يذهب على قول .

مسألة : وعن امرأة قالت لزوجها قد أبريتك من مالي على أن تبري لي نفسي فقال قد قبلت مالك ولا أبري لك نفسك هل يقع بينهما برآن . قال معي انه يوجد انه يقع بينهما البرآن وأنه لا يقع بينهما البرآن قلت وماعله من يقول انه لا يقع بينهما البرآن وقد قدم قبوله الفدية . قال معي انه قيل اذا كانت شرطت انه يبري لها نفسها فقبل حقها ولم يبرأ لها نفسها فجاء بخلاف الصفة التي كانا توافقا عليها فمل يقع برآن قلت وماعله من يقول بوقوع البرآن . قال الله اعلم ومعني انه يخرج واحسب انه قيل فيما يوجد انه اذا قال قد قبلت لأنه لو قال قد قبلت وسكت على ذلك وقاما عليه فقبل هذا وهذا ان البرآن واقع والبرآن طلاق . فقال هذا قد طلقها بقوله قد قبلت ولا يكون بعد الطلاق رجعة . قلت فمن أين جعلوا البرآن طلاق أهو من اسماء الطلاق أم بقصدهم المفارقة أم كيف الوجه في ذلك . قال معي انه يلحقه هذا كله لأن الطلاق انما هو بينونه والبرآن بينونه والمعني واحد قلت فمن ابن لم يثبت البرآن طلاقا وجعله بينونة بغير طلاق . قال فيقع لي انه من موضع اختلاف الموارثة وثبوت العدة بعد الموت واشياء كثيرة بابين فيها البرآن عن احكام الطلاق . قلت فلم جعلوه يحرم ردها عليه الا براها ولم يثبتوا عليه طلاقاً وجعلوا الرد عليها في الطلاق مالم تبين بالثلاث وهي في حال البرآن على هذا القول بالنكاح الذي بينهما باقية بثلاث تطليقات . قال معي ان البرآن وقع منهما جميعا . ولا يكون الا برضاها جميعا والطلاق كان فعلا منه ليس فيه مشاركة من غيره فالرد له .

مسألة : وسالته عن امرأة طلبت الى زوجها ان يبريها فقال ان لم تاخذي مني شيئاً لها عليه فعلت ، فقالت المرأة قد أبرأتك من حقي ما أبريت لي نفسي فسكت الرجل ، فقالت له المرأة مالك لا تكلم . فقال الزوج قد قبلت ان تتممتي ما كان بيني وبينك . قال أبو سعيد قد وقع البرآن ان كان معني الزوج ان لم تاخذ منه كذا وكذا . قال وهذا

المعني مردود إليه . قال وليس قوله ان لم تفعل مثل قوله ان فعلت كذا وكذا فقد أبريت لك نفسك . فان فعلت في مجلس وقع البرآن وان لم تفعل حتي افترقا لم يقع برآن . وأما قوله ان لم تفعل فقد ابريت لك نفسك فقد وقع البرآن الا ان لاتفعل في ذلك المجلس وترجع في ذلك من مجلسهما ذلك فلا يقع برآن . وان افترقا من مجلسهما ذلك ولم تطلب شيئا فقد وقع البرآن إلا ان يكون برآنا على أن يقوم بكسوته ولدها منه ونفقته . فان البرآن قد وقع . فان رجع طلبت ماكانت قبلت منه به نظر في مطلبها فان كان ممالها فيه الرجعة وليس بثابت عليها كان البرآن قد وقع ولها الرجعة . وان كان ثابت عليها لزمها ما ضمننت به والله اعلم بالحق والبرآن واقع .

مسألة : جواب الشيخ احمد بن مفرج رحمه الله وعن الزوجين اذا قعد للخلع فتقول الزوجة طلقت عنك حقي وصادقي ابري نفسي فيقول الزوج قبلت برأتك يطلقان حقه أو يطلقان رقبته أيتم هذا الخلع بهذا اللفظ أم لا . الجواب . فيطلقان رقبته تام ويطلقان حقه لايتم الا ان ينوي به طلاقا . وكذلك ان قالت تركت لك او جعلت لك حقي على نحو هذا فتركته هو كذلك . واما جعلت فلا والله اعلم .

مسألة : وسالته عن رجل قالت له امرأته اشهدوا اني قد أبرأتك مما عليك لي ما أبريت لي نفسي . فقال الزوج اشهدوا اني قد أبريت لها نفسها ما أبرتني من حقها وقصدا البرآن بهذا اللفظ . هل يقع البرآن . قال معي ان في ذلك اختلافا . فاحسب ان بعضا ان هذا استثناء ولم يقع البرآن مادام الاستثناء معقودا واحسب ان بعضا يقول انه غاية . ويذهب انه برآن واقع والله اعلم . وأما انا فيعجبني ان يكون استثناء . قلت فان قالت قد أبريته من حقي ما أبري لي حقي نفسي . فقال هو قد أبريت لها نفسها ما أبرأتني من حقها . قال عندي انه كله سواء . وقال انما ها هنا أقاموها مقام ان قلت له فلو قال لها بعد قولها قد قبلت اكون الاختلاف فيه واحدا . قال لايبين لي ذلك . من الحاشية

جواب احمد بن مفرج وعن الزوجين إذا قعدا للخلع فتقول الزوجة طلقت عنك حقي وصداقي ابري نفسي . فيقول الزوج قبلت برأتك بطلاقان حقه او بطلاقان رقبته ابري هذا الخلع بهذا اللفظ أم لا . الجواب . يطلاقان رقبته لا يتم . وكذلك ان قالت تركت كذا وجعلت لك حقي على نحو هذا تركته هو كذلك واما جعلت فلا والله اعلم .

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الاشياخ واخبرنا عن علا بن أبي حذيفة ان الاشياخ اختلفوا وهم بصحار في امرأة قالت لزوجها قد أبرأتك من مالي قال قد طلقتك ثلاثا ولم يقل قد قبلت حتي طلق ثلاثا واجتمعوا على انها قد طلقت ثلاثا ان لم يقبل المال . واختلفوا في المال فقال من قال منهم لاتذهب المرأة ويذهب المال لأنه انما طلق حين أبرأته وقيل عجل فطلق ولم يقبل المال ، فالمال لها ولا شيء له .

مسألة : وسالته عن رجل قعد هو وزوجته للبرآن فقالت المرأة قد أبرأتك من حقي ما أبريت لي نفسي فسكت وتكلم الزوج ساعة لعله ولم يتكلم الزوج ساعة حتى قال له له من قال مالك لاتبري المرأة نفسها . قال الزوج قد أبريت لها نفسها . قال أبو سعيد قد وقع البرآن .

مسألة : عن أبي الحسن . وأما الخلع فهو الفدية وهو ان تختلع المرأة بشيء من مالها وقد قيل ان حبيبة ابنة عبد الله بن أبي وابنه سهل زوجة ثابت ابن قيس بن شماس اختلعت اليه في أيام النبي ﷺ فاجاز له اخذ الفدية وهو أول خلع كان في الاسلام . والخلع لا يكون الا بفدية وهي تطليقة واحدة تبين بها وليس له مراجعتها الا برأيها ولا تنقص مما اختلعت اليه منه شيء وتزداد . وقد قيل تزداد ولا تنقص .

مسألة : وعن امرأة قالت لزوجها اقبل مالك . فقال قد قبلت هل يبري من صداقها . وهل تراه خلعا قال ان كان بينهما اساس للبرآن وعلى ذلك عقدا ان يتباريا . فقد قالوا انهما اذا قعدا للبرآن واخطيئا اللفظ فالبرآن واقع على الملءني فراه اذا كان على هذا برآنا . واما ان لم يكن

بينهما اساس على البرآن . وانما ابتديا هكذا فلا أراه خلعا.

مسألة : وسألته عن رجل قال لزوجته قد بايعتس طلاقك ببقية حقش فسكنت ولم تطلق نفسها في ذلك الوقت ثم طلقت نفسها بعد ذلك الوقت . هل قيل انها تطلق قال معي انه ان كان مثل البيع فالبيع معي مالم يرجع حتي قبلت وحكمت كان لها ذلك عندي . وان كان تبع له الخلع . فمعني انه اذا افته فابطل حكمه . وهو بالبيع عندي اشبه .

مسألة : وعن رجل قالت له امرأته لك صداقي وطلقني واحدة . فقال قال قد قبلت وطلقها ثلاثا ماتري في هذا . قال ان طلقها ثلاثا بلفظة واحدة ثم اتبعها اثنتين من بعد فقد طلقت ولاصداق لها ولايقع عليها طلاق الثنتين . وانما طلقت بواحدة وهي املك بنفسها ولايراجعها الا برأيها وهي بمنزلة المختلة .

مسألة : وسألت عن رجل قالت له زوجته اني احب ان تبريني فقال قد أبرأتك ثم قال لم أراد الطلاق فانه لا يحكم عليه بطلاق . واما ان أراد الطلاق فهو طلاق ولا يكون خلعا لأن الخلع لا يكون الابفدية منها اليه شيء من مالها .

مسألة : وقال في الخلع الذي لا اختلاف فيه هو ان يقول : قد خلعتك بتطليقة او بما شاء من الطلاق على أن تبريني من حقه أو من صداقه أو من مالك أو كيف شاء . فتقول هي قد أبرأتك من صداقي .

مسألة : وعن رجل قال لزوجته قد أبريت لك نفسك ما بريت من حقه أو ان بريت من حقه فلم تبره المرأة من حقها حتي افترقا من مجلسهما ذلك ثم قالت له ذلك بعد ذلك قد أبريتك من حقي هل يقع البرآن . قال ليس يقع لي أن البرآن يقع على هذا حتي تبريه قبل ان يفترقا من ذلك المجلس او يجدد البرآن .

مسألة : ومن جواب احسبه لأبي سعيد وما تقول في رجل قالت له

زوجته قد أبرأتك من مالي عليك ما أبرأت لي نفسي . فقال الزوج قد أبرأت لك نفسك ان رددت على الذي عندك لي أوقال على أن تردني ماعندك لي فقامت المرأة من مجلسها ذلك ولم ترد عليه شيئا . وقالت ليس عندي لك شيء . قلت هل يقع البرآن اذا انكرت المرأة ما ادعاه الرجل اليها . فعلى ما وصفت فالذي وجدناه وعرفناه فيما عندي اني وجدته عن أبي الحواري والله اعلم . الشك مني الا اني قد وجدت ذلك انه اذا قالت المرأة لزوجها قد أبرأتك من مالي عليك على أن تبري لي نفسي وما أبرأت لي نفسي . فقال قد أبرأت لك نفسك ان رددتي على كل شيء عندك لي وهو كذا وكذا انها ان ردت اليه ذلك الذي اشترطت في المجلس الذي كان فيه البرآن برئت وان لم ترد عليه ما اشترط عليها ان ترده عليه مما عليها له حتي افترقا من ذلك المجلس ان ذلك البرآن لا يقع عليها ذلك . وهذا اذا اشترط عليها ذلك وهو له عليها او شرط عليها ذلك ان ترده عليه . وهو مما نقدها اياه ولم يكن هو قصد بهذا البرآن الى برآن الطلاق الا انه قال قد أبرأت لك نفسك ان رددتي على كذا وكذا . مما يجوز لها ان ترده وليس هو مما يرده عليها من اكثر من صداقها ولا هو شيء من مالها مما ليس له عليها فيه سبيل فاذا لم ترده عليه في المجلس لم يقع البرآن هكذا عندي اني رجوت والله اعلم . فان كان هذا الرجل حين ابري لهذه المرأة نفسها كان عليها له شير او قبلها له شيء مما وصفت لك انه يلزمها ان ترده عليه . ويجوز له هو ان يشترطه عليها عند البرآن فلم يرده عليه حتي فترقا فلا يقع البرآن على هذا وان لم يكن معها له شيء مما يلزمها ان ترده عليه وقع البرآن فيما بينهما عندنا والله اعلم . واما ان انكرت المرأة في المجلس انه ليس له عليها شيء ولا قبلها له هذا الذي اشترطه عليها فان حكم البرآن يقع في الظاهر . فان كان كما نقول هي فهو في الظاهر والباطن . وان لم يكن كما نقول فلا يحل لها ذلك وهي زوجته فيما بينها وبين الله محكوم عليه بالبرآن لانه اشترط مالا يجوز له ان يشترطه في البرآن في الحكم الظاهر الا ان يصح ان ذلك الذي اشترطه عليها مما

يجوز له ان يشترطه في الحكم في أمر الخلع وان الخلع لا يقع دونه وان هي اقرت له بذلك . وقالت انها ترد عليه وانه عندها له او هو مما يثبت عليها له وقبلت له بذلك في مجلس البرآن . وكان ذلك مما لا يثبت عليها له وقع الخلع عليها من حينها . وليس عليها ان ترد عليه شيئا الا ما كان وذلك في حكم السريرة ليس عليها رد ذلك ويقع الخلع في السريرة ولا يقع الخلع في حكم الظاهر اذ لم ترد عليه ذلك الذي اقرت له به في مجلس البرآن . وان كان ذلك الذي اشترطه عليها هو له عليها وأقرت له به فليس يقع البرآن منهما في الحكم الظاهر ولا في السريرة الا ان ترد عليه ذلك في مجلس البرآن . وان افترقا على ذلك ولم ترد عليه شيئا ثم قالت ان ذلك الشيء الذي اشترطه ليس على ذلك ولا اراده . واعت ذلك بعد ذلك وادعت وقوع البرآن وان ذلك الذي اشترطه عليها ليس هو مما يثبت عليها وانكرت ذلك لم يقع برآن في الحكم بالظاهر الا ان تصح هي ان ذلك مما يقع دونه البرآن لانها خرجت من المجلس . ولم ترد شيئا ولا يقع البرآن الا في المجلس . فان كان كما تقول هي فقد وقع البرآن في السريرة وهي يحكم عليها بانها زوجته . وكذلك ان علم ذلك اشترطه عليها لايلزمها رده ولا يثبت عليها فلا تحل له وقد باننت منه في السريرة محكوم له عليها في الظاهر . وان كان الذي اشترطه عليها هو مما يجوز عليها رده فردته عليه من بعد ان افترقا لم يقع البرآن فيما عندي . فانظر اخي في هذه المسألة وفي جميع ما وصل اليك مني . وانما انبسطت لك في الكتاب إتكالاً عليك ان تميز ذلك والا فالمراجعة فيه . واطلبه من آثار المسلمين وعنهم ان شاء الله . واما ما ذكرت من أمر الثياب التي عليها انها قالت ان هذه الثياب التي على اعطيتها وهي عليها . وقال الزوج اخذتها بغير رأي . قلت القول في الثياب قول من اذا كانت الثياب عليها أو كانت من كسوة النساء مثل القمصان والحزم والثياب المصبوغة . فعلى ما وصفت فان ادعت هذه المرأة ان هذه الثياب لها وهي ذات ذي في هذه الثياب فان هي لما ادعى عليها اليها هذه الثياب ،

قالت انت اعطيتنيها فهي له مدعية للعطية هكذا عرفنا في مثل هذا .

مسألة : وسالته عن المرأة اذا اتفقت هي وزوجها على البرآن على أن لها عليه كذا وكذا درهم أو على أن لها عليه رباية ولدها سنة أو أكثر هل يثبت ذلك . قال معي انه قد قيل في ذلك . وقال من قال انه لا يثبت عليها ذلك لأنه مجهول . والذي يقول انه ثابت يقول انه ولو كان مجهولا ويجعل البرآن في هذا مثل التزويج لأن التزويج تثبت فيه الجهالة . وكذلك البرآن . وقال من قال يثبت له ذلك ان كان مثل ماساق اليها . ولا يزيد عليها أكثر منه .

مسألة : وقال من قال انه ولو كان أكثر منه ثبت ذلك لأنه يجوز له ان يقبل من فديتها ما افتدت به ولو كان أكثر . وقال بعض لا يجوز له ان يأخذ منها الا بقدر ماساق اليها . وقال من قال انه يجوز له ان يأخذ منها جميع ما افتدت به ولو كان أكثر . وقال من قال لا يجوز له أن يأخذ منها جميع ما افتدت به ولو كان أكثر . وقال من قال لا يجوز له أن يأخذ منها شيئا لقول الله تبارك وتعالى : ﴿فلا تأخذوا منه شيئا﴾ إلى آخر الآية .

مسألة : وعن أبي سعيد في الرجل إذا باري زوجته يكون محجورا عليه المس والنظر مثل غيرها من الاجنبيات . قال معي انه كذلك . قلت له فإذا بارأها وأبرأته من حقها أيكون ذلك طلاقا أم بينونة بغير طلاق . قال معي انه قد قيل انه طلاق ولعل بعضا يقول انه ليس بطلاق . قلت له فعلى قول من يقول انه بينونة بغير طلاق ان أراد مراجعتها بالرد من غير تزويج هل يجوز ذلك . قال فلا يخرج عندي ذلك لأن ذلك يبطل عنده وينكسر عليه . قلت فان كان وليا ، وأقام معها على ذلك هل على ان أبرأ منه بذلك بعد أن لا يقبل مني النهي عن ذلك . قال فلا يبين لي في ذلك براءة إذا ردها في العدة بشاهدين برضاها وأمرها لأن ذلك يدخله الاختلاف . وما دخل فيه الاختلاف في الاصل لم يلحق فيه البرآن على حال بنفس الفعل بالتمسك به . قلت له وعلى هذا

القول لو باراها عشر مرات ويرجع اليها بتزويج جديد يكون ذلك جائزا له ما لم يطلقها . قال هكذا عندي يخرج عليه .

مسألة : وعن امرأة اختلعت إلى زوجها فقالت له قد أبرأتك . فقال قد قبلت . قال هي تطليقة . قلت أرايت ان قالت قد أبرأتك . ولم تقل على ان تطلقني فقال . قد قبلت . ولا اطلقك هل ينفعه قوله ولا اطلقك قال لا ينفعه . فقال بل هي تطليقة . قال غيره ومعني انه قد قيل لا يكون برآنا ولا طلاقا ما لم يرد بذلك طلاقا ولا برآنا . قلت إذا كان بينهما اساس الخلع وقال قد قبلت وقع الخلع كذلك عن عبد المقتدر .

مسألة : وسألته عن الخلع ما هو البرآن أم البرآن غير الخلع ام المعني واحد واللفظ مختلف . قيل له معني الخلع والبرآن هو الفدية بشيء واذا قال قد خالفتك أو قد أبرأتك على كذا وكذا فقد وقع إذا أبرأته من ذلك أو خالعتة وقع الخلع والبرآن .

مسألة : احسب عن أبي سعيد قلت له أرايت المرأة تברי زوجها فتقول قد أبرأتك من حقي ان أبرأتك لي نفسي . فقال قد قبلت ان زدتنني على كذا وكذا شيئا ثم افترقا . ولم ترد عليه ايقع البرآن . قال لا . قلت له فان ردت عليه بعد ذلك أيقع البرآن . قال لا . قلت فان قال لها مجيبا لها قد قبلت على ان تردي على كذا وكذا . ثم لم ترد عليه حتي افترقا . قال هذا يقع به البرآن معني في حين ما قال قد قبلت ويحكم له برد ما شرطه عليها . قلت فما الفرق بين . إن وعلى ان قال لا . ان استثنني وعند وعلى ان شرط فيكون له شرطه عليها ويقع البرآن عندي . قلت له أرايت ان قالت له قد أبرأتك من حقي على ان تطلقني فقال لها قد قبلت الحق أو قد قبلت ولا أبري لك نفسك ولا اطلقك اتري طلاقا واقعا ام لا . قال فمعني انه قد قيل يكون طلاقا وقيل لا يكون طلاقا اذا قال ولا اطلقك متصلا بقوله لا اطلقك . قلت له أرايت ان قال قد قبلت سواء ولم يقل ولا اطلقك اتري طلاقا واقعا . قال معني انه قد قد قيل ذلك اذا كان علي نية الطلاق بأسابه .

مسألة : وفي الاثر وعن امرأة قالت لزوجها قد أبرأتك مما تزوجتني عليه ومما انقدتني الا مائة درهم وكان قد أداها إليها خمسمائة درهم . قال قد قبلت وأبرأت نفسك قال قد وقع البرآن وبريء مما عليه لها الامانة درهم فانها عليه لها وليس تبريه مما قبضته منه وليس عليها ان ترده . وان قالت المرأة لزوجها قد رددت عليك كلما عليه تزوجتني عليه . وكلما انقدتني اياه على ان تبري لي نفسي . قال قد قبلت وابرات لك نفسك . قال قد وقع البرآن . وعليها ان ترد عليه ما انقدها ولا تبري مما عليه لها لأنها لا ترد عليه ما عليه لها . وان قالت قد اختلعت إليك مما تزوجتني عليه من نقد او صداق على ان تبري لي نفسي . قال قد قبلت وأبرأت لك نفسك . قال قد وقع البرآن وعليها ان ترد عليه كلما انقدها ويرى مما عليه لها .

مسألة : وسئل عن رجل استرضي زوجته من غضب منها فقالت لا ارجع لك الا ان تجعل برتي بيدي متى ماضربتني ابريت نفسي . ثم ضربها وأبرت نفسها هل يقع البرآن . قال معي انه لا يقع البرآن . قلت له فان قالت تجعل برآني بيدي اذا ضربتني ابرأت نفسي برآني الطلاق او برآن الخلع . فجعل لها ذلك ثم ضربها فابرت نفسها هل يقع البرآن . قال اذا جعل لها ماسالته انه قد جعل برآنها بيدها اذا ضربها ابرأت نفسها برآن الطلاق او برآن الخلع فابرات نفسها في مجلسها قبل ان يفترقا حين ضربها فمعى انه يقع البرآن .

مسألة : وذكرت رحمك الله في رجل قعد هو وزوجته للبرآن فقالت المرأة قد ابريتك من حقي ولم تقل ما بريت لي نفسي . وقد كان على انها تقول ذلك فتسببت فقال هو قد قبلت او قد قبلت الحق . قلت هل ترى هذا برآنا واقعا . فارجو مالم يريد بذلك جميعا برآن الخلع انه لا يقع برآن الخلع . قلت ان لم يقع برآن فهل يبري الزوج من الحق إن رجعت عليه فيه . فمعى انها اذا قالت قد ابريتك من حقي فقال هو قبلت . انه قد قيل يبري من الحق مالم ترجع بالجهالة . وقيل لا يبريء من حقها إن

كان معناهما وقصدهما بذلك البرآن فان لم يقع لسبب فلا يبري من حقها . واما قولها قد أبرأتك فلا يبين لي في هذا برآن له . وقلت ان قالت قد أبرأتك من حقي ما أبريت لي نفسي . فقال هو قد قبلت ان شاء الله وافترقا على ذلك أو لم يفترقا . هل يقع البرآن ولا ينفع الاستثناء فيه . فمعي انه ان أراد بذلك الطلاق لم ينفع الاستثناء على قول من يقول بذلك وان أراد قبول الفدية التي تقع موقع البيع . فلعل ذلك مما يجري فيه الاختلاف على قول من يجيز خلع المريضة . وقلت ان يقع الاستثناء فلم وهو طلاق ما الحجة في ذلك . فلم تحضرنني في ذلك علة ولا اعلمه صحيحا من اثر انه ينفع الاستثناء أم لا إلا انه أرجو انه يخرج فيه معني الاختلاف إذا كان فيه الاستثناء في شبه خلع المريضة .

مسألة : ويوجد عن أبي الحواري في امرأة قالت لزوجها اشهدوا اني قد أبريت زوجي هذا ما أبري لي نفسي فقال الزوج قد تركتها وما عندها . وقال انه لم ينو بذلك القول قد تركتها برآنا . ولا طلاقا فعلى ما وصفت فالمرأة امرأته ولا بأس عليها ان شاء الله .

مسألة : رجل قالت له امرأته قد أبرأته مما تزوجني عليه من صداق أو نقد المائة درهم وقد كان أدي اليها خمسين درهما فقال قد اخذت خمسين وبقي عليه خمسون . قالت انما أبرأته مما عليه لم أبره مما اخذت قال يعطيها المائة لأن البرآن انما يكون مما عليه وليس يقع اسم البرآن على ما قبضت . قال ولكن ان قالت قد اختلعت اليه من كل شيء وتزوجني . عليه فعليها ان ترد ما قبضت وما اعطاها . قلت فان كان اعطاها عبدا وقدمات قال ترد شرواه .

مسألة : وسئل عن رجل قال لزوجته قد اعطيتك برآنك . فقال قد أبرأتك نفسي هل يقع البرآن ويكون مثل قوله اذا قال لها قد اعطيتك طلاقك فقالت قد طلقت نفسي . قال لا يعجبني ذلك ولم أره يوجب في ذلك برآنا .

الباب الرابع

البرآن في المرض والمجنون والأعجم والأعمي

حفظ محمد بن جعفر عن عمر بن محمد عن موسى بن علي رحمه الله: ان من تباري هو وزوجته . وهي مريضة انه خلع ولايتوارثان والصداق عليه ولايتري منه إذا أبرته في المرض . وعن غير موسى بن علي ان البرآن في مرض المرأة تطليقة ويتوارثان ولايبري من الصداق .

مسألة : ومن غير الكتاب والزيادة المضافة إليه . وإذا تخالع والزوجان وهما مريضان وقع الخلع بينهما فان كانت هي المريضة وماتت كان في براءة الزوج من الصداق اختلاف فمنهم من قال يكون عليه الصداق . وله الميراث ومنهم من لم يوجب له ميراثا . ولا اوجب عليه الصداق وان كان هو المريض فمات او صح وقد برىء من الصداق فان كانت هي المريضة وتباريا ثم صحت . فانه يبري من الصداق . رجع إلى كتاب بيان الشرع .

مسألة : وقال أبو الحسن إذا كان البرآن عند موت أحدهما . ففيه اختلاف . قال قوم هو خلع . ولايتوارثان . وقال قوم لا يقع الخلع وهما يتوارثان لأن برأئهما لا تثبت في مرضهما وقال قوم ان كانت هي المريضة فذلك المختلف فيه قال قوم لا يبري من الحق لأنها ابرأته في المرض وهو يرث وقال قوم لا يبري من الحق لأنها أبرته في المرض وهو يرث . وقال آخرون لا يبري من الحق ولا يرث لأن ذلك فعله واختياره . وقال قوم لا يبري من الحق وله الميراث . وأما إذا كان ابرأها وهو مريض فان كانت من الاساءة فانه ضرار وترث . وان اختارت هي ذلك وطلبت من غير اساءة فانها لا ترث ويبرأ من الحق . وعلى قول من يقول اذا كانت هي الميتة فلا يبري وان الحق عليه وله الميراث . وان

كان هو هو الميت على ذلك القول فانه يبري من الحق ولها الميراث وعليها عدة المميتة وكذلك اذا كانت هي المختارة للبرآن فاما المختارة فلا يبران لها لأنها باينة . ومن غير الكتاب والزيادة المضافة اليه .

مسألة : وإذا تخالغ الزوجان وهما مريضان وقع الخلع بينهما فان كانت هي المريضة . وماتت كان في براءة الزوج من الصداق اختلاف . فقول عليه الصداق وله الميراث الحجة ان المريض لا يجوز شراء ولاعطيته وهذه نشوز او اعطت . وهو قول ابن محبوب . وقول لاصداق عليه ولا ميراث له . الحجة انها اتفقا على فسخ عقد يملكانه في الصحة والمرض . وانهما اتلفا حقا يلزمهما به الحكم فاتلاف المريض لشيء من ماله يجوز في الحكم واتلاف الزوج الصحيح حقه يثبت عليه . وقول عليه الصداق ولا ميراث له . الحجة انه قيل منها براءة من حق قد تعلق لورثتها فيه حق . وابطل ميراثها منه بفعله . واختباره وان كان هو المريض فمات أو صح فقد بري من الصداق . وان كانت هي المريضة وتباريا ثم صحت فانه يبرأ من الصداق .

مسألة : وعن أبي عبدالله رحمه الله . وسألته عن امرأة اختلعت من زوجها في مرضها الذي ماتت فيه ايجوز خلعها . قال قد عني ذلك ابا علي رحمه الله فشاور فيه . فاختلفوا عليه فمنهم من قال عليه الصداق ولا ميراث له . وقال بعض لاصداق ولا ميراث له . وقال بعض له الميراث وعليه الصداق . قال وأنا أقول عليه الصداق . وله الميراث . والله اعلم انقضت الزيادة .

مسألة : وعن الاعمي إذا باري زوجته بمحضر الشهود وهما قد قعدا للبرآن وتباريا ايقع بينهما البرآن أم لا . فنعم يقع لأن البرآن طلاق بلامهر والطلاق حد وهذا إذا سمي باسمها . فلا حجة له اذا احتج . وهل يردها في العدة ام بعد العدة برضاها او غير رضاها . وهل يتوارثان اذا مات احدهما كانت في عدة او بعد ما تنتقض العدة فلا ميراث للبرآن كانت في عدة أو غير عدة والله أعلم . وكذلك ان كانت

هي عمياء فيكون في البرآن لها وكيل والله اعلم . وان اقرت فلا تحتاج الى وكيل إذا كان اقرارها بحقها الذي عليه ولا يخرج برانها من الاجازة لأن البرآن يقتضي غرما في الذمة . وقد اجازوا صدقة الاعمي بالذهب والغضة والله اعلم .

مسألة : في الرجل الأعمى الذي أبرأته زوجته من صداقها على أن يبريء لها نفسها . فقال سيري انت طالق انت طالق انت طالق . واحتج انه اعمى كيف الحكم في ذلك . الجواب وبالله التوفيق كان الواجب أن يوكل وكيلاً في الفراق وإذا كانت تكلمة زوجته وهو يعرفها وعندهم البينة على أن التي تكلمه زوجته فقد وقع الطلاق ثلاثاً ويلزمه الصداق ولاعذر له في ذلك ولا مخرج والله اعلم .

مسألة : عن الشيخ عبدالله بن مداد بن محمد رحمه الله في امرأة عمياء تبرأت من زوجها وابري لها نفسها فهل يثبت هذا الميراث أم لا . الجواب وبالله التوفيق وقفت على ماسال عنه مخذومي عن برآن العمياء ومافنيته به انه لايجوز فهو كما قلت وهو الحق ولا تجوز مباراتها . وأما الزوج فيردها وان كرهت ليتحقق مخذومي ذلك والله أعلم .

مسألة : وإذا اختلعت المرأة إلى زوجها في مرضها الذي ماتت فيه فلاصحابنا فيه ثلاثة اقاويل فيما عرفت . قال بعضهم على الزوج الصداق ولا ميراث له . وقال بعضهم لاصداق عليه ولا ميراث له . وقال بعضهم له الميراث وعليه الصداق . وحجتهم انه قيل منها براءة من حق تعلق لورثتها وهذا القول يقول به محمد بن محبوب رحمه الله . قيل له لم ذلك وهو قد فعل ذلك وخالعهما عليه . قال لانهم قالوا لا تجوز عطية المريض ولا يبيعه ولا شراؤه فهذه اشترت فلم يجز ذلك عليها . وجاز عليه هو الطلاق فصار طلاقاً فله الميراث . وعليه الصداق . قال ولكن ان ماتت بعد انقضاء العدة فعليه الصداق ولا ميراث له .

مسألة : من غير الكتاب والزيادة وفي قول بعض اصحاب الطاهران الخلع واقع بين الزوجين سواء كانا مريضين او احدهما المريض . اذا كان المرض غير مزيل لتمييزهما انقضي .

مسألة : وعن رجل عرض لامراته جنون فامسكها بما عليه فاختلفت منه . قال لايجوز له خلعه الا بإذن أوليائها . قال غيره ومعي انه قيل لايجوز برآن الاولياء من حق المجنونة .

مسألة : قلت له فالمرأة العجماء إذا أبرأت زوجها بالايماء من حقها وعقل ذلك منها هل يقع البرآن . ويبرآن من حقها . قال معي انه في الجائز انه في الجائز إذا عقل ذلك منها وقع برآنها ويريء من حقها على الايماء اذا عقل ذلك منها وشرط عليه انك قد أبريت لها نفسها على هذا الصلح برآن الطلاق . فاذا قال نعم وقع البرآن فان تكلمت يوما ما واحتجت في حقها بحجة نظر في حجتها وكان له حجتها في ذلك الحكم .

الباب الخامس

فيمن اعطته امرأته شيئاً على ترك جماعها

وسالته عن رجل جري بينه وبين زوجته كلام حتي قالت له انه يدع كسوتها ولا يقربها ولا يجامعها فتركها هو ولم يرد بذلك المعني الذي قالته . قال ان كان تركها تابعاً لقولها واعفاء منه لها من لم يقصد بذلك إلى المعني لم اعلم في ذلك بأساً . قلت له أرايت لو تركها لقولها ذلك . ثم رجع فوطئها ولم تحدله في ذلك حداً هل يدخل عليها في ذلك شيء . قال هذا جائز بين الناس ويسعه ان يدعها ولا ينفق عليها اذا كان ذلك برأيها ولم تخش عليها مضرة . قلت له وليس يلحقه ما قيل في الخلع . قال هذا غير ذلك الا ان الذي قال بالخلع لا تكون زوجته فكيف يترك نفقتها فهذا دليل فكان من معناه ان هذا غير الأول ولم نرب ذلك بأساً إذا لم يقصد في ذلك إلى الخلع على معني قوله .

مسألة : وسالته عن امرأة قالت لزوجها لاحتاجة لي فيك انا ادع لك من مهري كذا وكذا ففعل وطلقها واحدة اهي املك بنفسها ام له ان يراجعها بشهادة رجلين بلامهر جديد . قال هي املك بنفسها .

مسألة : من الزيادة المضافة ومما يوجد انه عن الفضل ابن الحواري عن رجل قالت له امرأته أريد مزاولة دواء فخدمني كذا وكذا ولا تقربني ففعل . فقد قال من قال انه خلع . وقال من قال انه ليس بخلع قال احمد بن النظر واذا قالت له خذ مائة . واعفني الليلة ان انضجعا فاناس اوجبوا الخلع ولم يره قوم وبخلع وقعا .

مسألة : رجل أراد امرأته ان يصيبها فقالت اعفني هذه الليلة ولك كذا وكذا من المال ففعل ذلك لها فلا بأس لانه لم يقبل ذلك منها على

وجه الخلعة . ولاعلى طلاق وانا احب ان يرد عليها ماخذ منها وان حبسته فلاباس بذلك ان شاء الله . قال غيره ان تركه على امر يجب له عليها ففيه مافيه وارجو انه يجوز . وان كان على غير لازم ولها عذر لم يكن له ذلك عندي .

مسألة : ومن جواب العلابن أبي حذيفة وعن رجل طلب الى امرأته نفسها . فقالت بع لي نفسي أربعة بهذا الغلام تعني عبداً لها فقبل منها فأراه خلعا قد وقع بينهما وهي ملك بنفسها . وله العبد وعليه الصداق الا ان يكون العبد اكثر من صداقها فانه يرد عليها الفضل على صداقها .

مسألة : وعن امرأة سالت زوجها ان يتركها تروح الى اهلها وله ما عليها ففعل وخرجت . قلت هل لها رجعة . فمعي انه اذا لم يكن ذلك واجبا عليه ان تفعله له ففعلت ذلك فأرجو ان لارجعة لها عليه .

مسألة : ومن طلب الى امرأته نفسها فقالت دعني هذه الليلة وقد تركت لك نصف صداقي فهو خلع وقيل ليس بخلع .

مسألة : وعن بعض الفقهاء ان المرأة اذا جاعت عند زوجها ولم يقدر على نفقتها فاختلفت فلها صداقها اذا هو أيسر . وكذلك ان كان موسرا واجاعها او منعها شيئا مما يجب لها واذاها بيده او بلسانه فكل هذا من الاساءة واذا صح ذلك بعد الخلع وطلبت حقها كان لها . قال أبو معاوية الاساءة الجوع والعري والضرب وان يهجر جماعها . قال لو ان امرأة اشترت تطليقة من زوجها بدرهم . لكان خلعا فان أراد جماعها فقالت اتركني الليلة بعشرة دراهم فتركها . فليس ذلك بخلع قال وفيه اختلاف . قال من قال ليس عليها له شيء ولا خلع بينهما . قيل له فما تقول انت . قال اقول له العشرة ولا خلع بينهما . قيل له فما تقول انت . قال اقول له العشرة ولا خلع بينهما .

مسألة : قال محمد بن خالد سمعنا فيمن طلب الى امرأته نفسها

فقلت اتركني هذه الليلة بصداقي كله فتركها . فان كانت طلبت
اليه بعة منها او برد اصابها او شيء مما تعذر عليه فلا شيء له من
صداقها وان كانت ردت شهوته لغير عذر تعتذر به فله صداقها
كله كما وصفت ذلك له .

الباب السادس

في الزوج إذا كان مسيئاً إلى زوجته ثم عرض عليها
الاحسان وتباريا على ذلك ومايجوز من ذلك

وقال هاشم عن بشير لو ان رجلا كان مؤديا الى زوجته حقوقها كلها . فدخل يوما وبينه عود ريحان فقالت له اعطني اياه فقال لا فجري بينهما الكلام على ذلك العود حتي ابرأته فقبل مابريء من مالها . وكذلك روي مسبح عن بشير . قال غيره ومعني انه قيل ان اختلعت عن غير اساءة منه اليها جاز عليها ذلك . ومنه . وقال الربيع لا يحل مال المختلعة حتي يعلم الزوج انه له كارهة . ولجماعة مبغضة فهناك يحل له مالها . قال غيره ومعني انه قد قيل يجوز له اذا لم تكن من اساءة .

مسألة : امرأة اختلعت من زوجها لسوء خلقه . قال لا يعجبني ان ياخذ منها شيئا يستحل به فرجها وما يصلح ان تنشز المرأة النشور الذي لاعليه فيه . وسئل ما استحل الخلعة فقال من أجل ما استحل من فديتها لبغض النفس وبغض الجماع وكراهية الدار فيما يطيب فيه الجماع اذا اجتمعوا له فاما يعاتب الناس فيما بينهم من الاختلاف والجفاء والترك للمناصفة من غير القسمة واشباه ذلك من الذي يتحول الحق فيه فان ذلك لا تحل فيه الخلعة .

مسألة : وايماء امرأة كرهت ان تقيم عند زوجها على امرأة او سرية او كرهت اخته او امة لاتطيقهن فكرهت امرا قد احله الله له فكرهت صحبتته على ذلك فقالت والله اني لاحبك حبا شديدا لو خليت بك . فاما مع امرأتك أو سريتك فلا اقيم عندك وانا افتدي بمالي منك فافتدت بمالها فلا بأس ان يقبل مالها ويخلي عنها . قال غيره ومعني

انه قد قيل ليس له ان يسكن معها احد من هؤلاء فان كرهت ذلك منهم او من احدهم على غير مساكنه فهي معي كذلك .

مسألة : وقال الوضاح بن عقبة سألت عبر المقتدر عن رجل أرادت امرأته ان تختلع اليه من مالها فقال لها انا استغفر الله واتوب اليه . وعلى الاحسان فيما استأنف ولا تختلعي . وقيل لها بالخير فكرهت الا ان اختلعت وقبل خلعتها ثم رجعت تطلب مهرها او يردها . قال ليس لها ذلك . وقال انما على الرجل ان يرد امرأته اذا اختلعت اليه أو يرد عليها مهرها اذا كان ليس بينهما الاخير ثم ابتليا بكلام فتبرأت اليه وقبل ولم يكن قبل ذلك بغضة ولا نشوز فذلك عليه ان يردها أو يرد عليها مالها . قال غيره معي انه قيل هذا . وقيل ليس عليه ذلك الا ان يكون اختلعت من اساءة .

مسألة : من جواب أبي عبدالله وعن الاساءة من الرجل إلى امرأته ماهي حتي يلزمه صداقها إذا افتدت منه بإساءته اليها ان يضربها أو يسبها أو يصرع على ترك وطنها مضاراً لها وهو يقدر على ذلك متعمداً أو ترك الوطي ضراراً ولا يعرف الامن اقراره . او يمنعها كسوتها او نفقتها او احدهما فاذا افتدت من صداقها بشيء من هذا فانها ترجع عليه به .

مسألة : ورجل أراد ان يحمل امرأته إلى أرض أخرى فابتن ان تحتمل معه . وافتدت منه . قال لأري بفديتها باسا الا ان يكون لها عليه الايجولها او انما يحولها لتفتدي منه فاما اذا كان رجل لا يريد ذلك انما يريد ان يحملها الى بلده او الى بلد يصيب منه مرفقا . فكرهت فافتدت فما أري بفديتها باسا . قال غيره معي ان ذلك اذا لزمها الخروج معه .

مسألة : وعن رجل اتعب زوجته في الجماع واكثر عليها فتبرت له من ذلك ولا يريد بها ضرارا . قلت هل يبري من حقها اذا ابري لها نفسها

ما أبرته من حقها . فمعي انه مالم يرد بذلك ضرارا ولا بان هنالك عليها ضرر يعرف انه يدخل عليها فارجو بذلك ليس باسائة مالم يرد به الضرار ويتبين الضرر ولولم يرده . وقلت ان أراد بذلك ان تبرأ له فتبرأت هل يبري من حقها . فمعي انه إذا قصد بذلك الى ادخال الضرر لتبري فلا يبري من حقها عندي على هذا . وقلت ان قطع عنها واما ان يجامعها وهي ترغب في الجماع يريد بذلك لتبري فتبرت هل يبري من حقها . فاخاف ان لا يبري لان هذا قاصداً الى الضرر عندي .

مسألة : ورجل اتفق هو وزوجته بعد البرآن على أن تركت له حقها وردها بغير حق يثبت الرد . قال معي انه يثبت الرد وان رجعت عليه بحقها كان عليه . قلت له أرايت ان ماتت ولم ترجع عليه ايلزمه للورثة شيء ام لا . قال يعجبني ان لا يلزمه لهم ولا سيما ان لم يكن طلب اليها .

مسألة : موسى بن أبي جابر واذا وقع بين الرجل وامراته شقاق فطلبت منه المرأة الخروج . فقال الزوج ان كنت مسيئاً في أمرك فانا استغفر الله منه وراجع فيه الى الحق من ضرب أو اسائة ولك الاحسان فيما استقبل واعطيك الحق الذي أسأت إليك فيه فيما خلا . فإذا عرض عليها مثل هذا من الانصاف فلم تقبل ثم باراها وقبل مالها فانه لا تتبعه بشيء . وقال آخرون موسى بن علي عليها شاهدة عدل على الاسائة قان احضرت شاهدي عدل ان زوجها كان مسيئاً إليها فانها تلحقه بالصداق . وان كان قد باراها ولا ينتفع الزوج بذلك الخلع . وقال غيرهم ابو زياد وان لم تكن لها بينه حلفته يمينا ما كان مسيئاً إليها فان لم يحلف حلفها واعطيت مهرها . وقال آخرون محمد بن محبوب انما تدعي المرأة بالشاهدين على الاسائة إذا لم يكن الزوج عرض عليها الاحسان والانصاف بعد الاسائة . فاما اذا عرض عليها الاحسان بعد الاسائة فذلك يهدم الاسائة ما عرض عليها من الاحسان رجع إلى كتاب بيان الشرع .

الباب السابع

في الزوج إذا كان مسيئاً إلى زوجته ثم عرض عليها
الاحسان وتباريا بعد ذلك ومايجوز من ذلك

وسالته عن الرجل يسيء الرجل يسيء إلى زوجته فتطلب منه البرآن
فيقبل لها بالحسنة . ويرجع ثم يعود يسيء اليها مراراً وهو يقبل .
وهي ترجع الا ان عاد اساء اليها فابراته من حقها ماأبري لها
نفسها فقبل لها بالحسنة . فابت ان ترجع فقبل برأتها . هل تراه قد
بريء من حقها على قول من يقول اذا قبل بالحسنة فتبرت أنه يبري
من حقها . قال معي انه قد قيل إذا كان مسيئاً إلى زوجته فارادت
البرآن فعرض عليها الاحسان فابت ولم تقبل وتبرت فقبل برآنها
انه قيل انه يبري اذا عرض عليها الاحسان وتاب من السيئة . وقيل
لايبري لانها غير آمنة منه الرجعة الى الاساءة . واذا كان معروفا
بالسيئة لم يؤمن منه الا ان يرجع الى حال الاحسان في الفعل
ويتحول عن السيئة باظهار صلاح تؤمن منه الاساءة فيه .

مسألة : وقال في الرجل إذا باري زوجته على السيئة منه اليها
وأبرأتها من حقها ووقع البرآن ثم رجع اليها فقال انا استغفر الله
مما أسيت اليك ان أردتي ان اردك وترجعي الى منزلك فعلت ذلك
وعلي الله الحسنة . فقالت لا فان هذا ممايجري فيه الاختلاف إذا
عرض عليها الرد والاحسان واظهر ذلك في العدة فلم تفعل .
ويعجبني انها ان اتمت له البرآن بعد ذلك في العدة بعد ان ملكت
نفسها منه جاز ذلك له . وان لم تتم الا انها لم ترجع اليه فارجوان
هذا موضع الاختلاف . وقلت ان انعمت له ان يردها بلاحق أو عرض
عليها الاحسان . وانقصها من حقها قال فمعي انه إذا رضيت . بذلك

ان يردھا في العدة بغير شيء أو بأقل من حقها ثم لم ترجع عليه . فارجو انه يجوز له ذلك مالم يعلم هناك تقية . واما ان رضيت بذلك بعد الرد فمعي ان لها الرجعة في اكثر ما عندي انه قيل . وقال في الرجل اذا اكثر على زوجته المجامعة فتبرت من ذلك انه اذا اقصد بذلك الى ادخال الضرر لتبراً فلا يبرأ من حقها عندي . وكذلك ان قطع مجامعتها وهي ترغب في الجماع يريد بذلك لتبراً . فاخاف ان لا يبري لان هذا قاصداً الى الضرر عندي .

مسألة : عن أبي الحواري وعن امرأة اختلعت من الاساءة.. وقالت انها راجعة في حقها بعد ماتباريا . فعلى ما وصفت . فان كانت رجعت في حقها في عدتها فقد وجدنا عن عزان بن الصقر رحمه الله انه يملك رجعتها اذا كان بقي شيء من الطلاق . وان كانت قد انقضت العدة فلا رجعة له عليها ولها حقها عليه اذا كانت انما اختلعت من السيئة .

مسألة : ولو قالت امرأة لزوجها لعنك الله حل له ان يأخذ الفدية منها .

مسألة : وإذا خافت المرأة من زوجها نشوزاً أو اعراضاً فاعطته مالها على أن لا يطلقها ويحسن فلا بأس بذلك فان طلقها أو أسي إليها فمالها يرد عليها .

الباب الثامن

فيما لا يبري به الزوج من الصداق وما يبرأ والطلاق بعد الخلع وما يصح الخلع

وعن رجل طلق زوجته ولم يعلم طلاقها يملك فيه الرجعة . ثم انه خالعها قبل ان تعلم بالطلاق ومنه انه لا يلزمه لها صداق لما كان له ان يردّها في العدة ولو كرهت وان خالعها بعد انقضاء العدة كان لها عليه الصداق .

مسألة : وعن امرأة طلقها زوجها ثم خالعها فعلمت بالطلاق فرجعت في صداقها هل لها رجعة . قال معي انه قد قبل ان كان الطلاق يملك فيه رجعتها . وكان الخلع من نشوز او عما يبرأ به الزوج من حقها فلا رجعة لها . وان كان لا يملك فيه رجعتها فعلى حال لها الرجعة لانه وقع على غير شيء . قلت له .. فالبرآن الذي يقع بينهما فانتها الرجعة ام بالنشوز . قال معي انه بالنشوز على ما قيل . قلت له فان راجعها بعد نشوزها وبرآنها بصداقها الذي كان تزوجها عليه . وقد كان ساق اليها بعض الصداق ايرجع الحق عليه كله برده لها بعد البرآن ام بما كان بقي من الصداق على حسب ما معي انه قيل .

مسألة : وعن رجل طلق زوجته من حيث لا تعلم طلاقا يملك فيه رجعتها ثم باراها هل يبرأ من حقها ويقع البرآن . قال معي انه يبرأ من حقها ويقع البرآن على ما قيل اذا كانت في العدة .

مسألة : ورجل باري زوجته ثم اتبعها الطلاق هل يقع الطلاق . قال معي انه لا يقع الطلاق لأن الطلاق لا يتبع البرآن وذلك انه

لايملك رجعتها الا برضاها . قال غيره ان كان الطلاق منقطعاً عن البرآن فلا يقع الطلاق . وان كان متصلاً بالبرآن ففيه الاختلاف . بعض يقول انه يقع الطلاق ويلحقها . وبعض يقول انه لا يقع .

مسألة : ومن ابرأ زوجته بثلاث تطليقات . فقد قال بعض انه يلحقها الثلاث . وقال بعض لا تلحقها الا واحدة وهو الاكثر .

مسألة : والخلع لا يكون الا بفدية والفدية تجزي ولو كانت دانقا واحدا . قال غيره يجزي في الخلع اقل ما يقع عليه القيمة مما يملك . وقد قيل ايضا انه اذا سمي خلعا فهو خلع ولو كان علي غير شيء .

مسألة : ومن جامع ابن جعفر . واذا ابرأت المرأة زوجها من صداقها وابراًها ثم اقامت عليه شاهدي عدل انه كان مسيئاً اليها استوجبت صداقها واخذت الحاكم به لها . وان لم تكن لها بينه ونزلت الى يمينه فان حلف ما كان مسيئاً اليها فقد بريء وان نكل عن اليمين ورد اليمين اليها فحلفت انه كان مسيئاً اليها اخذها . بحقها . وقال ابو عبدالله انما تدعي المرأة بالشاهدين على الاساءة اذا لم يكن الزوج عرض عليها الاحسان والانصاف بعد الاساءة . فاما اذا عرض عليها ذلك يهدم الاساءة واذا اختلعت المرأة الى زوجها فقال من قال مالم يكن مسيئاً اليها جازت فديتها له ولا بأس عليه في ذلك . وقال من قال لا يطيب له ذلك الا حتي تكون هي الناشزة .

مسألة : وعن رجل عجز عن نفقة امراته وكسوتها وطلبت الخروج فلم . يخرجها حتي تبرته من حقها فابرتة وابراً لها نفسها هل يبرأ من حقها . قال فعلى ما وصفت فلا يبرأ من حقها فان ايسر فعليه اذاؤه اليها لانه لم يكن له ان يمسكها الا بانصاف لها وكان عليه ان يطلقها ان عجز عن مونتها ويكون عليه حقها الى يسرته .

مسألة : قلت له فرجل يطلق زوجته طلاقاً يملك فيه رجعتها ثم خالعه من حيث لا يعلم انه طلقها هل يبرأ من حقها قال اذا خالعه

بوجه يجوز فيه خلعه ان لو كانت زوجته فمعي انه يبرأ فيما قيل .

مسألة : من الزيادة المضافة وذكر ابو جعفر انه سأل الوليد عن الرجل يضعف عن نفقة زوجته فقال تبريه ويفارقها . قال قلت فان كرهت ان تبريه وقالت لا أبريك اما ان تنفق على واما ان تطلقني . قال تبريه فانه يرجي له ان يبرأ بعد الموت رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة : وسأله عن رجل اختلعت اليه زوجته من اساءة او افتداء من الحرام . ان كان طلقها وانكرها فاختلعت في العدة ثم رجعت عليه بالصداق هل يلحقها بالرجعة . قال معي انه قد قيل اذا لحقته بالحق لحقها بالرجعة . ومعني ان هذا يوجد عن محمد بن محبوب . وقال من قال تلحقه بالحق ولا يلحقها بالرجعة لانه الزم نفسه حقها باسائه اليها .

مسألة : من الزيادة المضافة وذكر ابو جعفر انه سأل الوليد عن رجل يضعف عن نفقة زوجته فقال تبريه . ويفارقها . قال قلت فان كرهت ان تبريه وقالت لا أبريك اما ان تنفق على واما ان تطلقني . قال تبريه فاني ارجو له ان يبرأ بعد الموت . قال فان هو ايسر اعطاها مالها قال المصنف وقد قيل ان ذلك يلزمه اما ان ينفق عليها . واما ان يطلقها وحقها عليه والذي عندي انه اكثر القول .

مسألة : وسئل عن امرأة تدعى الطلاق على زوجها فينكر ثم تختلع فيقبل منه ثم ترجع بعد يوم أو أكثر من ذلك فكذب نفسها فتطلب الرجعة أو مالها . قال لها الحجة وقال محمد والقاسم بن شعيب لها مالها .

مسألة : مما يوجد عن الخراساني وقال في حر قبل خلع مملوكة كانت تحته ولم يتم سيدها ان عليه الصداق ويجوز طلاقها الا ان

يكون شرط أثبته .

مسألة : وسالته عن رجل طلبت اليه زوجته الخروج من السيئة فاباع عليها تطليقة بما عليه من حق وقبـلت البيع وطلقت نفسها ..هل يثبت ذلك ويبرأ من حقها . قال عندي انه قيل انه ثابت في الحكم . قلت له فيسعه اذا تاب من السيئة اليها ان لا يتخلص اليها من حقها اذا كان قد ثبت في الحكم وتاب من اثمها ان لا يضيق عليه ذلك ان شاء الله لانه غير مجبر لها على ذلك .

مسألة : واذا حجر الحاكم على المرأة مالها ثم خلعها زوجها لم يكن خلعا وكان تطليقة لان الخلع لا يكون الابغدية .

مسألة : ومن دعي امرأته الى فراشه فاعتلت فقال لتذهبي بمالي وتمنعيني عن نفسك . فقالت ما اخذت منك الا قليلا ان شئت رددته عليك . قال قد قبلته . فعن ابن محبوب ان هذا ليس بخلع لانه لم يذكر الخلع .

مسألة : قال أبو محمد ومن طلق زوجته ثم خالعا من قبل ان تعلم بالطلاق . فانه يبرأ من حقها . فان طلقها ثلاثا ثم خالعا من قبل ان تعلم بالطلاق فانه لا يبرأ .

مسألة قال أبو عبدالله في رجل طلق زوجته تطليقة وسـتر ذلك عنها ولم يعلمها ثم اختلعت اليه من صداقها في عدتها ثم ظهر اليها انه كان طلقها قبل الخلع فرجعت في صداقها ان ذلك ليس لها والخلع تام له . قال له قائل فان طلقها بعلمها ثم جحدها واختلعت اليه من صداقها في عدتها . ثم اقرانه كان طلعها واقامت عليه بذلك بينه عدل . ثم رجعت في صداقها ا يكون لها الرجعة . قال نعم لأنها لو قالت اني انما اختلعت اليه لانه انكر الطلاق وخفت ان يطاني حراماً كانت له حجة . واما الأول فلو وطئها وقد طلقها ولم تعلم لم يحرم عليها لأنها لم تكن علمت بطلاقة اياها . قلت لابي عبدالله فان طلقها

ثلاثا ولم تعلم . ثم اختلعت اليه وقبل خلعتها اترجع عليه بصداقتها . قال نعم .

مسألة : واذا كتم الرجل امرأته والشاهدان طلاقها . فاختلعت منه وكان بعد انقضاء العدة رجعت فيما اخذ منها .

مسألة : واذا وقع الخلع بين الزوجين . ثم قالت المرأة اني لم اعرف صداقي كم هو فان صداقتها ترجع عليه به . وله الرجعة عليها ان ردها بما بقي من الطلاق في العدة . وان كان قد طلقها من قبل تطليقتين . ثم اختلعت اليه الآن وقبل خلعتها . فهي تطليقة أخرى . فاذا قالت لم تعرف صداقتها ولم يبينها كم هو عند الخلع فصداقتها راجع اليها وعليها يمين بالله ما كانت - تعلم صداقتها كم هو . ولا يرجع اليها حتي تنكح زوجا غيره . وقولها وقوله عند الخلع الذي لا يتبعه طلاق أن تقول قد أبرأتك من مالي على أن تبري لي نفسي . فيقول قد قبلت وقد أبرأتك . ثم يقول وقد طلقك ثلاثا فهو لا يتبعها طلاق .

مسألة : ومن قال لزوجته قد خالعتك على ما تزوجتك فقبلت ذلك وأبرأها نفسها فعليها أن ترد جميع ما أخذت من العاجل وترده مابقي عليها من الكسوة . وان خالعتها على ما عليه من باقي الصداق لم يكن عليها رد شيء من ذلك ولا رد كسوة . وأما من طلق . وعليها كسوة فهي له محسوبة من كسوة العدة .

مسألة : وقال هاشم من طلق امرأته ثم افتدت اليه بعد الطلاق ولم يكن راجعها ان فديتها إذا قبل تجوز . وان لم يكن راجعها مادامت في العدة تجوز فديتها . وقال ان كان طلقها سرا وكتمها طلاقها ثم افتدت إليه فقبل فديتها . ان ذلك يجوز مادامت في العدة منه . وقال العلابن أبي حذيفة عن من أخبره أن ابا بكر الموصلي رأي أبا عثمان مقبلا فقال لمن حضره اني أسأل الساعة أبا عثمان سليمان عن مسألة ان حفظ فيها اصاب وان قال فيها برأيه خطأ فسأله عن الرجل يطلق

امراته ويكتمها ثم تختلع إليه فيقبل فلما علمت بالطلاق طلبت صداقها وقالت لم اعلم بالطلاق . فقال سليمان ان لم تعلم انه طلقها واختلعت فلها مالها فقال ابو بكر الم اقل لكم انه ان قال فيها برأيه خطأ . ثم قال حفظت عن الفقهاء ان ذلك جائز وليس لها ذلك .

مسألة : وقال محمد بن محبوب في امرأة قالت لزوجها قد ابرأتك من مالي ان تطلقني واحدة . فقال قد قبلت وانت طالق ثلاثا . قال يلزمه مالها إذا تعدي ما شرطت . وكذلك ان قالت على ان تطلقني ثلاثا فطلقها واحدة . وقال لي امرأة قالت لزوجها قد ابرأتك من مالي على ان تطلقني . قال قد قبلت المال ولم يذكر طلاقا . قال قد طلقت وان لم يذكره . وان قال قد قبلت المال . وأنت طالق واحدة او اثنتين أو ثلاثا فهو ما قال .

مسألة : وإذا قالت قد ابرأتك على ان تطلقني فقال انت طالق ولم يقل قد قبلت فقد طلقت ثلاثا والمال عليه . وقال من قال غير ذلك . قال غيره معي انه قيل تطلق ويبرأ لأنه قد فعل .

مسألة : وعن رجل قال لامراته ان ابريتني من صداقك فانت طالق فقالت قد ابرأتك . فان ابرته من صداقها في ذلك المجلس . فانها تطلق على ما وصفت ويبرأ من صداقها مالم يفترقا من مجلسهما فان افترقا من مجلسهما لم تطلق . قال غيره هذا معي ان كان خلعا . ووقعت على ذلك احكامه . واما على غير الخلع فهو يمين . ومتي ابرته من صداقها طلقت .

مسألة : جواب من الشيخ أبي عبدالله محمد بن ابراهيم قلت فمن تخالع هو وزوجته بتطليقة . ثم طلقها في العدة ثانية يحلقها الطلاق أم لا أو طلقها بتطليقة ثم خالعها في العدة من الطلاق يقع عليها الخلع في عددة الطلاق بين لي ذلك ان شاء الله . الذي عرفت انه إذا خالع الرجل زوجته ثم طلقها فان كان لفظ الطلاق متصلا

بالخلع فقد اختلف في ذلك . فقال من قال يلحقها الطلاق . وقال من قال لا يلحقها الطلاق . فاما أن اكان منفصلا من لفظ الخلع بعد ان سكت فلا يلحقها الطلاق . وهذا اذا كانت في العدة . واما اذا لم تكن في عدة فلا يلحقها الطلاق اتصل او انفصل . واما ان طلقها تطليقة ثم خالعه في العدة فقد قيل ان الخلع تام فان لم تعلم بالطلاق حتي اختلعت فقد بريء من الصداق هكذا عن محمد بن محبوب . وعن محمد بن محبوب انها اذا علمت بالطلاق وجدها اياه ثم خالعه انه لا يبرأ من الصداق لأن وطنه إذا استتر عنها كان لها حلالا . وإذا علمت وجدها كانت عليها حراما . واما ان علمت بالطلاق ولم يجدها فاختلفت فعندي انه يبرأ من الصداق . واما ان طلقها ثلاثا ثم اختلعت في العدة فلم اجد في الاثر فيها شيئا والذي يبين لي فيها انه لا يبري من الصداق علمت أو لم تعلم جدها او لم يجدها لان ذلك نكاح قد انقضى حكمة ولا سبيل له عليها انظر في جميع ذلك ولا تأخذ منه الا ما وافق الحق والصواب .

مسألة : رجل جري بينه وبين امرأته تشاجر وذكر الفراق فوضعت امرها في يد رجل وهي محاضرة فقال لها كلما تركت له ثلث ماله طلقها تطليقة ففعلا ذلك حتي طلق ثلاثا . قال أبو عثمان اذا كان على شرط على طلاق فهو طلاق . ثم قال لم أقل ذلك . وقد كان اشياخنا .. يقولون ان كل امرأة اشترت من زوجها تطليقة بدرهم فهو خلع . فهذا أرجوان يكون خلعا والله اعلم . قال غيره ومعني انه قيل هذا خلع ولا يلحقها اكثر من تطليقة لان الطلاق لا يلحق الخلع .

مسألة : وعن المرأة الناشز إذا ردت على زوجها كل شيء اعطاها هل يجبر علي فراقها . قال لا .

مسألة : وامرأة سالت زوجها تطليقة بالف درهم ففعل ثم طلقت نفسها . قال قد باننت منه فهي املك بنفسها . وهذا خلع في الطلاق .

مسألة : امرأة اظهرت النشوز وطال ذلك منها . قال ان شاء زوجها اخذ ماله وخلاها . وان شاء طلقها وان شاء حبسها ولايجبر على فراقها .

مسألة : وقال أبو عبد الله في رجل باع لزوجته تطليقة أو طلاقها كله وليس له عليها صداق بمال كثير كان لها عليه صداق فباعه منها باكثر من صداقها ايجوز له اخذ ذلك منها . وقال نعم هو جائز . قلت اليس قد قيل لايزداد عليها . قال هذا بيع .

مسألة : وإذا باع الرجل من رجل تطليقة بالف درهم فطلق الرجل فله ان يردها ان شاء . وان باعها من امرأة طلقت من حين تشترها وهو خلع ولاملك له عليها . وقال موسى خدعته . قال غيره ومعني انه قيل انها لا تطلق حتي تطلق نفسها .

مسألة : وقال موسى بن علي في رجل قال لرجل ... يا فلان طلق امرأتك ومعني لك كذا وكذا . وارادها لنفسه .. فان تزوجها فلا يفرق بينهما . قال غيره ومعني انه قد قيل لايجوز تزويجها وقيل لا بأس بذلك .

مسألة : وعن رجل خالع امرأته على انه بالخيار ثلاثة ايام . قال الخلع جائز والخيار باطل . قيل فان كان الخيار لها هي الثلاثة الايام قال أبو حنيفة لها الخيار واما عندنا فالخلع ايضا جائز والخلع باطل .

الباب التاسع

في البرآن على الحق كله وفي الوكالة وفي البرآن وفي الخلع

وأما الذي بار زوجته على أن يعطيها حقها كله . فقد قال من قال ان ذلك يكون برآنا ولا يملك فيه رجعتها . وقال من قال يكون طلاقا يملك فيه الرجعة . وكل ذلك صواب .

مسألة : واختلف موسى بن علي ومحمد ابن محبوب في امرأة تزوجها رجل على صداق عاجل وأجل فساق إليها عاجلها وأجلها واستهلك ذلك كله ثم تباريا . فقال موسى بن علي أن ذلك خلع ولا ميراث بينهما . وقال محمد بن محبوب ليس ذلك بخلع . وهي تطليقة واحدة يملك رجعتها ان كان شيء من الطلاق باقيا وبينهما الميراث .

مسألة : الوكالة هو ان يقول قد جعلتك وكيلا في خلع زوجتي فلانة بنت فلان على ان اكون من صداقها برياً ويقول الوكيل قد قبلت . واذا وكلت المرأة وكيلا في خلعه من زوجها فانها تقول قد جعلتك وكيلا في خلعي من زوجي فلان . وعلى ان ذلك ان تبريه من صداقي الذي عليه وهو كذا وكذا وتقول قد قبلت .

مسألة : ومن خالع زوجته على غير فدية فانه يكون طلاقا ويردها بما بقي من الطلاق . وانما يكون خلعا اذا خالعها على فدية من صداق او حق لها عليه معلوم فاما ان كانت فدية مجهولة مثل نفقة ولد أو شيء لا يعلم قدره فلا خلع ويكون ذلك طلاقا يملك فيه الرجعة ان كان باقيا بينهما من الطلاق شيء والا فحتي تزوج زوجا غيره . وتكون في العدة مثل المراجعة من الطلاق .

مسألة : اختلف اصحابنا في الخلع على قولين اذا كانت المرأة قد استوفت صداقها . قال بعضهم خلع وهو فسخ النكاح . وقال بعضهم الخلع لا يكون الا بغدية مال فاذا لم يكن بغدية مال . فانه طلاق يملك فيه الرجعة .

مسألة : وعن امرأة وكلت وكيلاً ليبريء لها زوجها بران الطلاق والزوج في بلد آخر فمضى الوكيل الهى وقعدا للبران فباع الزوج طلاق زوجته للوكيل بطلاقها واشتري الوكيل وطلقها ايتم هذا أم لا . الجواب يتم الطلاق وصداق المرأة على زوجها وللزوج ذلك على المشتري والله اعلم .

مسألة : ورجل خالغ زوجته ثم تزوجها ثم طلقها قبل ان يدخل بها ان لها نصف صداقها ولاعدة عليها . وقال مسلم اذا خلعها ثم تزوجها بذلك الصداق كانا على نكاحهما الاول . وان تركها حتى تنقضي عدتها . ثم تزوجها وطلقها قبل ان يدخل ان لها نصف صداقها . قال ابو سعيد رحمة الله معي انه قيل ان ردها في العدة بغير تزويج وزادها ثم طلقها قبل ان يدخل بها انه انما يكون لها نصف الجميع وقيل يكون لها الجميع الاول والزيادة . وقيل يكون لها الاول ونصف الزيادة وكذلك ان تزوجها في العدة اشبه عندي معني الاختلاف والتزويج في هذا احري ان لا يكون الا النصف واما التزويج بعد العدة فلا يلحقه عندي الاختلاف . وانما يكون لها نصف الصداق واذا طلقها قبل الدخول كان على الصداق الاول اواقل او اكثر .

مسألة : وقال ابو معاوية في امرأة اختلعت الى زوجها وقد كان دفع اليها من صداقها امة ولدت معها اولادا فطلب ان يأخذ الامة واولادها فطلبت هي اولاد الامة . فقال اولاد الامة لها وليس له فيهم حق شيء لان الاولاد منها وما كان من غلة استغلتها من مال دفعة

اليها او امة او عبد فالغلة لها . قال غيره معي ان ذلك كله زيادة عليها الا ان تكون الامة نقصت عن قيمتها .

مسألة : وإذا خالع الرجل امرأته فلا يأخذ غير ما عطاها ويستحب له ان يخالعها بعد طهرها قبل ان يمسه كما يستحب ان يصنع بالمطلقة .

مسألة : قال محمد بن هاشم حفظنا عن اشياخنا ان للمرأة ما شرطت إذا قالت لزوجها قد ابريتك من مالي على ان تطلقني فقال قد ابريت لك نفسك ولا اطلقك . قال قد طلقت ولها صداقها .

مسألة : وسأله عن رجل ولك وكيلا في مباراة زوجته ثم اعلمه الوكيل انه باراها . هل يثبت عليه قول الوكيل بذلك . قال هكذا عندي ان القول قول الوكيل . وهو حجة عليه في ذلك . قلت له ولا يلزم الوكيل على ذلك بيئة . قال معي لا يلزم الوكيل ذلك وقوله يجزي قلت ارايت ان رجع الزوج عليه في حين قال ذلك . قال كله سواء عندي ولو كان مجيبا له بالقول . قلت فان كان الزوج اشهد انه قد رجع عليه قبل خبر الوكيل ولم يعلم الوكيل حتي باراها هل يقع البران بذلك ولو صحت البيئة انه رجع قبل خبر الوكيل له . قال معي انه اذا صحت الرجعة بالوكالة بالبينه قبل المباراة اشبه عندي معني الطلاق . واحسب انه قد قيل اذا جعل الطلاق في يده ثم اشهد على انتزاعه من غير ان يعلم . فطلق بعد ذلك فمعي انه قبل تطلق وقيل لا تطلق اذا صحت الرجعة والانتزاع وهكذا يعجبني في هذه المسألة . ومعني ان اكثر القول بمعني وجوب الطلاق . قلت له فان انكر الزوج انه لم يوكل في برانها احدا وبارت هي من ادعي الوكالة بدعواه هل لها ان ترجع الى زوجها ولا شيء عليها في ذلك ان انكر الزوج ما ادعاه الوكيل . قال معي انه اذا لم يصح ذلك بينه او باقرار فلا يجوز قوله ودعواه عليه .

مسألة : ووصل رجل من اهل بهلا الى موسى بن علي رحمه الله يسأل عن رجل كتب الى رجل يقال له خالد بن الوليد يأمره ان يصل الى امرأته فان ابرأته من صداقها الذي عليه فليبري لها نفسها ذلك فوصل الكتاب الى رجل آخر اسمه خالد بن الوليد غير الذي كتب اليه الرجل فعرض عليها الذي كتب به فأبرأته من صداقها وأبرا لها نفسها كما في كتاب زوجها ثم بلغ ذلك الزوج فانكر وقال انني لم اكتب الى هذا الذي وصل اليه الكتاب وفعل ما فعل . وانما كان مقصدي بالكتاب الى خالد بن الوليد آخر غيره . فقال أبو جعفر فناظرنا فيها أبا علي فلم يرهو ولا نحن طلاقا ولا برانا وكتب بذلك إلى الرجل الذي سأل عنها .

الباب العاشر

في الزوج إذا بأري زوجته ثم انكرها البرآن

وعن امرأة ادعت انها قالت لزوجها قد أبرأتك من حقي ما البريت لي نفسي فزعمت انه قال قد قبلت ثم سكتا بعد ذلك زمانا يطاها تظن المرأة ان البرآن غير واقع فلما علمت ان البرآن واقع اعتزلت زوجها فقال الزوج انه لا يحفظ انه قال لها قد قبلت وانه يحلف. فعلي ماوصفت فاذا انكر الزوج ما قالت المرأة وقد علمت المرأة ما قد وصفت فقد حرم الزوج على المرأة وعلى المرأة ان تفتدي منه . وتهرب من بعد ان يحلف لها على ذلك فان قبل فديتها والا هربت منه حيث لا يراها وعليها ان تفتدي منه بجميع ماتملك إذا اخذها الحاكم بالكينونة معه ولايسعها المقام معه على ذلك لأنها قد حرمت عليه . وحرم عليها إذا كان عالما بذلك وليس للزوج ان يقبل منها نقيراً . اذا علم بذلك إذا كان قد وطئها على انها له حلالا وهو لها حلال. واما إذا وطئها نفسها من بعد ان علما انها قد بانئت منه وتعمدا على الحرام فقد برىء من حقها في البرآن الأول ولاحق لها بالوطي الثاني لأنها بمنزلة الزانية في تلك المساعدة فافهم ذلك والله اعلم بالصواب.

مسألة : من الزيادة المضافة . ومن الأثر معروض علي أبي الحواري وعن امرأة قالت لزوجها ابدأتك من مالي على أن تبري لي نفسي فقال قد قبلت ثم اختلفا في القبول فقالت هي قال قد قبلت . ثم سكت وقال هو قلت قد قبلت مالك ولا أبري لك نفسك . فان اجتمعا جميعا على الخلع واقرباه فهو خلع . فان احتج الرجل انه قال قد قبلت مالك ولا أبري لك نفسك فعليه البيئه بقوله ولا أبري لك نفسك لأنه قد أقر بالقبول فان اعجز فعليها يمين بالله ما علمت انه قال ولا أبري لك نفسك فان لم تحلف هي حلف هو انه قال لها قد قبلت مالك ولا أبري لك نفسك قولاً

موصولاً. لم يقطع بينه بشيء ثم هي امرأته إذا حلف وذكرنا لك اجتماع الزوجين على الخلع فإن اقرت أنها قالت له قد أبرأتك من مالي على أن تبري لي نفسي . فقال قد قبلت فهو خلع إذا لم تكن منه بينه بالاستثناء هذا ما حضرنا من الرأي والله الموفق للصواب .

مسألة : ومن قال لامراته قد أبرأيتك وقالت المرأة قد أبرأتك ولم يسم الرجل باسمها ولا سمت المرأة بصادقها ثم انكر الزوج انه لم يبرها وانكرت هي انها لم تبره من صادقها فان كانا قعد للخلع وأراده فقد وقع الخلع. وان لم يريد ابذلك الخلع. فليس ذلك بشيء . فان أراد الزوج بقوله ذلك الخلع وقالت المرأة انما أردت بقولي قد أبرأتك غير الصداق من شيء مما يجب عليه من كسوة أو نفقة أو غير ذلك فقد قال بعض الفقهاء هذه تطليقة . وهو أملك برجعته ان كانت بقيت معه بشيء من الطلاق. فان قال قد أبرأت لك نفسك فطلبت صادقها فهذا طلاق ليس بخلع.

مسألة : وعن أبي علي في امرأة قالت لزوجها قد أبرأتك مما عليك فقال قد طلقك ثلاثاً فقالت اعطني مالي فانك لم تقبله فطلقني . قال إنها تبين بالطلاق ولا مال لها . رجع الي كتاب بيان الشرع .

الباب الحادي عشر

إذا تبرت المرأة ثم ادعت الجهالة

وعن امرأة اصطلحت هي وزوجها على شيء من مال زوجها . وأبرأته مما بقي عليه من صداقها وأبرأ لها نفسها ثم ان المرأة من بعد انقضاء عدتها غيرت ذلك الصلح . وقالت انها كانت جاهلة بالشيء . فعلي ماوصفت فان كانت هذه المرأة لم تكن عارفة بالمال الذي صالحت عليه كانت هذه تطليقة وهو املك برجعتها مادامت في العدة ولها صداقها تام . وان كانت قد انقضت عدتها فلا سبيل له عليها ولها صداقها تاما عليه . قال أبو سعيد محمد بن سعيد وقد قبل انه لا يملك رجعتها ولو جعت في عدتها ويكون خلعا ويكون لها مالها .

مسألة : عن أبي الحواري وعن رجل خالع زوجته وأبرأته من كل حق كان عليه لها ثم رجعت فادعت انها انما أبرته من صداقها . واما من مالها فلا تبره فهل تثبت لها هذه الحجة بعد اقرارها انها قد أبرأت زوجها من كل حق عليه وانها عارفة بما أبرأته في مجلس مخالعتها فعلي ماوصفت فقد وقع البرآن ويبرأ من صداقها ولا يبرأ مما تطالبه اليه من غير الصداق ان احتجت بهذه الحجة أو لم يحتج بها حتي يعرفها وتعرفه جميع ماتبريه منه ويقفا عليه بالتسمية من كذا وكذا . فاذا لم يكن ذلك فلا يبرأ الا من صداقها الذي عليه لها من قبل الترويح لأن الفقهاء قالوا ليس له ان يزداد عليها اكثر مما عليه لها .

مسألة : ومن الزيادة المضافة قال المصنف وجدت بخط القاضي أبي زكريا . قال :

والخلع بالفدية المجهول مبلغها .. تطليقة والفداء للغادة الفتق
وان تكن حاملا يبرأ إذا اختلعت .. مما عليه لها بالحمل من رفق.

مسألة : وقال أبو سعيد إذا أبرأت المرأة زوجها من حقها ما أبرأ لها نفسها ثم احتجت انما أبرأته من درهم وانها لم تسم بالحق . كان لها الرجعة عندي بالجهالة ويقع البرآن ويلحقها في نفسها بالرد في بعض القول . وقال من قال يقع البرآن فلا رجعة له عليها في نفسها .

مسألة : وقال أبو سعيد في المرأة إذا قالت لزوجها قد أبرأتك من كل حق عليك لي ما أبريت لي نفسي فأبرأ لها نفسها ثم احتجت بالجهالة في حقها فليس لها عندي رجعة ويبرأ من كل حق عليه لها إذا كان من غير اساءة قلت له وقولها من صداقي كقولها من حقي إذا رجعت بالجهالة . قال كله عندي سواء ويشبه بعضه بعضا .

مسألة : وعن رجل قالت له امرأته قد أبرأتك من مالي قال قد قبلت يريد الفراق ثم رجعت المرأة تقول انما أبريتك من مالي لئلا تعني فيه ولم أبريك من مالي الذي عليك لي . فإذا لم يكن بينهما أساس خلع الا على هذا الذي وصفت . فانه لا يبرأ من صداقها . وقد طلقت . وهو املك برجعتها ان كان بقي بينهما من الطلاق شيء وعليها يمين بالله ما أبرأته من صداقها الذي عليه لها ولا يبرأ منه حتي يقول قد أبرأتك من مالي الذي عليك لي رجع الى كتاب بيان الشرع .

الباب الثاني عشر

الزوج إذا باري زوجته بأكثر من صداقها وما أشبه ذلك

قلت له فإذا كان النشوز من قبل المرأة فتبرت اليه من غير اساءة فابي ان يبريها حتي تفتدي اليه بمالها كله اعني من صداقها الذي تزوجها عليه . وما كان من مال غير ذلك هل له ذلك . قال قد قيل ان ليس عليه ان يبريها ولو افتدت بالدنيا اذا كان منصفاً لها فان أراد ان يبريها ويقبل ذلك ولا يزداد عليها في فديتها فوق ماتزوجها عليه من برآن مما عليه ومن تسليمه مما سلم اليها من حقها الذي تزوجها عليه أو قيمته .

مسألة : ومن كتاب كان يعرض على أبي الحواري وعن امرأة اختلعت من زوجها وشرط عليها انها إذا ولدت ان ترضع ولده حتي تطفمه فولدت اثنين . قال عليها واحد ترضعه حتي تطفمه . واما الآخر فعليه ان يسترضع له وليس عليها ولو كانت موسرة . قال أبو الحواري الشرط باطل وعليه اجر الرضاع إلى ان ينفطم .

مسألة : في جواب أبي عبدالله محمد بن محبوب الى أبي حفص عمر بن محمد رحمهما الله . وعن رجل اتفق هو وزوجته على الخلع وكره أن يبري لها نفسها حتي ترد عليه نقدها الذي أداه لها وتبريه من صداقها ورباية ولدها منه عشرين سنة وترد عليه مالا من ماله كان جعله لها فابراؤه على ذلك وابري لها نفسها ثم رجعت المرأة تطلب الشيء الذي جعله لها من ماله . فانه لا يبرأ من رباية ولده ويرجع ذلك لها عليه . وترجع عليه أيضا في الذي رده عليه مما كان جعله

لها من ماله لأن ذلك مالها وليس له أن يزداد عليها غير صداقها
الأجل والعاجل والله اعلم .

مسألة : قال محمد بن خالد سمعنا ان الرجل إذا احتلعت اليه
امراته من صداقها ثم ردها بصداقها . وازدادت عليه مالا غير صداقها
ثم طلقها من قبل ان يدخل بها ان لها نصف الصداق الاول ونصف
مازادها . وعليها ان تستأنف عدة من ذي قبل . قال غيره قال وقد قال
من قال لها نصف الثاني والاو كله . وعليها العدة . وقال من قال لها
الصداقان كاملان . وتستقبل العدة . وقال من قال عليها تمام العدة
الاولى .

مسألة : ومن مسألة : قد تقدم أولها في الكتاب وهو عن امرأة طلقها
زوجها بغير علمها ثم خالعها فعلمت بالطلاق فرجعت في صداقها
هل لها رجعة . قلت له فان كان طلقها طلاقا يملك فيه رجعتها . وقد
كان ساق اليها بعض صداقها ثم راجعها بصداقها الذي تزوجها
عليه . هل يكون لها اكثر مما كان باقيا عليه من الصداق الاول . قال
لايبين لي ذلك ولا يكون عليه معي الا ما بقي على حسب ما ذكرت . قلت
له فان باراها وقد كان وفاها صداقها . ثم راجعها بصداقها الذي
تزوجها عليه ا يكون لها عليه صداق ثان . قال لايبين لي ذلك وهو
معي مثل الاول على حسب ما ذكرت . قلت له فما معني هذا القول ان
يكون لها حقها او شيء منه فاختلفت منه فردته أو كان عليه مبقا
فاتفقا على أن يردها في العدة على ترك ذلك أو ترك شيء منه فردها
على ذلك فهذا انتقاص عندي منها عن ما كان لها يثبت لأنها تزاد
ولا تنقص . قلت له فعند صاحب هذا القول ان المبراة تزاد ولا تنقص
قال معي انه قيل إذا تركت مالم تكن تملك في حين ما تركت لأنها لم
تكن على مقدرة من اخذه فتركها لما لا تملك ضياعا . وباطلا . والمطلقة
قد كانت تملكه ، وهذه تزاد ولا تنقص فلجل هذه العلة فيما عندي
وتكون بمنزلة المطلقة . قال معي انه قد قيل ذلك . فلا اعلم فيه علة

بعينها مثل مامعي انه عرفته في هذه ولكنه يخرج عندي مشبها كمن أوصى بوصية لاثبت زائدة أو لوارثه فاتم ذلك الوارث قبل موت الموصى أو برآنه أوصى على ذلك فلما ان مات الموصى لم يتم ذلك الوارث. فمعي انه قيل فيه باختلاف . فقليل انه يثبت عليه لأنه قد اثبتته على نفسه ورضى به . وقيل لا يثبت عليه لأنه اتم ما لم يكن يملك . قلت وسواء كانت المختلفة عن اساءة او نشوز أم بين ذلك فرق. قال معي ان كان على مقدرة من اخذ مالها تستحقه في الحكم بعلم منها فتركته وانتقصت فلا يلحقها عندي الاختلاف وهي عندي كالمطلقة تزداد ولا تنتقص لأنها كانت على قدرة من اخذ مالها وكانت تملكه . قلت فما معني استحقاقه لصادقها ان تكون لها حجة تثبته لها في الحكم أو يكون تستحقه على الزوج فيما بينها وبين الله . قال فيما يسعها ويلزمها وانتقصت لزمها ذلك عندي وهي كالمطلقة لا كالمختلفة وعند التناكر والرجوع الى الاحكام بينهما الصحة بالبينات والايمان .

مسألة : من الزيادة المضافة ومن جواب أبي عبدالله وعن رجل خالغ امرأته ولا صداق لها عليه وقد كانت تركته له من قبل وعليه لها دين دأينته به ليس من صداقها فابرتة من دينها ذلك وابرأ لها نفسها ثم رجعت تقول لا ابريه من ديني وليس هذا من صداقي فاقول لها عليه الرجعة في هذا الدين على ما وصفت ويكون هذا البران تطليقة يملك رجعتها منها . وان لم يكن بقيت معه الا بهذه التطليقة فقد باننت منه وترجع عليه بينها هذا الا ان يكون قد اوفاهها صداقها الذي كان لها عليه ولم يكن تركته له فانه يبرأ من دينها هذا أو ان كان دينها أكثر من صداقها الذي دفعه اليها فان لها ان ترجع عليه بالفضل وتكون هذه تطليقة يملك رجعتها ان كان بقي بينهما شيء من الطلاق . رجع الى كتاب بيان الشرع .

مسألة : جواب من محمد بن الحسن في رجل وزوجته تداعيا الى

البرآن على صلح بينهما فاتفقا على ان يبري لها نفسها وتبريه من كل حق عليه لها غير ثمانية دراهم اصلحها عليها فضمن لها بالثمانية وتباريا وضمن احد الشاهدين بالثمانية ثم وصلت المطلقة بعد ذلك الى الضامن بالدراهم فطلبت اليه بعض الحق فسلم اليها اربعة دراهم وقبضتها ثم جاءت بعد ذلك بنت المطلقة الى الضامن بالدراهم . وادعت ان امها شهدت لها به فلقي الرجل الضامن بدراهم الام وهي المطلقة فقال لها اسمعي ما قالت ابنتك زعمت ان الحق الذي على مطلقك هولها وادعت انك قد اشهدت لها به فقالت الام . نعم قد اشهدت لها به . فعلي ما وصفت في هذه المسألة كلها على حسب ما وجدنا عن الشيخ أبي الحواري في مثل ما يشبه هذا ومثله فقد وقع البرآن وبريء الزوج في حكم الدنيا اذا عدلت البينة وبريت المرأة منه الا ان يكون هذا الصداق هو عليه لهذه المرأة . هو صداق عاجل وحضر الزوج واقربه للبنت واشهدت به المرأة للبنت واقربه للبنت واشهدت به المرأة للبنت واقربه الزوج للبنت بحضرته . واما اذا لم يكن الصداق ولم يحضر الزوج عند الشهادة ويقربه على ما وصفنا لك وتكون هذه الشهادة وهي زوجته بعلمه واقراره تثبت هذه الشهادة للبنت فلا فليس تلك الشهادة بشيء لأن البنت لم تقبض وقد وقع البرآن وهذا على بعض القول وأما اذا كان ذلك بمغيب من الزوج ولم تقبضه البنت . ولم يقربه الزوج لها فقد وقع البرآن ان بريت المرأة من الرجل وبريء الرجل في حكم الدنيا . وأما الشاهد الذي ضمن بالدراهم فاذا قالت له المرأة المطلقة ان هذه الدراهم التي ضمننت به عن زوجي هي لابنتي فلانة فيدفعها الى ابنتها باقرار منها لها عنده انها لها او تقول هي له من الحق الذي اشهدت لابنتي به وهولها فادفعها اليها . واما اذا لم يكن الا كما وصفت فيدفعها الى الام التي ضمن لها ويقول لها ان كانت هذه الدراهم التي ضمننت لك بها هي لابنتك فتخلصني منها الى من هي له فانظر ما كتبت به اليك وتدبره وازدد عن أبي علي ان المطلقة تزداد وتنقص والمختلعة تزداد ولا تنقص

قال أبو حفص: قلت لأبي علي من قبل المطلقة تزداد وتنقص والمختلعة تزداد ولا تنقص . قال لأن المطلقة من حقها على مقدرة .

مسألة : وعن رجل طلق امرأته تطليقة وجهل ان له عليها الرجعة في العدة فذهبت الى وليها فزوجة اياها في العدة بشهادة شاهدين ومهر ورضيت بذلك في العدة أو كان خلع ثم صنعوا هذا . قال النكاح جائز كان طلاقا أو خلعاً . قلت فعلي كم تكون عنده . قال على ما بقي من الطلاق . قلت أرايت ان زادها على صداقها في رجعته اليها بنكاح جديد او نقصها بعد الخلع بعد رجعته اليها بنكاح جديد في العدة . قال لها صداقها الاول . قال غيره وقد قيل يكون لها ما زادها وعليها ما انقضها اذا كان ذلك جديد . قلت ما تقول ان زاد المخالعة وتفارقا على اتفاق صلح بينهما فهل يجب على الرجل ان طلب بقية ما بقي ان كان انقدها واستحلها به من صوغ او ثباب ان تعطي ذلك من عندها مع ما قد يترك من حقها أم ليس يلزمها غير ترك حقها كان مصالحة تجري بينهما أو مخالعة . فاعلم رحمك الله انه اذا كان النشوز من المرأة واراد الزوج مخالعتها فقال لا يزداد عليها اكثر مما عليه لها . وان كان النشوز من الرجل فلا يسعه ان يزداد مما عليه لها ولا غير ذلك . وليس له ان يزداد عليها اكثر مما على ظهره لها اذا أراد مخالعتها . فان خالعه او صالحها وشرط عليها رد ما عندها وجب ذلك عليها في حكم الدنيا اذا كان برأيها . وأما اذا كانت هي الناشئة فليس يبرأ الا بما على ظهره ولا يزداد عليها غير ذلك . وما قد قبضته وصار اليها من حقها فليس ذلك له ولا ترد عليه من ذلك شيئاً الا ان ترد هي ذلك ويكون ذلك شرط عليها عند المخالعة كان ذلك في الحكم . يجوز . وأما قول اهل العدل فقالوا لا يزداد .. عليها اكثر مما على ظهره . وقد قال الله عز وجل .. ولا تأخذوا مما اتيتموهن شيئاً الا ان يخافا الا بغيماً اذا خاف فشتها في دينها بان تضيع حقوق الله في بغضته والله اعلم بالصواب .

مسألة : جواب من محمد ابن سعيد عن رجل تزوج امرأة بصداق عاجل واجل فادي بعض العاجل وكانت المرأة عنده ثم تبرت اليه . فقالت قد ابريتك من حقي ما ابريت لي نفسي مرسلا وقبل هو برانها . قلت يبرأ في الحكم من الصداق والنقد الباقي عليه وانما يبرأ من الصداق . فاذا قعدا للخلع وابراثة المرأة من حقها وابرا لها نفسها بري في الحكم مما على ظهره لها اذا لم يكن لبرآنه وبرآنه حد في ذلك ولا تسمية على حسب ما عرفنا من قول بعض الفقهاء انه يبرأ مما على ظهره في حكم الدنيا اذا صحت بذلك الفاظها والله اعلم الصواب .

مسألة : قلت فاذا تخالع الزوج والمرأة وعليه شيء من النقد العاجل باق عليه . قلت اتري انه ينحط عنه مع الصداق ام ليس ينهدم عنه الا الصداق . فعلى ما وصفت فاذا وقع الخلع على الحق الذي عليه لها ومالها الذي عليه الذي عليه لها فقد انهدم عنه جميع ما عليه لها في الحكم من العاجل والآجل الا ان يشترطا شيئا بعينه من العاجل والآجل أو شيئا من ذلك فافهم ذلك ولا تأخذ منه الا بما وافق الحق والصواب .

مسألة : واذا ابرأ الزوج لزوجته نفسها على برآنه من مؤنه ولدها منه عشر سنين أو أقل أو أكثر من درهم الى عشرة آلاف درهم أو نحو هذه الشروط . فان لها في كل هذه الرجعة لأنه مجهول . وليس هو له رجعة في نفسها .

مسألة : وعن امرأة طلبت الى زوجها البرآن فان عليها ذلك الا ان تزیده على صداقها هل يثبت له ذلك . قال معي انه قد قيل لا يزداد عليها في الخلع فان ازداد لم يثبت عليها ذلك ورجعت عليه بما ازداد عليها وان كانت سلمته وتبرأ منه ان كان شرطه عليها ولا يثبت له . قلت له فان اتفقا على ان يطلقها وتعطيه شيئا من مالها بمثل صداقها فما تقول يثبت له ذلك عليها ويكون طلاقا . قال معي انه اذا اتفقا على عوض كايين ما كان فهو خلع ولاحق باحكام الخلع . وقد مضى القول

فيه ولا يزداد عليها اكثر مما سلم اليها من صداقها وان تبريه من حقها الذي عليه لها وما سوي ذلك باطل في الخلع على قول من قال به عندي ولو انها اشترت منه تطليقة . فلم يكن على وجه الخلع بملوء الارض ذهباً ثبت ذلك عليها وكان هذا بيع وشراء لاخلع في شان الزيادة والنقصان وهو خلع في المراجعة الا برضاها اذا طلقت نفسها على ذلك لأنه قد اخذ على ذلك عوضاً بشيء من مالها فوق الخلع في نفسها ولم يكن لها مال للمختلعة في ذلك الرجوع الى زوجها . وكان زوجها املك بها في ذلك قلت له فيحسن فيه معك ان يكون طلاقاً ويملك رجعتها قال لا يحسن معي هذا ولا يبين لي في شيء مما عندي انه قيل لانها نفس الخلع عندي لانها لم تنفك مه الا بعوض . قلت له فان راجعها في هذا بغير رأيها ووطيها ايفرق بينهما . قال عندي انها ان رضيت به قيل الوطي فمعي انه قد قيل انه جائز اذا رضيت بالرد سواء رضيت قبل الرد او بعد الرد . وان كانت انما هو جبرها على الرد كالمطلقة وهي غير راضية حتي وطئها على ذلك . فلا يبين لي جواز هذا . وهو عندي شبيه بها . اذا تزوجها ولم ترض بالتزويج حتي وطئها . قلت فتري لها عليه وطية لها اذا جبرها على الرد صداقها ثابتا كانت تبرت عن اساءة أو غيرها . قال اما ان كان جبرها جبراً ووطيها فلا آمن عليه أن يكون عليه صداق ثاني . وأما إن كان جبرها على الرد وجهلت انه يلزمها حكم الزوجية وأوطته نفسها على ذلك تظن انها كسبيل المطلقات في الرد الذي يملك رجعتها . فليس عليه الا صداق واحد . وان كان هو عالم ان ذلك لا يلزمها وقد جهلت هي حكم ذلك وهي مستكينة له وهو يطأها مرة بعد مرة فلا يبين لي ان عليه لها اكثر من صداق واحد لأنه لو لم تكن زوجته فاغتصبها مرة ففعد يطأها مرة بعد مرة بالغصب الاول لم يبين لي عليه اكثر من صداق واحد .

الباب الثالث عشر

في البرآن على أن ترد عليه كذا وكذا

من الزيادة المضافة من جواب أبي سعيد وقلت ماتقول في رجل قالت له زوجته قد أبريتك من مالي عليك ماأبرأت لي نفسي. فقال الزوج قد أبرأت لك نفسك ان رددت علي الذي عندك لي . أو قال على أن تردي علي ماعندك لي فقامت المرأة من مجلسها ولم ترد عليه شيئا . فقالت ليس لك عندي شيء . قلت هل يقع البرآن إذا انكرت المرأة مادعي الرجل اليها . فعلي ماوصفت فالذي عرفنا ووجدنا فيما عندي أنني وجدت عن أبي الحواري رحمه الله والله اعلم الشك مبني إلا أنني قد حفظت ذلك ووجدته انه اذا قالت المرأة لزوجها قد أبرأتك مما لي عليك ان رددت علي كل شيء . قال غير المؤلف للكتاب والمضيف اليه هذا الجواب بكلية قد تقدم في باب لفظ البرآن فاكتفيت به عن اعادته . رجع الى الزيادة المضافة .

مسألة : وان تباريا علي ان ترد عليه شيئا استحقته من قبله بعطية أو بوجه من الوجوه فالبرآن في هذا واقع . وليس عليها ان ترد عليه مااشترط عليها ماهو زيادة على حقها .

مسألة : قلت له فما تقول في رجل اتفق هو وزوجته على البرآن فقال لها ابري لك نفسك ان رددت علي كذا وكذا قالت نعم وعلى ذلك اتفقنا ثم قعدا للبرآن فقالت المرأة اشهدوا اني قد أبريتك من حقي ماأبري لي نفسي . فقال قد قبلت ونيتك انه قد قبل برآنها على أن ردت عليه ماكان بينهما الا انه لم يظهر الا قوله قد قبلت هل تقبل نيتك ام يقع البرآن ولا يصدق في ذلك . قال أما في الحكم . فمعي انه يثبت عليه مظهر . وأما في الجائز فمعي انه على قول من يجعل له نيتك في معاني

الطلاق والاستثنا ولا يبعد عندي ان يثبت له ذلك .

مسألة : وفي الذي يبيع تطليقه على زوجته بصداقها . ثم تطلق نفسها . هل له ان يردها واذا كرهت . قال نعم وعليها الرجعة .

مسألة : قيل فان اشترت امرأة طلاقها من عند زوجها ووزنت الثمن فلما قبض الثمن غير . وقال قد غيرت وطلقت نفسها بعد تغيره هل يقع الطلاق . قال هكذا معي انه يقع الطلاق ولا رجعة له في ذلك الا ان ثقيله هي ويفسخ البيع . قال ومعني ان في بعض القول انه من حين ما يقع البيع فقد وقع الطلاق . ولو لم تطلق هي نفسها ولا قبضت الثمن اذا ثبت البيع . وعلى هذا القول لا يقع اقالتها له ولافسخها للبيع اذا ثبت لانه قد وقع الطلاق بثبوتيه . قلت له فإذا قال الزوج قد بابعتك تطليقة من طلاقك بكذا وكذا درهماً . وقبلت المرأة ذلك . هل يكون هذا البيع ثابتاً . قال هكذا معي . ومن الزيادة المضافة أيضاً .

الباب الرابع عشر

في البرآن والخلع على أن تعطيه أو على أن عليها له كذا وكذا وعلى أن تفعل كذا وكذا

وسئل عن امرأة قالت لزوجها اخلعني واعطيك الف درهم فاعطيك الف درهم ، فاعطته اياه واختلعت منه . وقد كان لها عليه الف درهم من مهرها . قال لها ان تأخذ من مهرها الذي عليه الا ان تكون ابرأتها فقالت اخلعني وابريك من الذي عليك لي واعطيك ألفا آخر. فقد قال من قال ليس لها ان تأخذ منه تلك الالف الذي عليه من مهرها لأنها قد دخلت . وزعموا في الصلح الذي اختلعت اليه من . قال غيره هذا على قول من يقول يجيز الزيادة عليها اذا رضيت بذلك . وقال من قال لاتزاد عليها شيئا . وذلك باطل .

مسألة : وسئل عن امرأة قالت اخلعني وعلى لك الف درهم شرطا مشروطا حتي أو وديها اليك . او قلت اخلعني ولك الف درهم ولم تذكر شرطا مشروطا فقال الزوج قد فعلت . قال الخلع جائز وله عليها الف درهم وقال من قال إذا لم يذكر الشرط او لم يقل لك على الف درهم لم يلزمها الالف حتي تقول لك على الف درهم شرطا مشروطا ولا تأخذ بهذا قال غيره إذا لم يكن على شيء ثابت كان مجهولا وله عليها صداق المثل الا ان يكون اكثر من صداق ولا يثبت عليها اكثر من ذلك .

مسألة : وكذلك ان ابرأ لها نفسها ان لم تفعل كذا وكذا ففيل ان لم تفعله في ذلك المجلس حتي افترقا ثم فعلته فقد وقع البرآن . وان قال قد ابرأت لها نفسها ان فعلت كذا وكذا لم يقع البرآن حتي يفعل كذا وكذا فان لم تفعل ذلك الذي شرطه حتي فعلته بعد ذلك المجلس لم يقع بعد ذلك برآن بفعلها ذلك حتي تفعل في ذلك المجلس الذي كان فيه

ذلك القول .

مسألة : امرأة قالت لزوجها وقد اتفقا على الخلع قد أبرأتك على ماتزوجتني عليه . وقد كانت اخذت من الصداق بعضه فقبل ذلك منها . فليس عليها ان ترد عليه ماكانت اخذت منه . وان قالت له قد خالعتك على ماتزوجتني عليه فعليها ان ترد عليه ماأخذت منه .

مسألة : وإذا وهب رجل لامرأته مائة درهم من ماله وقبضتها . ثم وقع بينهما كلام فأبرأته مما عليه . وأبري لها نفسها ثم رجع يطلب اليها تلك المائة التي وهبها لها . فليس له ذلك عليها والمائة لها ولايرجع عليها بها .

مسألة : وإذا اتفق الرجل وزوجته على ان يخلعها على جميع ماأخذت منه ان كانت دراهم ردت قيمتها . وان كان ثيابا قد ذهبت أو انخرقت ردت قيمتها . وان كان حيوانا قد مات ردت قيمته . وان كانت نخلا قلعتها الريح ردت قيمتها وان كانت ارضا فسلتها ردت الارض وكان لها الخيار في فسלה ان شاءت قلعته وان شاءت اخذت قيمة صرمها او صرما مثله . وان كانت نخلا كان لها القيمة وليس عليها ردا الغلة .

مسألة : ومن جواب فيما احسب لابي الحواري فعلي ماوصفت فان كان الصداق قد زال الي الزوج بوجه يثبت له ذلك الصداق ابرأته أو باعته له أو وهبته له من غير مسألة ثم ابرته من بعد ذلك وأبرأ لها نفسها فعن محمد بن محبوب رحمه الله : ان ذلك تطليقة وهو املك بردها لأنها تفقد بشيء من صداقها . وعن موسي بن علي أن ذلك خلع ولا رجعة له عليها . ولأميراث بينهما وان كان الصداق قد زال الى غير زوجها بهبة . او ببيع باقرار منها لاحد غير الزوج ثم ابرأت الزوج من ذلك الصداق وأبرأ لها نفسها . فقد وقع البرآن وبريء الزوج من ذلك الصداق ولاسبيل لاحد عليه بذلك الوجه الذي وصفنا وتلك ازالة

باطلة .

مسألة : وسئل أبو سعيد عن رجل وامرأته أراد البرآن واتفقا عليه على ان تعطيه ثيابا معها فقالت المرأة اشهدوا اني قد أبريته من حقي ما أبرأ لي نفسي . قال الزوج واشهدوا اني قد أبريت لها نفسها . ثم قال لها اعطني ما قلتي لي به من الثياب . قالت لا شيء لك عندي . قال فاني لم اقبل برآنك ولم أبرأ لك نفسك إلا على انك تعطيني الثياب التي اتفقت انا وانت عليها . قالت لا ثياب لك معي . قلت هل يكون البرآن ونامرهما بالوفاء له بما وعدته فان فعلت ذلك كان احسن وان تمسكت عليه فليس عليها الا خلف الوعد والثياب لها لأن البرآن وقع وقع على غير شرط الثياب .

مسألة : وجدت مكتوبا في النسخة . ومن غيره وقد قيل في رجل وامرأته قعد للبرآن فقالت له امرأته ابرأتك من حقي ما أبريت لي نفسي . فقال الرجل قد أبرأت لك نفسك ان خرجت من هذه الدار . فان قامت فخرجت من تلك الدار من حينها من قبل ان يفترقا من ذلك المجلس قبل ان يرجع في البرآن وقع البرآن . وان لم تخرج من الدار حتي افترقا وقام هو من تلك المجلس فقد انهدم والبرآن . وان قال قد ابرأت لك نفسك ان لم تفعل كذا وكذا . فقد قيل انها ان فعلت ذلك في مجلسها قبل ان يفترقا والا فقد وقع البرآن . ان لم تفعل حتي يفترقا . وقيل انه ان لم تفعل حتي تمضي اربعة اشهر بانئت بالايلاء وعلى حسب هذا انه اذا فعلت قبل ذلك انهدم البرآن والقول الاول احسن . وقيل ان ابرأ لها نفسها على أن تفعل كذا وكذا فقد قيل ايضا انها ان فعلت له ذلك والا فهي امرأته وان فعلت وقع البرآن . وقال من قال اذا افترقا على ذلك وقع البرآن . وكان عليها ان تفعل ما يجب عليها له من ذلك . وينهدم عنها مالا يلزمها . ويقع البرآن وهذا القول هو الاكثر . واما اذا أبرأ لها نفسها ان فعلت كذا وكذا فهذه ان لم تفعل في ذلك المجلس حيث افترقا فقد بطل البرآن .

فان فعلت في المجلس وقع البرآن .

مسألة : وسئل أبو عبدالله عن رجل طلق زوجته اثنتين . فقالت زد الثالثة . ولك ماعليك فطلقها الثالثة فقال تطلق وبري الزوج من المال.

مسألة : وعن أبي عبدالله ان الرجل اذا باع لزوجته طلاقها بأكثر من صداقها ولم يكن عليه له صداق فباعه لها بما اتفقا عليه ان ذلك جائز قل أو أكثر وليس ذلك بمنزلة الخلع والفدية وهي املك بنفسها .

مسألة : قلت ماتقول ان باع طلاق زوجته مرسلا لم يسم واحدة ولا اثنتين لرجل فطلق الرجل واحدة ثم زاد ثانية يقع عليها اثنتان . قال لا قلت فان طلقها واحدة فلزوجها ان يردها . قال نعم . قلت وعلى المشتري الثمن . قال نعم . قلت فان لم تطلق الذي اشتري وطلق الزوج ايقع الطلاق . قال نعم ولا يكون على المشتري من الثمن شيء . قلت فاذا باع لزوجته طلاقها . قال : قال من قال لايقع الطلاق الا ان تطلق نفسها . وقال من قال اذا اشترت طلاقها . فقد وقع الخلع وقد خدعت زوجها قلت فما تقول انت . قال اقول ان كانت اشترته لتملكه فيكون في يدها فهو في يدها ولايقع خلع . وان كانت اشترته تريد الخلع فهو خلع . قلت فان قالت انما اشتريته اريد الخلع فالقول قولها مع يمينها .

مسألة : قال الوضاح بن عقبة . قال بشير لقيت ابا الهذيل بالعراق في البصرة . وانا على خروج فقال اني سألت الربيع عن المرأة تختلع الى زوجها فيقبل خلعا فقال هي تطليقة فقلت كذبت على أبي عمرو فقال هذا ابو عمرو فاسأله . فقال هي تطليقة . فقال اني سألت أبا عبيدة عن امرأة كانت لجاري طلقها تطليقتين ثم اختلعت فقبل خلعا فقال هي امرأته فرجع اليها . فقال صدقت كان يقول ذلك حتي رأي هذا قبل موته وعنه مات .

مسألة : وعن رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اشهد على ردها ثم لبثت ماشاء الله ثم انها اختلعت من مالها فقبل خلعتها خمسة اشهر او ستة . ثم احب ان يتزوجها . هل له البها رجعة . قال اخبرك ان ابن عباس وجابرا قال لا باس بمراجعتها . وقال الربيع لارجعة له عليها حتي تنكح زوجا غيره . لأن الخلع تطليقة وقد طلقها مع الخلع تطليقتين وهو رأي أبي عبيدة .

مسألة : قلت فمن أين جعلوا البرآن طلاقا هو من اسماء الطلاق ام بقصدهم المفارقة ام كيف الوجه في ذلك . قال معي انه يلحقه هذا كله لأن الطلاق انما هو بينونة والبرآن بينونة . والمعني واحد قلت فمن أين لم يثبت البرآن طلاقا وجعله بينونة بغير طلاق . قلت فيقع لي انه من موضع اختلاف في الموارثة وثبوت العدة بعد الموت واشياء كثيرة باين فيها البرآن عن احكام الطلاق . قلت فلم جعلوه يحرم ردها عليه الا برأيها ولم يثبتوا عليه طلاقا . وجعلوا له الرد عليها في الطلاق مالم تبين بالثلاث وهي في حال البرآن على هذا القول بالنكاح الذي بينهما باقية ثلاث تطليقات . قال معي ان البرآن وقع منهما جميعا ولا يكون الا برضاها جميعا . والطلاق كان فعلا منه ليس فيه مشاركة من غيره فالرد له رجع الى كتاب بيان الشرع .

الباب الخامس عشر

في خلع الصبي والصبية من البالغ وغير البالغ

ومن جواب على الازهر بن محمد : وسالت في كتابك يا أخي عن الذي تزوج صبية ثم فارقها فإبرأته من حقها ما أبرأها نفسها وأبري لها نفسها وضمن له والدها بما أدركته . فعلى هذا فقد أبرأها وهي تطليقة وعندي لا يبرأ من حقها إذا طلبته إذا بلغت وعسي لا يلزم الأب شيء . وقلت ان تراجعاً بعد بلوغها . ثم تباريا أيضاً فإذا أبرأته من حقها لم تدركه في الحكم بشيء الا ان تكون تبرت من الاساءة ويصح ذلك .

مسألة : ومن غيره في الذي أبرأ الصبية وإبرأته من حقها قبل بلوغها وهي صبية . ثم رجعت اليه وهي صبية فرضيت به وجاز بها كانت معه حتي بلغت هل يحل له ذلك . فعلى ما وصفت فإذا كان الزوج أبرأها برآن الطلاق . ثم رجعت اليه ووطئها بلا تزويج جديد فقد وقع الفساد لأن براءته لها بالطلاق وهو تطليقة فإذا مضت ثلاثة أشهر من عدتها فقد حلت للأزواج وان كان أبرأها بشرط انها تبريه ان إبرأته من حقها ، فذلك برآن موقوف . والتزويج موقوف . حتي تبلغ ولا يطأها الى بلوغها . فان وطئها بعد برآن الشرط وبلغت ، فامت التزويج ولم تتم البرآن ففي نفسي من وطئها هذا حرج ولا اقوي على تحريمه والله اعلم بالصواب .

مسألة : وبرآن الصبية لا يثبت عليها والحق لها ويلزم الزوج من ذلك ما ألزم نفسه من اجل الطلاق . وان قال قد أبرأت لها نفسها وبرأتها بالطلاق لزمه الطلاق والحق عليه . وان كان قال قد أبرأت لها نفسها ان برئت أو اذا برئت فانه لا يقع برآن حتي تبلغ فتتم البرآن

أو تنقضه أو يتم التزويج أو تفسده أو تغير. والحكم في ذلك إليها إلى حد بلوغها موقوف. ولها التخير في التزويج والبرآن بعد البلوغ. وإن ضمن له ضامن بما يلزمه وأبرأ لها نفسها برآنا يقع في الحكم وقع الطلاق والحق عليه للزوجة ويرجع هو على من ضمن له بذلك أخذ منه كما ضمن والله اعلم .

مسألة : وبرآن الصبية لا يقع إلا أن يضمن بالحق ضامن لها . فعند اصحابنا أنه يقع وأن غيرت رجعت عليه . وابتع هو من ضمن له بذلك . فإن أبرأ لها نفسها كان ذلك موقوفا إلى بلوغها فإن اتمت التزويج والبرآن تم . وإن اتمت التزويج . ولم تتم البرآن . لم يتم وإن لم تتم التزويج لم يكن برآنا . وانتقض النكاح . وإن كان جاز بها فعليه الصداق .

مسألة : ومن جامع أبي الحسن وبرآن الصغيرة غير ثابت عليها ولا يبرأ الزوج من الصداق . فإن كان أطلق البرآن فهي تطليقة . وعليه الحق في إرساله البرآن فإن قيده علي برآنه من الحق لم يبر ولم يقع البرآن حتى تكون فدية يصح بها ذلك فاما إذا أبرأ لها نفسها وضمن له ضامن . بالحق . فعند اصحابنا يقع البرآن وإن غيرت رجعت عليه وابتع هو من ضمن له بذلك فإن أبرأ لها نفسها وكما موقوفا إلى بلوغها . وإن اتمت التزويج واطمت البرآن تم وإن اتمت التزويج ولم تتم البرآن لم يتم وإن لم تتم التزويج خرجت . ولم يكن برآن وانتقض النكاح وإن كان جاز بها . فعليه الصداق .

مسألة : ومن غيره وقال من باري زوج ابنته الصغيرة من صداقها ففي براءة الزوج من الصداق الاختلاف . فلا تجوز مراجعتها إلا بنكاح جديد .

مسألة : وعن الذي أبرأ الصبية وأبرأته من حقها قبل بلوغها وهي صبية ثم رجعت إليه وهي صبية ورضيت به وجاز بها كانت معه

حتى بلغت هل يحل له ذلك . فعلي ماوصفت فان كان ابرأها الرجل برآن الطلاق ثم رجعت اليه ووطئها بلا تزويج جديد . فقد حلت للزواج . وان كان ابرأها بشرط ان يبريها ان أبراته من حقها . فذلك برآن موقوف . والتزويج موقوف حتي تبلغ ولايطاها الى بلوغها . وان وطئها بعد برآن الصبية . وبلغت فاتمت التزويج ولم تتم البرآن ففي نفسي من . وطئها هذا حرج ولا اقوي على تحريره والله اعلم بالصواب . وقلت وكذلك اذا ابرأها وابراته وهي صبية ثم رجع فتزوجها تزويجا ثانيا . أو ردها مع شاهدين وهي صبية ثم مكثت معه حتي بلغت ورضيت . فعلي ماوصفت فان كان برآن بشرط ثم تزوجها تزويجا ثانيا . فكل ذلك موقوف التزويج الاول بحاله ولايضره التزويج الثاني والبرآن موقوف على ماوصفنا حتي تبلغ وتتم ذلك او تنقضه . فان كان قد جاز بها ثم أبراته وابرأ لها نفسها بشرط ثم عاودها مع شاهدين فهو على ماوصفنا . وكل ذلك موقوف حتي تبلغ . وان كان لم يجز بها وابراته وابرأها فذلك موقوف على التزويج الاول ولايطاها وليس له ردها الا بتزويج جديد . ويكون ذلك موقوفا كالتزويج الاول فان اتمت البرآن والتزويج فقد وقع البرآن وان لم تتم التزويج انفسخ التزويج . وان اتمت التزويج ولم تتم البرآن فهي زوجته إذا كان البرآن بشرط وان كان البرآن هكذا برآن . طلاق بغير شرط . فان بلغت فاتمت التزويج فقد وقع الطلاق . فان كانت بعد في عدة منه وكان قد وطئها وهي صبية . فعلي قول من يجيز له الرجوع اليها ردها مع شاهدين وان كانت عدتها قد فرطت . فلا يكون ذلك الا عن رأيها بتزويج جديد وولي وشاهدين . وان كان لم يجز بها فلا عدة عليها . فان رضيت ان تزوجه بعد بلوغها بتزويج بولي وشاهدين كان ذلك جائزا لها . وان كان ابرأها بغير شرط برآن الطلاق . وقد جاز بها ثم عاد وطئها بعد برآن الطلاق . وهي بعد صبية فقد فسدت عليه والله اعلم بالصواب . فتدبر هذا الفرق فيه ولا تعتمد في جميع ما يصلك منا الا ما صح

صوابه وقامت اثارة. وازدد من سؤال أهل المعرفة والبصر واعلم اني ضعيف الحفظ واهي الرأي قليل المعرفة ربما قد اغتشتت الاشياء بجهل الا ماوفق الله واحتفظ لنفسك ولاتقبل مني ولا من غيري الا ما بان لك صوابه وفقك الله وايانا المرشد الامور انه ولي ذلك والقادر عليه والحمد لله رب العالمين حق حمده وصلي الله على رسوله محمد عبده والسلام عليك ورحمة الله وبركاته .

مسألة : وسالته عن رجل تزوج جارية ثم ان الجارية اختلعت من حقها وقبل الزوج . هل يكون ذلك برآنا . قال معي انه قيل اذا كان البرآن وقع بينهما على غير شريطة . وانما هو برآن القطع ففي بعض القول انه يقع موقع الطلاق ويملك رجعتها في العدة ولا يوقف عليه ان كان قد دخل بها وأراد مراجعتها كان له ذلك . وكان له حقها وفي بعض القول انه موقوف ولاسبيل له عليها بمراجعة . ولايبرأ من حقها حتي تبلغ فاذا بلغت واتمت النكاح والبرآن كان برآنا . وان اتمت النكاح ولم تتم البرآن كان حينئذ له الرجعة عليها ان كانت في العدة . وان كانت العدة قد انقضت فلاسبيل له عليها الا بنكاح جديد ولها حقها .

مسألة : ومن جواب أبي الحواري رحمه الله وإذا كان برآن الرجل لزوجته وهي صبية برآن الشريطة فذلك موقوف ولايجوز تزويجها حتي تبلغ . وقال إذا لم تتم النكاح . وقد دخل بها الزوج فقد حرمت عليه على قول بعض الفقهاء ، وقال من قال لا تحرم عليه . فان أراد أن يرجع إليها بنكاح جديد لم تحرم عليه والقول الاول هو الاكثر . ويروي ذلك عن محمد بن محبوب رحمه الله . ومن قال بالاجازة موسي بن علي رحمه الله فيما بلغنا وعدتها اذا لم تحض ، وجاز بها ثلاثة اشهر وان لم يجز بها فلا عدة عليها وان ادركها الحيض وقد بقي من الشهر يوم واحد فعدتها ثلاث حيض اذا كان قد جاز بها .

مسألة : وقال أبو الحواري في جارية تزوجت قبل ان تبلغ ثم

تباريا من قبل البلوغ . فاذا بلغت الجارية فان اتمت فالبرآن تام وان لم تتم البرآن . واتمت التزويج فلها نصف صداقها مالم يكن دخل بها أو نظر الى فرجها أو لمسه بيده فان كان قد دخل بها أو نظر الى فرجها أو لمسه بيده أو بفرجه فلها صداقها تاماً . وان بلغت الجارية ولم تتم التزويج فالعقدة منفسخة . وان كان الزوج قد دخل بها وتباريا من قبل البلوغ . فاذا بلغت الجارية فاتمت التزويج ولم تتم البرآن . فان كان الزوج ابرأ لها نفسها ما برىء من حقها . فهي امرأته إذا بلغت الجارية ولم تتم البرآن وقد اتمت التزويج . وان كان الزوج ابري لها نفسها ما برته الجارية من حقها ثم ان الجارية بلغت فاتمت التزويج ولم تتم البرآن . فان كانت الجارية في العدة فهذا البرآن تطليقة وهو املك برجعتها وعليه صداقها . وان كانت العدة قد انقضت من قبل بلوغ الجارية فلما بلغت الجارية لم تتم البرآن فعليه صداقها وقد بانت بتطليقة . ولا يملك رجعتها الا ان تريد الجارية ذلك فيكون بنكاح جديد . فان كان الزوج ابري لها نفسها ما برى من حقها وقد كان دخل بها فان انقضت عدتها وتزوجت ثم بلغت الجارية فاتمت التزويج الاول ولم تتم البرآن . فان اتمت التزويج المؤخر فهو تمام للبرآن الاول وليس على الزوج الاول لها شيء . وان لم تتم التزويج المؤخر . واتمت التزويج الاول ولم تتم البرآن فهي امرأة الاول وعليه صداقها . فان كان الزوج الآخر قد دخل بها فعليه صداقها تاماً . وإن لم يكن دخل بها فلا صداق لها عليه .

مسألة : وعن أبي الحواري وعن رجل تزوج جارية لم تبلغ فادي المهر ماشاء الله من ذلك الحق . ثم اختلفوا عند الشهادة فابراها وابراً أبوها من الحق وضمن الزوج ان غيرت أن الخلاص عليه ثم اعاد اشهد بردها وأخذها ثم نشزت ثانية عنه وتباريا ثانية وضمن الاب بالخلاص . ثم أراد المراجعة في نفسها وأرادت الرجعة إلى حقها

فلم ينفقها وتباريا ثالثة وضمن الأب بالخلاص فالبرآن الأولان وهي لم تبلغ . والثالث وهم مقرون جميعا ببلوغ الجارية . فعلى ماوصفت فان كان هذا الرجل جاز بهذه الصبية من قبل البرآن الأول ثم ابرأها وضمن الأب بالخلاص ثم ردها من بعد البرآن ومن قبل البلوغ وانما كان شهد على رجعتها ثم نشزت عنه ثانية . ثم ابرأها بعد ذلك وضمن له الأب بالخلاص فقد مضت تطليقات ثم ردها بعد ذلك ثم ابرأها ثالثة قبل البلوغ أو بعد البلوغ وضمن له الأب بالخلاص فقد باننت منه بثلاث تطليقات ولا رجعة له إليها حتي تنكح زوجا غيره . فان رجعت الجارية في صداقها كان لها صداقها على الزوج في البرآين الأولين ويلحق الزوج أباهما وقد قالوا ليس لها ان تغرم أباهما وهذا إذا كان قد جاز بها . أو نظر إلى فرجها أو مسه بيده . وان لم يكن جاز بها . ولم يكن نظر إلى فرجها ولا مسه بيده وبارأها قبل البلوغ مرتين ولم يجز بها ولم يجز إلى فرجها ولا مسه بيده كان لها بكل برآن نصف الصداق إذا بلغت الجارية فلم تتم البرآن . وان كان الزوج لم يجز بالجارية قبل البلوغ . ثم راجعها قبل البلوغ ثم وطئها على ذلك الرد ولم يكن بنكاح جديد برأي أبيها ووطي الزوج على ذلك قبل البلوغ فقد حرمت عليه أبداً . وان كان ردها بنكاح جديد برأي أبيها وشهود لم تحرم عليه . وأما البرآن الثالث الذي كان بعد بلوغ الجارية فاذا كان البرآن برأي المرأة . فالبرآن تام ولاحق للمرأة على الرجل في هذا البرآن الآخر الذي كان بعد البلوغ . وإذا ابريء لها نفسها ثلاث مرات فقد باننت منه بثلاث تطليقات كان البرآن قبل البلوغ أو بعد البلوغ فافهم ماكتبت به لك .

مسألة : وقال عزان بن الصقر إذا خالع الرجل امرأته وهي صبية وقد دخل بها فليس له ان يشهد على رجعتها . حتي تبلغ فتتم ذلك او تنكره فاذا بلغت فان اتمت ذلك فهو خلع ويبرأ من مالها . وان كرهت ولم تتم الخلع . كان لها مالها عليه وتبين بتطليقة يملك ردها

إلا أن يكون قد انقضت عدتها فهي املك بنفسها . قال غيره معي انه قد قيل إذا كان البرآن بغير شرط كان بمنزلة الطلاق وكان له ردها .

مسألة : وعن امرأة بالغة تزوجها صبي لم يبلغ فان النكاح رافقا إلى بلوغ الصبي وبرآنه ليس هو برآن . فان تزوجت المرأة بزواج بعد برآن الصبي فرق بينها وبينه إلى بلوغ الصبي ولعلها ان تحرم على الزوج الآخر .

مسألة : وسألته عن الرجل يتزوج الصبية ثم يخالعا فلما بلغت الصبية رضيت بالتزويج . واتمت الخلع هل يقع عليها الخلع . قال نعم . قلت له فان اتمت التزويج . واتمت الخلع هل يقع عليها الخلع . قال نعم . قلت له فان اتمت التزويج ولم تتم الخلع هل تطلق . قال اذا كان بشريطة لم تطلق وإذا كان بغير شريطة طلقت . قلت له وما يكون من الشريطة التي لا تطلق بها من اللفظ . قال فما عرفنا انه يبريها ويبري لها نفسها ما يبريء من حقها أو ان بري من حقها أو هو معنا هذا أو ما أشبهه مما يكون لا ينفذ فيه أمرها وتستثنى إذا وقع الخلع على هذا مما يتعلق لها فيه حق ولا ينفذ الا بأمرها وكان ذلك من أمرها في صباها مما لا يجوز ويتم بعد بلوغها عليها فهو معنا من الشريطة . قلت له فان كان الزوج قد دخل وانتزع أبوها مالها على زوجها ثم تباريا . فلما بلغت اتمت التزويج ورضيت بالخلع . هل يكون لها على زوجها صداقها . قال لا . قلت له فان بلغت فاتمت التزويج ولم ترضي بالخلع . وقد كان أبوها انتزع صداقها هل لها على زوجها صداق . قال نعم . قلت ويقع الخلع على الوجهين جميعا . قال إذا كان بشريطة أو على غير شريطة فاتمته وقع الخلع . وإذا كان على غير شريطة وقع الخلع اتمته أو لم تتمه إذا رضيت بالتزويج . وإذا كان على شريطة فاتمت التزويج ولم تتم الخلع كانت زوجته .

مسألة : وسئل عن رجل تزوج صبية . ثم تباريا برآنا جائزا ان لو كانت بالغاً ما يكون الحكم فيه . قال معي ان في بعض القول اذا لم

تكن الصبية في حد من يجوز عليها البرآن . ولا أبرأها من حقها فهو بمنزلة الطلاق وللزوج عليها الرجعة اذا كان دخل بها . وان لم يكن دخل بها فلا رجعة له عليها على حال الا بتزويج جديد . وفي بعض القول انه يلزمه احكام البرآن اذ قد الزمه نفسه ولا رجعة له عليها إذا لم يكن دخل بها وأمرهما موقوف الا ان يتزوجها بتزويج جديد . فاذا بلغت فاتمت التزويج الذي عنه وقع الخلع . واتمت البرآن فلا سبيل له عليها وان اتمت التزويج . ولم تتم البرآن وكان ذلك في عدتها كان له عليها الرجعة . وكان بمنزلة الطلاق اذا كان دخل بها في بعض القول . وفي بعض القول أنه لا رجعة له عليها على حال لأنه قد ألزم نفسه البرآن . فان كان ذلك بعد انقضاء العدة بعد البرآن بانته منه على حال وكان لها حقها وان لم تتم هذه النكاح انفسخ النكاح ولا يقع البرآن . فان كان قد دخل بها فلها صداقها إلا ان تكون تبريه منه بالوطني لا بالنكاح .

مسألة : احسب عن أبي سعيد وأما قول المرأة لزوجها قد أبرأتك من حقي ما أبرأت لي نفسي فقال قد أبرأت لك نفسك ما برئت من حقه أو برئت من حقه . فمعي انه قد قيل في هذا باختلاف فبعض يجعله برآن شريطة وبعض لا يجعله برآن شريطة في الصبية ولا يجعله في البالغ .

مسألة : وسئل أبو سعيد محمد بن سعيد رضي الله عنه اليتيمة تزوج بزواج ثم يبريه وتبريه فقال فعلي ما وصفت فالذي معنا ان الرجل اذا تزوج الصبية فالذي وجدنا مذهب من اخذنا عنه من اهل العلم على ما جاء من الاختلاف . من قول اهل العلم في تزويج الصبية انه موقوف سواء كانت صغيرة أو كبيرة مالم تبلغ سواء زوجها والدها أو غيره . من الاولياء ممن هولها ولي في التزويج تزويج الصبية معنا على كل حال موقوف الى بلوغها . فاذا بلغت فان رضيت بالتزويج وكان التزويج ثابتا على بالغ ثبت التزويج وان لم ترض

بالتزويج انفسخ.. النكاح بغير طلاق . فان طلقها وقد كان دخل بها وقع الطلاق عليها في ظاهر الحكم في اباحة فرجها لؤزواج على توقيف منه في الاصل الى بلوغها فان بلغت . وقد كان طلقها فان رضيت بالتزويج وقع عليها الطلاق الذي اوقعه عليها . وكان لها صداقها اذا كان قد دخل بها . وان لم ترض بالتزويج كان لها صداقها بالوطي وانفسخ عنها النكاح بغير طلاق . كان طلقها واحدة او ثلاثا وان لم يكن دخل بها فطلقها فالطلاق ايضا موقوف في الاصل لتوفيق النكاح ولها ان تزوج . فاذا بلغت وقد طلقها قبل ان يدخل بها فان رضيت بالتزويج . كان لها نصف الصداق ولاعدة عليها . ووقع بها الطلاق وان لم ترض بالتزويج بانت بغير طلاق ولا شيء لها . واذا طلقها من بعد ان دخل بها فعدتها منه ثلاثة اشهر . وله ان يراجعها في العدة ان اراد مراجعتها ويكون التزويج والطلاق والمراجعة كله موقوفا الى بلوغها فاذا بلغت فان رضيت بالتزويج وقع بها الطلاق الذي كان طلقها وان لم ترض بالتزويج بانت بغير طلاق وكان عليه صداقها بالوطي صداق واحد لانه راجعها بالسنة . وان أبرأها نفسها برآن الطلاق . وبرآن الطلاق هاهنا ان يبري لها نفسها وتبريه من حقها ولا يشترط عند البرآن انما يبري لها نفسها . ما برىء من حقها أو أن برىء من حقها . فاذا أبرأها برآن الطلاق بغير شريطة فقد كان من قال انه يكون طلاقا ويقع الطلاق من حينه لانه ليس هناك للصبية ملك في حقها ولا رضى بالبرآن وقد اقوع هو البرآن عليها ووقع البرآن هاهنا برآنا على غير عوض فهو طلاق يملك فيه رجعتها لانه قد قال من قال ان المرأة إذا اختلعت من زوجها وخالعها على غير عوض حق كان لها عليه لانه قد كان اوفاه اياه وأبرأته منه أو برىء منه بوجه من الوجوه كان البرآن هاهنا طلاقا يملك فيه الرجعة في قول بعضهم . فهذا برآن وقع على غير عوض للزوج ولابراءة له من الحق . قال غيره وهذا القول يروي عن محمد بن محبوب في المرأة إذا تبرت على غير حق . ومن الكتاب فلما وقع البرآن على غير عوض كان

بمنزلة الطلاق . فان كان قد دخل بها وهي صبية ثم ابرأها هذا البرآن كان له مراجعتها في العدة على قول من يذهب الى ذلك . فان راجعها فاحكامها في هذا الوجه على هذا القول كاحكام المطلقة الا في وجه واحد فانه يكون موقوفاً الطلاق والتزويج والمراجعة . فاذا بلغت فان رضيت بالتزويج واتمت البرآن وقع عليها الطلاق وكانت زوجته لأنه كان محكوماً عليها حينئذ باحكام الزوجة وتكون زوجته ولاحق لها . وان هي اتمت التزويج ولم ترض بالبرآن وقع عليها الطلاق على هذا القول وكان لها حقها عليه وكانت زوجته فيما بقي من الطلاق . والصداق لها عليه . وقال من قال ان التزويج موقوف والبرآن موقوف ولارجعة لها عليه لأنه برآن موقوف لها فيه الخيار . فاذا بلغت فان اتمت النكاح واتمت البرآن وقع عليها البرآن ولارجعة له عليها . وان لم ترض بالتزويج بانتهى بغير طلاق . وان رضيت .. بالتزويج ولم ترض بالبرآن كان له عليها الرجعة ان كانت في العدة ان ادركها في العدة . وان لم يدركها في العدة فقد مضى احكام البرآن ولارجعة له عليها وهذا على قول من يقول ان المرأة اذا اختلعت من زوجها . ولم يكن لها عليه حق انه يكون برآنا والقول الاول هو اكثر وبه نأخذ . وان ابرأها برآن الشريعة . وبرآن الشريعة معنا . ان يبريء لها نفسها ما بريء من حقها أو ان يبريء من حقها فاذا ابرأها برآن الشريعة على هذا ونحوه مما يكون برآن الشريعة فهذا برآن موقوف على كل حال لانعلم في ذلك اختلافا . انه برآن موقوف . وليس لها ان تزوج ولا له ان يطأها حتي تبلغ . فان بلغت فان اتمت النكاح والبرآن وقع البرآن ووقع عليها تطليقة . وان اتمت النكاح ولم تتم البرآن كانت زوجته بحالها ولم يقع عليها شيء من الطلاق . وان لم تتم النكاح بانتهى بغير برآن ولا طلاق . فان كان دخل بها كان عليه لها صداقها . وإن لم يكن دخل بها فلا شيء لها وان اتمت النكاح ولم تتم البرآن كانت زوجته هكذا ... عرفنا والله اعلم بالصواب في هذا وغيره . قلت له فان أبرأها برآن الشريعة ثم تزوجت بزواج غيره وظنوا ان ذلك جائز لهم . ما القول

في ذلك فالقول في ذلك ان التزويج الأول موقوف على ما وصفنا . والبرآن موقوف اذا كان برآن شريطة والتزويج الثاني أيضا موقوف فاذا .. بلغت فان رضيت بالتزويج الاول . واتمت البرآن وقد كان دخل بها وقد انقضت عدتها قبل التزويج الثاني فان اتمت التزويج الثاني كان الزوج الثاني زوجها على النكاح الاول . وان هي اتمت التزويج الاول ولم تتم البرآن كان الزوج الاول زوجها . وان كان الزوج الثاني دخل بها ورضيت بالزوج الاول انفسخ النكاح . وكان لها عليه صداقها بوطية اياها . ولا تحل له من بعد لانه وطئها وهي زوجة غيره لما رضيت بالاول الآن زوجها . وان لم ترض بالزوج الاول انفسخ النكاح الاول والبرآن الاول . فان كان دخل بها فعليه صداقها ان لم تتم البرآن بوطية اياها وينفسخ عنها النكاح بلا طلاق . وان لم ترض به زوجها . وكان قد دخل بها . فعليه لها صداق . وان لم يكن دخل بها فلا شيء لها عليه فان لم يكن الاول دخل بها وأبراها برآن الشريطة . ثم تزوجت زوجها غيره فان بلغت واتمت التزويج ولم ترض بالبرآن كانت زوجته وعليه صداقها . وان لم ترض بالتزويج انفسخ التزويج والبرآن ولا شيء لها عليه فان رضيت بالزوج الثاني كان زوجها على النكاح الاول اذا لم ترض بالنكاح للزوج الاول . وان لم ترض به زوجها انفسخ النكاح . فان كان دخل بها فعليه صداقها وان لم يكن دخل بها فلا شيء لها عليه . قلت له فان مات احد الزوجين . وهي صبية ما يكون احكامها في ذلك . قال احكامها في ذلك على ما وصفنا من التوقيف في امرها فاذا بلغت فان رضيت بالاول وكان هو الميت فان رضيت بالتزويج واتمت البرآن فلا صداق لها ولا ميراث وعليها عدة المطلقة منه . فان اتمت التزويج ولم تتم البرآن كان لها صداقها ولها الميراث منه وعليها يمين بالله ان لو كان حيا لرضيت به زوجها ان طلب الورثة يمينها في ذلك ثم يكون لها الميراث . ولها الصداق كان دخل بها اولم يكن يدخل بها وعليها عدة المتوفي عنها زوجها دخل بها اولم يدخل . وان كان الثاني هو الميت فان رضيت بالنكاح الأول

انفسخ عنها النكاح الثاني ولا ميراث لها منه ولها الصداق ان كان دخل بها . وان لم يكن دخل بها انفسخ النكاح . وان لم تتم التزويج الاول ورضيت بالتزويج الثاني زوجها كان لها الصداق في ماله . دخل بها او لم يدخل بها . ولها الميراث مع يمينها بالله على ما وصفنا وعليها عدة المتوفي عنها زوجها دخل بها او لم يدخل . وان لم ترض بالتزويج الثاني ولم ترض بالتزويج الاول فان كان احد الزوجين دخل بها كان لها عليه الصداق في ماله . وان لم يكن احدهما دخل بها فلا شيء لها . ولا عدة عليها من الميت ولا من الحي اذا لم ترض باحدهما زوجها . وان دخلا بها جميعا ولم ترض بهما جميعا زوجها كان لها الصداق . وكان عليها عدة المطلقة من الحي لأنه لعدة عليها من الوفاء لأنه لم يكن زوجها لها . ووجدت في الحاشية من حين ما بلغت ولم ترض بهما زوجها كان عليها عدة المطلقة استبراء لرحمها منهما جميعا .

مسألة : والذي حفظت من قول المسلمين ان الصبية لا يثبت برآنها فان كان الزوج أبرأ لها نفسها من صداقها كان البراءة والتزويج موقوفا الى بلوغها فان رضيت بالتزويج واتمت البرآن تم ذلك . وان اتمت التزويج وغيبت البرآن لم يقع برآن وهي زوجته . وان غيبت التزويج انفسخ ولها عليه صداقها ان كان جاز بها وان لم يجزها فلا شيء عليه لها والله اعلم .

مسألة : وقلت ماتقول في جارية تزوجت فمكثت عند زوجها مدة ثم تباريا وضمن أبوها بالحق ان بلغت وطلبت حقها . قلت ألها ان تزوج قبل بلوغها . وقلت ماتقول في هذا البرآن ثابت أم لا . فعندي والله اعلم انه قيل اذا كان أبرأ لها نفسها على شرط ان بريء من حقها أو ما بريء من حقها . فان البرآن يكون موقوفا الى بلوغها فان بلغت واتمت التزويج واتمت البرآن بريء من حقها . وان اتمت التزويج ولم تتم البرآن كانت زوجته . وان غيبت التزويج انفسخ النكاح وكان لها صداقها ان كان دخل بها وان كان برآنا على غير شرط فقد

قيل انه يكون تطليقة والله اعلم . وأما تزويجها قبل بلوغها فاكثر
قول اصحابنا انها لا تتزوج حتي تبلغ فتتم ذلك او تكره . فانظر في
ذلك ولا تأخذ منه الا بما وافق الحق والصواب . ومن الاثر قال ابن
المعلا ان الجارية اذا حملت الزوج يجوز نكاحها وصلحها في صداقها
وخلعها ورواه عن الربيع .

الباب السادس عشر

في الأب إذا خالع زوج ابنته

ومن زوج ابنته من رجل وفرض لها صداقها عليه . ثم ان الاب خالع الزوج من ابنته من قبل دخوله بها وقال للشهود اشهدوا اني قد أبرأت من صادق ابنتي فلانة ما أبرأ لها نفسها وقال الزوج اشهدوا اني قد أبرأت لفلانة نفسها ما أبرأني أبوها من صداقها فالخلع واقع من الزوج دون المرأة ويلزمه الصداق . فان كان الاب ضمن بالصداق للزوج عنها رجع بما ضمن عنه . وعليه هو الحق لها فان اراد الرجعة اليها . وهي في العدة ردها بشاهدين وهو املك بها من نفسها .

مسألة : ومن خالع زوج ابنته واتمت البنت ذلك فجائز ويقع الخلع . وان ضمن الاب بحق ابنته وابراء الزوج لها نفسها بالطلاق وبانت منه . ثم رجعت في حقها لزوم الاب الصداق للزوج .

مسألة : سألت أبا عبد الله محمد ابن ابراهيم حفظه الله في برآن الرجل لزوج ابنته كانت بالغاً أو غير بالغ فقال فيه اختلاف . قال بعض ان برآن الرجل لابنته جائز . ويقع البرآن من بضعهما لبعض . وقال بعض البرآن لا يكون بمنزلة تطليقة . ويكون على الزوج الصداق وهو راية . واما الام اذا أبرأت زوج ابنتها كانت بالغاً أو غير بالغ يكون بمنزلة تطليقة لأن الزوج تبرع من نفسه ولا يكون بمنزلة الاب والله اعلم .

مسألة : جواب الشيخ احمد بن مفرج في رجل وكل رجلا في فراق ابنته فجاء الرجل الى الزوج فقال قد أبرأتك من حق فلانة بنت فلانة وصداقها . فقال الزوج قبلت برئانكم يطلقان حقها أو أبرأتها يطلقان

حقها ايثبت هذا البرآن والفراق ام لا . وهي غير بالغ . فقال الشيخ
احمد رحمه الله فهذا برآن وفراق غير ثابت بهذا اللفظ وخصوصا إذا
كانت غير بالغ وهذا لفظ غير ثابت ولا موافق لبالغ ولا غير بالغ والله
اعلم .

مسألة : وقال أبو الوليد في جارية قد تحرك ثدياها تزوجت ودخل
بها ثم اختلعت . قال خلعها جائز الا تسمع قول الله عز وجل واللائي
لم يحضن الا انها تزوجت وطلقت . قال غيره ومعني انه قد قيل
لايجوز برآنها الا ان تبلغ أو تصير بحد من يجوز عليه مايجوز على
البالغة من السنين والقدر أو تبلغ أترابها او من هو اصغر منها .

مسألة : ومن باري زوج ابنته الصغيرة من صداقها ففي براءة
الزوج من الصداق اختلاف . ولا تجوز مراجعتها الا ببنكاح جديد .

الباب السابع عشر

الطلاق بعد البرآن

وقال الطلاق بعد البرآن فهو ضائع الا ان يشترطه .

مسألة : وفي رجل أبرأته زوجته من حقها فقال قد قبلت وأنت طالق متصلا بكلامه أ يكون هذا خلع وتطليقة أو خلع بلا طلاق . الذي عرفنا انه إذا قال قد قبلت وأنت طالق اختلافا . بعض يتبعها الطلاق وبعض لايري ذلك وعلى كل حال فالخلع واقع .

مسألة : ورجل باريء زوجته ثم اتبعها الطلاق هل يقع الطلاق . قال معي انه لا يقع الطلاق لأن الطلاق لا يتبع البرآن وذلك انه لا يملك رجعتها الا برضاها . قال غيره ان كان الطلاق منقطعا عن البرآن فلا يقع الطلاق . وان كان متصلا بالبرآن ففيه اختلاف بعض يقول انه يقع الطلاق ويلحقها . وبعض يقول انه لا يقع .

مسألة : من الزيادة المضافة ورجل حلف بطلاق زوجته ثلاثا لا يباريها حتي يقضي غريمة الى أجل سماه فباراها قبل ذلك فانها لا تطلق بالثلاث لانه كما باراها لم تكن له بامرأة ولم يدركها الطلاق .

مسألة : وعن الطلاق بعد الخلع . قال ان الفقهاء يقولون لا طلاق لمن خلع . وكذلك اذا اعطي المال فقبله فقد اختلع من أمرها وليس له فيها أمر وهي املك بأمرها ليس بعد قبول المال مراجعة الا برضي منها وطيبة نفس ولو كان طلاق بعد ذلك لا يمضي للمرأة أمر الا بذلك لكان له ان يراجعها ان شاءت أو كرهت . ولكن انقطع منه بعد قبول المال وانما طلاقه بعد ذلك بمنزلة من طلق ما لا يملك .

مسألة : قيل له ماتقول في رجل تبرأت اليه زوجته فابراً لها نفسها

ثم طلقها ثلاثا قبل ان يردها فمعي انه قد قيل ان الطلاق لا يقع
ولا يلحق البرآن اذا ثبت حكم البرآن . ورجل تبرأت اليه زوجته من
حقها ما أبرأ .

الباب الثامن عشر في الايلاء

من كتاب الرهائن وعن طلاق الايلاء ماهو . قال هو ان يحلف الرجل بطلاق زوجته ان لايقربها . فيتركها حتي تمضي أربعة اشهر فتبين منه بالايلاء وهي تطليقة ثانية وأمثال هذا من الايلاء كثير .

مسألة : ومن جامع ابن جعفر قال الله تعالى للذين يولون من نسائهم تربص أربعة اشهر فان فاءوا فان الله غفور رحيم . وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم والايلاء ان يحلف الرجل يمينا بطلاق او عتاق أو بالله أو بالصدقة أو يمين غير ذلك ماكان من الايمان التي تردعه عن وطئ زوجته منه .

مسألة : ومن ذلك ان يحلف بطلاقها ان لم يفعل كذا . فان فعل ذلك قبل ان تمضي أربعة اشهر من حلف فقد برو لاشيء عليه وينبغي له اذا ابرأ ان يفى بزوجته ويطأها وان لم يفعل حتي تمضي أربعة اشهر فهو عزم الطلاق وقد بانث منه بتطليقة واحدة وانقضت بها عدتها منه . وحلت للازواج ولاموارثة بينهما الا ماكانت في الأربعة اشهر . فاذا انقضت فقد بانث منه وبان منها ولاموارثة بينهما . وقال ابو الحواري فان تزوجها تزوجا جديدا . فذلك لهما وتكون معه بما بقي من الطلاق الا ان تتزوج بعده زوجها فيفارقها . فاذا تزوجها هو بعد زوج غيره كانت معه بثلاث تطليقات .

مسألة : وإذا الآ منها بطلاق ثلاث ثم تركها حتي تمضي أربعة اشهر فقد قال من قال تبين أيضا بالثلاث . وقال من قال تبين بالايلاء وهذا اكثر القول عندنا . وهي تطليقة واحدة بانث بها .

مسألة : وكذلك كل يمين حلف بطلاقها ان لم تخرج الى موضع كذا

وكذا أو ان لم يفعل كذا وكذا فان وطئها قبل ان يفعل ذلك فسدت عليه ابدا وان لم يطئها ولم يفعل ذلك حتي تمضي أربعة اشهر حرمت منه بالايلاء . وان جاءت حال قبل مضي الاربعة اشهر يعلم انه قد فات فعل ذلك الذي حلف أن يفعله فقد وقع الحنث بما حلف .

مسألة : ومن الآفمضى أربعة اشهر فبانث منه ثم خطبها فتزوجها . ثم طلقها قبل أن يدخل بها فلا عدة عليها لأن هذانكاح مبتدأ ليس من النكاح الاول في شيء لها نصف الصداق الآخر ولها الصداق الاول تام بالنكاح الاول ان كان دخل بها .

مسألة : ومن حلف بالايلاء وشرط وقتا دون الاربعة اشهر ففيه اختلاف . فمنهم من قال إذا لم يبر في يمينه حتي تمضي أربعة اشهر بانث منه زوجته بالايلاء . ومنهم من قال لاتبين . ومن حلف بالايلاء وجعل الوقت فوق أربعة اشهر ففيه اتفاق ان الايلاء بدخل عليه إذا مضت أربعة اشهر .

مسألة : ومن ألا من امته التي يطأها فله وطئها وليس الامة كالحرّة في هذا . ويكفر يمينه ان حلف عن وطئها كما جاء عن النبي ﷺ في كفارته حين حرم على نفسه جاريته مارية .

مسألة : وقال أبو عبد الله من حلف لايدخل هذه القرية وفي تلك القرية امرأته فلم يفعل حتي مضت أربعة اشهر ان امرأته تبين بالايلاء .

مسألة : ومن حلف لايدخل قرية وزوجته فيها . فلم يدخلها أربعة اشهر فاذا لم يكن عليه شرط سكنها في تلك القرية . فلا يدخل عليه الايلاء في الموجد عن أبي معاوية . وقال قوم يدخل عليه الايلاء والله اعلم .

مسألة : واختلفوا في انقضاء وقت الايلاء فقال قوم إذا مضت أربعة اشهر وهي تطليقة بائنة وبذلك قال ابن مسعود وابن عباس

وروي ذلك عن عثمان وزيد بن ثابت وابن عمر وجابر بن زيد وغيرهم. وقال قوم تطليقة يملك الرجعة. وقال قوم يوقف عند مضي الأربعة فاما فاء. واما طلق وهو قول علي بن أبي طالب وابن عمر وعائشة وروي ذلك عن عمر وعثمان وأبي الدرداء. واختلفوا فيمن يؤتي قبل الدخول فقال قوم يكون ايلاء. وقال قوم لا يكون ايلاء. وكذلك اختلفوا في الأيلاء قبل التزويج فقال قوم يكون الأيلاء. وقال قوم لا يكون موليا. واختلفوا في الأيلاء.. من العبد.. فقال قوم هو مثل ايلاء الحر وحجتهم ظاهر قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ فكان ذلك لازم الجميع الأزواج. وقال قوم ايلأؤه شهران وقال قوم ايلأؤه من الأمة شهران ومن الحرية أربعة. قال غير المؤلف للكتاب والمصنف اليه هذه المسألة ومايشا.. كلها من هذا الباب يحسن ان يكن في باب مايجب به الأيلاء وما لايجب وهي هذه.

مسألة: ومن طلبت امرأته ان يرسلها إلى أهلها فمضت اليهم فيحلف زوجها لاياتيها حتي تجيء فمضت أربعة اشهر فلا ايلاء في ذلك ومن كان له في نزوي امرأة فحلف لايدخل نزوي فلم يدخلها حتي خلت أربعة اشهر. فليس عليها ايلاء.

مسألة: ومن قال قطع الله يده ان جامع امرأته فتركها أربعة اشهر فلا ايلاء عليه.

مسألة: ومن هجر امرأته أربعة اشهر فلا ايلاء ولا يكون ايلاء حتي يحلف بالله أو بيمين يشبه ذلك.

مسألة: ومن حلف واستثنى ان شاء الله متصلاً باليمين نفعه ولم يلزمه ايلاء.

مسألة: ومن حلف لا يطلب إلى امرأته حاجة فلم يطلبها حتي مضت أربعة اشهر. فلا ايلاء عليه في ذلك.

مسألة: ومن حلف بالله لايطأ زوجته الى شهر ثم يطأها قبل انقضاء

الشهر . فانها لاتحرم عليه وعليه كفارة يمينه التي حلف بها .

مسألة : ومن حلف بالله لايطأ زوجته الى شهر ثم لم يطأها حتي خلا الشهر . ثم تركها خلا أربعة اشهر ففيه اختلاف من العلماء منهم من قال لايقع عليها ايلاء لانه لم يحجره عن وطئها شيء . وقال من قال اذا تركها جنة ليمينه وقع عليها الايلاء وقالوا هذا عن الربيع .

مسألة : ومن آلى من زوجته الصبية فلايقع بها الايلاء حتي تبلغ وترضى به زوجها .

مسألة : محمد بن محبوب ومن هربت منه امرأته فحلف بالله لايطأها حتي ترجع فلم ترجع حتي خلت أربعة اشهر . فلا أرى عليها باسا ولايقع عليها ايلاء إن كانت هي العاصية له .

مسألة : وقيل في رجل آلى من امرأته الايطأها ثم جن فوطئها في حال جنونه ان ذلك يكون منه برا في يمينه ويسقط عنه الايلاء . ولايطأها حتي يكفر فان وطئها كفرو لاشيء عليه . وقال من قال ينهدم الايلاء منه بالوطي ولاكفارة عليه لان ذلك قام منه مقام الفعل في حال زوال عنه الحنث . قيل وذلك ان جنت هي ووطئها وهي مجنونة ان ذلك يكون منه فيه ويسقط عنه الايلاء وتكون عليه الكفارة اذا وطئها وهي مجنونة وهو مفيتي . قيل ولو أن امرأته جبرته على وطئها فربطت يديه ورجليه وكانت هي المتولية للوطي فادخلت فرجه في فرجها كان ذلك يهدم عنه الايلاء ولاحنث عليه في ذلك . وقال من قال ان ذلك لا يهدم الايلاء عنه لانه مجبور صحيح العقل ولاحنث علي في ذلك فاذا اوطيء مرة اخري كان عليه الحنث ويكون على الايلاء مالم يطأ .

مسألة : قلت له فما تقول في رجل قال لامرأته انت طالق ان لم يقتل اياه قال معي انه قد يوجد في بعض الاثار انه اذا حلف بطلاق امرأته ان لم يفعل شيئاً من المعاصي المحجورة عليه فعلها انها تطلق من

حينها . وعندي ان اكثر القول انه مؤلي فان فعل ذلك الذي حلف عليه اثم وبر في يمينه . وان لم يفعل الى اربعة اشهر بانته بالايلاء . قلت له فما يعجبك في هذا . قال عندي انه الايلاء اشبه في هذا المعنى .

مسألة : وعن من حلف في ايلاء أوظهار هل يتزوج بامراته من بعد ان آلا عنها اوظاهر منها او خالعه تزويجا جديدا وانما يكون ذلك بتطليقة واحدة . فاذا كانت باقية معه بشيء من الطلاق رجع اليها بنكاح جديد ولايطاها حتي يكفر كفارة الظهار ولا اجل عليه والخلع تطليقة . فان آلي عنها وظاهر فايهما بانته به قيل الاجل فانما تبين بتطليقة . وكذلك اذا خالعه اثم طلقها . فانها تبين بتطليقة . وكذلك ان خالعه اثم آلا عنها او ظاهر منها فاذا لم يتراجعا حتي تنقضي العدة لم تبين الا بالخلع تطليقة واحدة فان راجعها في العدة اثم مضى اجل الظهار أو اجل الايلاء بانته بتطليقتين من الخلع والايلاء والظهار .

مسألة : ومن آلي من اربع نسوة بيمين واحدة فهي كفارة واحدة وعليه أن يفي اليهن جميعا وان فرق ايمانه وآلي من كل واحدة فعليه أربعة ايمان .

مسألة : ومن آلي من امراته بطلاق فليس له ان يردها ولايطاها حتي يفعل الذي حلف عليه او تمضي اربعة اشهر فتبين بالايلاء . وليس لمن قال هذا ايجاب الطلاق قبل وقته لارد لها ايضا .

مسألة : ومن آلي من امراته وهي حامل فاذا مضت اربعة اشهر ولم تضع حملها فقد فانت زوجها اذا لم يكن فاء اليها ولايتزوجها حتي تضع حملها .

مسألة : واذا حلف لايقرب امراته خمسة اشهر او نحو ذلك فلم يقربها وبانته اثم تزوجها فقد بر في يمينه ولا كفارة عليه . واذا حلف لايقربها ولم يوقت وقتا فتركها حتي بانته بالايلاء اثم تزوجها فاذا

قربها حنث في يمنه وعليه الكفارة .

مسألة : ومن كتاب الرقاق وسألته عن حروف الإيلاء . قال هي أربعة
 ان وأن وان لم وإذا وإذ الم . قال المصنف اما ان وإذا فالذي عرفته
 ايهما لا يدخل فيهما الإيلاء الا في اليمين بالوطني خاصة كقوله ان
 وطيتك أو إذا وطيتك فانت طالق . واما في غير الوطني فلا يكونا من
 الإيلاء لانه اذا قال ان فعلت كذا وكذا فانت طالق أو اذا فعلت فلا يقع
 طلاقا الا بالفعل . وأما إذا لم وان لم فهما حرفا إيلاء . ولا يحل له ان
 يطا الا بعد الفعل الا في الوطني فلا يكون إيلاء لأنه إذا قال ان لم
 اطاك فانت طالق فالوطني مباح له والله اعلم . وقد قيل ان لم يطاها
 حتي تنقضي أربعة اشهر بانته بالايلاء وشرحها في آخر الباب الثاني
 عن أبي الحسن .

الباب التاسع عشر

مايجب به الايلاء وما لا يجب

من الزيادة المضافة من جامع بن جعفر وقيل في الذي يحلف لا يقرب امرأته شهرا او ليلة أو أقل أو أكثر . فقال من قال إن كان الوقت الذي حلف عليه أقل من أربعة اشهر وانقضى لم يكن عليه حنث ولا يلزمه الايلاء في ترك الوطى من بعد لأن ذلك مباح له . وقال من قال من الفقهاء عن الربيع رحمه الله وغيره إذا تركها جنة ليمينه تلك فلم . يطأها أربعة اشهر بانته منه بالايلاء ولو كان الوقت الذي حلف عليه أقل من أربعة اشهر . قال ابو الحواري بقول الربيع فأخذ .

مسألة : منه والذي يولي من امرأته سنة ثم يتركها حتي تبين بالايلاء ثم يتزوجها في السنة أيضا وهو قد حلف عن وطئها تلك السنة فقال من قال ان مضى أربعة اشهر وبانت بالايلاء فيمسك عن تزويجها حتي يبقى من السنة اقل من أربعة اشهر ثم يتزوجها فان لم يطأها حتي تنقضي السنة فقد بر في يمينه وله وطئها ولا حنث عليه .

مسألة : وعن أبي عبدالله رحمه الله في هذا قال ان تزوجها ثانية ثم امسك عن وطئها أربعة اشهر لم تخرج منه بالايلاء ثانية ولا تخرج منه الا بالاول ولكن عليه كفارة يمينه اذا وطئها في السنة . وهذا لمن حلف بغير الطلاق وهذا الرأي هو الاكثر مع فقهاءنا وبه ناخذ .

مسألة : منه فاذا حلف لا ياتي امرأته في أهلها . فان كانت ذهبت اليه وهو كارهة لم يلزمه الايلاء حتي يحلف لا ياتيها الى موضع لها عليه الكينونة فيه . قال أبو الحواري قال من قال اذا خرجت الى أهلها لم يقع عليها ايلاء وقال من قال يقع عليها الايلاء . وقال من قال ان

كانت خرجت اليهم باذنه وقع عليها الايلاء . وقال من قال ان كانت شرطت عليه السكنى مع اهلها وقع عليها الايلاء وان لم تكن شرطت عليه السكنى لم يقع عليه الايلاء . خرجت برأيه او بغير رأيه . هكذا يوجد عن محبوب وبه ناخذ .

مسألة : وقال في رجل حلف بطلاق امراته ان لم يطاها الليلة في هذا البيت فوطئها في الحائط ثم وطئها في البيت فاختلف بعض فقهاءنا في ذلك وكا اكثر القول قول من راها حرمت عليه حيث وطئها قبل ان يطاها في البيت .

مسألة : واما اذا قال لزوجته ان وطيتك سنة الامرة واحدة فانت طالق . فما لم يطاها فلا يدخل عليه الايلاء . وان بقيت لم يطاها اربعة اشهر او اكثر حتي تنقضي السنة . لان في كل وقت له وطئها . فان وطئها تلك المرة التي استثناه في أول تلك السنة او بعد ذلك ثم تركها لحال يمينه حتي تمضي اربعة اشهر بانته بالايلاء ولا يحنث في يمينه بالطلاق لان الحنث لم يقع بعد فان وطئها ثانية بقدر ما يجب فيه الغسل ويلتقي الختانان فقد وقع الحنث بالطلاق وخرج من الايلاء ان امضى الجماع قبل ان يردها بما بقي من الطلاق لما طعن ووقع الحنث فسدت عليه ابدأ .

مسألة : وعن رجل بصحار وامراته بالجوف فحلف لا يدخل الجوف سنة . فقد قيل انه يدخل عليه الايلاء . وقيل لا يدخل عليه لأنه يحل له وطئها في غير الجوف .

مسألة : وعن رجل اعطى رجلاً مالا على ان لا يطأ امراته سنة يجب عليه الايلاء ام لا . قال لا يلحقه ايلاء والله اعلم .

مسألة : وعن رجل قال لابنه امك طالق ان وطئت زوجتك الى خمسة اشهر فلم يمس امراته خمسة اشهر مخافة ان تذهب امه من ابيه هل يدخل عليه الايلاء . قال لا .

مسألة : وعن رجل قالت له زوجته ان قربتني الى خمسة اشهر فما لي صدقة لوجه الله فلم يقربها حتي تمضي اربعة اشهر أيدخل عليه الايلاء. قال لا.

مسألة : من كتاب الضياء ومن هجر امرأته اربعة اشهر فعن جابر بن زيد انه لاشيء عليه الا ان يكون اقسام بالله لايمسها ولايجامعها فهو ايلاء .

مسألة : وعن جابر ابن زيد عن ابن عباس قال لا يكون ايلاء الا بحلف .

مسألة : ومنه ومن قال لامرأته ان لم اطاك فانت طالق فلا يقع عليها بهذا ايلاء العلة في ذلك ان اليمين لا يمنع الوطى وانما يجب الايلاء بيمين تمنع الوطى فيكون اذا وطى حائثا في شيء من الاشياء ومحجورا عليه لسبب يفعله او لغاية ينتهي اليها وهذا مباح له الوطى فلا ايلاء عليه ولا يقع عليه حنث ان وطى الا ان تجيء حالة يعرف انه لا يقدر علي وطنها بحال فاذا أبر ذلك المال طلقت . وان لم يطاها حتي ماتت وهي زوجته وثرثه لانه قد كان مباحا له وطنها الا ان تقع به علة يعرف انه لا يقدر علي وطنها ابداً.

مسألة : ومن غيره وعن رجل قال لامرأته او لامته والله لا اقربكما فكان يطا امته ولا يطا امرأته . هل يكون حائثا في يمينه ويكون حائثا وتبين امرأته بالايلاء اذا خلا اربعة اشهر . قال لا يحنث وان لم يطا زوجته حتي يخلو اربعة اشهر بانته منه بالايلاء.

مسألة : وسئل جابر عن رجل قال لامرأته يوم تساليني الطلاق فانت طالق . قال اذا سألته الطلاق فهي طالق واحدة . ومن غيره قال وقد قيل لا يطاها حتي تساله الطلاق فتطلق فان لم تساله حتي تمضي اربعة اشهر فقد قيل تبين بالايلاء . وقيل لا تبين بالايلاء وهي بحالها ابداً فان وطنها يوم سألته ثم سألته الطلاق في ذلك اليوم او

صاحبة تلك الليلة التي وطئها فيها فسدت عليه ابدًا. وان لم تسأله في ذلك اليوم فقد أساء ولا تفسر عليه على قول من يقول انها لاتبين بالايلاء .

مسألة : وسئل عن رجل حلف لا يكلم امرأته ولا يقبلها ولا يبيت معها . قال من قال لا يدخل عليه في ذلك الايلاء لأنه يقدر ان يجامعها ولا يكلمها . ولا يقبلها ونحو ذلك واذا فعل ما حلف عليه من ذلك فعليه كفارة يمينه .

مسألة : وسأله عن رجل قال لامرأته ان عاش ولدي الى الاضحى فامه طالق. فقال الربيع ان كان الرجل الذي حلف له ولد فعاش إلى الاضحى فام الولد طالق باينة. قال أبو عبدالله يملك رجعتها وان لم يكن له ولد فلا طلاق عليه ولا بأس . قال غيره ان كان لامرأته ولد منه او من غيره فعاش الولد الى الاضحى طلقت امرأته تطليقة يملك رجعتها .

مسألة : عن أبي الحسن البسياني وعن رجل يقول لأمرأته ان لم اجامعك فانت طالق فلم يجامعها حتي مضت أربعة اشهر هل تبين منه بالايلاء لأنني لقيت في هذا المسألة ليس عليه ايلاء فاردت معرفة رأيك في ذلك . الجواب ان رأيي في ذلك والذي ناخذ به ان عليه الايلاء فاذا تركها أربعة اشهر بانت لأنه حلف على جماعها . ثم تركها ظالمًا لها حتي انقضت أربعة اشهر والله تعالى قد أوجب التبرص أربعة اشهر لمن حلف عن جماع زوجته بيمين او طلاق لأن الطلاق فيه الايمان قال الله تعالى: ﴿فان فاؤا فان الله غفور رحيم﴾. وان عزموا الطلاق وعزم الطلاق مرور الاربعة اشهر . فهذا عليه اكثر الناس . والعمل عليه ولعل من يوجب الايلاء في ذلك يقول قوله هذا طالق ان لم اجامعها ليس مما يردعها عن مجامعتها وذلك رأيه والسنة لم تأت ولا الكتاب وانما اوجب الكتاب الايلاء على من حلف عن جماع زوجته بطلاق او يمين .

الباب العشرون

في الايلاء بالحمل وفي الوطى وغير ذلك

وعن رجل قال يوم يقدم اخوه فامراته طالق أو يوم تحمل امراته فهي طالق أو قال ان قدم اخوه أو ان حملت امراته فهي طالق ايهاها ام لا . فاما في قوله اذا قدم اخوه أو ان قدم اخوه او متي قدم اخوه . فهذا له ان يطاها حتي يقدم اخوه لم يقع الطلاق . واما قوله ان حبلت امراته فهي طالق . فهذا يطاها مرة حتي ينزل النطفة ثم يمسك عن وطئها حتي تحيض ثلاث حيض . فان استبان حملها طلقت وان لم يستبين حملها رجع فوطئها اخري ثم يمسك عن وطئها . حتي تحيض ثلاث حيض فان استبان حملها طلقت وهو املك بردها وان لم يستبين حملها فعلى ماوصفت لك . وان قال يوم يقدم اخوه فامراته طالق فليس له ان يطاها حتي يقدم اخوه فامراته طالق فليس له ان يطاها حتي يقدم اخوه خرجت منه بالايلاء . وان قدم اخوه قبل انقضاء اربعة اشهر طلقت . وكان له ان يردها بما بقي من طلاقها . ومن غيره قال نعم قد قيل انها تبين بالايلاء في قوله يوم يقدم اخوه فامراته طالق لأنه ممنوع وطئها احتياطا ان يطاها في اول اليوم ويقدم اخوه فتكون قد طلقت في اول ذلك اليوم ووطي مطلقة وحرمت عليه . وان لم يقدم ذلك اليوم فهي امراته ولا تحرم عليه ولا تبين بالايلاء على هذا السبيل لان الاصل ليس بمحجور بتحريم انما محجور احتياطا الا ان يقع ماوصفت لك . واما قوله ان قدم اخوه او اذا قدم او متي قدم فهو كما قال . واما قوله ان حبلت امراته فهي طالق او اذا حملت فهو كما قال غير انه وطئها بعد الطهر من ثلاث حيض ووطئها على ماوصفت جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من يوم وطئها تلك الوطية حرمت عليه لأنه وطي

حاملًا مطلقة . فاجب له اذا طهرت من الثلاث الحيض ان يشهد على رجعتها كلما اراد ان يطاها احتياطًا له . فلعلها ان تكون قد حملت وطلقت فوطي مطلقة . واذا ردها بعد الطلاق ووطي كان قد وطي الاحتياط من غير ان يوجب عليها طلاقًا فاذا جاءت بالولد على هذا الاقل من ستة اشهر من وطئها لم تفسد عليه وذهبت بتطبيقه واحدة وانهدم اليمين . واما قوله يوم تحملي فاننت طالق . فلم يجب فيه بشيء والذي معنا انه لا يطاها ابدا حتي تحمل ويقع الطلاق ويردها . فان تركها فلم يطاها حتي تمضي اربعة اشهر باننت منه بالايلاء في بعض القول . وقال من قال لاتبين منه بالايلاء . واذا باننت منه بالايلاء او بطلاق او تزوجت زوجا غيره وحملت وهي مع غيره انهدمت اليمين ومالم تحمل فرجعت اليه وهو ممنوع وطئها على ماوصفته لك . فان ردها ووطئها وطية ثم تركها ثلاث حيض لم يطاها ثم ردها إذا وطئها ثم وطئها كان على هذا له جائز عندي لانها ان كانت تحمل في ذلك اليوم الذي وطئها فقد طلقت من قبل الرد وردّها فصارت امرأته . وان كانت قد طلقت فقد ردها ان كانت لم تطلق فقد وطي امرأته فعلى هذا يكون دأبة على هذا السبيل فمتي ما حملت فقد انهدم اليمين . وبقيت معه بما بقي من الطلاق . وهذا ان كانت معه باكثر من واحد . وان كانت معه بواحدة فلاينفع الرد هاهنا شيئًا . فان كانت ليست معه الا بواحدة فوطئها بعد طهرها من ثلاث حيض لم اقل انه وطي مطلقة على بعض القول . وهو قول من يقول انها تبين بالايلاء . وهو عندي ابين القولين . فان جاءت بولد اقل من ستة اشهر من وطئها من اول ساعة حلف عليها لم اقل انها حرمت عليه . لاني قد علمت ان الحمل كان قبل اليمين . وانما قال يوم تحمل وهذا فعل مستقبل لايقع به الطلاق فيما مضى من الفعل . وان جاءت بولد لستة اشهر من قال لها هذه المقالة وقد . وطئها بعد ذلك . فقد وقع عليه احكام الوطي بعد اليمين وتفسد عليه اذا جاءت بولد من وطئها لستة اشهر فصاعدا الى سنتين واذا كان قد ترك

وطيها من وطيها فجاءت بالولد بعد وطيه اياها . وقد كان حلف بطلاقها يوم تحمل فجاءت بالولد لاقل من سنتين . وجب الطلاق وحرمت عليه ابدا . وان جاءت به لاكثر من سنتين من وطيها لم اقل انها تحرم فيما بينه وبين الله اذا كان قد ترك وطيها من ذلك . وقد طلقت بالحمل وانقضت عدتها بالولد وله عندي ان يتزوجها اذا تزوجت زوجا غيره . واما الحكم المحكوم عليه ان الولد منه وانه من آخر وطية وطيها أو انه وطى مطلقة حرمت عليه . وكذلك الذي قال يوم يقدم اخوه . فانه يردها اذا اراد وطيها في ذلك اليوم . فان قدم اخوه وقد وطىها كان قد ردها . وجاز له ذلك والله اعلم رجع الى كتاب بيان الشرع .

الباب الحادي والعشرون

في الإيلاء بالطلاق الذي يؤمر بالطعنة فيه

سالت أبا المؤثر عن رجل قال لزوجته والله الذي لا اله الا هو الطالب الغالب لإجامعتك ابداً والا فانت طالق ثلاثاً . فقال أبو المؤثر قد نظرنا في مسالتكم فلم نجد فيها في قول المسلمين ولا جاءت به الأحاديث عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه وبعده الا وقوع ثلاث تطليقات عند عزيمته الحنث اذا كان القسم بهن فان انت امرك أمر ان تطعن طعنة فقد وقعت الثلاث . ووجب عليك كفارة اليمين وبانت ولا تحل لك حتي تنكح زوجا غيرك . وان انت زدت على الطعنة فوق التقاء الختانين ووجب الغسل حرمت عليك هذا ما حفظنا عن اشيائنا وفقهائنا . وان تركتها حتي تنقضي اربعة اشهر بانت بالايلاء . فان انت خطبتها في الخطاب ثم وطيتها حرمت عليك ابداً فان انت طعنت طعنة بقدر ما يلتقي الختانان ويجب الغسل بانت بثلاث تطليقات ثم لم تحل لك حتي تنكح زوجا غيرك . وان انت تركتها فلم تحطبها في الخطاب فتزوجت سواك ثم طلقها الزوج او مات عنها ثم خطبتها في الخطاب . فان وطيتها وطيا فوق ما يلتقي الختانان ويجب الغسل حرمت عليك . وان انت طعنت طعنة بقدر ما يلتقي الختانان ويجب الغسل بانت بثلاث تطليقات ولم يكن لك اليها رجعة حتي تنكح زوجا غيرك . فان طلقها الزوج او مات عنها فاذا انقضت عدتها حلت لك ان تخطبها في الخطاب بنكاح جديد ومهر جديد وحل لك المقام معها ووطيها كيف شئت وكفارة اليمين تلزمك من اول ماتطعن طعنة وكفارة اليمين تلزمك من اول ماتطعن طعنة اطعام عشرة مساكين . فان لم تجد فصيام ثلاثة ايام .

مسألة : وعن رجل حلف بطلاق امرأته لا يباشرها ثم لم يباشرها

حتى خلت اربعة اشهر . قال باننت منه بالايلاء . قلت فان رجع فتزوجها بنكاح جديد ولم يباشرها حتي خلا اربعة اشهر . قال لا ايلاء عليه بعد الايلاء الاول ولا يحنث حتي يباشرها . قال أبو سعيد قد قيل هذا وهو أكثر القول . وقال من قال مالم يطها يلحقه الايلاء بعد الايلاء حتي تبين بالثلاث .

مسألة : في رجل حلف وله امرأة لا يطأها الى سنة فان لم يطها حتي تمضي اربعة اشهر باننت بالايلاء . فان شاء خطبها اذا بقي من السنة اقل من اربعة اشهر . ولا يطأها حتي تمضي السنة . وان هو أراد غير ذلك فليطعن طعنة واحدة حتي تغيب الحشفة لايزيد على ذلك ثم لينزع عنها ويشهد على رجعتها وان وطئ أكثر مما وصفت لك حرمت عليه أبداً . قال أبو سعيد هذا اذا حلف بطلاقها الا يطأها فهو كما قال واما اذا حلف لا يطأها الى سنة . فان وطئها فانما عليه كفارة يمين . وينهدم عنه الايلاء . وان لم يطها حتي تمضي اربعة اشهر باننت بالايلاء فان ردها ووطئها قبل السنة فانما عليه كفارة يمين .

مسألة : من الزيادة المضافة . وإذا حلف الرجل بطلاق زوجته واحدة لا يطأها . وإذا انقضت اربعة اشهر ولم يطأ فقد فانت بالايلاء وان وطئها واتم الجماع فسدت عليه ابدا . ولكن الذي يؤمر به ان يطعن بذكره في موضع الوطي طعنة بقدر ما يلتقي الختان وتغيب الحشفة . وحدها ويجب الغسل ثم ينزع . فاذا فعل ذلك فقد حنث في يمينه . وان كان حلف بطلاق واحدة او اثنتين فقد وقع عليه ذلك الطلاق . وهو املك بردها فيه اذن . واذا ردها كانت زوجته بما بقي من الطلاق وان هو تركها ولم يفعل كذلك حتي تمضي اربعة اشهر باننت بالايلاء . وهي تطليقة باينة والله اعلم . وينبغي للذي حلف بطلاق زوجته ان لا يطأها سنة الامرة واحدة ان يمك عن وطئها فاذا بقي من السنة اقل من اربعة اشهر وطئها تلك المرة التي استثناهم يمك عن وطئها حتي تقم السنة . وان لم يطها الا مرة كما حلف . رجع إلى كتاب بيان الشرع .

الباب الثاني والعشرون

اليمن بالوطي وما أشبه ذلك

والذي حلف لا يجمع امرأته حتي تقول له فقالت له قد قلت لك هذا قد قلت لك تردد عليه ذلك فلم يجمعها او جامعها فان كان مرسلا لقوله فقالت قد قلت لك فقد قالت له قولاً يبريه في يمينه هذه فان وطئها بعد ذلك فلا شيء عليه . وان لم يطأها فقد زال عنه حكم الايلاء بزوال اليمين . وان تركها جنة ليمينه . فاحسب ان في ذلك اختلافا وفي الايلاء ان تركها إلى أربعة أشهر . وان كان قال لها الا أن تقول له ان يجمعها وأراد ذلك فلا ينفعه عندي هذا القول منها ولايزيل عنه الحنث ، وان لم يطأها حتي تمضي أربعة أشهر بانث بالايلاء والايلاء تطليقة باينة منه لها لا يدرك رجعتها في الرد في قول اصحابنا . وان جامعها قبل ان تقول له قبل الأربعة أشهر زال عنه حكم الايلاء وحنث في يمينه فانظر في ذلك .

مسألة : وعن رجل له أربع نسوة فحلف لا يطأ واحدة منهن . ثم وطئ واحدة منهن ولم يقصد إلى واحدة بعينها هل يحنث وهل عليه في التي لم يطأ بأس . فعلى ما وصفت فاذا وطئ واحدة منهن فقد حنث وعليه الكفارة ولا حنث عليه بعد ذلك إذا وطئ من بقي . قلت وان حلف لا يطأهن فوطيها الا واحدة . هل يحنث وهل تبين التي لم يطأها بالايلاء فعلى ما وصفت فاذا وطئ واحدة منهن فقد حنث وعليه الكفارة ولا حنث عليه بعد ذلك إذا وطئ من بقي . فعلى ما وصفت فاذا حلف عن وطئهن جميعا لا يطأهن كلهن فليس عليه في هذا إيلاء اذا جميعا حلف لا يطأهن لم يدخل عليه ايلاء فان وطئ واحدة او اثنتين لم يدخل عليه حتي يطأ الثالثة فاذا وطئ الثالثة دخل عليه . الايلاء في الرابعة فان لم يطأ الرابعة حتي تمضي أربعة أشهر بانث بالايلاء

وحدها . ولا كفارة عليه في يمينه حتي يطأ الرابعة .

مسألة : وعن رجل يطلب الى امرأته نفسها وكرهت فحلف ان لم تفعل لا يطلب اليها حتي تطلب اليه فلما خافت الفرقة طلبت اليه قبل انقضاء اربعة اشهر فقال لا احتاج الى ذلك ثم على ذلك حتي خلا اربعة اشهر قال لعلة لا أري انه ايلاء .

مسألة : وعن رجل حلف او قال امرأته طالق لا يباشرها ليلا فكان يباشرها نهاراً . ويدعها الليل هل عليه في ذلك بأس . فلا بأس عليه على ما وصفت مالم يدع مباشرتها اربعة اشهر ليلا ونهارا فاذا فعل ذلك خرجت منه بالايلاء .

مسألة : وعن رجل قال لامرأته ان لم اتزوج عليك فعلى مائة حبة فوطئها قبل ان يتزوج عليها . فانها لا تحرم عليه .

مسألة : وعن رجل قال لزوجته ان لم تفعل كذا وكذا في هذا اليوم فانت طالق ثم وطئها في أول ذلك اليوم ثم فعلت ما حلف عليها في آخره . هل تفسد عليه . قال معي انه قد قيل تفسد عليه . وقيل لا تفسد عليه . قلت ومامعك من علة من يقول لا تفسد عليه وقد كان ممنوع الوطي حتي تفعل وقد كان داخل عليه الايلاء قال معي انه لا جماعهم ان في اليوم لا يقع به حكم الايلاء وانما يقع به الطلاق وان لم تفعل فاذا قد فعلت فقد وقع البر ولم يقع حكم الطلاق ولا كان في الاصل واجب عليه حكم الايلاء . وانما قالوا تفسد اذا وطئها وقد آلى بطلاقها ان وطئها . فان حلف بطلاقها ان لم تفعل هذا اليوم كذا وكذا . ثم وطئها قبل ان تفعل في ذلك ثم فعلت ما حلف فيه عليها بفعله . قال فيخرج عندي انه بمعنى نعلق احكام الايلاء عليه في بعض القول ان لو تركها جنة ليمينه حتي تمضي اربعة اشهر . وقد حلف بطلاقها ان وطئها ان لم تفعل هذا اليوم فقد قيل تبين بالايلاء فيما عندي اذا تركها جنة ليمينه . وقيل لا تبين بالايلاء اذا انهدم عنه حكم اليمين

وابيح له الوطي .

مسألة : قال هاشم وعن رجل آلى من امرأته فمن قبل ان تخلوا اربعة اشهر اختلعت منه وقبل خلعها . قال ماأراها اذا اختلعت وقيل قبل الأربعة الاشهر الا ان ذلك لايدخل عليه فيه إيلاء . وعدتها من يوم اختلعت والخلع يهدم الإيلاء والله اعلم .

الباب الثالث والعشرون

في الايلاء إلى مادون أربعة اشهر

من الزيادة المضافة واذا قال الرجل لأمراته انت طالق ان لم تدخل دار زيد اليوم أو غدا أو الى شهر أو ثلاثة اشهر مادون تمام اجل الايلاء وهو أربعة اشهر . فاذا حد في ذلك حدا يكون دون الاربعة أشهر فقد اجمعوا ان ذلك لا يكون به حكم الايلاء ولا يكون حكم ذلك حكم الايلاء في خروج وقد اجمعوا لانعرف بينهم اختلافا انه لم تفعل ما حلف عليه من قبل ان عندي انه أراد يجيء الوقت انه يحنث وان امراته لا تخرج منه بالايلاء . واختلفوا في ذلك اذا فعل ذلك ثم تركها جنة ليمينه حتي مضت أربعة اشهر ف قيل انها تبين بالايلاء . وقيل انها لا تبين بالايلاء . واما اذا تركها لغير الجنة في يمينه . فلا ايلاء عليه ولا نعلم في ذلك اختلافاً واختلفوا فيه اذا وطئها قبل ان تفعل ثم فعل ذلك الذي عليه في ذلك الوقت الموقت او الى ذلك الاجل المحدود فقال من قال تفسد عليه امراته فعل او لم يفعل لأنه قد وطئ محجورا عليه غير مباح لأن اليمين كانت متعلقة عليه في الاجماع انه لا مخرج له من الطلاق الا بالفعل كما كانت اليمين متعلقة عليه في الاجماع انه لا يخرج له من الايلاء الا بالفعل . والايلاء ضرب من الطلاق والطلاق اوجب من الايلاء في اجماع اهل القبلة لأن اهل القبلة يختلفون في احكام الايلاء في هذا ولا نعلم بينهم اختلافاً في احكام الطلاق في هذا واقدامه على الوطي في المحجورات اقداما منه على الفساد . قال ولا فرق في ذلك ان لم يدخل دار زيد لغير اجل او اليوم فقد وقع الطلاق فلا محال ان لم يفعل ما حلف عليه ولو كان ذلك كذلك لكان اذا لف بطلاقها ان لم تدخل دار زيد لغير اجل ثم وطئها ثم فعل ان ذلك يزول عنه حكم الايلاء كما يزول به عندكم الطلاق . وقال من قال

انها لا تفسد عليه لانه ليس بمؤثي في الاجماع ايلاء يجب به حكم
الايلاء عليه وانما ذلك لاجل معروف وانما يفسد الوطي على المولي
بالطلاق والظهار لغير اجل او لأجل يكون عليه اكثر من اربعة اشهر
او اربعة اشهر لغير غاية ولانه قد فعل ما حلف عليه ولانه قد وطي
قبل وجوب الطلاق وفي غير عدة ايلاء .

مسألة : واجمع اصحابنا انه اذا قال امرأته طالق ان لم تدخل دار
زيد أو ان لم تضرب عمر والغير اجل مرسلا لكلامه انه ممنوع الوطي
وانه ان وطي قبل ان يفعل ان امرأته تفسد عليه .

مسألة : اعلم ان الايلاء باليمين وبالظهار وبالطلاق والعتاق
وبالصدقة والحج وجميع الايمان قال الله جل اسمه ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ
نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ إلى قوله ﴿فَإِنْ أَتَى اللَّهَ بِمِصْرٍ عَلِيمٍ﴾ . وإذا
حلف الرجل يمينا بطلاق أو عتاق أو بالله أو بالصدقة أو بغير ذلك من
الايمان التي تردعه عن وطي زوجته فهي ايلاء، وكل يمين تمنح
الزوج عن وطي زوجته فهي ايلاء، وحروق الايلاء ان . وان لم . وإذا . وإذا
لم .

مسألة : ومن قال ان لم ادخل دار فلان إلى سنة فامرأته طالق فليس
له ان يقربها حتي يفعل ما قال . فان لم يدخل الدار اربعة اربعة اشهر
بانته بالايلاء وكذلك ان قال ان لم اضرب غلامي هذا إلى سنة فامرأته
طالق هي مثلها . وكذلك ان قال ان لم اعطك كذا إلى سنة . فامرأته
طالق مثلها، ومن قال ان دخلت دار فلان إلى سنة او ضربت غلامي هذا
إلى سنة أو ان اتيتك إلى سنة . او ان اعطيتك كذا درهمي إلى سنة
فامرأته طالق . ففي هذه المسائل الاربع له ان يطأها ان شاء . وقد
فرقوا بين الذي يقول ان لم وبين الذي يقول ان فعلت لأن الذي قال ان
فعلت كذا فامرأته طالق له ان يمسه . ولا يدخل عليه ايلاء والذي قال
ان لم يئس له مسها حتى يفعل ما قال . وإذا لم يفعل ما قال إلى اربعة
اشهر دخل عليه الايلاء لأنه لا يستطيع ان يمسه فان مسها قبل ان

يفعل فسدت عليه امرأته ابداً.

مسألة : ومن مختصر أبي الحسن والايلاء هو الألية باليمين ان يحلف الرجل بطلاق زوجته على فعل ذلك مثل قوله ان جامعك فانت طالق فان جامعها فامضي حرمت عليه . وان طعن بقدر ما يلتقي الختانان . ثم نزع طلقت وله مراجعتها وان تركها حتي مضت أربعة اشهر بانت بالايلاء واذا قال ان لم اجامعك فانت طالق فتركها أربعة اشهر بانت منه بالايلاء . واذا قال ان لم اخرج الى بلد فلانة فانت طالق فلم يخرج حتي تمضي أربعة اشهر بانت بالايلاء . وان قربها قبل ان يخرج حرمت عليه وما كان مثله .

مسألة : في حروف الايلاء . ان وان لم واذا واذا لم كقوله ان لم اطلقك فانت طالق فان لم يطلقها حتي تمضي أربعة اشهر بانت بالايلاء وان قربها حرمت عليه واذا لم يقدم زيد فانت طالق فاذا لم يقدم زيد حتي تمضي أربعة اشهر بانت بالايلاء ولايطا كقوله ان قدم زيد فانت طالق فقد قيل انه لايطا لانه يمكن ان يطا وقد قدم زيد . فيكون قد وطى حراما وقوله ان لم تاكلي هذا الطعام فانت طالق . فهو لايطا او ان لم تاكل حتي تمضي أربعة اشهر بانت بالايلاء وهي تطليقة تحل للأزواج من يومها ويكون خاطبا في الخطاب كغيره . فان رجعت اليه فبولي وشاهدين وصادق . فان وطى فيما يلزم الايلاء حرمت عليه رجع الى كتاب بيان الشرع .

الباب الرابع والعشرون

في الايلاء إلى وقت

ومن جامع أبي صفرة وعن رجل قال ان لم اذهب الى ارض كذا وكذا الى سنة - فامراته طالق ثلاثا . ثم طلقها واحدة ثم تروجت في بقية من عدتها رجلا ولبت معها زمانا ثم علم ذلك . قال يفرق بينها وبين زوجها الأخير . وزوجها الاول احق بها . قال ابو عبدالله ولا يطأها حتى تعتد من الأخير فان رجعت اليه فان الطلاق يجب من يوم خلت السنة . فان زدت اليه في بقية من السنة فانها امراته اذا ردها من الطلاق فان ردت اليه بقية السنة وهي في عدة فهي امراته ان راجعها الا ان يكون طلقها ثلاثا وان كانت ردت اليه بعدما مضت السنة فانه يراجعها . قال ابو سعيد معي انه اذا طلقها ان لم تخرج الى ارض كذا وكذا إلى سنة فانه مؤتى بالطلاق فان لم تخرج حتى تمضي اربعة اشهر منذ يوم آلى بانث منه بالا يلاء . وهي تطليقة . فان طلقها قبل ان تمضي اربعة اشهر فان مضى أجل الا يلاء وهو اربعة اشهر من يوم آلى قبل ان تنقضي عدة الطلاق وقعت تطليقة بائنة وانهدمت عدة الطلاق وان انقضت عدة الطلاق قبل ان تمضي اربعة اشهر انهدم الا يلاء بانقضاء عدة الطلاق . فان تزوجت في العدة بعد هذا كله غلطا ولم تنقضي عدة الطلاق . ولا بانث بالا يلاء فالنكاح فاسد معي . وزوجها الأول احق بها في الحكم الذي وصفت لك فان ردها من الطلاق الذي طلقها فلا يطأها حتى تخرج . وان كان الآخر قد وطئها فلا يطأها حتى تعتد من الآخر وحتى تخرج الى تلك الأرض فان لم تخرج من بعد ان رجعت اليه حتى تمضي اربعة اشهر بانث منه بالا يلاء . وان لم يردها لم يجز له وطئها على حال وكان موليا عنها على الحالة التي كانت عليه . فاذا اعتدت من الآخر وانقضت سبيلها رجعت الى احكام الأول في انقضاء عدتها منه من عدة الطلاق وعدة الايلاء وكانت

احكام الايلاء عليه بحالها يبني عليها منذ آلى عنها بتمام ذلك منذ رجعت اليه والى احكامه من انقضاء سبيلها من الآخر ما كان بقى عليها من عدة الايلاء وعدة الطلاق على سبيل ما وصفت لك ولا يجب لها من عدة في الايلاء ولا في الطلاق ما كانت في احكام غيره في الزوجية ولا في عدة فاذا رجعت الى عدة منه فان انقضت عدة الطلاق قبل عدة الايلاء انهدم الايلاء وان انقضت عدة الايلاء تطليقة وبانت منه وحلت للازواج . هكذا عندي على حسب هذا . ومن الكتاب وعن رجل طلق امراته الى وقت وقتته فتزوجت امراته في بقية من الوقت . قال اذا ردت اليه قبل الوقت أو بعده انتزعت من الآخر فانها تعتد بما كان مضى من وقت السنة وهي بمنزلة يوم تزوجها المؤخر . ومن غيره قال ابو سعيد معي انه يخرج على قوله ان لو قال لها اذا مضت اربعة اشهر فانت طالق فظنت ان الطلاق قد واقع فاعتدت وتزوجت . وظنوا ان ذلك جاز لها بعد شهرين منذ قال لها ذلك . فان كان كذلك فانه اذا علموا ذلك انتزعت من الآخر ورجعت الى احكام الاول . فان كان قد مضى لها في ملك الآخر قليل أو كثير لم ينظر في ذلك على معنى قوله ولو مضى لها سنة عنده وتنزع من الآخر وتكون في احكام أول . فان لم يكن دخل بها الاخر على معنى قوله يخرج . فان لم يكن الاخر وطيبها فمن حين ما ترجع الى الاول اعتدت الشهرين وجاز للأول ان يطاها . وان كان وطيبها الآخر فمعى على معنى قوله انه لا يطاها الاول حتى تعتد من الآخر ثم يطاها الاول ان شاء مالم تمض الشهران من بقية الأربعة اشهر التي وقت لها انها طالق اذا مضت فانظر في ذلك . وفي عدله وتدبره واعرضه على آثار المسلمين فاني انما فسرت لك على معنى قول . ومعنى انه يخرج على معاني قوله . فاذا مضى شهران منذ رجعت الى الاول وقع طلاقه في الحكم على معنى قوله ان كان كذلك اراد وان كان وطيبها الاخر فمعى انها تعتد من الآخر ثم ترجع الى احكام الاول بعد عدتها من الآخر في عدة التي جعل عليها من الطلاق فاذا مضى شهران منذ اعتدت من الآخر طلقت الطلاق الذي جعل عليها الاول ان كان كذلك . ولا ينظر فيما مضى على معنى قوله من السنين والشهور

مع الآخر في حكم الطلاق الذي جعله الأول عليها إذا مضت أربعة أشهر
إذا كانت في الحكم خارجة من أحكامه . وأن كان على ما يخرج عندي في
العدة وانقضائها .

الباب الخامس والعشرون

في المؤلى يتزوج التي بانث منه ولا يطأ حتى تمضي أربعة اشهر

وقيل في المؤلى اذا بانث امراته ولم يكفر حتى تزوجها بنكاح جديد . انه قال من قال ان تركها بعد التزويج أربعة اشهر اخرى بانث ايضا بالآيلاء مرة ثانية . وقال من قال لا تبين بالآيلاء الامرة واحدة . ويوجد عن ابي عبدالله محمد بن محبوب رحمه الله أنه قال انا آخذ بقول من قال انها لا تحرم عليه ولا تبين بالآيلاء الا مرة واحدة والله اعلم بالصواب .

مسألة : وسالته عن رجل آلى من امراته وكانت حاملا فمضت أربعة اشهر لم تضع هل تبين بالآيلاء . قال هكذا عندي . قلت له ارايت هل لها ان تزوج حين بانث ام ليس لها حتى تضع . قال هكذا عندي ان ليس لها ان تزوج حتى تضع . قلت له ارايت ان تزوجت بعد ان بانث بالآيلاء قبل ان تضع . هل يثبت التزويج . قال معي انه لا يثبت ذلك حتى تضع . قلت له ان تزوجت قبل ان تضع ولم يدخل بها حتى وضعت ثم دخل بها بذلك النكاح الأول . هل يثبت التزويج ويجوز ذلك ولا يفرق بينهما . قال معي انه قد قيل في ذلك باختلاف فقال من قال يثبت النكاح ولا يفرق بينهما . وقال من قال لا يثبت ذلك ويفرق بينهما لأن النكاح وقع قبل ان تنقضي منها اسباب الحمل من الأول قلت له فان وطئها قبل ان تضع هل تحرم عليه . قال معي انه قيل تحرم عليه بذلك ولا اعلم في ذلك اختلافا . قلت له فعلى قول من يقول ان النكاح لا يثبت ويفرق بينهما إذا جاز بعد ومنوع الحمل . هل يملك الزوج ردها . قال معي انه لا يملك ردها لانها بائنة منه بعد الأربعة الأشهر .

مسألة : جواب من الشيخ ابي عبدالله محمد بن ابراهيم رجل تزويج امرأة ولم يدخل بها . ثم انه حلف بالله تعالى انه لا يدخل بها ولا أخذها فخلت اربعة اشهر ولم يدخل بها . أتبين منه بالا يلاء أم لا . ارايت ان كانت تخرج منه بالا يلاء الا انه كان في تلك الأربعة الا شهر يدخل بها ويغلق عليها الباب او مس فرجها من فوق الثوب ولم يجامعها الا ما ذكرت لك ثم خلت الأربعة الا شهر . هل عليها في ذلك عدة منه ام لا عدة عليها في ذلك علي هذه الصفة وان كان ، عليها عدة بذلك الذي ذكرته من اغلاق الباب ومس فرجها من فوق الثوب ثم لم يعلمها بذلك ومرت السنين على ذلك . هل تخرج من العدة ام لا تخرج من العدة على هذه الصفة الا بقصدونه . وهذا ان كان عليها عدة قلت وعلى هذه الصفة من اغلاق الباب ومس فرجها من فوق الثوب ثم خرجت منه بالإيلاء أو طلقها يلزمه لها الصداق كاملا ام نصف الصداق . الذي عرفت انه اذا لم كاملا ام نصف الصداق . الذي عرفت انه اذا لم يوفها عاجلها ولم يُمكنه من الدخول بها الا ان يوفها صداقها العاجل . ولم يقدر هو على صداقها العاجل انه لا ايلاء عليه والله اعلم . واما اذا كان يقدر على عاجلها ولم يعطها اياه ولم تمكنه من الدخول بها الا بتسليمه اليها فلم يسلمه . فقد قيل انه يخاف ان يدخل عليه الا يلاء والله اعلم . واما ان كانت تمكنه من الدخول بها ولو لم يسلم اليها صداقها العاجل فترك وطئها حتى خلت الأربعة الأشهر ولم يكن له عذر في تركه فعندي انه يدخل عليه الا يلاء . واذا ثبت حكم الا يلاء وانما هو تربص اربعة اشهر فاذا خلت اربعة اشهر فقد انقضت عدتها وحلت للازواج الا ان تكون حاملا . فلا تتزوج الا حتى تضع حملها . هكذا قيل والله اعلم . والمرأة التي يولى عنها انما عدتها هذه الأربعة الأشهر التي يتربص فيها كما قال الله عز وجل: ﴿تربص أربعة أشهر﴾ فإذا خلت الأربعة الأشهر انقضت عدتها وبانت بتطليقة. وحلت للازواج الا ان تكون حاملا. واذا لم يكن وطئها ولا مس فرجها ولا نظره . فعندي انه انما لها نصف الصداق . ولانها مطلقة . واما المطلقة اذا طلقها قبل ان يطأها ولومس فرجها او نظره أو أغلق عليها بابا

أو أرخى عليها سترا وخلا بها أو ما أشبه هذا فإنه ليس عليها عدة كذلك قال الله فإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها . وأما في الحكم إذا صح الخلو بها مما يمكنه وطئها فقد قيل إن عليها العدة ولو ادعت أنه لم يطئها . وأما الصداق إذا مس فرجها أو نظره فلها الصداق كامل . وأما مسه من فوق الثوب فقد قيل أنه كالمس من تحته إذا عرف مامس . وقال من قال أنه ليس بمس . فعلى هذا القول عندي فلها نصف الصداق حتى يمس من تحت الثوب . وعلى القول الأول فعليه الصداق كله . وأما العدة إذا طلقت . ولم تعلم فقد قيل تحسب بما مضى وتنقضي العدة . وقال من قال حتى تعلم ذلك . وتعتقد العدة . وأما المتوفي عنها زوجها فقد قيل أنها تحسب بما مضى لان المطلقة تجب عليها العدة بالحيض والأشهر وما أشبه ذلك . فلا اختلاف العدد عليها وجب عليها النية والقصد إلى العدة . والمتوفي عنها زوجها إنما عدتها أربعة أشهر وعشر فهو كان لها ولا يحتاج إلى النية . وهذا عندي أنه . في بعض القول والله أعلم .

مسألة : وسئل عن رجل آلى من زوجته ثم ارتد عن الإسلام . فقيل إن تمضي أربعة أشهر رجع إلى الإسلام فوطئها في ذلك اليوم هل يدركها قال معي أنه يدركها . قلت فإن كان آلا منها ثم ارتد عن الإسلام ثم مضت أربعة أشهر ثم رجع إلى الإسلام هل تكون قد فانتته بالأيلاء . قال هكذا عندي . قلت فهل له أن يتزوجها تزويجها جديدا . قال هكذا عندي برضاها إن كان بقي بينهما شيء من الطلاق . قلت فهل عليه أيلاء بذلك الأول . قال معي أنه قد قيل أنها تبين بأيلاء ثاني . وقيل لا تبين إلا بالأيلاء الأول فيما عندي . قلت وما أحب إليك من القولين . قال لا يبين لي خطأ أحدهما وأرجو أنه أكثر ما يوجد أنها لا تبين إلا بأيلاء واحد ولكل نظر . قلت وسواء آلى عنها ثم ارتد عن الإسلام إلى أن تمضي أربعة أشهر أو تركها حتى مضى أجل الأيلاء في القول والاختلاف في وقوعه عليها

بالآيلاء الثاني . قال لا يبين لي في ذلك فرق . قلت له فان طلقها طلاقا يملك فيه رجعتها ثم ارتد عن الاسلام فرجع الى الاسلام . وقد خلت عدتها هل يتزوجها تزويجا جديدا . قال هكذا عندي اذا كان باق بينهما شيء من الطلاق . قلت وتكون معه بما بقي من الطلاق ام بالثلاث . قال معي انه بما بقي من الطلاق . قلت فان طلقها تطليقة واحدة ثم انقضت عدتها . وتزوجها زوج غيره ولم يدخل بها . ثم تزوجها الاول لكم تكون معه من الطلاق . قال معي انه قد قيل تكون معه بما بقي من الطلاق . قلت فان كان الزوج الثاني قد كان دخل بها ثم طلقها . ثم تزوجها الاول تزويجا ثانيا وقد كان طلقها واحدة تكون معه بما بقي من الطلاق ام بثلاث تطليقات . قال معي انه قد قيل هذا وهذا . قلت وما علة من يقول انها تكون معه بثلاث تطليقات للعدة التي قد بقيت عليها من الثاني ووطيه لها ام بغير ذلك . قال معي انه يتحول احكام النكاح الاول عنه وينويه لغيره لما يختلف فيه بانه لو كان ثلاثا الطلاق من الأول لرجعت الى ثلاث تطليقات معه فالو احدى والثنتين في المعنى . قلت ومن اين لم تجعل له في حال ما تزوجها الثاني ولم يدخل بها . ثم طلقها ما جعل له في حال ما وطئها من الطلاق بالثلاث وما علته على ذلك . قال معي انه لإجماعهم ان احكام زوجته بحالها وانها لا تحل له ولو كان طلق ثلاثا الا بالدخول من الثاني .

الباب السادس والعشرون

في الإيلاء من أحد الزوجين بطلاق الأخرى

من الزيادة المضافة . وقيل اذا كان للرجل امرأتان فقال لعمره ان وطيت حفصة . فانت طالق . وقال لحفصة ان لم اطلقك فعمره طالق ثلاثا . فان وطى حفصة طلقت عمره . واحدة الا ان ينوي اكثر وقد انهدم الإيلاء عن حفصة لانه كان قد آلا عنها بقوله ان وطئها فعمره طالق . لانه كان ممنوعا وطئها لوقوع الطلاق بعمره . وإن لم يطلق حفصة إلى أربعة اشهر . بانته عمره أيضا بالإيلاء ان كانت في عدة الطلاق . وان انقضت عدة الطلاق من وطى حفصة ولم يرد عمره فلا إيلاء وان ردها أو كانت في العدة او كان تزوجها تزويجا جديداً ثم لم يطلق حفصة حتى تمضي أربعة اشهر مذ قال لحفصة ان لم اطلقك فعمره طالق فان عمره تبين بالا إيلاء فقال من قال واحدة وقال من قال بالتطليقة الاولى ولا يقع على حفصة هاهنا طلاق ولا إيلاء . وان لم يطأ حفصة حتى تمضي أربعة اشهر بانته حفصة بالإيلاء وهي واحدة وان لم تطلق حفصة حتى تمضي أربعة اشهر بانته عمره بالإيلاء . فقال من قال ثلاث وقال من قال واحدة وهو المعمول به . وان لم يطأ حفصة ولكن طلقها فانه لا يقع على عمره طلاق ولا إيلاء لانه ان لم يطأها إلى أربعة اشهر بانته هي بالا إيلاء . ولا يقع على عمره طلاق بوطئها . وكذلك قد انهدم الإيلاء عنها والطلاق عنها . فن طلقها فانقضى اجل الطلاق قبل مضي الأربعة أشهر فقد انهدم الا إيلاء وتبين بما طلقها وان طلقها طلاقا يملك فيه الرجعة . ثم لم ينقضي أجل الا إيلاء حتى تمضي أربعة اشهر بانته بالإيلاء أيضا مع ما طلقها من الطلاق .

مسألة . وعن رجل له امرأتان اسم احديهما زينب والأخرى عائشة . فقال ان لم يطلق عائشة . فزينب طالق فسئل أيهما طلقت فقال مالى في

واحدة منهما نية . فاذا مضت اربعة اشهر ولم يطلق أحديهما فقد باننا منه جميعا . كل امرة تطليقة الا ان يكون نوي الطلاق كله . وان وقع على زينب قبل عائشة فقد حرمت عليه عائشة . وان وقع عليهما فقد حرمتا عليه جميعا . ومن غيره الله اعلم الذي معنا انه مولى عن زينب بطلاق عائشة . فان طلق عائشة قبل اربعة اشهر فقد برمن الإيلاء ويردها في العدة ان اراد ذلك . فان لم يطلق عائشة حتى مضت اربعة اشهر بانت زينب بالإيلاء وعائشة امراته وان لم يطلق عائشة زينب قبل اربعة اشهر فقد فسدت عليه زينب تفسر عليه عائشة بوطي زينب . وان وطى عائشة في الأربعة الأشهر . لم تفسد عليه واحدة منهما . فان لم يطلق عائشة إلى اربعة اشهر بانت زينب بالإيلاء . وان طلق عائشة في الاربعة اشهر ولو كان قد وطى عائشة فقد تفسد عليه واحدة منهما بوطي عائشة . قال المضيف لعله اراد فليل لا تفسد عليه واحدة منهما .

مسألة : وان قال ان لم اطلق عائشة فواحدة منهما طالق . وان لم يطلقها إلى اربعة اشهر بانتا منه جميعا بالإيلاء لانه مولى عنهما جميعا فايهما وطى قبل ان تطلق عائشة في الاربعة اشهر فسدت عليه التي وطى . ولعل بعضا يقول يفسدان عليه جميعا بوطي واحدة منهما لانه جميعا فسدتا عليه جميعا . وكذا ان قال ان لم يطلق واحدة منهما فواحدة منهما طالق . فان لم يطلق واحدة منهما حتى تمضي الأربعة الاشهر بانقا منه بالإيلاء . وان وطى واحدة ففي ذلك اختلاف وان وطيهما جميعا فسدتا عليه جميعا . وان طلق واحدة منهما قبل اربعة اشهر فالأخرى امراته ويرد الاخرى في العدة ان شاء . وان قال ان لم اطلق واحدة منهما فزينب طالق . وقد آلى عن زينب بطلاق أخذهما . وان وطى زينب قبل ان يطلق احدهما فسدت عليه زينب . وان وطى عائشة . لم تفسد عليه . وايتهما طلق فقد انهدم عنه الإيلاء في زينب ولو طلق زينب انهدم الايلاء فيه عنها رجع الى كتاب بيان الشرع .

الباب السابع والعشرون

في وطى المولا عنها

وعن رجل طلق زوجته ان لم تفعل كذا وكذا ثم لم تفعل حتى بانث منه بالإيلاء . ثم تزوجها بنكاح جديد هل له ان يطاها قبل ان تفعل ما حلف عليها وان وطىها قبل ان تفعل هل يحرم عليه . وهل عليه ايلاء ثاني . فعلى ما وصفت فاذا بانث بالإيلاء وراجعها بنكاح جديد فقد انهدمت عنه اليمين وله ان يطاها من قبل الفعل .

مسألة : وعن ابي الحواري وعن رجل وقع بينه وبين رجل من اهل قريته ماثورة وضره الرجل في ماله فقال امراته طالق عشرا ان لم ينصفوه خواص ذلك الرجل وكان شيخهم غائبا فوطى الرجل الحالف زوجته . وهو منتظر لشيخهم ان انصفه والاخرج من البلد فوصل الشيخ فانصفه واعطاه الحق . فعلى ما وصفت فاذا اوطى الرجل زوجته من قبل ان يعطوه الإنصاف . وانما كان الانصاف لعله من بعد الوطى فقد حرمت عليه زوجته ابدا ابدا لا شك في ذلك ولامرء لأنه آلى عن زوجته في امراته ثم وطىها من قبل ان يبر يمينه فقد وقعت الحرمة بينهما ابدا وان نكحت زوجا غيره فلا رجعة له عليها .

الباب الثامن والعشرون

الايلاء بالتحريم

قلت فان قال انت على حرام على البدية ما يلزمه . قال معي انه يلزمه كفارة يمين ولا تحريم عليه بهذا القول . ويجوز له ان يطأها قبل ان يكفر وبعد ان يكفر على معني قوله . قيل فان قال انت على حرام ان وطئتك هل يكون موليا . قال هكذا معي انه مولى لانه ان وطئها وجبت عليه الكفارة بقوله انت على حرام ان وطئتك .

مسألة : وعن رجل قال امراتي على حرام الى الربع . فعلى ما وصفت فان لم يقرب امراته حتى تمضي اربعة اشهر بانث بالا يلاء وان قربها من قبل ان يتربع القيض من عند العامة حنث في يمينه . وكان عليه الكفارة باطعام عشرة مساكين . فان لم يجد فصيام ثلاثة ايام ولا باس عليه في امراته . واذا تربع القبض من عند العامة فذلك وقت الربع . قال ابو سعيد اذا حرم امراته على نفسه الى الربع كان عليه كفارة اليمين منذ حرمها على نفسه قربها او لم يقربها . فان لم يقربها الى اربعة اشهر بانث منه بالايلاء . فان قربها قبل ذلك انهدم عليه الا يلاء وان قال امراته عليه حرام ان قربها الى الربع فهو كما قال .

مسألة : وعن رجل جعل عليه امراته حراما ولم ينو الطلاق . فعلى ما وصفت فعليه كفارة يمين مرسل اطعام عشرة مساكين . فان لم يجد فصيام ثلاثة ايام فان لم يطأ امراته حتى تمضي اربعة اشهر بانث بتطليقة . والكفارة ان شاء قبل الوطي . وان شاء بعد الوطي .

مسألة : حفظ محمد بن محبوب عن عمن حفظ عن سليمان بن عثمان في رجل يقول امراته عليه حرام كحرمة الظهار أنه يلزمه كفارة يمين وظهار .

مسألة : وعن موسى وأزهر في الذي قال امراته عليه حرام . قال يمين يكفرها فسالتهما عن تفسير ذلك . قال يمين .

مسألة : وعن رجل قال لزوجه أنت على حرام الى يوم الدين . قال ابو سعيد معي انه قد قيل من حرم امراته على نفسه فعليه كفارة يمين . وقال من قال انه يكون موليا ان لم يطها ولم يكفر حتى تمضي اربعة اشهر بانته بالايلاء . ومعني انه قيل ان لم يطها مرسلا حتى تمضي اربعة اشهر بانته بالايلاء . ومعني انه قيل ان لم يطها مرسلا حتى تمضي اربعة اشهر بانته بالايلاء قيل انه لا يلحقه الايلاء لانه ليس ممنوع الوطى اذ هو حائض وطي او لم يطي . وقوله عندي الى يوم الدين وتحريمها بلا حد كله سواء اذا حرمها في غير يمين يحلف عليها بتحريمها . فان قال ان وطيتك فانت على حرام . هل يلحقه الاختلاف في الايلاء . قال لا يبين لي ذلك لانه انما يخرج خالعال بتحريمها ومعني الايلاء لها هو معنى الحلف .

مسألة : من الزيادة المضافة . قال ابو سعيد انه معه الإختلاف في ذلك فقال من قال تبين بالثلاث وقال من قال تبين بواحدة لا يملك رجعتها . وقال من قال تبين بواحدة يملك الرجعة . وقال من قال من أصحابنا انه مولي . وقال من قال يكفر ولا ايلاء عليه . وهو قول جابر بن زيد فيما قيل . وقال من قال اذا تركها جنة ليمينه بانته والا فلاتبين . ومن الزيادة المضافة ايضا ومن جامع بن جعفر .

الباب التاسع والعشرون

الافاءة بالإيلاء

قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ فَاؤًا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. وينبغي للمولي عن زوجته اذا برأ أن يفي الى زوجته ويطأها وان كان مريضاً أو مسافراً أو مسجوناً أو في سبب لا يمكنه ان يفيء اليها فليل انه يشهد انه قد فاء الى زوجته ولم يمنعه عن وطئها الا ما هو فيه . واما المريض فليل ينبغي له ان يمس فرجها بيده او كيف ما يمكنه وان لم يفعل . فلا بأس ان شاء الله . وان لم يفعل حتى تمضي اربعة أشهر فهو عزم الطلاق . وقد بانث منه يتطليقة والله اعلم من غيره .

مسألة اجتمعوا ان الفيء المذكور هو الجماع وكذلك قال ابو عباس وعلى وابن مسعود وغيرهم . واختلفوا في فئى من لا يقدر على الجماع فقال قوم اذا فاء بلسانه وقبله فقد فاء .

مسألة : ومن غيره وسالته عن المولي المسافر المحبوس اذا اشهد على الافاءة ولا يقدر على اللمس لبعده سفره وحبسه هل يجزيه الاشهاد ويدرك زوجته . ولو انقضى اجل الايلاء قبل ان يرجع . قال معي انه اذا كان له عذر في سفره . ولم يقدر على الافاءة لحبسه فارجو انه قيل يجزيه الاشهاد عن الافاءة الى زوجته لا يقع عليه ايلاء . قلت له فان ترك الاشهاد تعمد أو جهل هل يقع عليه الايلاء . قال معي انه اذا لم يفي بما يمكنه من وطئ او مس او اشهاد لغير مانع يمنعه عن ذلك . فمعى انه قد قيل يقع عليه الايلاء . قلت فيجوز الاشهاد في السفر ولو كان قد آلى في الحضر ثم خرج فمنعه عن الافاءة بالوطئ واللمس . قال معي انه قد قيل اذا آلى فليس له ان يسافر حتى يفيء . وانما ذلك اذا آلى في سفره ثم لم يمكنه الرجوع الى الافاءة . قلت له فان خرج من خوف فمنعه السفر عن

الرجوع الى الافاءة . هل يجزيه الاشهاد . قال يعجبني ان يكون له ذلك اذا كان له عذر في الخروج ولم تمكنه الرجعة للعذر المتبقى عليه بمنزلة الحبس .. وغيره . قلت له فان منعه الوطي هل يجزيه الاشهاد . قال معي انه اذا ثبت له العذر بالمنع عن الوطي وبان ذلك . فهو احدا يعذر به اذا لم يبلغ الى الافاءة وليس عليه عندي ان يجزيه الإشهاد اذا لم يمكنه الوطي أو اللمس . قلت له فان عجز عن الوطي واللمس هل عليه ان ينظر . قال لا اعلم اني وجدت ذلك في قولهم وانما قيل يلمس والله اعلم بذلك ولم اره يوجب ذلك ولم يصرح به .

مسألة : قلت له فان كانت هي المسافرة وقد خرجت بغير رايه . هل عليه الخروج اليها حتى يفىء بالوطي . قال معي انه اذا خرجت مراغمة له بذلك فليس عليه ان يخرج اليها . ولعل ذلك يوجد عن محمد بن محبوب ولعل بعضاً يذهب الى ان عليه الخروج حتى يفىء فيما يشبه عندي والله اعلم .

مسألة : قلت فان آلى عنها وهي مسافرة هل عليه الخروج اليها . حتى يفىء بالوطي ام عليه الإشهاد . قال معي انه قد مضى القول في ذلك فان كانت سافرت برايه فكما قيل وإن كانت بغير رايه فكذاك .

مسألة : والذي يولي من امراته قبل الجواز فان كان يقدر ان يطاها او لا تمنعه نفسها أو كان على مقدره من حقها . فلم يدفعه اليها ولم يطاها حتى تمضي اربعة اشهر فنخاف ان تبين بالإيلاء . واما ان كانت لا تقربه الى نفسها حتى يصير اليها حقها فذلك لها وان لم يقدر على حقها ولم يدفعه اليها فلا يدخل عليه ايلاء .

مسألة : وكذلك قيل يشهد اذا نشزت منه امراته انه لم يمنعه من وطئها الا هربها . وكذلك ان قدر عليها فكلما اراد ان يطاها قاتلته فان خاف الفوت فانه يشهد انه لم يمنعه من وطئها الا ذلك . وكذلك اذا قال انه قد وطئها وانكرت هي ذلك فالقول قوله مع يمينه لقد وطئها بعد ان آلى منها

قبل ان تمضى اربعة اشهر . فان اشهد شاهداً واحداً لم يجزه وان اشهد شاهدين غير عدلين فقل ان صدقتهما ادركها . وان حاكمته لم يدركها الا بشاهدى عدل .

مسألة : وعن ابى عبدالله رحمه الله قلت فهل تصدقه على اشهاذه . قال ليس لها أن تصدقه حتى يعلمها الشاهدان ولا تمكنه من وطئها فان امكنته واحضرها الشاهدين فشهدا وارخا وقتا يدركها فيه والا فانها تحرم عليه ويفرق بينهما .

مسألة : وفي جواب ابى على رحمه الله وعن رجل آلى من امرأته ثم غاب عنها مخلت اربعة اشهر . ثم تزوجت برجل ثم جاء زوجها يقول انه قد فاء اليها فى الأربعة الاشهر . وهى تقول لم يفى الى فان الأول اولى بها وعليه اليمين والقول قوله .

مسألة : وعن سعيد بن محرز فى رجل تزوج امرأة مفقودة ثم ظاهر منها وكفر فلما اراد ردها علم بحياة المفقود فاعتزلها الآخر حتى مضت الاربعة اشهر . قال ابو جعفر اقول برأى انها تتم العدة من حين اختار الال الصداق . واما الوضاح بن عباس ومحمد بن محبوب رحمة الله عليهما فقالا ذهينته . قال ابو الجوارى ذهبتة الا لم يفى اليها حتى انقضى الاجل .

مسألة : فى الصبية وسئل عن رجل آلى من امرأته وهى صبية لا بجامع مثلها . قال من قال ان هو اشهد فى الأربعة اشهد انه قد فاء اليها فهى امرأته وعليه الكفارة . وان لم يشهد حتى تمضى الأربعة الاشهر بانته منه بالايلاء . وقال آخرون اذا خلف لا يقربها عشر سنين وهى صغيرة يومئذ لا يجامع مثلها ثم تركها الى ان صارت يجامع مثلها . فان لم يفى اليها حتى مضت الاربعة الأشهر وقع الايلاء وبانت منه . وقال من قال انه انما يكون وقت الايلاء والظهار اذا بلغت ورضيته زوجا فان وطئها قبل البلوغ فسدت عليه .

**مسألة : وقيل اذا اراد الرجل ان يفيء الى زوجته وبر بيمينه فوجدها
حائضا فانه يؤمر أن يجردها ويمس ويقول لم يمنعني منها الا ما هي
فيه من الحيض رجع الى كتاب بيان الشرع .**

الباب الثالثون

ففي الظهر

ومن جواب أبي الحسن في رجل قال لزوجته انت كأمي او انت علي كأمي ان خبزت لشهرين او ثلاثة اشهر او اربعة اشهر . قلت ما يلزمه في ذلك . فعلى ما وصفت فان كان هذا الرجل يعنى بقوله ان لا تخبز له في هذه الاشهر فاذا خبزت له في هذه الاشهر مرة واحدة وقع الظهر ولا يطاها حتى يكفر . وان كان يعنى لا تخبز له في هذه الاشهر يعنى لا تخبز له في كلها . فلا يقع الظهر حتى تخبز في كل هذه الاشهر ثم هنالك يقع الظهر . فان لم يكن له معنى فاذا خبزت له مرة واحدة وقع الظهر . ويطاها حتى تخبز له فاذا خبزت له فلا يطاها حتى يكفر . فان وطاها قبل ان يكفر حرمت عليه أبدا وترزمه الكفارة . من حين ما تخبز له في الاجل في الاربعة الاشهر . فان لم يكفر حتى مضى اربعة اشهر بانته بالايلاء بتطبيقه بائنة .

مسألة : وعن رجل قال لزوجته انت على كأمي ما يلزمه فهذا يلزمه الظهر فان قال انما نويت في الحق والقدر لم يقبل ذلك منه اذا حاكمته المرأة وان صدقته على ذلك وسعها المقام معه والله اعلم .

مسألة : وسالته عن رجل قال لامرأته انت على كظهر أمي الف مرة ما يلزمه . قال معي ان عليه كفارة واحدة للظهر بهذا . قلت له فان قال هكذا في وقت واحد مرتين . قال معي انه يكون كفارة واحدة . وقال من قال انه يكون كفارتين . ويعجيني الأول وهو عندي يخرج على الايمان وما قيل فيها .

مسألة : من الزيادة المضافة وسئل عن يهودى او نصرانى ظاهر من امرأته ثم اسلم قال قال بعضهم ليس عليه كفارة الظهر . وقالوا لأن الله

قال ﴿والذين يظاهرون منكم من نسائهم﴾ قالوا يعني منكم من المؤمنين ثم تبع آخر الكلام او له فصار ذلك على من قاله من المؤمنين . وكما انه لو حلف في شركه لم تكن عليه كفارة اليمين اذا اسلم .

مسألة : ومن الأثر . قال أيما رجل ظاهر من امرأته وهي مملوكة فعليه في ذلك مثل ما على الحرة اذا ظاهر منها . فليس له ان يطاها حتى يكفر كفارة الظهر . وان هو ظاهر منها ثم أدركها عتاق قبل أن يكفر فاختارت نفسها فبانت منه ثم حفظها فتزوجها فليس له ان يقر بها حتى يكفر كفارة الظهر لانه عاد اليها . قال فعليه الظهر كما قال الله .

مسألة : ومن قال لامرأته ان تروجها فهي عليه كظهر أمه ثم بدا له ان يتزوجها . قال ابو نوح لا يمسه حتى يكفر كفارة الظهر . وقال غيره لا أراه ظهارا .

مسألة : ومن ظاهر من امرأته فمكث اربعة اشهر . ثم مات احدهما فلا ميراث بينهما فقد بانت منه ان لم يكفر يمينه في الاربعة اشهر من يوم ظاهر منها .

مسألة : من جامع الشيخ ابي محمد كان سبب لزوم حكم الظهر شكاية خولة امرأة اوس بن الصامت الى النبي ﷺ من زوجها حين ظاهر منها فانزل الله حكم ذلك في اول سورة المجادلة .

مسألة : وانما خص الظهر دون غيره في اليمين التي اريد بها التحريم لأن الظهر موضع الركوب والمرأة مركوبة اذا غشيت فكانه قال ركوبك على ركوب أمي في التحريم يعنى وقت الجماع .

مسألة : وهذا من لطيف الاستعارة والكنابة والله اعلم قال الله عز وجل: ﴿الذين يظاهرون منكم من نسائهم﴾ ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير. فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا﴾ الآية. واذا قال الرجل لزوجته أنت علي كظهر أمي

فعليه أن يكفر فإن لم يكفر حتى تمضي أربعة أشهر فقد بانت بظهار .
وهي تطليقة بائنة فإن تزوجها تزويجا جديدا يرضاها كانت معه على
تطليقتين . والكفارة عليه بحالها ولا نعلم في ذلك اختلافا . وإنما
الاختلاف في الوطى قبل الكفارة فقال من قال عليه الكفارة ولا يطأ حتى
يكفر فإن لم يطأ ولم يكفر حتى تمضي أربعة أشهر بانت بظهار آخر . ثم
هي كذلك . وحتى تبين بثلاث تطليقات وتنقضي احكام هذا النكاح . فإذا
انقضى احكام هذا النكاح ثم تزوجها تزويجا جديدا . بعد تزويج غيره
لم يكن في ذلك وقت . والكفارة بحالها . وقال من قال لا وقت عليه اذا بانت
بالأجل الاول في المسألة الأولى ولكن لا يطأها حتى يكفر ولا وقت عليه فإن
وطى قبل ان يكفر فسدت عليه . وقال من قال لا يطأ حتى يكفر فإن وطى
لم تفسد عليه . وعليه الكفارة بحالها . وقال من قال عليه الكفارة وقد
انقضى أجل الظهار ولا يكون عليه أجل ثان والكفارة دين عليه وله
وطؤها .

مسألة : وان قال هي عليه كظهر امه ان فعل كذا وكذا فهي امرته
ويطأها حتى يفعل فإن لم يفعل فلا بأس عليه ابدأ ولا يقع بهذا ظهار في
شيء من الأمور ولا إيلا الا ان يفعل . فإذا فعل وجب عليه الظهار وكان
مظاهرا ان فعل ذلك الا في قوله هي عليه كظهر امه ان وطئها . فإذا قال ذلك
كان موليا بالظهار فإن يطأ حتى تمضي أربعة أشهر بانت منه بالايلاء
فان بانت منه بالايلاء بالظهار على هذا ثم تزوجها تزويجا جديدا . فلا
يطأها وطياً فوق ما يجب الغسل . فان لم يطأ بعد هذا التزويج حتى
تمضي أربعة أشهر . فقد قيل تبين بالايلاء مرة ثانية وثالثة والقول فيه
كالقول في المظاهر التارك للكفارة في البينونة بالايلاء في ذلك . وقال من
قال لا تبين منه بالايلاء ولا أجل عليه في ذلك . والذي يؤمر به هذا ان
يطعن طعنة بقدر ما يلتقى الختانان ويجب الغسل ثم هو حينئذ مظاهر
من هذه المرأة فان امضى الوطني ذلك فسدت عليه امراته . وان نزع من
حينه كان مظاهرا والقول فيه كما مضى في المظاهر في الكفارة والبينونة .

وسائر الاشياء كلها . فاذا قال أنت على كظهر امي ان فعلت كذا وكذا فهي امراته ابدًا ولا ايلاء عليه حتى يفعل ذلك الا الوطى فقد مضى فيه القول .

مسألة : واذا قال هي عليه كظهر امه ان لم يفعل كذا وكذا فهو مولي بالظهار في كل شيء من الاشياء ماسوي قوله ان لم يطاها فانه لا يكون موليا بقوله هي عليه كظهر أمه ان لم يطاها لانه مباح له وطاها وسائر ذلك من الافعال فهو مولي عليها بالظهار فيه . فان لم يفعل ذلك حتى تمضي اربعة اشهر بانته منه بالايلاء بالظهار . ولا تلزمه كفارة الظهار بعد حتى تاتي حالة لا يقدر على فعل ذلك الذي آله بالظهار . فان اتا ذلك كان مظاهرا وكان عليه احكام الظهار حينئذ . وما كان في حال يقدر فيه على فعل ما آله بالظهار . فلا يكون عليه كفارة لانه لم يحنث بعد . فان بانته منه بالإيلاء على ذلك ثم تزوجها تزويجا جديدا فهو على جملة الإيلاء بالظهار . فقال من قال تبين بالايلاء مرة بعد مرة حتى تمضي الثلاث . وقال من قال لا تبين بالايلاء ولكن لا يطأ حتى يبر . فان وطى قبل ان يبر ويفعل ما حلف عليه فسدت عليه . وقال من قال لا تفسد عليه ولا يؤمر أن يطأ حتى يفعل . وقال من قال انهدم ذلك ويطأ ولا ايلاء في ذلك إلا مرة واحدة رجع إلى كتاب بيان الشرع .

مسألة : وعن رجل طلب الى امراته نفسها فكرهت فقال ان لا بستك الى سنة فانت على كظهر أمي ولم تبقى معه الا بتطليقه فاري برأي ان يلا بسها حتى يختلف الختان ثم ينزع فيكفر ولا يزيد غير ذلك .

مسألة : من الزيادة المضافة مختصر من مسألة ومن قال لامراته ان عدتي تساليني بوجه الله فانت على كامي . فقالت اسالك بالله . قال الموثران حلف مرسلاً فاري الحنث واقعا لأن وجه الله هو الله . وليس لله وجه محدود كنحو رجل قال لامراته ان سالتيني بالرحمن فانت طالق فسالته بالله فقد حنث ووقع الطلاق . وان الله هو الرحمن الا ان يحضر نيته ان سالتيني بالرحمن ينوي بالإسم فعسى لا يكون عليه حنث والله أعلم

الباب الحادي والثلاثون

في لفظ الظهار

وعن رجل جالس هو وامرأته ثم انه مر عليهما رجل فقال للرجل الجالس من جالس معك . قال اخي أو امي هل تحرم عليه امراته . فان لم ينو ظهارا ولا طلاقا فقد كذب ويستغفر ربه ولا يعود ولا باس عليه في امراته .

مسألة : قلت فان قال الرجل لزوجته ان لم تفعل كذا وكذا اليوم فهي عليه كظهر امه فلم تفعل ذلك في ذلك اليوم أكون هذا من الظهار . قال : هكذا معي انه اذا مضي ذلك اليوم ولم تفعل ذلك فقد صار مظاهرا . قلت له وكذا لك ان قال لها فهي عليه كظهر امرأة اجنبية ممن يحل له تزويجه او ممن لا يحل له نكاحه هل يكون سواء كقولة كظهر امه . قال معي انه يوجد او يشبه في قول اصحابنا انه اذا قال فهي عليه كظهر امه . قال فهي عليه كظهر امرأة ممن يحل له نكاحها انه لا يكون مظاهرا بذلك ولو كانت المرأة اجنبية قال وأما من لا يحل له نكاحه من ذوات المحارم من النساء فهي بمنزلة امه في معني الظهار فيما يقع لى في قول اصحابنا . قلت له فان قال انت على كظهر فلانة لامرأة قد بانث منه بخرمة او كظهر فلان يعني الرجل ان لم يفعل كذا وكذا اليوم فلم يفعل هل يكون مظاهرا بهذا أم لا أيضا قال هذا يختلف فيه من قول اصحابنا في التي قد بانث منه بخرمة والتي قد زنا بها والمحدودة من الزنا اذا ظاهر بهؤلاء عن امراته فبعض يراه مظاهرا وبعض لا يراه مظاهرا . قال وكذا لك الرجل إذا ظاهر به عن امراته فهو عندي مظاهر . قيل فان ظاهر عن امراته المجوسية هل يكون ظهارا قال اما اذا قال انها عليه كظهر مجوسية هو عندي مظاهرا اذا كانت غير معروفة ولا محدودة . واما ان كانت محدودة معروفة فمعني انه لا يقع بها عليه ظهار لانها اذا كانت غير محدودة .

وانما قال مجوسية فالمجوسية لا تحل له في الإسلام على الا بذلك كما لا تحل له امه على الا بد . واذا كانت محدودة فقد يمكن ان تسلم ويحل له تزويجها على معني قوله . قلت فان قال انت على كظهر دابة قد سماها هل يكون ظهارا . قال هكذا يخرج معي في قول اصحابنا . قلت فان قال انت على كامي ولم يقل كظهر أمي هل يكون هذا ظهارا . قال هكذا معي انه يقال . قلت فيقوله انت على كظهر أمي على البداية يكون ظاهرا ام حتى يقول ان فعلتي كذا وكذا ثم لا تفعل في الوقت الذي حده لها ام يقع بهما جميعا معني الظهار . قال معي انه اذا قال أنت على كظهر أمي وقع الظهار من حينه . واذا قال ان فعلت كذا وكذا . ثم لم يفعل ذلك في الوقت الذي حد لها وقع الظهار بالحنث فهذا ظهار يحنث والأول اظهار من حينه على معني قوله . قلت له فان قال أنت على كظهر أمي ان لم تفعل كذا وكذا ولم يحد ذلك في وقت من الأوقات هل يكون هذا إيلاء قال ان هذا موضع إيلاء بالظهار ان لم تفعل المرأة ذلك الى أربعة اشهر بانث بالايلاء . قلت له وتسقط عنه الكفارة من الظهار اذا بانث المرأة بالايلاء . قال هكذا عندي . قلت له فان عاد تزوجها هل ينحط عنه الظهار والإيلاء . قال معي انه يختلف في ذلك فقال من قال انها اذا بانث بالايلاء مرة ثم تزوجها انهدم عنه الإيلاء . وقال من قال انه يلحقه الإيلاء ولو عاد تزويجها حتى تبين بالثلاث . وقال من قال ولو بانث بالثلاث فالإيلاء ايضا يلحقها وليس كذلك مدة على معني هذا القول على معني قوله .

مسألة : واما الذي قال لزوجته هي عليه كظهر حمارته او بقرته او حملة ونوى ذلك نفعن او قال هي عليه كظهر أمه او اخته فهذا يلزمه الظهار ولا يلتفت الى قوله لان هذا هو الظهار وليس قوله على كقوله لى . والمنفعة تكون له والمضرة تكون عليه . ومن اوجب على نفسه شيئا ثم احواله عن نفسه ولم يقبل منه في الحكم . واما قوله كظهر حمارته او دابته . فمعي ان في بعض القول ان عليه الظهار . وبعض يقول كفارة يمين تكون بمنزلة الإيلاء كانه قال هي عليه حرام لانه انما كان التظهر

كالظهار في الام فيه من هو مثلها في النساء من ذوات المحارم ولم تك في الدواب ولا ينفعه إحالة قوله الى غير ذلك في الحكم عندي .

مسألة : والذي قال لامرأته انت على كظهرى فلا شئ عليه حتى يريد بذلك الطلاق .

مسألة : من كتاب الأشياخ وعن رجل قال لامرأته هي عليه كحرمة زانية هذه . وكان معناه مواتاه زانية . قال عليه الظهار على قول . وقول عليه كفارة يمين ولاظهار . ومن قال لامرأته يا اخته يا أمة فليس ذلك ظهار وانما هو جفاء . وان قال يا اختى يا نيتى فلا فساد عليه ولكن لا يتعود ذلك .

الباب الثانى والثلاثون

فى الظهار عن من لم يتزوجها بعد أو تزوجها ولم يجز بها

وعن رجل قالت له امرأته انت تزوج فلانة قال فلانة على كامى لا تجزنى . قال ابو المؤثر قد اختلف الفقهاء فى ذلك فمنهم من رأى عليه كفارة الظهار ولا وقت عليه . ومنهم من رأى عليه كفارة يمين إطعام عشرة مساكين فان لم يجد فصيام ثلاثة ايام . ومنهم من لم ير عليه شيئاً . وقال كان جابر بن زيد لا يرى عليه شيئاً . وهو احب القول الى .

مسألة : وعن رجل ظاهر او آلى من امرأته ولم يؤد اليها شيئاً فاذا أدى اليها عاجلها فليكفر قبل ان يخلو وقت الظهار فان لم يفعل من يوم اعطى عاجل مالها حتى تخلو اربعة اشهر بانته بالظهار .

مسألة : وعن هاشم بن عبدالله الخراسانى أنه قال لاظهار على الرجل فيما لا يملك . ولا يعتق مالا يملك ولا يطلق مالا يملك .

مسألة : ومن عرضت عليه امرأة ان يتزوجها فقال هي عليم كظهر أمه ان تزوجها ثم تزوجها فقال عليه كظهر أمه ان تزوجها ثم تزوجها بعد ذلك فلا بأس . وفى كتاب ابى قحطان ان عليه الكفارة اذا تزوجها ولا وقت عليه . قال وقيل لاظهار عليه فى غير زوجته وقيل هو ظهار ووقته اذا تزوجها كوقت الظهار . والاول احب الى . الى ان تكون عليه كفارة الظهار اذا تزوجها ولا وقت عليه .

الباب الثالث والثلاثون

في النية في الظهار والطلاق

في رجل طلب الى زوجته أن يجامعها في وقت من الليل فامتنعت فقال ان لم تدعه زوجته فهي عليه كامه . فامتنعت زوجته ولم تقاربه الى نفسها حتى أصبح

وقال انه لم نيوتك الليلة خصوصا . قلت هل يقع عليه في ذلك ظهار . فعلى ما وصفت فاذا لم نيوتك الليلة ولم يسم لها ودعته قبل ان تمضي اربعة اشهر فقد برو لظهار عليه . وان لم تدعه حتى تمضي اربعة اشهر باننت منه بالايلاء .

مسألة : من كتاب ابي على موسى بن مخلد : سئل ابو سعيد عن رجل قال امراته طالق ان افكر في حاله فقال هي امراته حتى يفكر وله ان يطاها فاذا فكر في حاله طلقت . قلت فان قال امراته طالق ان كان تفكر في حاله . قال فهذا يحتمل معنيين اراد بقوله ان كان تفكر في حاله في حينه ذلك فإن كان مفكرا في حاله في حينه طلقت والا لم تطلق اذا اراد ذلك . ولو افكر في حاله بعد ذلك . وان اراد بقوله ان كان يفكر فيما يستقبل فهذا اذا افكر في حاله بعد ذلك بقليل او بكثير طلقت امراته في حين ما قال لها ذلك . وقد قيل إنه ينوي في الطلاق اذا كان يقع على معنيين فنوى احدهما . وقال انه نوى احدهما واذا لم ينو احدهما وقع الطلاق عليهما بهما جميعا ويقع بالاول منهما . فان كان مفكراً في حاله في حين ذلك طلقت امراته . ولا تطلق بإفكاره فيه من بعد ذلك . فان لم يكن مفكرا في حاله في حين ذلك ثم أفكر فيه بعد ذلك ولم تكن له نية وقع عليه الطلاق بالحكم الثاني حين ما قال لها ذلك متى أفكر في حاله . فان وطئها من غير رد وقد قال لها هذا ثم تفكر في حاله يوما كان قد وطئ فيما مضى مطلقة فسدت عليه .

مسألة : ومن قال لامرأته هي عليه كظهر أمه يوما او شهرا فتركها يوما او شهرا ثم وطئها حرمت عليه اذا وطئ قبل ان يكفر كفارة الظهار .

مسألة : والظهار من الأمة كالظهار من الحرة . وفي الإجل اختلاف . وقال بعض أجلها اجل الحرة وقال بعض شهران .

مسألة ومن قال لامرأته انت على كظهر أمي فهو ظهار بلاخلاف . فان قال كأمي ففيه اختلاف . قال بعض يكون ظهارا وقال بعض لا يكون ظهاراً . وان قال كأمي كمثل أمي فلا يكون ظهارا حتى ينوى الظهار ولا ظهار على الزوج في قوله انا عليك كأمك او كأختك او كأخيك او كوالدك الا ان يقول انت على كأمي فعليه كفارة الظهار . ومن قال لامرأته انت على كظهري فلا شيء عليه الا ان ينوى بذلك القول بها عليه حرام كنفسه فهو ظهار .

الباب الرابع والثلاثون

فيمن آلى وظاهر وطلق وما اشبه ذلك

من الزيادة المضافة من جامع بن جعفر وإذا حلف بالله لا يقرب امرأته ان لم يدخل دار زيد وهى عليه كظهر أمه فمضى أجل الإيلاء والظهار في يوم واحد . فقال هى تطليقة واحدة قلت له وكيف بالكفارة ان كان آلى فظاهر ان لم يدخل بدار زيد فلم يقربها اربعة اشهر . قال عليه كفارة الإيلاء وكفارة الظهار . ولا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار . وقال من قال واما كفارة الإيلاء فان شاء كفر قبل الوطى وان شاء بعده . وقال ابو عبدالله رحمه الله اذا جمع الإيلاء والظهار فليس له قبل ان يطأها حتى يكفر وانما يجوز له ان يطأها اذا آلى منها بالله او بتحريمها عليه ولم يظاهر ولم يولى بطلاق .

مسألة : وإذا آلى من امرأته ان لم يدخل بيت فلان وظاهر منها وان لم يدخل بيت فلان يعنى لرجل آخر بيمينين متفرقتين ف قيل يخرج باليمين الاولى وتنهى الثانية . ومنه ومن طلق امرأته طلاقا يملك فيه رجعتها ثم آلى منها . أو ظاهر لحقها ذلك كما يلحقها الطلاق ما كانت فى العدة .

مسألة : منه ومن آلى بطلاق ثلاث ان فعل كذا وكذا ثم ظاهر من ساعته فان انقضت عدة الظهار قبل ان يجب الإيلاء بالطلاق . ف قيل تذهب بتطليقتين وان آلى بطلاق ثلاث فانقضت عدة الإيلاء بالطلاق وقد كان ظاهر بعد ذلك بايام فانها تبين بالإيلاء وهى تطليقة واحدة . وقال من قال تبين بالثلاث والرأى الاول احب الى . فان انقضت عدة الظهار قبل عدة الإيلاء بالطلاق خرجت بتطليقتين وهو خاطب من الخطاب . وقال من قال ولكن لا يطأ حتى يكفر ولا عدة فى ذلك . فان وطئ حرمت عليه . قال ابو الحوارى قد قيل هذا وقال من قال من الفقهاء ان وطئها بعدما

يردها بنكاح جديد من قبل ان يكفر انها لا تحرم عليه . وبهذا القول
 نأخذ . وان كان فعل الذى آلى عنه بالظهار فهى امراته ويطا ان شاء .

مسألة : وعن بعض الفقهاء فى رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان
 فانت طالق وان وقف على باب داره فانت على كظهر أمى وان قضيت من
 عنده حاجة فوالله لا اقربك الى سنة ففعلت هذا كله فهى طالق . وبدخولها
 عليه وعليه الكفارة فى الظهار والكفارة فى يمينه بالله لا يقربها الى سنة
 فان لم يردها بعد الطلاق حتى تنقضى عدتها من الطلاق بانتهى بواحدة .
 وان لم يكفر كفارة الظهار حتى مضت اربعة اشهر من قبل ان تنقضى من
 الطلاق بانتهى بتطليقتين . وان انقضت عدة الطلاق قبل ذلك بانتهى بواحدة
 وينهدم الظهار فان تراجع فعليه كفارة الظهار . وكذلك اليمين ان تركها
 حتى تمضى اربعة اشهر وان انقضت أجلها واجل الظهار فى يوم واحد
 لم يكن هدمها أجل الطلاق نهى تطليقة واحدة بئنة . وان وطئها قبل
 انقضاء الاربعة الاشهر . وقيل انقضاء السنة فعليه كفارة اليمين . رجع
 إلى كتاب بيان الشرع .

الباب الخامس والثلاثون

فيمَن ظاهر وآلى وطلق في وقت واحد

وعن رجل آلى وظاهر وطلق في يوم واحد وانقضت العدة في يوم واحد فقد قال من قال تخرج منه بتطليقتين .

مسألة : وفي جواب ابى على في الذى آلى من امرأته ثم ظاهر ثم طلق بطلاق بانته فان انقضت عدة الطلاق ثم تزوجها تزويجا جديدا قلت هل يسعه ان يطاها قبل ان يكفر فلا يطاها على ما وصفت حتى يكفر . فان وطئها قبل ان يكفر لم تحرم عليه على بعض القول وقد يوجد ذلك عن محمد بن محبوب رحمه الله . وقال غيره قد قيل هذا وقال من قال تحرم عليه وذلك يوجد عن ابى المؤثر فيما رفع عنه ابو الحوارى فيما يوجد والله اعلم . ومن الجواب قلت وما تقول ان كان اخذها زوج قبل ان يكفر كفارة الظهار الذى بينه وبينها . ثم اخرجها الزوج الثانى . ثم الظهار الذى بينه وبينها . ثم اخرجها الزوج الثانى . ثم تزوجها هو من بعد ان انقضت عدتها من الثانى هل عليه كفارة الظهار فنعم اذا كان عليه بعد فعليه كفارة الظهار .

مسألة : عن ابى الحوارى وعن رجل لزمته كفارة الظهار وله مال وعليه دين وعليه لزوجه الذى ظاهر منها حتى يأتى على جميع ماله . هل له ان يصوم . فعلى ما وصفت فاذا كان على هذا من الدين بما يحيط بما له فليس على هذا عتق ويجزيه الصيام . وقلت وما حد من يلزمه العتق . فاعلم انى كتبت الى ابى المؤثر اسأله عن حد ذلك فكتب الى اذا كان يبقى من ماله يعد العتق ما يقوت به نفسه وعياله فاذا كان اذا اعتق نقص عن قوته وقوت عياله كان له الصيام الا ان المعنى في كتابه الى اذا كان يبقى معه ما يقوته وعياله فانه اعلم بالزيادة والنقصان في اللفظ

الا ان جوابى اليك على حسب ما كتبت الى به وتقول اذا كان إذا اعتق وبقي معه من ماله ما يقوت نفسه وعياله وجب عليه العتق . وإذا كان ينقص عن قوته وقوت عياله أجزى عنه الصيام . وقلت ان كان ليس له مال ولزمته كفارة الظهار وهو جلد قوى .

وقال ليس أطيق الصيام . فاذا كان هذا صحيح البدن من الامراض التى أعذر الله فيها عن الصوم فى شهر رمضان فهذا لا يجزى عنه الاطعام . وعليه الصيام وانما المعذور عن الصيام المريض الذى لا يشتهى الطعام فاذا كان يشبع من الطعام . فهذا واجب عليه الصيام . ولا عذر له عن الصوم الا ان يأتى عليه حال يخاف على نفسه الموت كما يخاف الصحيح . فإذا قالت المرأة أطعم وهو قادر على الصيام . وهو صحيح وقال الزوج انه اطعم وهو مريض لا يقدر على الصيام . فالقول قول الزوج . وعلى المرأة البينة على ما تقول فان لم يكن مع المرأة بينة وعلمت انه اطعم وهو قادر على الصيام . فليس لها ان تقيم معه . فان كان وطئها على ذلك فقد حرمت عليه ابدًا فان طلبت يمينه . كان لها ذلك عليه الا انها ان علمت انه حلف كاذبا فليس لها ان تقيم معه وتهرب اذا كانت تعلم انه اطعم . وهو صحيح من المرض الذى يعذر فيه من الصوم وقد بينت لك عذر المرض عن الصوم .

مسألة : وعن المظاهر تبين منه ثم يتزوجها بنكاح جديد ثم لم يكفر حتى جلت اربعة اشهر اتبين بظهار آخر ام لا . فاما موسى فقال يلزمه ظهار آخر واما ابو عثمان كان يقول ليس عليه وقت ولا يمسه حتى يكفر .

مسألة : ومن ظاهر من امراته ثم ادعت انه وطئها قبل ان بكفر وانكر هو فالقول قوله مع يمينه .

مسألة : ومن ظاهر من امراته . ثم غاب فبان امراته بالايلاء . فلها ان تزوج فان قدم من غيبته . وقال انى كفرت فالقول قوله وعن رجل لزمه

كفارة الظهار . ولم يكن عنده ما يعتق وهو قوى البدن . وكان في شدة الحر . وقال انه لا يطيق يصوم وليس من علة . ولكن من شدة الحر . وقال انه يطعم ستين مسكينا هل يجزئه الاطعام . وهو صحيح البدن . فعلى ما وصفت فهذا عليه الصيام . ولا يجزئه الاطعام حتى يكون بمنزلة يجوز له الافطار في شهر رمضان ويصبح صائما حتى يخاف على نفسه الموت . فاذا خاف على نفسه الموت أفطر ولا يزال على تلك الحال فاذا خاف ان يمضى الاجل قبل ان يمضى الشهر ان فليطعم ستين مسكينا . فان اطعم من قبل ان يفعل ما وصفت لك ووطى حرمت عليه امرأته عليه ابدأ . وذكرت ان كان لا يطيق يصوم واراد ان يفرق حبا على الفقراء هل يفرق مثل ما يلزمه في كفارة الأيمان والصلوات فكل ذلك عندنا سواء . وهذا الذى وجدناهم يعملون به من البر والشعير نصف صاع كل مسكين . ومن الذرة ثلاثة ارباع الصاع . واما ما ذكرت ووجدت في كتاب جابر بن زيد فهذا الذى وجدناهم يعملون به . قال ابو سعيد الذى معنا في الكفارة انما هي بالصاع فمن البر نصف صاع . ومن الذرة ثلاثة ارباع الصاع وكذلك زكاة الفطر انما هي بالصاع . ليس بالمكوك . وكذلك زكاة الفطر انما هي بالصاع ليس بالمكوك وكذلك الزكاة انما اصلها على الصاع ثلاثمائة صاع فاذا بلغت الثمرة ثلاث مائة صاع وجب فيه الزكاة ولو كان ثلاث مائة صاع عشرة مكاكيك بمكوك ذلك المصر لا ينظر فيها ولا ينقص انها .

مسألة : واما كفارة الظهار فليس له فيها تخيير . وعليه العتق حتى لا يجد ثم عليه الصيام حتى لا يطيق . ثم عليه الاطعام ولا عذر له من احدهن . وان لم يفعل بانته منه زوجته بالظهار . واما كفارة القتل . فعليه العتق حتى لا يجد ثم عليه الصيام وليس عليه ان يكفر بالأطعام في كفارة القتل . ولا يجزى عنه ذلك في أكثر القول . وهو المعمول به . وقيل انه يجزى عنه وبالقول الأول ناخذ والله اعلم بالصواب .

مسألة : عن ابي على الحسن بن احمد وفيمن ظاهر من امراته ثم مرض

ولم يجد عتقا ولا يمكنه الاطعام حتى خلت اربعة اشهر . هل يدرك امراته ويجزيه الصيام اذا صح . فاذا خلت الأربعة اشهر بانته منه على ما وجدت والله اعلم .

مسألة : وسالت ابا سعيد عن رجل اطعم كفارة الظهر كل مسكين أكلة ثم وطى أتفسد عليه امراته ام لا تفسد . قال احسب انه قيل على ما يخرج في مذاهب اصحابنا انه ان كان ذلك على الجهالة يظن ان ذلك جائز له اذ قد اطعم ستين مسكينا ووطى على ذلك انه معذور بالجهالة ولا تفسد عليه اذا ادركهم باعيانهم فاطعمهم اكله ثانية . قلت فان لم يدركهم باعيانهم واطعم غيرهم كل واحد اكلة هل يجوز ذلك . قال لا يبين لي ذلك في قول اصحابنا . قلت له وتفسد عليه على هذا ام يكون الطعام . متعلقا عليه الى ان يجدهم باعيانهم . قال معي انه ان ادركهم قبل اربعة اشهر فارجو انه لا يقع عليه حكم البينونة وان مضت اربعة اشهر . وقد وطى ولم يطعمهم . فأخاف ان تفسد عليه لانه قد مضى وقت الطعام ان لو لم يطأ وتبين منه . فاذا بانته منه . ففي الحكم انها قد خرجت من حال الدرك عندي . قلت له فاذا فسدت عليه اتزوج من حينها حين بانته ام تعتد . قال معي انها تعتد من يوم وطى عدة المطلقة مذ يوم وقعت الحرمة . قلت له فان لم يقدر على العتق والصيام . حتى بقي من اربعة اشهر يوم واحد من يوم ظاهر . ثم اطعم ستين مسكينا ووطى جاهلاً يظن أنه يسعه ثم لم يقدر على المساكين فيطعمهم أكلة ثانية حتى خلت الأربعة اشهر . هل يلحقه القول في الاول ويكون اجله اربعة اشهر اخرى ان تطعمهم فيها والافات منه قال معي ان عدتها اربعة اشهر مذ يوم ظاهر . وكذلك الاول انما عدته مذ يوم ظاهر ليس مذ يوم وطى . ومعنى ان لا يدرك الا في الأربعة أشهر التي هي اجل الظهر في قول اصحابنا . قلت له ارايت ان اطعم ستين ... مسكينا ثم اكل عند أحدهم مما اطعمه من الكفارة ثم وطى بعد طلك . هل عليه في زوجته بأس . قال معي انه اذا قبض الفقير ما اعطاه من الكفارة فقد صار مال للفقير . وللفقير أن يصرف ماله حيث اراد

قلت له فان اطعم ستين مسكينا . كل واحد لقمة ثم وطى من أطعم في
الاربعة اشهر . كل واحد اكلتين . هل يدرك زوجته . قال لا يبين هذا لأنهم .
قالوا باطعام اكلة . قلت له فان اطعم مسكينا واحدا ستين يوما كل يوم
اكلتين ووطى ايظن انه يجزيه . هل يدرك زوجته على ذلك . قال معي انه
لا يدرك على حسب ما عندي انه قيل . قلت له فان اطعم بعد ذلك ستين
مسكينا قبل ان تخلوا اربعة اشهر . هل يدرك زوجته . قال معي انه ان لم
يكن وطى ادركها اذا كان مما يجزي عنه الاطعام على ما معي انه قيل .
قلت له وتحرم عليه . قال فليس معي انه يجزيه ولا يدرك بذلك زوجته .
واذا كان لا يدرك زوجته . وكان قد وطى فمعي انها تفسد عليه . قلت له
فان أطعم عبيدا للفقراء او للاغنياء ووطى على ذلك هل تحرم عليه . قال
فمعي على معنى ما عندي انه قيل لا يجزيه وتفسد عليه . قلت له فان
كان العبيد مبرزين يكسبوا وياكلوا اكل ذلك سواء . قال هكذا عندي . قلت
له فان اطعم ستين مسكينا اكلتين ووطى على ذلك ثم صح انهم عبيد هل
تحرم عليه زوجته اذا وطىها على ذلك . قال معي على معنى ما عندي انه
قيل انها تفسد عليه . قلت له ارايت ان اطعم ستين مسكينا غيرهم اكلة
اخرى هل يجزيه ذلك . قال معي انه لا يجزيه على ما عندي انه قيل . قلت
له فان وطى على ذلك أتحرم عليه زوجته اذا وطى على ذلك . قال معي انه
اذا لم يطعم الستين اكلة ثانية بأعيانهم ممن كان اطعمه انه يلحقه ما
يلحق الاول الذي أطعم ستين . ثم وطى وهذا معي مثل الاول وانما
يحصل له ستون من العشرين ومائة . قلت له ارايت ان اطعم احدا من
اولاده البالغين الذين ملتزما عولهم من كفارة ظهار . هل يجزيه ذلك . قال
فمعي انه على معنى ما قيل فيما ذهب اليه اصحابنا انه لا يجوز ان
يعطيهم زكاته ان هذا مثله عندي . واذا لم يجزيه ووطى فسدت عليه
عندي . قلت له وكذلك إن اطعم والديه من كفارة ظهاره أهو مثل الاولاد في
هذا . قال معي انه من يذهب لا يجوز ان يعطيها من زكاته ان هذا عندي
مثله . قلت فعلى قول من يقول ان يجوز له ان يعطى والديه من زكاته
وكفارة ظهاره . هل يجيز له ذلك في اولاده البالغين اذا كان ملتزما عولهم

مالهم يصيروا بحد يحكم عليه بعولهم . قال لا يبين لي ذلك . لان هذا والزكاة عندي سواء لأنه انما يطعم من لا يعول هكذا قيل فيما عندي قلت له فهل هذا يخرج عندك على التنزه من قول المسلمين ام يخرج على الحبر الحرام أنه لا يجوز له ان يعطى زكاته من يعول من اولاده وغيرهم . قال معي انه على المنع لانه اذا اعطي من يعول فكانه لم يعط . وكأنه وضع من ماله في ماله ودفع عن ماله بماله فاذا كان كذلك فلم يعط . ولو كان عطيته بهذا جايز لم يكن هنالك اخراج ماله من ماله . قلت له . وكذلك من لم يلزمه من عوله بالزمانه من قرابته اهو مثل اولاده في هذا . قال هو مثله عندي فيما قيل الا ما وقع فيه الاختلاف فبوقوع الإختلاف يختلف معناه . قلت له أرايت ان اطعم كفارة ظهاره فقراء أهل الزمة من اليهود .. والنصارى هل يجزيه بذلك . الذي معي في ذلك اختلاف والله اعلم . قلت له كانوا ممن يقرأ الكتاب او ممن لا يقرأ كله سواء . قال معي انه قد قيل اهل الكتاب خاصة بالاختلاف وغيرهم عندي اجدر بتشريع ولا يعجبني ذلك في اهل الكتاب ولا في غيرهم من اهل الزمة اذا وجد المسلمون . قلت له فاذا فعل ذلك ووطي على ذلك . هل يفرق بينهما . قال معي ان الذي لا يجيز ذلك يفرق بينهما . قلت له فاذا وجد المسلمون واطعم فقراء المجوس أو المشركين من اهل الحرب او العهد ووطي على ذلك هل يفرق بينهما . قال يعجبني اذا وجد المسلمون ان لا يجوز في اهل الزمة . واما التحريم فلا يعجبني ذلك ما وافق قول أحد من المسلمين . واما قبل الفعل فأمره ان لا يفعل . قلت فمعك ان احدا من المسلمين قال انه اذا وطى على إطعام فقراء المشركين والمجوس الذين وصفت لك اجزا انها لا تحرم عليه . قال الله اعلم وارجو انه قد يوجد ان بعض المسلمين لم يتقدم على فساد اذا كان قد اطعمه الفقراء . ومعني انه اذا اطعم من يجوز له ان يعطيه زكاته ولا يكون ضامنا في الاجماع انه يلحقه الاختلاف . قلت له فاذا اعطى زكاته فقراء المشركين او المجوس او اهل الكتاب وهو يجد فقراء المسلمين معك انه يلحقه الاختلاف في برآته من الزكاة . قال فمعني انه مادون اهل الحرب يلحقه الاختلاف . وليس بمحمود في ذلك . وقد تناول

لعله بعض من تناول في قول الله ﴿ليس عليك هذا هم﴾ يعني بذلك أهل الصدقة. الذي يتصدق عليهم ﴿والله يهدي من يشاء﴾ ﴿وما تنفقوا من شيء فإن الله به عليم﴾. وقال ﴿ويطعمون الطعام على حبه مسكينا﴾ فإذا كانوا إلا ساري يومئذ انهم كانوا مشركين وأشياء يعتل بها من يعتل ممن يجيز الصدقة للبار والفاجر إذا كان فقيرا. قلت له ولا يجوز أن يعطى أهل الحرب من المشركين من الصدقة على الحال من الحال. قال لا يجوز ذلك عندي. لأنهم تقطع المواد عنهم كلها إذا كانوا أهل حرب فكيف يعطون من مال الله. قلت له أرايت أن لم يقدر على العتق فصام فلما بقى عليه يوم من صومه قدر على العتق. فلم يعتق وأتم صومه ووطي زوجته جهلاً منه يظن أنه يجزيه إذ قد صام هل تحرم عليه زوجته. ويفرق بينهما. قال معي أنه على ما عندي أنه قد قيل لا يجزيه إذا وجد. وهو كذلك عندي لقول الله وعندي أنه ما لم يتم الصوم وتنقضي أحكامه فعلى معاني مذهب أصحابنا أنه لا يجزيه الصوم ويكفر بالعتق. وإذا وطى على ما لا يجزيه. فمعي أنها تفسد عليه. قلت له فإن أتم صومه ثم وجد العتق في الأربعة الأشهر هل يجزيه ذلك الصوم. قال فارجو أنه يجزيه على ما عندي أنه قد قيل. قلت له وكذلك القول في الإطعام والصوم مثل القول في العتق والصوم. قال هكذا عندي.

مسألة : محمد بن الحسن في رجل طلب إلى زوجته أن يجامعها وقتا من الليل فامتنعت فقال أن لم تدعه زوجته فهي عليه كامه فامتنعته زوجته ولم تقاربه إلى نفسها حتى أصبح وقال أنه لم ينو تلك الليلة جصوصا قلت هل يقع عليه في هذا ظهار. فعلى ما وصفت فإذا لم ينو تلك الليلة ولم يسم لها وودعته قبل أن تمضي أربعة أشهر فقد بر ولا ظهار عليه. وإن لم تدعه قبل أربعة أشهر فقد أنهدم إلا يلاء والظهار. وإن خلت أربعة أشهر قبل عدة الطلاق فهما تطليقتان فإن راجعها بنكاح جديد كفر. ولا وقت عليه. وإن انقضى ذلك كله في يوم واحد فهما تطليقتان. وإن ظاهر في أشياء متفرقة ثلاث مرار وانقضى في يوم واحد فالله أعلم ولا شك في

كفارة واحدة .

مسألة : وعن آلى ثم طلق قال اجل الا يلاء اربعة اشهر . واجل الطلاق ثلاثة قروء فان انقضى أجل الإيلاء قبل الطلاق بانء منه بتطليقة . وان انقضى اجل الطلاق قبل الأيلاء انهءم الايلاء وبانء بتطليقة . ومن غيره قال وقد قيل ان انقضى أجل الطلاق قبل اجل الا يلاء بانء منه بتطليقة وان انقضى اجل الا يلاء قبل الطلاق بانء منه بتطليقتين وان آلى وظاهر فانقضى الأجلان في وقت واحد . فقال من قال تطليقة واحدة وقال من قال تطليقتان .

مسألة : ومن ظاهر من زوجته . ثم تركها حتى بانء منه ثم رءها فطلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف ما رءها عليه من الصءاق ولا عءة عليها .

الباب السادس والثلاثون

فيمن يطلق أو يظاهر أو يحرم وينوي غير ذلك

وقيل في رجل قال لزوجته أنت على حرام ينوي بذلك الطلاق . فقال من قال هو طلاق . ولا يمين عليه . وقيل هو طلاق وعليه كفارة يمين . وهو مؤتي وعليه الكفارة ولا يقع عليه طلاق .

مسألة : عن أبي الحواري وعن رجل يحلف على زوجته بظهار ثم يقول نويت كذا وكذا . قلت أهو مثل الطلاق وإن صدقته وسعها المقام عنده . على قول أبي علي رحمه الله أما الظهار غير الطلاق فكلاهما معنا سواء على قول أبي علي .

مسألة : عن سليمان في رجل قال امراته عليه حرام كحرمة الطلاق . إن عليه كفارة يمين وتطبيق .

مسألة : ومن قال امراته هي عليه كظهر أمه وينوي الطلاق فهو طلاق . ولا ظهار عليه . ولو قال هي طالق وينوي الظهار فهو طلاق . ويلزمه الظهار فإن انقضى أجل الطلاق قبل أجل الظهار لزمها تطبيق واحدة . وإن انقضى أجل الظهار قبل أجل الطلاق بانتهت بتطليقتين قول أبي الحواري . وإن رجل قال لزوجته أنت طالق ونوي بها اظهراً ما يقع عليها طلاق أم ظهار . قال معي إن بعضاً يقول يقع الطلاق والظهار . وقال من قال يقع الطلاق ولا يقع الظهار . وقال من قال يقع الظهار ولا يقع الطلاق . وقال من قال لا ظهار ولا طلاق والله أعلم .

مسألة : ومن قال لزوجته هي عليه لحم الخنزير فلهم الخنزير قد يحل له عند الاضطرار فهذه يمين . فإن قال أنت على مثل هذا الجذع فلا ظهار . فإن قال مثل هذا الرجل فإن عني مثل من يحرم نكاحه لزمه الظهار . وكذلك إن قال مثل هذه الدابة يعني نكاحها لزمه أيضاً .

مسألة : ورجل طلق زوجته ثلاثا ونوي بذلك واحدة ما يقع عليها
واحدة ام ثلاث . قال معي انه قد قيل ثلاث بالتسمية . وقال من قال
واحدة بالنية .

الباب السابع والثلاثون

في وطى الظاهر منها والمولى عنها

عن أبي الحواري وعن رجل ظاهر من امراته ان لم يفعل كذا وكذا فلم يفعل حتى بانث بالأيلاء ثم تزوجها بنكاح جديد قبل ان يكفر . هل له ان يطاها قبل ان يكفر وان وطىها قبل ان يكفرأ تحرم عليه . وان كان ليس له ان يطاها هل تبين بالإيلاء . فعلى ما وصفت فاذا لم يفعل هذا حتى بانث المرأة بالأيلاء . ثم ردها بنكاح جديد فعليه كفارة الظهار ولا وقت عليه وليس له ان يطاها حتى يكفر فان وطىها لم تحرم عليه الا ان يفعل الذى حلف . فان فعل فلا كفارة عليه وله ان يطاها .

مسألة : عن ابي الحواري وعن رجل طلق زوجته ان لم يفعل كذا وكذا . ثم لم يفعل حتى بانث منه بالأيلاء ثم تزوجها بنكاح جديد . هل له ان يطاها قبل ان يفعل ما حلف عليها وان وطىها قبل ان يفعل . هل تحرم عليه وهل عليه ايلاء ثاني . فعلى ما وصفت فاذا بانث بالأيلاء وراجعها بنكاح جديد فقد انهدمت اليمين وله ان يطاها من قبل ان يفعل .

الباب الثامن والثلاثون

فيمن آلى وطلق أو ظاهر من نسائه ثم اشرك بينهن

من الزيادة المضافة من الاثر وعن رجل له اربع نسوة فطلق واحدة منهن تطليقة وطلق الثانية تطليقتين وظاهر من الثالثة وآلى عن الرابعة . ثم قال قد اشركتكن كلكن فيما جعلت على كل واحدة . فعلى ما وصفت فالتى طلقها اثنتين تبين بالثلاث وذلك انه اشركها في تطليقة الاخرى وكذلك الذى طلقها واحدة تبين بالثلاث لانه اشركنا بطلاق الاخرى . وكذلك التى ظاهر عنها والتي آلى عنها تبين كل واحدة منهما . وهذا على قول من يقول ان الطلاق لا يتجزأ وعلى قول من يقول ان الطلاق يتجزأ تبين التى طلقها واحدة والتي ظاهر منها والتي آلى عنها كل واحدة تطليقتين . ويلحقها الظهار والإيلاء فاذا مضى أربعة اشهر بن جميعا بالإيلاء اذا لم يفي بالثلاث وهذا القول بين جميعا بالثلاث من بعد أربعة اشهر . ولسنا نأخذ بهذا القول . ونأخذ بالقول الأول بين جميعا بالثلاث ويلحقهن ... الظهار والإيلاء وذلك متى يرجع الى واحدة منهن لم يكن له ان يقر بها حتى يكفر كفارة الظهار ولا وقت عليه الا ان يكون رجع اليها في الأجل . وقال من قال اذا مضى أجل الظهار وأجل الإيلاء في يوم وأحد بانته بهما جميعا . وعن محمد بن محبوب رحمه الله انهن بين جميعا بالإيلاء . وقوله قد اشركتكن كلكن فيما جعلت على كل واحدة يلزمهن ذلك . وذلك انه قال من قال من الفقهاء ورجل قال لامراته في كلام قد تكلمت به قبل ذلك فنسيته وقد جعلت كلامك ذلك طلاقا لها . قال قد وقع الطلاق اليوم . وكذلك هذا لما قال قد اشركتكن فيما جعلت على كل واحدة منهن والله اعلم بالصواب . رجع الى كتاب بيان الشرع .

الباب التاسع والثلاثون

في ظهار المرأة

واما المرأة التي قالت لزوجها انت على كظهر امي وابي وولدي . فمعي انه قد قيل عليها في ذلك كفارة الظهار كما على الرجل في ظهاره ولا يمنع ذلك زوجها عن وطئها . وقال من قال عليها يمين لان الظهار انما هو على الرجال لاعلى النساء .

مسألة : قال ابو الحسن اذا ظاهرت المرأة من زوجها لزمها الظهار على قول ولا وقت عليها ولا يكون الزوج ممنوعا من الجماع في ذلك مثل الرجل . وعن أبي محمد إذا قالت المرأة لزوجها أنت على كظهر أمي فعليها كفارة الظهار .

مسألة : وقال بعض اصحاب الظاهر لا يصح الظهار الا بذكر الظهر والام لقول الله تعالى: ﴿والذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم﴾ . فاثبت الظهار بذكر الأمومة والظهر فإذا أتى بذكر الظهر ولم يذكر الأمومة أو أتى بذكر الأمومة ولم يذكر الظهر . لم يكن مظاهر وقال أيضا لا يكون الظهار من النساء للرجال .

الباب الأربعون

في كفارة الظهار وفي دعوى الزوج انه كفر وفي وطئها قبل أن يكفر

ومن وجب عليه كفارة في الظهار فانه يعتق اذا قدر على ذلك ولو كان عنده رقبة وعليه دين وجب عليه العتق . وان كان عنده ثمن رقبة وعليه دين بمثل ما عنده لم يلزمه اذا عجز عن العتق رجوع الى الصوم . فان عجز عنه اطعم ستين مسكينا . فان لم يجد في البلد ستين مسكينا اطعم من قدر منهم اكلتين عداء وعشاء ثم اطعم ما بقي عن تمام ستين مسكينا من بلد آخر وليس له ان يطعم مسكينا يكون عليه الاطعام ويحسب لكل يوم مسكينا . وان فعل ذلك لم يجزه . فان كفر ولم يطأ امرأته حتى تمضى اربعة اشهر ففي ذلك قولان . منهم من قال تبين منه بالايلاء لما لم يطأ في الاربعة الاشهر ومنهم من لم ير بذلك بأسا .

مسألة : عن ابي المؤثر وقالوا في الرجل يظاهر عن امرأته ثم يطأها قبل ان يكفر انها تحرم عليه أبدا .

مسألة : رجل ظاهر من امرأته ثم قال لها بعد ذلك انه كفر عن الظهار الذي لزمه أيجوز لها ان تصدقه . وتقبل قوله وتمكنه من الجماع ام لا . ليس لها ذلك الا ان يكون من المتقين . فان صدقته وهو على خلاف ذلك وامكنته من نفسها فان صح لها مازعم وإلا حرم عليها على الابد وبالله التوفيق .

مسألة : وسئل عن المظاهر اذا وطئ زوجته قبل ان يكفر هل تفسد عليه . قال معى انه في قول اصحابنا انها تفسد عليه . وقيل فان وطئ خطأ او ناسيا من قبل ان يكفر هل يكون هذا مثل الحيض ولا تفسد عليه . قال لا

اعلم انهم فرقوا بين العمد والخطا والنسيان في هذا اعلى معنى قوله .

مسألة : احسب عن ابي الحسن وذكرته في رجل ظاهر ثم نشرت عليه امرأته حتى تباريا . ثم اراد ان يردها قلت هل له ان يردها قبل ان يكفر . فان كانت بعد في عدتها وردها برأيها فلا يطاها حتى يكفر كفارة الظهار ان كان قد وجب عليها الظهار .

مسألة : ورجل ظاهر من زوجته ثم تباريا ولم يردها حتى خلا اربعة اشهر حتى تمضي اربعة اشهر بانته منه بالايلاء . قلت ان كان نوى ان لم تدعه تلك الليلة فهي عليه كاهه . وكان قد خلا من رجب عشرة ايام ثم توانى أن يكفر حتى هل شهر شعبان . قلت هل يجوز له ان يصوم شهر شعبان ثم يصوم بعد رمضان شوال . فنعم يجوز له ذلك ولا يقطع عنه شهر رمضان ولا يفطر الا ليوم الفطر سواء . ويلحق الصيام وصيامه تام . قلت ومن وجب عليه كفارة الظهار ولم يقدر ان يصوم هل يجوز له ان يطعم خبز ذره قلت او خبزاً وأدم سمك او عليه في الظهار حدد محدود . فعلى ما وصفت فاذا اطعمهم ما يقوم طعامهم وغذاهم جاز . وقلت ان اطعم رزاً ونقار المز وحده . قال اما الرز والنقار فيجزى اذا شبعوا منه في الموضع الذى طعام بلادهم . واما التمر وحده فلا يجزى الا في الموضع التى يعزى عليه فيها وذلك مثل السؤال حيث يعزى على التمر واما خبز الشعير فيجزى مع الآدم ان شاء الله .

مسألة : وسئل عن رجل ظاهر من امرأته فلم يكفر حتى بانته وتزوجت زوجا غيره ثم فارقتها الآخر ثم تزوجها هذا يلزمه كفارة الظهار . قال فمعى انه قد قيل ذلك انه يلزمه ولا يطاها حتى يكفر . قلت فان وطى ولم يكفر اتفسد عليه . قال معى انه قد قيل ذلك . وقد قيل لا تفسد عليه فيما عندى .

مسألة : وان مس المظاهر فرج امرأته او نظر اليه قبل ان يكفر فلا فساد عليه . وان عبث بها دون الفرج فسالت النطفة في الفرج من غير

تعتمد منه لذلك . فلا فساد عليه . وانما تفسد اذا تعتمد لادخال النطفة وهو عندهم كمن جامع ووطى . ولا بأس بمنا ومتها مالم يجامع في الأربعة أشهر .

مسألة : من الزيادة المضافة وسئل عن رجل ظاهر من امرأته ولم يكفر حتى مضت الأربعة الأشهر . قال ليس عليه شيء في تأخير الكفارة ولا يطأها حتى يكفر . ومن غيره قال وقد قيل اذا لم يكفر حتى تمض اربعة اشهر انها تبين منه بالايلاء لانه ممنوع من وطؤها . وقال من قال ولو كفر ولم يطأ حتى تمض اربعة اشهر بانته بالايلاء حتى يكفر ويفى . وقال من قال انما ذلك في الايلاء . واما الظهار فاذا كفر فقد زال عنه المنع وليس للظهار حد مثل الايلاء والله اعلم . رجع الى كتاب بيان الشرع .

الباب الحادى والأربعون

فى المظاهر إذا فرط فى الصوم حتى مضى من الأشهر بعضها

وأما الذى ظاهر ففرط فى الصوم شهرا ثم أخذ فى الصوم فمرض . فمعى انه قد قيل اذا فرط فى الصوم وهو يقدر عليه حتى فاتته شىء من ذلك بالتفريط لم ينفعه الاطعام لأنه كان متعبدا بشىء لم يفعله حتى فاتته ولا ينفعه هاهنا الا العتق . وقال من قال اذا فرط فى شىء من الصوم ثم أخذ فيه أو مرض أو عجز عن الصوم حتى خاف أن يفوته الصوم فعليه اطعام ستين مسكينا ويجزيه ذلك اذا كان أخذ فى وقت يقدر عليه وهو الشهرين الآخرين أو لهما فان ترك منهما ولو يوما واحدا فانه قد فرط فى الصوم ولم ينفعه الا العتق على كل حال عندى . وان كان أخذ فى الصوم فى وقت ما لا يكون فيه مفرطا وهو الشهران الآخران أو شيئا منهما فصام ثم عجز عن الصوم فقال من قال لا يجزئه الا اطعام ستين مسكينا ولو صام الشهرين الا يوما واحدا عجز عن ذلك بسبب يخط عنه الصوم به . وقال من قال ما صام من الصوم الذى لم يفرط فيه فهو نافع له قليلا كان أو كثيرا ويطعم بما بقى من الشهرين كل يوم مسكينا قليلا أو كثيرا .

مسألة : وسئل عن رجل ظاهر من امرأته وصام شهرا من الكفارة ثم مرض ايطعم قال لا يطعم . حتى يخاف أن تذهب امرأته بالايلاء فإذا أدركه الأربعة فانه يطعم . ومن غيره قال وقد قيل اذا ظاهر وهو بمنزلة من لا يستطيع الصوم ولا يجد العتق اطعم من حينه ولا ينظر لأن ذلك غائب عنه . وقال من قال حتى يويس انه لا يدرك الصوم فتمضى الشهران الأولان فمرى من الشهرين الآخرين يوم أو يومين ما يعرف انه لا يستطيع ان يصوم شهرين ويفوت ذلك عندى انه اراد الوقت الذى

يمكن ان يصوم فيه الشهرين . فاذا جاء الوقت فقد علم انه لا يقدر على الصوم ولو أطاق بعد ذلك . وقال من قال حتى تدركه الاربعة اشهر ويويس من الصوم .

مسألة : من كتاب الاشياخ من صام في ظهار فاذا هو قد تسحر في الصبح اجتزي ان يبدل ذلك اليوم في الخامس لانه انما صام الاخرين . قال نعم اذا لم يعلم انه أكل وقد طلع الفجر .

مسألة : والصائم عن الظهار ان استقبل الصوم بالهلال صام شهرين متتابعين يعتد فيهما بالأهلة . وان اعترض الايام صام ستين يوما .

الباب الثاني والأربعون

العتق في كفارة الظهر

وعن رجل وجب عليه عتق في ظهره او يمين ما يعتق شيخا او شابا به علة . قال لا باس ما سلمت اعضاءه وسمعته وبصره . ولم ينتقض منه شيء الا العلة التي تكون . ومن غيره قال وقد قيل انه لا يجوز عتق المريض الذي يخاف موته اخو الفراش .

مسألة : وعن مكاتب قد ادى بعض كتابته فاراد رجل ان يشتري ما بقي منها ثم يعتقه وعلى المشتري عتق رقبة . والذي بقي على المكاتب اكثر من ثمن التحريم . قال لا يقضي عنه ولا يبيعه ولا يعتقه .

مسألة : وسئل هل يجزى في كفارة الظهر الأب أو الاخ اذا كان مملوكين . قال اذا اشترى واحدا من هؤلاء فهو حر لقول رسول الله ﷺ من ملك ذا محرم فهو حر فلا يجزى عنه في كفارة الظهر لانه لا يعتقهم هو انما عتقوا بالسنة .

مسألة : قال محمد بن خالد سمعنا ان الشيخ الكبير الفان الذي لا تجوز في عتق الظهر ولا عتق دم الا ان يكون يجر على نفسه الكسب الصغير . ويجزى الصغير اذا ضمن بنفقته .

مسألة : وسالته عن المدبر والاخ من الرضاعة هل يجزيان عن عتق كفارة الايمان . قال اما المدبر فلا يجزي عن عتق كفارة الظهر . ولا شيء من الكفارات لمن دبره ولا لغيره . واما الاخ من الرضاعة فلا احب ان يجزيه ذلك فان فعل لم اقدم على ابطال ذلك .

مسألة : وعن الأخ من الرضاعة والمدبر يجوز في العتق عن الظهر . فاما الاخ من الرضاعة فيجوز . واما المدبر فلا يجوز لانه ناقص . قال

غيره وقد قيل يجوز .

مسألة : وعن رجل عليه عتق رقبتين في ظهار وعتق او عن ظهارين فاعتق رقبة من الكفارتين ولم ينو لواحدة منهما . فاعلم ان ذلك عندنا لا يجوز له لشيء من الكفارات . وعليه ان يعتق لكل كفارة رقبة ينوي بها لها .

مسألة : من جامع بن جعفر وعن رجل عليه عتق واجب من كفارة أو غيرها هل يجوز ان يشتري رقبة يشترط عليه فيها العتق فلا نحب له ذلك . وقال من قال اذا او فاهم الثمن فعسى ان لا يكون بأس في ذلك . قال غيره الرأي الآخر احسن .

مسألة : جامع ابن جعفر ومن اعطى الكسوة في الكفارة فلكل مسكين ثوب ازار ورداء وقميص او سراويل او عمامة او خمار للمرأة من اي هذه الثياب شاء . ومن اعتق عبدا فيستحب ان تكون رقبة سليمة من الأدوا . وان أعتق اعور بعين فجائز ذلك . وكذلك العبد اليهودي والنصراني . ومن أعتق عبدا عاله حتى يبلغ .

مسألة : وهل يجوز عتق ولد صغير في كفارة واجبة . قال لايجوز الا من نفع نفسه أو عاله . وقال بعض المسلمين إذا انفق عليه حتى يبلغ جاز .

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الأشياخ ومن اعتق صبيا عن ظهار لزمه عوله فان مات فيعول يتيما مثله حتى يبلغ اذا لم يجد فيعطى الفقراء مثل ذلك رجع .

مسألة : رجل ظاهر من امراته واعتق لذلك غلامه . قال الغلام كله ولا آمن عليه الفساد اذا وطى قبل ان يعتق رقبته .

مسألة : من الزيادة المضافة وعن رجل له اربع نسوة فظاهر عنهن فاعتق رقبة ولم ينوبها لأحدهن ثم نواها بعد ذلك عن احدهن واراد ان يجعلها عنها ويجامعها . هل له ذلك قال يوجد في الاثر انه قال نعم قال

يسمى بتلك لايهن شاء ثم يجامعها . قال ابو سعيد ومعني انه اذا قصد بها من احدهن لم يضع لانه عن لازم واذا ثبت انها لا تضع ولم يجز ان تكون عنهن كلهن لم يحسن الا ان يكون عن احد ولا يكون عن احدهن الا بالنية . فاذا ثبت معنى ذلك فينوي بها عن ايهن شاء .

مسألة : وقيل في المظاهر اذا اعتق عبداً لكفارة الظهر على انه مغتصب ووطى زوجته على ذلك ثم صح انه له بالبينة من قبل العتق . فان ذلك يجزيه في زوجته لان هذا قد وافق الحق باصابتها واخطاها بنيه ولعل قد قيل بفسادها على قول من يقول لو قصد على انه يزني فوافق امراته فوطيها فقد قيل فيها باختلاف واكثر القول انها لا تفسد عليه . قلت فان صح ان العبد كان له فيه شريك قبل العتق وقد وطى على ذلك هل تحرم زوجته . قال معني انه يختلف في ذلك ففي بعض القول انه يجزيه ذلك ويكون عليه لشريكه نصف القيمة قيمته وفي بعض القول لا يجزيه .

مسألة : من كتاب الأشياخ وعن رجل اعتق عن ظهر عبداً له غائبا عنه ايجزي ذلك عنه ام لا . ولا يدري احي هو او مات . فاقول لا يعتق عن ظهاره الا عبداً حاضرا . فان اعتق عبده الغائب فصحت حياته وسلامة بدنه من قبل ان يطاها . فلا باس عليه في زوجته . وان صح انه مات او شيء من جوارحه او حدث في بدنه شيء لا يجزي عتقه . وقد كان وطيها فانها تفسد عليه ابدًا وانما تكون كفارة الظهر بعد الحنث وقبل الوطى .

مسألة : من كتاب الأشياخ وعن رجل اشترى عبداً بعبدين الى أجل ثم أعتقه . ووطى زوجته . قال لا يجوز ذلك وقد حرمت عليه زوجته . قلت فان اشتراه شراء فاسداً ثم أعتقه . قال فذلك جائز . ولا تحرم عليه .

مسألة : ومن ظاهر من امرأته فلم يكفر حتى فاتت ثم كفر وراجعها فانه يجتري بهذه الكفارة .

مسألة : ومن أطعم مجوسيا . ثم وطى فسدت عليه امراته وكذلك اهل الكتاب ويجوز ان يطعم اهل الكتاب في كفارة الأيمان . واما في الظهر فلا

وفيه قول آخر عن ابي عبدالله انه يجوز اطعام اهل الكتاب في كفارة الظهار .

مسألة : ولا يطعم الا من اخذ جوزته من الطعام . ولا يجوز ان يطعمهم قبل العصر ولا هاجرة ولكر يغديهم ضحى ويعشيهم بعد العصر . وان اعطاهم حبا فنصف مكوك برأ أو شعيراً وثلاثة ارباع المكوك ذرة طيبة . وان اعطى تمرا قالقيمة يقوم البر أو الشعير أو الذرة كما يكون الشعير في السوق ثم يعطى تمرا بقيمته . ومن اطعم مسكينا واحدا في كفارة الظهار ستين يوما لم يجزه لأن الله تعالى امر بالطعام ستين مسكينا والقائل بان اطعام الواحد يجزي عن الستين محتاج الى دليل . ومن لزمه كفارة الظهار ومات قبل ان يكفر فقد قيل لا شيء عليه لان الكفارة انما هي تحلة للزوجة وقدمات . وقيل لامراته منه الميراث في الاربعة الأشهر .

مسألة : والفريضة في الاطعام في الظهار فيه اختلاف . منهم من قال ان الفريضة أكلة والسنة أكلة . وكذلك اليمين المرسل . ومنهم من قال كلتا الأكلتين فريضة . وقال بعض فيمن أطعم ستين مسكينا أكلة واحدة . ثم وطى زوجته بجهالة واراد ان يطعمهم ثانية فغابوا . أو ماتوا انه يطعم ستين مسكينا اكلتين . ولا يجوز أن يطعم الا من قد أخذ جوزته من الطعام من الصبيان . وكذلك في كفارة الأيمان وليس في ذلك حد في الستين . ولكن بالنظر اذا نظر ورأى انه ممن اخذ جوزته من الطعام . واما البالغ فهو مجزي لمن اطعمه ولو كان قليل الا كل اذا كان صحيحا . واما المريض فلا يجزي إطعامه ولكن يعطى بالكيل . وكذلك يعطى الصبي الذي لم يأخذ جوزته من الطعام اذا كان ياكل الطعام ولو لم يحل له حولان . واما بعد حولين يحولان فان يعطى مثل ما يعطى لغيره من يطعمه . ولا بأس ان يعطى له من يطعمه اذا كان ياكل الطعام ولو لم يحل له حولان لانه اذا ردد عليه ذلك استفرغه على قول .

مسألة : ومن اراد ان يعتق رقبة عن ظهار ويشهد على ذلك قال اشهدوا اني قد اعتقت غلامي هذا لوجه الله من كفارة لزممتني في الظهار .

الباب الثالث والاربعون في الخيارات

من الزيادة المضافة قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأُزَاجِكُمْ أَنْ كُنْتُمْ تَرْدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنْتُهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا . وَإِنْ كُنْتُمْ تَرْدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدارُ الْآخِرَةُ . فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمَحْسَنَاتِ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ . أمر الله عز وجل نبيه عليه السلام بخير نساءه في هذه الآية . قيل فلما خيرهن النبي ﷺ قالت عائشة بل نختار الله ورسوله والدار الآخرة فتابعها نساء النبي ﷺ . والمتعة إنما تكون بعد الطلاق . وقدم الله تعالى في هذه الآية المتاع قبل الطلاق . وروي أن رسول الله ﷺ خير نساءه فاخترته فلم ير ذلك طلاقاً . وقد قيل إن رسول الله ﷺ . قال ولا عليك إن تعجلي حتى تستأمري أباك وقد وجدت أنها قالت ما أريد أن استأمر وأشاور . بلاختار الله ورسوله والدار الآخرة وتابعها نساء النبي ﷺ فلم ير ذلك طلاقاً . ولو اخترن الدنيا لسرحهن كما سرح التي اختارت منهن الدنيا على ما قيل . وقيل إنها الحميرية .

مسألة : وروى أن علياً حدث أصحابه ذات يوم وهو بالكوفة فقال سألني عمر بن الخطاب عن رجل خير امرأته فقلت لا بد من واحدة إن اختارت نفسها فهي تطليقة بائنة . وإن اختارت زوجها فهي واحدة وهو أملك بها . فقال عمر لا ولكني أقول إن اختارت نفسها فواحدة وهو أملك بها . وإن اختارت زوجها فلا شيء فتابعته أمير المؤمنين . فلما صار الأمر إلي رجعت إلى رأيي الأول فقال القوم يا أمير المؤمنين الرأي راءه عمر فتابعته عليه أحب إلينا من رأيي تفردت به فضحك . ثم قال أما إنني سأزيدكم ثم أرسل إلى زيد بن ثابت فسأله فخالفهما زيد جميعاً . قال إن اختارت نفسها فقد بانت بثلاث وإن اختارت زوجها فهي واحدة وهو أملك بها .

مسألة : ومن خير امراته فقالت حتى آتي اهلي فليس لها ذلك انما لها
ان اختارت حينئذ فان لم تختَرْ فانها امراته انما خيرها ولم يخير أهلها
رجع الى كتاب بيان الشرع .

الباب الرابع والأربعون

الخيار للحرة وخيار الرجل أمته

قال أبو المؤثر اختلفوا في التي تختار فتختار نفسها فقال قوم قد بانث بالثلاث . وقال من قال تبين بتطبيق واحدة وهو أملك برجعتها وهذا قول عمر بن الخطاب فيما سمعنا وبه نأخذ . وذكر لنا ان زيد بن الليث قال ان خيرها فاختارت نفسها فهي ثلاث . وان خيرها فلم تختار نفسها فهي تطبيق وذكر لي ان عائشة قالت ان رسول الله صلى الله عليه وآله خيرنا فاخترناه فلم يقع علينا شيء من الطلاق وبهذا الحديث نأخذ .

مسألة : وسالته عن الخيار أهو طلاق . قال نعم اذا خيرها بينه وبين نفسها . فانه يكون طلاقا . قلت فان قال لم ارد بهذا التخيير طلاقا لها . قال اختلف اصحابنا في ذلك قال بعضهم اذا خيرها فيما بينها وبين نفسه فاختارت نفسها فهو طلاق . وقال قوم حتى يريد بذلك الطلاق . ثم يكون طلاقا . واذا اخيرها بين نفسه وأبيها وامها فاختارت اباهما او امها فلا يكون طلاقا حتى يريد بذلك الطلاق الأول على قولين . وهذا على قول واحد . قلت فما يكون هذا الطلاق واحدة أو ثلاثا . قال يكون واحدة الا ان يريد أكثر . قلت فيكون واحدة بائنة او رجعية . قال في ذلك اختلاف . قال بعضهم يكون بائنة كنحو الخلع . وقال بعضهم يكون رجعية .

مسألة : وقال أبو المؤثر رفع الی عن عمر بن الخطاب رحمه الله انه قال في الرجل إذا خير امراته فاختارت نفسها فهي تطبيق واحدة وهو أملك برجعتها .

مسألة : وعن رجل قال لزوجته اختاري نفسك كيف تقول اذا خيرها . قال اذا قال لها اختاريني او اختاري نفسك . فقالت قد اخترت نفسي فقد بانث بتطبيق . قال قوم رجعية . وقال آخرون بائنة منه .

مسألة : وعن امرأة خيرها زوجها فاخترت نفسها هل لها نفقة . قال نعم لانه يملك رجعتها .

مسألة : والخياران يخير الرجل امراته ان تختاره أو تختار نفسها ويريد بذلك الطلاق فان خيّرهما على انه يريد الطلاق . فاخترت نفسها فهي تطليقة واحدة . وقال من قال غير ذلك . وهو احب اليينا . وهو املك بردها في العدة . وان اختارته ولم تختار نفسها فليس بطلاق . وان خيرها ويريد الطلاق فلم تطلق نفسها ما كانا في مجلسهما حتى يفترقا او يرجع في ذلك خرج من يدها وان جامعها قبل ان تختار نفسها خرج من يدها وان خيرها وهما في سفينة يسيران او على دابة فنزلا من عليها . فذلك في يدها ما لم يفترقا او يطاها او يرجع عليها . وان كانا في مجلسهما وصلت هي او اكلت او نحو هذا من الاعمال فذلك في يدها وليس هذا مما يخرجها .

مسألة : وان قال اختاريني او اختاري اباك او امك او اختاري فلانا فاخترت اباهما او امها او فلانا لم تطلق حتى يريد به الطلاق .

مسألة : وان خيرها بينها وبين نفسها وقالت قد طلقت نفسي ثلاث تطليقات فذلك الى الزوج . فان كان انما جعل لها الخيار في واحدة فليس لها الا واحدة . وان لم يرد واحدة جاز ما فعلت . ومن غيره قال ابو عبد الله اذا قال لها اختاريني يريد الطلاق فاخترت الطلاق طلقت .

مسألة : واذا قال لها امرك بيدك . فان عني به الطلاق وطلقت نفسها طلقت والا لم يكن شيء .

مسألة : واما قوله امرك بيدك فان عني به الطلاق وطلقت نفسها طلقت والا لم يكن شيء .

مسألة : وقيل ان رسول الله ﷺ خير نساءه فاخترته فلم يكن طلاقا .

مسألة : واما الذي خير زوجته وهي امة ولم تكن بقيت الا بواحدة فاخترت منه نفسها فليل الخيار الى سيدها ان امضى ذلك بانته منه واما

عن ابي عبدالله . فانه قال اذا خير الزوج زوجته وهى امة او جعل طلاقها بيدها فاخترت نفسها او طلقته وكره السيدان يمضي لها فقد وقع الطلاق .

مسألة : من الزيادة المضافة وعن امرأة خيّرهما زوجها فطلقت نفسها ثلاثا . فقالت بانّت منه . قال غيره معى انه اذا قال لها اختاريني او الطلاق او اختاريني او نفسك فطلقت نفسها لم يكن ذلك طلاقا ولا خيارا . فان اختارت نفسها أو الطلاق على ما خيّرهما من قبول لفظه لها فقد قيل تكون تطليقة باثثة . وقيل يملك رجعتها فيها . وقيل انه ثلاث تطليقات .

مسألة : وسئل عن رجل خيّر امراته وهى في صلاة مكتوبة او تطوع . قال بعضهم لها الخيار ماذا مت في مكانها ذلك الذي خيّرهما فيه حتى تحول منه الى غيره . وقال آخرون ان كانت في صلاة مكتوبة ففرغت منها ولم تزد ركعتين ثم اختارت وكذلك ايضا ان زادت على المكتوبة شيئا فليس لها خيار لانها اذا قدرت على ان تسلم فزادت على ذلك فقد اخذت في عمل يبطل خيارها .

مسألة : واذا جعلت المرأة لزوجها الف درهم على ان يخيرها فخيرها فردت الامر اليه ولم تختّر فلا اراه شيئا . ويرد اليها الذى جعلت له لانها قد ردت عليه ما جعل اليها . ومن غيره قال اذا جعلت له على ان يخيرها فخيّرهما فلم تختّر فليس عليه لها رد لأنه قد فعل لها ما جعلت له على فعله .

مسألة : وقال موسى بن على الخيار للمفقود وان قدم بين الرجوع الى زوجته او اقل الصداقين وسواء قدم المفقود وقد دخل بها الآخر أو لم يدخل ولاخيار للمرأة ولا للزوج الأخير .

مسألة : وأما الصبية اذا ملكها رجل ثم بلغت فاخترت نفسها . ثم ملكها ثانية فانها تكون معه على ثلاث .

مسألة : ومن ملك امرأة ولها لخيار ثلاثة أيام اوله فمات احدهما قبل

الثلاث فاما الزوج فلا خيار له وشرطه فيه باطل . وأما المرأة فلها الخيار
ثلاثا او اكثر من ذلك . قال ابو مالك رحمه الله لفظ الخيار ان تقول قد
اخترت نفسي لاحاجة لي فيه . رجع الى كتاب بيان الشرع .

مسألة : وفي الأثر وفي الذي يخير أمته التي تيسراها فاختات نفسها
فانه يجرى مجرى الطلاق واختلف في طلاقها فقال من قال اذا طلق أمته
فقد عتقت . وقال من قال لا تعتق ولا يلزمه شيء . وقال من قال لا يطاها
وتخدمه حتى يموت ثم هي حرة وهذا القول يأخذه أبو الحواري .

مسألة : وقال اذا كان العبد متزوجا بحرة ثم اعتق هو أن لها الخيار .

مسألة : وفي بعض الآثار وفي عبد مملوك تزوج بثلاث نسوة برأى
سيده تزويجا صحيحا ثم انه اعتق وطلبن منه الخروج منه فلهن ذلك .

الباب الخامس والأربعون

في الخيار للحررة إذا تزوج عليها أمة أو ذمية

وسألته عن رجل حر تحته حررة فتزوج عليها مملوكة . قال لها الخيار ساعة تعلم فان اختارت نفسها فلها صداقها وبانت منه وان سكنت حتى يطا المملوكة لم يكن لها خيار وثبتت امرأته .

مسألة : وعن الحر اذا تزوج على الحررة بمملوكة كيف تقول اذا ارادت ان تختار نفسها . قال تقول ثم اخترت نفسي ولا أقيم معك عند المملوكة هذا قول .

مسألة : والمختارة نفسها اذا تزوج عليها أمة هي تطليقه ولا يرجعها الا ببنكاح جديد ولو كانا بعد في العدة . وقال آخرون ليس ذلك بطلاق ولا يرجعان الا ببنكاح جديد واذا اختارت نفسها فلا ميراث بينهما .

مسألة : والامة اذا اعتقت وهي مع الحر او العبد فان لها الخيار ان تختار نفسها لانها صارت املك بنفسها . وتخرج بتطليقة بائنة ليس له ردها . فان اتفقا على الرجعة لم يكن الا ببنكاح جديد وتكون معه بتطليقتين حتى تزوج زوجا غيره ثم تكون عنده ثلاث .

مسألة : وسألته عن رجل تزوج أمة على حررة . قال امر الحررة بيدها ان شاءت اقامت . وان شاءت خرجت اذا علمت ذلك . وان رضيت بالمقام على زوجها كان لها يومان وللأمة يوم .

مسألة : وسألته عن المرأة الحررة اذا تزوج عليها زوجها أمة هل لها خيار . قال فمعى انه قد قيل لها الخيار . قلت له ويبرأ من حقها ام حقها عليه . قال معى إنه ان كان دخل بها ان حقها عليه بالدخول وتخرج منه بالخيار . وان لم يكن دخل بها فاخترت نفسها لم يكن لها عندي صداق

لأن الخيار في المفقود بالحق والخروج بغير حق وليس ذلك حرمة ادخلها عليها . قلت له فيكون خيارها بينها منه بطلاق ثلاث ام بواحدة . قال معى انه قد قيل بينها بغير طلاق لانه لو كان طلاقها وكان من قبل أن يدخل بها كان لها نصف الصداق . وقيل انها تطليقة لانها بمنزلة الخيار . ولا تخرج المرأة من زوجها الا بحرمة او بطلاق او شيء فاسد في الاصل فهذا ليس بفاسد . وانما تخرج بطلاق وهو بمنزلة الخيار والخيار تطليقة . ولا يبين لي ثبوت الطلاق هاهنا وقول من يرى انه ليس بطلاق عندي احسن ولا صداق اذا لم يكن دخل . قلت له فان كان دخل بها ثم اتفقا على ان يردها بعد الخيار بغير تجديد النكاح هل لهما ذلك . قال فمعى انه قد قيل ليس لهما ذلك الا بنكاح جديد ولا اعلم في ذلك اختلافا . قلت له فان جهلا وردها ودخل بها هل تحرم عليه أبدا . قال فمعى انها تحرم عليه على معنى قولهم أنه ليس له ردها . قلت له فان مس فرجها بيده بعد الخيار . قبل ان يتزوجها بنكاح جديد هل تحرم عليه ابداً . قال فمعى على معنى قول اصحابنا انه اذا فعل ذلك عمداً فآخاف ان تحرم عليه . ولا يبين لي غير ذلك من سبب التزويج لانها عندي كغيرها من النساء الاجنبيات في المس في العدة . وفي غير العدة . قلت فلموس جهلا منه كان مثل العمد على هذا . قال هكذا عندي اذا تعمد لمس الفرج أو علمها فهو سواء عندي . قلت فما العلة في هذا اذا كان هذا كله محجورا عليه منها ولم تكن خرجت منه بطلاق ولا حرمة . قال فمن هنالك اعظم سبب وجوب الحرمة عليه ولو كانت بطلاق في عدة يملك فيه الرجعة كان في العدة له بعض الاسباب عن وقوع الحرمة في امر المس والنظر ولا اعلم ان احدا من اصحابنا يقول انه ليس لها خيار ولا انها ان اختارت نفسها لم يقع خيارها فاذا كان اجماعهم على بينونتها منه بغير طلاق فهو اشد عندي في وقوع الحرمة من المس في العدة . قلت له فان تزوجت زوجا غيره وبانت منه وخلت عدتها وتزوجها بكم تكون عنده من الطلاق . قال فمعى انه اذا جاز بها الآخر ففي اكثر القول عندي انها تكون عنده بثلاث تطليقات . قلت له ولو اختارت نفسها على هذا النحو خمس مرة وهي

تزوج وترجع اليه فهي تكون عنده على ثلاث . قال فمعى ذلك على قول من يقول انه ليس بطلاق . قلت له فالمختارة نفسها اذا خيرها زوجها هل يلحقه الاختلاف مثل الأول . قال فلا اعلم اختلافا في قول اصحابنا في هذا الا ان ذلك يكون طلاقا . قلت له فبكم تبين منه من الطلاق . قال معى انه قد قيل انها اذا اختارت نفسها بانث بثلاث تطليقات . وقيل انها تبين بتطليقة لا يملك رجعتها . وقيل انها تطليقة ويكون املك برجعتها . ومعى ان عامة قول اصحابنا يخرج على هذا انها تطليقة يملك فيها رجعتها . قلت له فاذا باراها وابرتة من حقها اكون ذلك طلاقا ام بينونة بغير طلاق . قال معى انه قد قيل انه طلاق . ولعل بعضا يقول انه ليس بطلاق . قلت له فعلى قول من يقول انه بينونة بغير طلاق اذا اراد مراجعتها بالرد من غير تزويج جديد هل يجوز ذلك . قال فلا يخرج عندى ذلك على معنى قوله لأن ذلك يبطل معه وينكسر عليه . قيل له فان جهل ذلك وردها بغير تزويج ودخل بها هل تحرم عليه ابدأ . قال على معنى قول اصحابنا في مذهب من يقول انه ليس بطلاق فهو عندى كذلك انها تغسد عليه . قلت له فان كان وليا لى واقام معها على ذلك هل على أن ابرا منه بذلك بعد ان لا يقبل منى النهى عن ذلك . قال فلا يبين لى في ذلك براءة اذا ردها في العدة بشاهدين برضاها وأمرها لان ذلك يدخله الاختلاف . وما دخل فيه الاختلاف في الاصل لم يلحق فيه البرآن على حال بنفس الفعل ولا بالتمسك به . قلت له وعلى هذا القول لو باراها عشر مرات ويرجع اليها بتزويج جديد يكون ذلك جائزا له مالم يطلقها . قال هكذا عندى يخرج عليه . قلت له فاذا باراها يكون محجورا عليه المس والنظر منها مثل غيرها من الاجنبيات . فمعى انه كذلك . قلت وكذلك المختارة نفسها اذا تزوج عليها امة مثل هذه في النظر والمس . قال هكذا عندى وهى أشد . قلت له فالامة اذا تزوج عليها امة هل لها خيار . قال لا اعلم ذلك . قلت له وكذلك اذا تزوج عليها حرة . قال هكذا عندى وقد قيل تزويج الحرة طلاق الامة اذا تزوجها عليها . وقيل انها هى زوجته ولا خيار لها بالتزويج عليها هكذا عندى . قلت له فعلى قول من يقول ان

تزويج الحرة طلاق الأمة يكون الزوج أملك برجعة الأمة ام لا رجعة له عليها . قال فمعى انه لا رجعة له عليها لأن ذلك لم يكن منه طلاق ولا خيار وانما حل ذلك عند عقدة الحرة لقدرته على تزويج الحرة على قول من يقول بذلك اذا قدر على الحرة لم تحل له الأمة . قلت له فاذا تزوج عليها امرأة من أهل الكتاب هل يكون طلاق الأمة على قول من يقول ذلك . قال هكذا معى لانها حرة على اطلاق المسالة ان تزويج الحرة طلاق للأمة واما على معنى الحجر فانما وقع على قول من يتأول في المسلمة الحرة لقول الله تعالى: ﴿ومن لم يستطع منكم طويلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات﴾ الآية ﴿فمن ماملكت ايما نكم﴾ الآن . قلت له فما تقول في الرجل اذا بارى زوجته وكانت امة كما تبرى الحرة زوجها هل يقع البرآن بغير رأى سيدها . قال معى انه اذا باراها وأراد بذلك برآن الطلاق وقع الطلاق عندى ولا يبرأ من حقها الا ان يبريه سيدها من الحق . قلت له فيملك الرجعة اذا وقع موقع الطلاق . قال فمعى انه يخرج على معنى بعض قول اصحابنا انه يملك الرجعة اذا لم يتم السيد البرآن ويخرج انه لا يملك الرجعة ولا يبرأ من الحق الا يتمام سيدها . قلت له فاذا أتم السيد البرآن يبرأ من حقها من غير ان تبرئه من حقها . قال معى انه اذا تم ذلك ثبت عليه في الحكم اذا كان ذلك عندى مما يثبت على المرأة ان لو كانت حرة . قلت له فاذا اتم السيد البرآن . هل يلحقه الاختلاف من املك الرجعة للزوج . قال فلا يبين لى ذلك اذا أتمه قبل الرد . قلت له فان أتم السيد البرآن واتفق الزوج والأمة على الرجعة بغير رأى السيد هل لهما ذلك . قال فلا يبين لى ذلك ان الأمة لا تملك ذلك . وانما ذلك الى السيد عندى قلت له فان كان طلاق يملك الزوج فيه الرجعة هل له ردها بغير رأى سيدها . قال معى ان له ذلك مادام له عليها رجعة بحكم الملك في طلاق الأمة . قلت له فاذا خيرها واختارت نفسها هل تبين منه من قبل اتمام السيد ذلك . قال معى انه اذا خيرها خياراً يوقع الطلاق فاختارت نفسها انه يقع الطلاق .

مسالة : من الزيادة المضافة من الأثر . واذا كانت المرأة الحرة تحت

العبد فتزوج عليها امة فلها الخيار عند العبد كما لها الخيار عند الحر اذا تزوج عليها الامة . ولا خيار للامة اذا تزوج عليها امة . ولا حرة كانت تحت حر او عبد . واما الحرة اذا كانت تحت العبد فعتق العبد اذا كانت الامة تحت العبد فعتق العبد فلا خيار لها . فاذا عتقت هي فلها الخيار اذا كانت تحت عبد ولا اختلاف في ذلك ان لها الخيار اذا كانت تحت العبد .

مسألة : واختلف في الحرة اذا تزوج عليها امة فقال من قال لها الخيار ما لم يطأها هي يعنى الحرة بعد علمها . وقال من قال ما لم يطأها علمت او لم تعلم . وقال من قال لها الخيار ما لم يطأ التي تزوج يعنى الامة . فاذا وطئ الامة بعد علم الحرة فلا خيار .

مسألة : من كتاب الاشياخ وسالت عن رجل تزوج بامة امرأته بأمرها هل لها ان تحترق نفسها بعد ان زوجته بها . قال نعم على قول محمد بن محبوب . وأما غيره فلا يرى تزويج الامة على الحرة . رجع الى كتاب بيان الشرع .

مسألة : ومن تزوج ذمية على حرة فجائز . ومن جامع بن جعفر واليهودية والنصرانية إذا تزوجها المسلم على الحرة المسلمة لم يكن للمسلمة في ذلك الخيار كما يكون لها في الامة . وعليه ان يكون مع المسلمة يوما ومع الذمية يوما . وكذلك في الليل . واما في الجماع فلم نسمع ان عليه لهما في ذلك شيئا محدود الآن ذلك ما لا يملك . وكذلك اذا احضر كل واحدة ما يجب عليه لها فان اراد ان يزيد احدهما شيئا فلا بأس . واما الامة فاذا جمعها مع الحرة فان كان تزوجها عليها فان للحرة ان تختار نفسها وتخرج منه وهي املك بنفسها وهي تطليقة وليس له ان يردها الا برأيها وان رغبت في المقام عنده او وطئها قبل ان تختار نفسها فليس لها خيار . وتكون للحرة المسلمة او الذمية الثلثان من المساكنة وللامة الثلث . وان تزوج الحرة على الامة فليس للحرة خيار لأنها هي الداخلة على الامة . واذا اختارت نفسها قبل دخوله بها فلها نصف الصداق . واما بعد الدخول فلها الصداق كله وهي تطليقة بائنة ولا ميراث بينهما في

العدة . وان اتفقات على الرجعه فبنكاح جديد . وان قالت لم اعلم ان لي الخيار حتى وطئها فلا خيار لها . وليس لها حجة في ذلك واذا اتفقا على الرجعة فبنكاح جديد في العدة او بعد العدة .

مسألة : ومن تزوج امرأة ثم تزوج عليها بأمة فاختارت نفسها . فانها تخرج ولا صداق لها فذلك لعله فكذلك الأمة اذا اختارت نفسها من العبد اذا اعتق ولم يكن دخل بها فانها تخرج بغير صداق . وبذلك يقول ابن عباس فيما روى عنه من طريق مجاهد وهكذا عن ابي مالك . وقال ابو محمد وفيه اختلاف بأن يكون لكل واحدة منهما نصف الصداق .

مسألة : والخزاة اذا تزوج عليها بأمة فاختارت نفسها والتي يكون لها زوج فتملك منه طائفة فيحرم عليها حتى تعتقه وتتزوج بنكاح جديد والأمة تحت الحر فتعتق فتختار نفسها فبعض المسلمين قال ان خر وجهن تطليقة وهو قول . وقال بعض يكون طلاقا الا خروجها هكذا . وان تراجعوا فعل الطلاق كله . وقيل ان حيان احتج في الخيار فقال اليس بلغكم ان رسول الله ﷺ نهى عن الطلاق ثلاثا . قالوا بلى . قال او ليس بلغكم ان عليه السلام خير نساءه قالوا بلى . قال فهي واحدة لانه عليه السلام لا ينهى عن طلاق ثلاثا ويفعله قلت لابي محمد والخيار مضيق مثل الشفعة اذا لم تختار نفسها في أول وقت علمت بما يكون لها فيه الخيار . قال ابو مالك رحمة الله في الذي تزوج المرأة ثم تزوج عليها بأمة فتختار المرأة نفسها فانها تخرج ولا صداق .

مسألة : قلت له ما تقول في رجل تزوج على زوجته أمة فعتقت الأمة قبل ان تختار الحرة ثم اختارت بعد ذلك هل لها ذلك . قال لا يحضرني فيها معنى اعتمده الا اني يشبه عندي معنى الاختلاف ويعجبني فيها اذا صارت حرة وانما كان الخيار لها بمعنى المملوكة انه يزول خيارها بمعنى ثبوت الحرية فيها على ما يشبه ما قد قيل انه اذا تزوج عليها لم يكن لها ذلك لانه اراجها . وقال من قال لها ذلك لانه قد اثبت لها في معنى الحكم فيما عندي . وارجو ان اكثر القول انه ليس لها ذلك لانه قد اراحها من المعنى الذي كان لها به عليه اخذ العاجل كذلك هذا يشبه ذلك .

الباب السادس والأربعون في الخيار للأمة

ومن كتب محمد بن محبوب التي بعث اليه ابو صفرة عرضه أبو صفرة على محمد بن محبوب وسألته عن امرأة اعتقت ولم تشعر ان لها الخيار . ايوب عن نافع عن ابي قلابة وسليمان بن يسار انهم قالوا اذا غشيها فلا خيار لها . قال الربيع عن ابي عبيدة اذا غشيها فلا خيار لها علمت او لم تعلم . عن قتادة عن الزهري ان حفصة بنت عمر أعتقت امة لها يقال ريا أو مرا وقالت لها ان غشيك زوجك فلا خيار لك احسب ذلك وقال الربيع مثل ذلك . عن ابي معشر عن النخعي عن عائشة ان زوج بريرة كان حرا وكان النخعي يقول لها الخيار وان كان حرا . وقال الربيع هما سواء لها الخيار عليهما جميعا من الحر والعبد اذا عتقت فان غشيها وأحد منهما فلا خيار لها . عن قتادة عن عطاء الخراساني انهما قالا قضى رسول الله ﷺ في بريره بربع قضيات اولهن ان عائشة ارادت شراءها وعتقها بشرط ولاءها اهلها فقال رسول الله ﷺ الولاء لمن اعتق . والثانية خيرت . والثالثة ان رسول الله ﷺ أمرها ان تعتد ثلاث حيض . والرابعة انها اهدت لعائشة لحما فدخل رسول الله ﷺ فقال هل عندك من شيء فقالت يا رسول الله ما عندنا الا لحم اهدته لنا يريرة من شاه تصدق به عليها . قال رسول الله ﷺ هو لها صدق ولنا منها هدين فاكل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وامنها . ومن الكتاب وسألته عن مملوكة أعتقت من قبل ان يدخل بها زوجها . قال الامة بالخيار . واما النصرانية فان اسلم زوجها معها فهما على نكاحها . وان تزوجت قبل ان يسلم زوجها فهي املك بنفسها ولعدة عليها ولا صداق لها . وعن ابن عباس والحسن انهما قالا في الامة يدركها العتق قيل ان يدخل بها زوجها فتختار نفسها . قال لا شيء لها وبه نأخذ وقال الربيع مثل ذلك . ومن الكتاب وسألته عن

مملوك تحته امة اعتق العبد قال الامة بالخيار مالم يطاها فان وطئها فليس لها الخيار . قلت فالامة تحت الحر اعتقت قال لها الخيار عليه ما لم يطاها . فان وطئها فليس لها الخيار . ومن الكتاب وسألته عن مملوك تحته مملوكة اعتقت . فقالت لزوجها لاحاجة لى فيك هل لها ذلك . قال نعم هى بالخيار حين تعتق فان وطئها قبل ان تختار فهى امراته ولها الصداق كامل ان كان دخل بها قلت فان اعتق العبد بعد ما عتقت هل له ان يقيم معها بالنكاح الاول والصداق الاول . قال نعم اذا رضيت وكانت فى العدة تعتد فان انقطعت العدة فلاسيل له وعدتها ثلاث حيض ان كانت ممن تحيض او ثلاثة اشهر .

مسألة : والمكاتبة عندنا حرة لها الخيار اذا كاتبها سيدها كخيار الامة اذا عتقت لانها ملكت بعضها بالعتق فاشبهت الامة التى ليست مكاتبة .

مسألة : قلت فالامة يعتقها سيدها بخيار نفسها ا يكون لها ذلك من زوجها الحر والعبد ويكون حكمها فى ذلك سواء . قال نعم . قلت فلو كان الزوج هو المعتق . هل لزوجه ان تختار نفسها اذا كانت حرة او تخرج منه كما اذا اعتقت يكون لها الخيار من زوجها . قال ليس لها ذلك . قلت أليس قد قال بعض الفقهاء ان لها أن تختار نفسها وتخرج . قال بلى . قلت لم أجاز لها صاحب هذا القول ان تخرج من زوجها . وقد كانت به راضية وهو مملوك واجاز لها ان تختار نفسها وقد صار حرا . قلت وما ذلك الضرر . قال لانها كانت راضية به وهو غني بسيده وان نفقتها فى رقبته فاذا صار حرا وافتقر لم تصل الى شىء من حقوقها . قلت فإى القولين عدل عندك قال الاول . قلت مادلك على ذلك . قال يقول ان الحر اشرف لها من العبد فاذا كان عنده الوفاء الإعدام وقصر عن ما يجب من القيام بحقوقها كان لها الخيار ان شاءت تمسكت . وان شاءت حكم لها الحاكم بالفراق منه .

مسألة : وقيل اذا اختارت الامة نفسها قبل ان يدخل بها لم يكن لها صداق . وان اختارت نفسها بعد الدخول بها فلها الصداق .

مسألة : وعن امة كان لها زوج لم يدخل بها فاعتقت فاختارت ان تخرج قال صداق لها وان كان دخل بها فلها الصداق فان خرجت منه حين اعتقت أخذت صداقها .

مسألة : وقال عزان بن الصقر اذا اعتقت الامة ولها زوج حر ثم مات احدهما قبل ان يعلم خيارها فالمراث بينهما مالم تختار نفسها . واذا مات وهي أمة فالمراث لها فان اختارت نفسها فلها ذلك وان سكنت فليس لها بعد ذلك خيار . وليس لها الا صداقها الاول . والمتعة واجبة للامة والحره لمن لم يفرض صداقها .

مسألة : واذا عتقت الامة فخرجت من زوجها باختيارها ثم اعتق العبد من بعد ما اعتقت هي فله ان يقيم معها بالنكاح الأول والصداق الاول اذا رضيت وكانت في العدة تعتد فان انقضت العدة فلا سبيل له وعدتها ثلاث حيض ان كانت ممن تحيض او ثلاثة اشهر اذا كانت ممن لا تحيض .

مسألة : قلت لابي محمد ما تقول في الامة اذا اعتقت فاختارت نفسها ولم يدخل بها زوجها هل لها صداق قال لا قلت فالذمية قال والذمية وفيها اختلاف .

مسألة : والامة اذا عتقت وهي مع الحر او العبد فان لها الخيار ان تختار نفسها لانها صارت املك بنفسها وتخرج بتطليقة بائنة وليس له ردها فان اتفقا على الرجعة لم يكن الا بتزويج جديد وتكون معه بتطليقتين حتى تزوج زوجا غيره فان تزوجها هو من بعد كانت معه بثلاث تطليقات . وقال من قال في هذه المختارة نفسها أنها تخرج بلاطلاق وليس نرى ذلك والرأى الاول احب الى . وان لم تختار نفسها حتى يطاها زوجها فلا خيار لها الا أن تكون لم تعلم بالعتق فلا يزول الخيار عنها حتى تعلم بالعتق ثم تختاره او يطاها زوجها قبل ان تختار نفسها فلا خيار لها . وان علمت بالعتق ولم تعلم بالخيار انه لها لم يكن

لها بذلك حجة . وكذلك الحرة إذا تزوج عليها الزوج أمة فسبيلها سبيل هذه .

مسألة : ومن جامع أبي الحسن وقد اختلفوا في تزويج الأمة على الحرة قال قوم لا يجوز لأنه مستطيع الطول للحرة . ولم يجيزوا لمن يستطيع الطول الى تزويج الحرة ان يتزوج أمة لقول الله عز وجل : ﴿فمن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت ايماكم من فتياتكم المؤمنات﴾ . قال فان لم يستطع . وقال قوم ان تزويج الأمة على الحرة جائز وللحرة الخيار ان شاءت اقامت عنده وان شاءت خرجت منه واختات نفسها ولها الصداق . وقال قوم تخرج بلا صداق . وقال آخرون بتطليقة وهي رجعية كما اجاز النبي ﷺ لزوج بريرة ان ترجع اليه فابت وكلمها النبي ﷺ فابت والله أعلم . ومنهم من اجاز تزويج الأمة على الحرة وان كان مستطيعا لأن الله عز وجل قال : ﴿وانكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم وامائكم﴾ يعني عبيدكم المسلمين وقال تعالى : ﴿فما ما ملكت ايماكم من فتياتكم المؤمنات فانكحوهن باذن أهلهن﴾ . وقال ﴿فان خفتن ان لاتعدلوا فواحدة أو ملكت ايماكم﴾ وهذا يجيز تزويج الأمة على الحرة ويكون للحرة يومان وللأمة يوم . فلما أن تزوج الحرة على الأمة فلا خيار للحرة ولا للأمة وان جاز بالحرة بعد تزويج الأمة وقد علمت فلا خيار لها بعد ذلك . والله أعلم . وبه التوفيق .

قال المحقق

قد انتهى والحمد لله تحقيق ومراجعة الجزء الثاني والخمسين من كتاب بيان الشرع وهذا الجزء يبحث احكام الخلع والبرآن في الصحة والمرض من الصبي والمجنون والعاقل وما يبت من ذلك وما لا يبت وفي بيان الجائز منه وغير الجائز بأكثر من الصداق أو أقل أو مساو له وفي احكام الخلع والايلاء والخيار ومعاني ذلك والحمد لله رب العالمين.

وصلي الله علي سيدنا محمد وسلم

سالم بن حمد بن سليمان الحارثي

صفر ١٤٠٦ هـ

فهرس الجزء الثانى والخمسون

الصفحة	البیان	مسلسل
٢٩٥	الباب الأول : في البران	١
٢٩٧	الباب الثاني : في البران والخلع وجوازهما للزوجين	٢
٣٠٠	الباب الثالث : في لفظ البران والخلع	٣
٣٢٢	الباب الرابع : البران في المرض وبران المجنون والاعجم والاعمى	٤
٣٢٦	الباب الخامس : فيمن اعطته امرأته شيئا على ترك جماعها	٥
٣٢٩	الباب السادس : في الزوج اذا كان مسيئا الى زوجته ثم عرض عليها الاحسان وتباريا على ذلك ومايجوز من ذلك	٦
٣٣٢	الباب السابع : في الزوج اذا كان مسيئا الى زوجته ثم عرض عليها الاحسان وتباريا بعد ذلك ومايجوز من ذلك	٧
٣٣٤	الباب الثامن : فيما لايرى به الزوج من الصداق ومايبرا والطلاق بعد الخلع ومايصح فيه الخلع	٨
٣٤٢	الباب التاسع : في البرآن على الحق كله وفي الوكالة وفي البران وفي الخلع	٩
٣٤٦	الباب العاشر : في الزوج اذا بارى زوجته ثم انكرها البرآن	١٠
٣٤٨	الباب الحادي عشر : اذا تبرأت المرأة ثم ادعت الجهالة	١١
٣٥٠	الباب الثاني عشر : اذا بارى زوجته باكثر من صداقها وما اشبه ذلك	١٢
٣٥٧	الباب الثالث عشر : في البرآن على ان ترد عليه كذا وكذا	١٣
٣٥٩	الباب الرابع عشر : في البران والخلع على ان تعطيه او على ان عليها له كذا وكذا وعلى ان تفعل كذا وكذا	١٤
٣٦٤	الباب الخامس عشر : في خلع الصبي والصبية من البالغ وغير البالغ	١٥
٣٧٧	الباب السادس عشر : في الأب اذا خلع زوج ابنته	١٦
٣٧٩	الباب السابع عشر : الطلاق بعد البرآن	١٧
٣٨١	الباب الثامن عشر : في الايلاء	١٨
٣٨٧	الباب التاسع عشر : مايجب به الايلاء وما لا يجب	١٩
٣٩١	الباب العشرون : في الايلاء بالحمل وفي الوطي من غير ذلك	٢٠
٣٩٤	الباب الحادي والعشرون : في الايلاء بالطلاق الذي يؤمر بالطعنة فيه	٢١

تابع فهرس الجزء الثانى والخمسون

الصفحة	البیان	مسلسل
٣٩٦	الباب الثاني والعشرون: اليمين بالوطى وما اشبه ذلك	٢٢
٣٩٩	الباب الثالث والعشرون: في الايلاء الى مادون اربعة اشهر	٢٣
٤٠٢	الباب الرابع والعشرون: في الايلاء الى وقت	٢٤
٤٠٥	الباب الخامس والعشرون: في المؤلى يتزوج التي بانته منه ولا يطا حتى تمضي اربعة اشهر	٢٥
٤٠٩	الباب السادس والعشرون: في الايلاء من احد الزوجين بطلاق الاخرى	٢٦
٤١١	الباب السابع والعشرون: في وطى المولا عنها	٢٧
٤١٢	الباب الثامن والعشرون: الايلاء بالتحريم	٢٨
٤١٤	الباب التاسع والعشرون: الاقادة بالايلاء	٢٩
٤١٨	الباب الثلاثون: في الظهار	٣٠
٤٢٢	الباب الحادي والثلاثون: في لفظ الظهار	٣١
٤٢٥	الباب الثاني والثلاثون: في لفظ الظهار عن من لم يتزوجها بعد او تزوجها ولم يجزبها	٣٢
٤٢٦	الباب الثالث والثلاثون: في النية في الظهار والطلاق	٣٣
٤٢٨	الباب الرابع والثلاثون: فيمن آلى وظاهر وطلق وما اشبه ذلك	٣٤
٤٣٠	الباب الخامس والثلاثون: فيمن ظاهر وآلى وطلق في وقت واحد	٣٥
٤٣٨	الباب السادس والثلاثون: فيمن يطلق او يظاهر او يحرم وينوى غير ذلك	٣٦
٤٤٠	الباب السابع والثلاثون: في وطى المظاهر منها والمولى عنها	٣٧
٤٤١	الباب الثامن والثلاثون: فيمن آلى وطلق او ظاهر من نسائه ثم اشرك بينهن	٣٨
٤٤٢	الباب التاسع والثلاثون: في ظهار المرأة	٣٩
٤٤٣	الباب الأربعون: في كفارة الظهار وفي دعوى الزوج انه كفر وفي وطئها قبل ان يكفر	٤٠
٤٤٦	الباب الحادي والأربعون: في المظاهر اذا فرط في الصوم حتى مضى من الاشهر بعضها	٤١
٤٤٨	الباب الثاني والأربعون: العتق في كفارة الظهار.	٤٢
٤٥٢	الباب الثالث والأربعون: في الخيار.	٤٣
٤٥٤	الباب الرابع والأربعون: في الخيار للحره وخيار الرجل أمتة.	٤٤
٤٥٨	الباب الخامس والأربعون: في الخيار للحره اذا تزوج عليها أمة أو ذمية.	٤٥
٤٦٤	الباب السادس والأربعون: في الخيار للامة.	٤٦



رقم الإيداع ٩٣ / ٣

طبع بالمطبعة الشرفية ومكتبتها
ص.ب: ٧٠٥٨ مطرح - سلطنة عمان

